



مأساة عرش

سلسلة من الحقايق التاريخية والوثائق السياسية

يقدمها

مكتب استعلامات

اللائحة التنفيذية

للجنة التحرير والتوثيق

للا رأى العام العالمى ليستدير بها فى حكمه على مأساة عرش تونس

وعدوان السياسية الاستعمارية الفرنسية عليه



صورة جلالة ملك تونس
محمد المنصف
المعتقل الآن بمدينة « بو » بفرنسا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الاهداء﴾

إلى مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
محمد المتصف أبقاك الله لأمتك وشعبك

مولاي :

هذه صفحات من تاريخك الماجد ضمناها أعمالك الصالحة ومبادئ الخالدة وأقمنا
فيها الحججة على خصومك الباغين المعتدين وقدنا بها افتراءاتهم وأكاذيبهم التي أرادوا
أن يضلوا بها العالم ويخادعوه ويغالطوه .

إنها يا مولاي فترة من عهدك المبارك السعيد سجلناها ورائدنا تبصير العالم وأفهامه
حقيقة الظروف التي أحاطت بذلك الاعتداء الذي هو في الواقع ليس اعتداء على
شخصك الكريم بل انه اعتداء على سيادة أمة وكرامة شعب لا يملك من القوة
إلا الحق والایمان . وأردنا كذلك ازاحة الستار عن الدوافع التي دفعت أولئك
المتجرئين وجعلتهم يتناولون على مقامك السامي ويفعلون فعلتهم دون تردد ولا خجل .

مولاي :

بذل مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي كل
الوسائل الممكنة حتى تسنى له جمع هذه الوثائق التي تتعلق بكل الظروف والملابسات
التي اكتنفت حادثة الاعتداء على العرش وأخرجه للناس في العالمين كتاباً فيه من
الحجج الصادقة والأدلة القاطعة ما لا تستطيع معه فرنسا - التي طالما ادعت لنفسها
وتبجحت بأنها كانت أسبق الأمم جميعاً إلى الثورة على الظلم وإعلان حقوق الإنسان
وإنها عملت بمبادئ الحرية والعدل والمساوات - إلا أن تحنى رأسها خجلاً .

مولاي :

نتقدم إلى سديكم العلية بكل تجملة واحترام ونضع بين يدي جلالتيكم هذا العمل
المواضع ونحن أشد ما نكون أملاً في أن يصادف عندكم ارتياحاً وأن يحضى من
طرفكم بشرف القبول : وتفضلوا يا مولاي بقبول آيات الولاء والاخلاص .

غرة محرم الحرام ١٣٦٧ هـ



جلالة الملك الطيب الذكر محمد الناصر ملك تونس الأسبق
الذي تنازل عن عرشه دفاعاً عن الأمة في ٥ أفريل سنة ١٩٢٢
وهو والد جلالة ملكنا الحالي محمد المنصف

خطاب من صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

الى

جلالة محمد المنصف ملك تونس

كان جلالة الملك المنصف وهو في منفاه وأثناء محنته لا يترك فرصة تمردون أن ينهزها للقيام بعمل مفيد لبلاده التي أحبا وأمته التي أخلص اليها ولوصل ما أمر الله به أن يوصل من رحم العروبة ووحدة الاسلام فقد أرسل جلالته تهنئة لرئيس حكومة سوريا بمناسبة عيد استقلالها وكتب إلى جلالة سلطان المغرب مولاي محمد مهنثاً له بعيد جلوسه حائلاً على المضي في الهوض بشعبه وبلاده مستبشراً بالخطوة التي يسير عليها وأرسل إلى جلالة ملك مصر فاروق الأول تهنئته بعيد ميلاده تقديراً منه لمصر وملكيها في ما يؤدبانه للعروبة والاسلام من رعاية وتأيد ودفاع مجيد فقد كانت مصر ولا تزال ملجأً أحرار العرب والمسلمين وموطن تنظيم كفاحهم والنبر الذي يرسلون منه صيحة الحق مدوية يتردد صداها في سائر الاصقاع ، وإن وجود مجاهدي المغرب في حامي الفاروق وقضية ملك تونس الموضوعه بين يدي الجامعة العربية التي قامت في عهد الفاروق ونمت بتأييده وعنايته السامية لأصدق دليل على ما نقول وأنتا ترى من عظيم الشرف أن نسجل هنا نص الرسالة التي أجاب بها جلالة الفاروق أيده الله وتصره ملك تونس في منفاه عندما أرسل له هذا يهنئه بعيد ميلاده :

صاحب السمو الملكي أخانا محمد المنصف باشا باي .

إن الخطاب الذي تفضلت به علينا جلالتيكم بمناسبة عيد ميلادنا قد أحدث في نفوسنا وقعا عظيما فلجلالتيكم مزيد الشكر عما أبدته لنا من مراسم التهنئة مشاركين جلالتيكم في الاعراب عن أملنا الوطيد في تحقيق الاتحاد التام والاخوة لجميع الشعوب

العربية . واني أبتهل إلى الله تعالى أن يرد غريبتكم وأن يمكن الشعب التونسي الشقيق من تحقيق رغبته المشروعة تحت رعايتكم وفي ظل الاتحاد العربي

تحريراً في قصر القبة المللكي بمصر محمد فاروق

في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٦٦ الموافق ١٦ فيفوى ١٩٤٧

بين جلالة الملك المنصف والجامعة العربية

كانت ارسلت مذكرة من طرف الجامعة العربية الى حكومة فرنسا تطالب فيها الجامعة بارجاع جلالة ملك تونس المعظم سيدنا ومولانا محمد المنصف الى بلاده وعرشه واطلاق سراح الامير عبد الكريم الخطابي الممتقل في جزر الرينيون كما أعلنت الجامعة انها تؤيد مطالب استقلال شمال أفريقيا المقدمة من التونسيين والجزائريين والمراكشيين

وخطب عزام باشا الامين العام للجامعة العربية وهاجم فرنسا بشدة ذاكراً الروابط التي تربط شمال أفريقيا بالبلاد العربية الاخرى قائلاً :

انه باسم هذه البلاد العربية يؤيد المغرب العربي في كفاحه لاجل استقلاله . وقال أيضاً : ان من الخجل لفرنسا ما يوجد عليه شمال أفريقيا من البؤس والجوع والجهل تحت استعمار غاشم لامثيل له في العالم . واذا أراد الفرنسيون أن يروا من طرف الوحدة العربية مودة والا يسمعوا احتجاجات العرب فما عليهم الا أن يؤيدوا — بفعلهم — اضمحلال فكرة الاستعمار ، فكرة القرن الماضي .

وحيث ان فكرة فرنسا بعيدة عن ذلك فلا يمكن أن نسكت أكثر بما شكتنا .

وبمناسبة القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في دورته الحالية في شأن قضية تونس وملكها الشرعي المنفي في بلدة . بو ، أرسل معادة عبد الرحمن عزام باشا الامين العام للجامعة العربية كتاباً رقيقاً لجلالة ملك تونس محمد المنصف هذا نصه :

رسالة عزام

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل المنصف باي
السلام عليكم ورحمة الله : وددت لو ان ظروفًا سعيدة سمحت لي بالتشرف بلقائكم

لتقديم وافز الشكر والاحترام على عنايتكم السامية وعطفكم الدائم غير ان المناسبات الحالية منعتني من أمثال هذه الخطوة فدعوت الله أن يجمعنا في عز سموكم وعز البلاد التونسية الشقيقة التي لها في تاريخ العرب وحضارتهم المكانة كالحا بين نفوسهم جميعاً الحب والتقدير وهم يتمنون لها استقلالها التام وأن تكون قريباً مشاركة لاختواتها من الدول العربية وجامعتهم ادعو الله أن يطيل حياة سموكم ذخراً للعرب والمسلمين وأن يرعاكم بالغاية والتوفيق ؟

عبد الرحمن عزام

فقلبي سعادته من جلالة الملك المنصف الرد الآتي يشكر فيه للجامعة العربية عطفها على البلاد التونسية ويحيي أعضاء دولها المحترمين ونصه :

رسالة جلالة الملك المنصف

السلام الكثير فقد جاءتنا رسالتكم بعطف الجامعة العربية على البلاد التونسية . ونحن نشكر لكم رعايتكم لقضية بلادنا وندعو الله أن يسد خطى الجامعة . في كل ما تسعى اليه من خير العروبة . ونحن نعتقد ان البلاد التونسية المعتزة بعروبها سوف تتحرر من قيود الاستعمار الفرنسي بفضل جهاد شعبها الكريم وزعمائها الأبرار وتلتحق بجامعتكم لتساهم في العمل والسير بالامة العربية نحو الصلاح والقوة والمجد وختم الملك كتابه قائلاً وانا نحيي من منفانا كل أعضاء الجامعة متمنين لهم كل التوفيق في جهادهم ولهم جزاؤكم عند الله على اخلاصكم وحزمكم

نمبر :

الدولة الحسينية

في تونس

تبتدئ الدولة الحسينية من تاريخ ولاية أول الملوك الحسينيين على عرش تونس سنة ١١١٧ هجرى وهو المولى حسين بن علي تركى مؤسس العائلة الحسينية التي تتولى عرش البلاد التونسية إلى الآن ، والدولة الحسينية هذه تعتبر هي الدور الثاني من الحكم التركى للبلاد فالدايات والمراديون هم الحلقة الأولى بعد أن حرر الأتراك البلاد من الحكم الاسبانى الذى كان نهاية لدولة بنى حفص الشهيرة ، أما شخصية على تركى والد

مؤسس هذه العائلة المولى حسين فإن التاريخ التونسي يقص علينا أنه رجل قدم مع المتطوعين الأتراك الى تونس واشتغل بجندی في حماية حصون بلدة الكاف التي مات فيها ودفن بها وقبره معروف هناك الى الآن ، كان المولى حسين بن علي تركي قائداً مشهوراً بالشجاعة والاستقامة وعلو الهمة والخلق الاسلامي الكريم وطلب اليه التونسيون أن يبايعوه بالامارة على البلاد فامتنع أولاً ولكنه استجاب الى رغبتهم تحت الالحاح الشديد فبايعوه ببيعة عامة تولى على اثرها انشاء الدولة وقرار الملك وتعمير البلاد وقد كانت له في هذه الميادين آثار مشهورة وأعمال مشكورة فهو مؤسس العائلة المالكة واليه تنسب الى الآن ، وقد ولى منها الملك تسعة عشرة مسلماً الى الآن ابتداء من عام ١١١٧ هجرى الى ١٣٦٧ هجرى .

بقيت هذه الدولة متمتعة باستقلالها تتبع الدولة العثمانية كولاية ممتازة من الولايات الموجودة إذ ذاك يتلقى ملوكها أمر الولاية من دار الخلافة العثمانية ويدفعون إعانة سنوية لخزينة الدولة تعبر عن رمز الاتصال أكثر من قيمتها المادية وتطبع عملة تونس وعلى أحد وجهيها اسم الخليفة العثماني وعلى الثاني اسم ملك تونس ويخطب الخطباء في المساجد بالدعوة لخليفة المسلمين بمم الملك البلاد وهذه هي المواطن التي تتجلى فيها صلة تونس بحكومة الخلافة والدولة العلية واستمر هذا الحال إلى سنة ١٢٩٨ هجرى حيث وقع الاحتلال الفرنسي لتونس وفرض الحماية الفرنسية عليها بمقتضى معاهدتي باردو - سنة ١٨٨١ م والمرسى سنة ١٨٨٣ م واستمرت فرنسا على احتلالها البلاد والشعب التونسي على مقاومته لهذا الاحتلال سياسياً بعد أن انهارت قوته المسلحة في مقاومة جيش الاحتلال أثناء زحفه على البلاد . أما الدولة العثمانية فقد بقيت غير معترفة باستيلاء فرنسا على تونس ومنكرة لمشروعية تلك المعاهدات وفي كل سنة تقدم احتجاجاً إلى الدول وإلى فرنسا ذاتها ضد ذلك الاحتلال إلى أن وقعت الحرب العظمى الأولى وما أعقبها من حروب تركيا واليونان ومعاهدة لوزان فقد تنازلت تركيا في هذه المعاهدة عن حقوقها في الممالك التي انتزعت منها لانباء تلك الأقطار وشعوبها . هذه كلمة موجزة عن تاريخ العائلة الحسينية التي برز من بين ملوكها أبطال كفاح ورجال علم وفن وأدب وبناء دولة وقادة أمة من سيأتي ذكر بعضهم في هذا الكتاب وفي مقدمتهم جلالة الملك محمد المنصف الذي هو قطب الدائرة ومحور الحديث:

نمراء

إلى ملوك العرب والمسلمين ورؤساء حكوماتهم وزعمائهم . وإلى كل ذى ضمير
حريفاً على الكرامة الانسانية . ويمتز بالدفاع عنها . ويحترم الحق ويؤمن بالعدل
إليهم . جميعاً ترفع هذه الصرخة . صرخة تونس الجريحة المتألمة متعجلين النجدة
والتأييد . فقد افقدتنا السياسة الاستعمارية الفرنسية العدل والأمن والحريات الاولى
وأبسط حقوق الانسان . حطمتنا منها المظالم . وافقرتنا المفسارم . وأقعدتنا
الاعتساف عن مسامرة الحياة . ووضعنا الارهاق في نطاق لا يطاق .

لانتصرف في أبسط شؤوننا . ولا نملك حق مراقبة ومحاسبة من يتصرف
من الأفرنسيين فيها . ولقد أفسينا كالكرة تنقاذنا الجماعات والامراض المتفشية
التي أصبحت متوطنة في بلادنا ذات الجنب والمناخ المعتدل والهواء النقي . وذلك
راجع لسوء القصد وسوء التدبير . إنه الاستعمار القاسى الذى تجاوزت آثاره
السيئة ونكبانة الفادحة المصابين به من المستضعفين إلى القائمين عليه من المغتصبين ،
أليس هو سبب الحروب بينهم وأصل الخطوب والملمات والكروب وتحطيم
ما بنته الأجيال من مدنية زاهرة مادية ومعنوية . فقد حطم مدنية المادة بالحرب
أثر الحرب يثيرها ويضرم نارها فإذا هى لهب لا يبقى ولا يذر وقضى على الثانية
بأن سخرها للاولى فعكس بذلك ناموس الكون فانطمست معالم السموا
الانسانى باجرام الاستعمار وآثامه وأى إثم أعظم من استعباد بنى الانسان
بالعنف واستلاب حريتهم عنوة . والاستيثار بأرزاقهم قوة واقتداراً . ثم يستمرخ
هؤلاء المستضعفون الانسانية فلا يجدون الموائى ولا النصير لأن معنويات
الانسانية قد صرفها الاستغلال بتعاليمه إلى الشر المحض فتصلبت قفى لا تتأثر ولا تلين .

هل أناكم نبأ الاعتداء الصارخ من الاستعمار الفرنسى على ذاتيتنا التونسية
وكرامتنا القومية وخرقه للعهود والالتزامات وعيئه بالنظم الاسلامية المتعلقة
بالامارة وورثاسة الدولة من حق الولاية والخلع فقد عمد أحد قواد الجيش الفرنسى
المسمى الجنرال جيرو بعد أن احتلت جيوش الحلفاء البلاد الفرنسية في ١٤ مايو
عام ١٩٤٥ في ظل قوة مسلحة تساندها قوة الحلفاء إلى خلع ملك البلاد الشرعى
جلالة محمد المنصف وأخذة عنوة من بلاده ومن بين أهله وإبعاده عنها واعتقاله في
صحراء الجزائر المحرقة وأخيراً في أرض فرنسا قرب الحدود الاسبانية ببلدة
« بو » حيث يلقى الآن من قسوة المناخ ومن العنت والإحراج ماضاقت به
نفسه وتألم له شعوره وحسها فتابته امراض هي نتيجة تألم النفس والتأثر بالطقس
حسبما قرره أطباء من الفرنسيين أنفسهم قالوا في شهادتهم أن نوبات المرض التي
أخذت تعاوده إذا لم تغير فرنسا معاملته بإرجاعه إلى وطنه وعرشه فإن نوبة أخرى
تنتابه سيكون فيها من الخطر عليه ما يوجب على فرنسا أن تفكر في الأمر قبل وقوعه
! وتقدر مسؤوليتها امانه وتأثيره على سياستها فيما يستقبل من الأيام . لافي شمال
افريقيا وحدها بل في الشرق كله .

إن هذا العدوان الفظيع الجارح على العرش التونسى وعلى الجالس عليه . وخرق
العهود التي قطعها فرنسا له لحمايته وحماية عائلته من كل اعتداء داخلى أو خارجى
يجعل النامس لا يثقون بعدم ولا يطمثون إلى التزام أو وعد وهل تستقر سياسة
أو يبقى نظام مع عدم الثقة وفقدان الاطمئنان ؟

ولم تكشف السياسة الاستعمارية الفرنسية بخلع جلالة الملك وإبعاده واعتقاله
بل عمدت إلى إين عمه الذى وضعته بدله على عرش تونس صاحب السمو محمد
الامين وأخذت تنزع منه مابقى له من سلطة بشق الوسائل ومختلف الأساليب

فنراجع القوانين الصادرة أثر خلع واعتقال جلالة ملك تونس محمد المنصف وولاية ولي عهده الحالى يشاهد كيف انتزعت بقايا السلطة والنفوذ من يد الحكومة التونسية إلى يد الاستعمار الفرنسية مما يدل دلالة صريحة على الرغبة فى إزالة الذاتية التونسية وإحلال الذاتية الفرنسية محلها الأمر الذى تعمل السياسة الاستعمارية لتحقيقه منذ وقع الاحتلال . فبدلاً من القوانين التى كانت تصدر باسم ملك البلاد والقرارات الموقعة من وزيره الأكبر أصبحنا نرى بدلاً من ذلك قرارات من المقيم العام والكاتب العام ومديرى الإدارات الفرنسية وأخيراً شكلت الإدارة الفرنسية بتونس وزارة فرضتها على ملك البلاد فرنسا .

احتج التونسيون بشتى أنواع الاحتجاج وطالبوا بمختلف وسائل الطلب واحتج معهم الشرق العربى وطالب فرنسا بانصاف جلالة الملك المنصف المعتقل واستنكروا جميعاً هذا العدوان الذى وقع عليه ولكن صرخات الاستنكار وأصوات المطالبة المرتفعة من كل مكان لم تكن كافية لتحويل فرنسا عن غلط فاضح ارتكبه أحد رجالها العسكريين فأثرت الأبقاء على تلك المظلة والمضى فى ذلك الغلط ولو كانت تونس والشرق العربى والعالم الاسلامى يستشكرونه ويطالبونها بالرجوع فيه لأن العاطفة الانتقامية التى كونت حادث خلع جلالة الملك وإبعاده عاطفة الطغيان الاستعمارى هى كل ما تغنى بارضائه مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية وعدم اعتبار أى شىء امامه .

وانهم ليعتمدون فى عدم اكترائهم هذا قبل كل شىء على ما اعتادوه من الشرق فى حركاته السابقة من الاندفاع بسرعة اندفاعا يعقبه سكوت وانهم ليصبرون للصرخة الاولى باعتبار أنه سيمقها صمت عميق لذلك فاننا نهيى بالعرب والمسلمين والأمم الشرقية قاطبة من رجال الحسك وقادة الرأى أن لا يهتوا فى نصرة العدل والدفاع عن

الكرامة الانسانية ورد عدوان المتطاولين على الشعوب المستضعفة. وملوكها
وأمراتها وذوى المسكينة فيها وأن يقاوموا عمل الرجعية الفرنسية هذا وعدوانها
على شخصية ملك وذاتية دولة وكرامة أمة لإرضاء لماعطفة حقد ونزوة نفقة واستناداً
إلى القوة لحسب، وإذا كانت فرنسا قد أباحت لنفسها خفر عهودها نحو هذا
الملك وعائلته وقلبت حمايتها له اعتداء عليه فإن واجباتنا الانسانية لتصرة العدل
والأخذ بيد المظلومين تفرض علينا رفع الصوت عالياً بالاستنكار والمضى في
مقاومة الظلم وأهله وأن نفهم فرنسا موقفها من هذا الامر وحكنا عليها من أجله
حتى تعلم حكومة وشعباً أنها أضحت تعيش وسط سخط العالم المتمدن ومقت
الضماير الحرة في هذا الجيل وإذا كان هذا لا يرجعها عن غيا فانه يريح ضمائرنا
على كل حال وكفى بذلك خدمة للكرامة الانسانية وإرضاء للعدل وانتصارا للملك
أهين وأمة ديس كرامتها وأضحت ذاتيتها مهددة بالزوال انها تستصرخكم
وتستنصركم وعليكم النصر .

الملك الأسير

لم يعلن هذا الملك حرباً دارت عليه رحاها فاقوته أسيراً في أيدي أعدائه
الغالبين. ولم يستبد بأمر أمة فسخرها لشهواته وأحاطها بظلمات من ظله فثارت
عليه وخلعته واعتقلته مع المجرمين، ولم يتنازع أحد من أهله وأقاربه ملكه
وسلطانه فقلبه عليه وانتزعه منه وسجنه تقاديا من إعادة النزاع . وتجدد الصراع.
ولكنه ملك حالف أمة الحرية فاعتقلته واحتفى بدولة العدالة والتزم له أن تحميه
وعائلته تخلعه من عرشه وشرده عن وطنه . وأبعدته عن أهله . كان وفيها لها يوم
محتها . وكانت قاسية عليه يوم محنته . واختار جانب الديمقراطية وانحاز اليه عند

ما بلغ الكفاح أشده بينها وبين الفاشية والنازية في هذه الحرب ويوم كانت بلاده
ساحة الكفاح وميدان الصراع فاضحى يوم انتصار الديمقراطية هو يوم انتهاء
أمره. كملك حالف دولة حرة ووفى لها واحتمى بحكومة عادلة ووثق منها وناصر
الجانب الديمقراطي ليستفيد به منه ويفيد نخلع من عرشه بعنف وإتهان نالاً من
عزته وحرمة وسبق على طائفة إلى صحراء الجزائر المحرقة أسيراً معذباً مضيقاً
عليه ووضع في «الغواط» وأجبر بقساوة على كتابة وثيقة تنازله عن عرشه
وقع كل هذا ومواكب نصر الديمقراطية والحرية تسير. وموسيقاها تمزف ،
وأصوات مدافع النصر تلعلع في الفضاء وجيوش الحليفتين أميركا وإنجلترا تكنتفان
جيش النصر الصغير وتحميانه وهو يثار لنفسه ويطنى غلته ويرضى عاطفته ويتصور
نصرا يرجع به ما هدمته المزيمة من معنوياته . نخلع ملكاً . واضطهدامة . نصرت
أتمته في حربين . وحررت بلاده من أعدائها مرتين . ونصبت لها من أجساد
أبنائها وأقواتهم ومتوجاتهم جسراً مرت عليه إلى النصر فكان الجزاء في الأولى
إسرافاً في العنف والطغيان ومضياً في السلب والعدوان وفي الثانية اعتداء على
العرش وذات الملك المحبوب والفتك بالأمة تقتيلاً وتعذيباً لأنها شاهدت انهيار
القوة الطاغية . واحتلال بلاد المحتلين . واستعباد المستعبدين . ومعاملتهم بشيء بما
كانوا يعاملون به الناس تلك هي جريمتهم التي احتفظت عليهم القلوب وعرضتهم
إلى النقمة وجماعتهم هدفاً للبطش .

هناك قائمة تستعرضها الذاكرة باسماء ملوك غدر بهم حلفائهم وخطبهم
حاتهم ووضعهم في الاسر من قطع لهم العهود والمواثيق إلا أن مسؤولية هؤلاء
ترجع إلى دولة وتحملها أمة وحادث خلع جلالة ملك تونس تجعل مسؤوليته
الديمقراطيات شعوباً وجكومات لان قرننا قد صرحت بأنها فعلت هدم القليلة

باتفاق معهم وبرضاهم ولأن قواتهم كانت تحمى وقوع هذا الاعتداء وتشد أزوم المعتدين ولأنهم لم يعترضوا عليه ولم يستنكروه يوم كانت كلمة منهم أو أقل لإشارة تكفى لعدم وقوعه وحتى بعد مرور السنين وتطور الحالة لم تصدر منهم حتى نصيحة لحلفاءهم وهم يفرضون عليهم كثيرا من الاتجاهات بأن يصلحوا غلطتهم هذه وقد اعترفوا بأنها غلطة ارتكبها رجل عسكري موتور وأن مسؤولية هذا العدوان وجريرة بقائه تتحملها الشعوب الديمقراطية الحرة كلها لأنه وقع من حكوماتهم القوية بهم على أمة ضعيفة نصرتهم وحاربت معهم إلى آخر واقعة القت فيها قوات الطغيان السلاح . وهم اليوم يتألفون أعداء الديمقراطية بالأسس ويخضنون إيطاليا ويغدون ألمانيا ويسترضون فرانكو بينما نصير الديمقراطية في الأسر وأمتة في الاضطهاد والعسف وما ذلك إلا لأن سياسة تفاضل الأجناس قد أخذ بها الديمقراطيون بعد أن ذهب الذين ابتدعوها وكانت لهم عقيدة ودين . أى ملك أروبي عومل بما عومل به هذا الملك العربى المسلم ؟..

تقدم التونسيون إلى فرنسا بالرجاء أثر الرجاء لارجاع الملك الى عرشه وبلاده بعد أن سلم الفرنسيون أنفسهم ببراءته من تهم التعاون مع العدو التى الصقوها به وبعد أن اعترف غير واحد من رجالهم بأن خلع الملك وإبعاده هفوة ما كان يجب أن تقع وتقدم إلى فرنسا غير التونسيين بهذا الرجاء فصمرت خدما استكباراً وتحول الرجاء الى احتجاج واستنكار فزاد ذلك فى التضيق عليه حتى اتسبته أمراض خطيرة أخذت تعاوده نوباتها وقرر الأطباء أنه إذا لم تفارقه هذه التأثيرات ولم يرجع الى المناخ الذى كان يعيش فيه فإن نوبة من النوبات ستقترن بالخطر ولكن فرنسا لم تتحول عن موقفها ولم تحاول تغيير مانشأ عنه فى تونس والعالم العربى من الاثر أنها تحاول المغالطة وإيهام الناس بتغيير سياستها باصلاحات

مزعومة ووزارات تنشئها ذات سلطة موهومة واذا ناقشناها الحساب وكشفنا عن غشها الخناب والزمانها الحجة تشاغلت بمعالجة أحداثها الداخلية وأحداثها الداخلية أصبحت لا تنتهى، أحداث تشغلها عن اعطاء الحق ولا تصدها عن المعنى فى الباطل فهي جادة مسرعة فى اقتزاع ما بقى من السلطة ومساعد النفوذ ووسائل الثروة من أيدى العرب الافريقيين والاستيثار بها دونهم .

واذا كان غير العرب والمسلمين يطلقون أيدى الرجعية الفرنسية فى الشمال الافريقى لتبقى غلظة لهم فان ضياع خمسة وعشرين مليوناً من العرب المسلمين وفقدان أراضيهم كوطن للعروبة والاسلام بهم بدون شك الشعوب الاسلامية والحكومات العربية ويفرض عليها أخذ موقف من يريد لهذه الامة الفناء والاضمحلال فان قسوة الاستعمار الفرنسى علينا ستدفعنا الى الانقراض أو الاندفاع نحو المبادئ الهدامة التى يستغل دعائها طحاييا العسف والارهاق وذوى النفوس اليائسة من العدل الاجتماعى فيفتحون لهم صدورهم ويأخذون بأيديهم ثم يوجهونهم لخدم خصومهم ونسف بنيانهم من الأساس وفى الامرين بلاء علينا وخسارة للشرق الذى يرتبط بنا ولا نتحدث عن تأثير ذلك فى الآخرين .

هل تملك فرنسا حق الولاية والخلع

ولاية الملوك والأمراء ورؤساء الحكومة حق من حقوق الجماعة الاسلامية وأهل الحل والعقد فيها يولون عليهم من يدير شؤونهم بأمرهم وبمبايعتهم له والبيعة عهد من الطرفين يلتزم المبايعون فيه لولى الامر بالطاعة والامثال فى حدود الشريعة ويتعهد هو لهم بالعدل والاستقامة وتنفيذ أحكام الشرع وكما فرضت الشريعة الاسلامية فى من يتولى أمر المسلمين شروطاً لا بد من توفرها جعلت لعزله

وبخيه اسبابا لا تتحل بيعته الا بصورها منه ووجودها فيه وكل ذلك من شان واختصاص الجماعة الاسلامية التي صدرت منها البيعة ووقعت فيها الولاية لا حق لغيرهم فيها بنص الشرع .

والقوانين الوضعية الحاضرة لا يجعل لغير الامة ذات الشأن أي حق في ولاية الحاكم الذي يتولى شؤونها ملكا كان أو رئيس حكومة ولا خلعه وعزله وإقالته . وفي تونس البلاد الاسلامية التي دين دولتها الاسلام رغم أن الملك ورائي فيها فإن الملك عند ما يجلس على عرشه الموروث لا يتم له الامر حتى يأتي أهل الحل والعقد من العلماء والكبراء وعامة الناس فيبايعونه في موكب عام يسمى موكب البيعة . وكما أن القوانين الوضعية والشرعية الاسلامية لا تجعل لغير مساهي تونس حقا ما في ولاية ملوكهم أو خلعه كذلك المعاهدات التي بين فرنسا وملوك تونس لا تجعل لها شيئا من هذا ولا تخول لها حق التدخل فيه بل بنص الفصل الثالث من معاهدة باردو المنعقدة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بين فرنسا وجلالة ملك تونس إذ ذاك محمد الصادق على مساعدته وحماية عائلته .

وتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بتحويل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يمس براحته بملكته ، فكيف تبنيح فرنسا لنفسها بعد هذه الاعترافات والتعهدات خلع جلالة ملك تونس بالقوة المسلحة وإخراجه من بلاده واعتقاله بأرضها وأن يقوم بهذا الدور أحد رجال جيشها الذي ليس من خصائصه ولا من مشمولات أنظاره هذا العمل حتى ولو استباحته دولته القيام به .

مم كيف يبيحون لأنفسهم بعد هذا التعدي الصارخ أن يضعوا جلالة الملك في سجن مضيق بصحراء الجزائر المحرقة وينكلوا به أشد تنكيل وأقساه ويعاملوه بما

يتشأن من مع الأدب والاحترام اللازمين لأقل شخص في هذا الوجود وتحت تأثير هذه المعاملة الخشنة يجبرونه على كتابة وثيقة التنازل عن عرشه وإذا امتنع من كتابتها كتبوها له وأجبروه على التوقيع عليها وهو في حال من المرض خطير ثم أشهدوا عليه بالتنازل والتوقيع جماعة من عبيدهم المسخرين سدنة معبد الاستعمار الذين كانوا يشاهدون هذه المعاملة الحالية من كل شفقة ورحمة . فلا يأمر من معروف ولا ينهون عن منكرهم شهوده .

وسواء أمضى هذه الوثيقة أم لم يمس عليها فهو قد أنكرها وأعلن عدم الاعتراف بها في حالة الاختيار ، وهو قد أخذ من عرشه مكرها تحت ضغط القوة المسلحة وأبعد عن وطنه مكرها وأبقى في معتقله بالأكراد وعقود المكره . والتزاماته غير صحيحة ولا يعمل بها في قوانين الشرع . والوضع .

ثالث ثلاثة

إن قضية جلالة ملك تونس محمد المنصف هي قضية الذاتية التونسية وقضية النهضة القومية وقضية الحرية وسلطة الشعب المقدسة في البلاد إذ هي تتصل بفرع من العائلة الحسينية المالكة امتاز بحب الخير، اللامه والتضحية العظيمة في سبيل الإصلاح والتشبع بالمبادئ الديمقراطية إلى أبعد حد فالنهضة التي كونها ، أقطاب الحركة الإصلاحية في تونس مع أول ملك من هذا الفرع قد عاجلها الاستعمار بالاحتلال وقضى عليها قبل أن توتئ ثمرها . واشترك الثاني مع شعبه في حركة إصلاحية أيضا على عهد الاحتلال ختمت بموته . وقام الثالث بمحاولة إنقاذ شعبه فبادرته السلطة الاستعمارية بالخلع والاعتقال فهذا الملك الذي تتحدث عنه هو ثالث ثلاثة من الملوك الحسينيين الديمقراطيين الذين أخذوا يد أمتهم وأعانوها على

التهوض وضحوا من أجلها ولصالحها بكل ما يحتفل به غيرهم من الجاه والسيلاط
ولذة الملك ومتع الحياة هؤلاء الثلاثة هم جلالة محمد المنصف ووالده المنعم جلالة
محمد الناصر وجده الطيب بالذكر جلالة الملك محمد الأول .

جلالة الملك محمد الأول

حادى عشر ملوك العائلة الحسينية ولد عام ١٢٢٦ هـ وولى عرش المملكة
التونسية عام ١٢٧١ هـ بقرى على العرش إلى أن توفى عام ١٢٧٦ هـ .

ولى الملك والبلاد بين تيارين جارفين تيار تكالب الدول الاستعمارية عليها
وتسابقها في ميدان الاستيلاء والتوسع أما يفوز بغنيمة تونس سائفة هنية وقدملات
الجمو بدساتسها في الداخل والخارج فعكرت على هذه الدولة الفتيه حياتها ووضع
لها العراقل في طريق التقدم .

وتيار التذمر الداخلى والتبرم بالحكم الموجود الحكم المطلق الذى أنهك قوى
البلاد الاقتصادية بما فرضه عليها الملك السابق من تكاليف لتكوين الجند النظامى
وشراء الأسلحة وبناء الشكنات والتوسع إلى حد يفوق مقدرة البلاد في تكوين
القوة العسكرية دون أن ينشئ حياة اقتصادية تنظم مصادر الثروة وتغذيها فيجد
الناس منها ما يكونون به الميزان العام، ستم الشعب ذلك الحكم المطلق والارهاق
الشديد واستبداد فرد بتقرير مصير أمة وتوجيهها . حسب رأيه وفي حدود علمه
فتطلع الشعب إلى حياة حرة ونظام ديموقراطى يتقرر به الأمن الاجتماعى ويتولد
منه الزاء والرخاء خصوصا والناس على علم بما كانت طلبته الدولة العلية العثمانية
من جلالة الملك احمد الأول ملك تونس من إجراء العمل بالتنظيمات الخيرية التى
عملت على تنفيذها في تركيا وفي الممالك الأخرى التى تعتبرها تابعة لها وتردد هذا

الملك في إجراء العمل بتلك القوانين وهذا ما زاد في تبرم الشعب ونشاطه في إيجاد حكم الشورى في البلاد وقد أرادت الدسائس الخارجية أن تستغل هذا الشعور فاحتجت بعض الدول التي تريد التدخل في شئون تونس على بقاء الحكم المطلق وعدم العمل بالتنظيمات الخيرية الواردة من تركيا ومن بين هذه الدول فرنسا التي سنرى موقفها من الحكم الديموقراطي في تونس وكيف احتجت على عدم وجوده عند ما كانت تونس مستقلة وأزالته ومحت آثاره عند ما احتلت هذه البلاد وفرضت حمايتها عليها .

الجمعية التأسيسية

شكل جلالة الملك محمد عند ولايته العرش بعد وفاة أخيه جلالة الملك أحمد جمعية تأسيسية من أعيان العلماء والنبهاء والمفكرين وطلب اليهم وضع قانون أساسي للبلاد تحكم بمقتضاه وتحدد به السلطة وتضمن الحقوق وتحترم الحرية الانسانية وفعلًا دون هذا القانون الأساسي للدولة وسمى عهد الأمان وفي عوائنه قوانين أخرى تناولوا فيها كل نواحي الحياة كقانون العائلة المالك الذي يضبط شؤونها وينظم أمر ولاية الملك فيها وقانون الموظفين وقانون نواب الأمة أو أعضاء المجلس الأكبر ونظام البلديات والقانون المدني والجنائي ونظام التجارة والزراعة والصناعة ومجالس العدل وحكامها وأعوان الامن والولاة ونظام الجند الخ .. وبعد أن تم تدوين هذه القوانين عقد هذا الملك موكبا رسميا دعى اليه أعيان الأمة وسراتها ورجال الدولة وحمايتها وسفراء الدول الأجنبية وأعلن في ذلك الاحتفال الرهيب منح الأمة الدستور المعبر عنه بقانون عهد الأمان الذي يبسط الامن

والحرية والعدل على كافة السكان وأنه يتنازل عن السلطة التي بيده لشعبه ويمثلي
امته وذلك في ٢٠ محرم ١٢٧٤ هـ — ١٠ شباط ١٨٥٧ م .

الكلية الخالدة

قام أحد وزراء عهد الاستبداد وقال مخاطباً جلالة الملك ان هذا القانون
يا مولاي يجعل يدك مكتوفتين عن كل أمر تريده فأجابه جلالتة فوراً بقوله
« لأن تكون يداي مكتوفتين خير من أن تكون أيد شعب كامل مكتوفة عن كل
عمل صالح » ثم تقدم وأقسم بين الاخلاص لهذا الدستور الجديد معلنا انه لا تتم
ولاية للملك بعده إلا بعد أن يقسم بين الاخلاص لهذا الدستور والتزامه واجراء
العمل به .

هذا هو أول ملك تونس منح شعبه دستوراً وأعطاه صورة ديمقراطية من
الحكم إلا ان الاستعمار الفرنسي الذي كان جاثماً على الجزائر ويرقب الحالة في
تونس عن كثب قد خيل اليه أن النهضة التي نهضت بها تونس في مختلف نواحي
الحياة وان هذا الحكم الديمقراطي الذي دخلت فيه البلاد سيؤدي في سرعة النهضة
والزرق والتقدم في البلاد التونسية وخشى أن تغفل هذه الفريسة من بين يديه فشن
عليها غارة من الدسائس أقام في سبيلها العراقل وأحدث لها شتى المشاكل فلما
حصل لها ذلك الارتباك والاضطراب عاجلها بالاحتلال وفرض عليها الحماية
وعطل فيها معالم النهضة وقضى على النظام الديمقراطي فكانت هذه الحلقة الأولى
من التصادم بين أفراد هذا الفرع من العائلة المالكة والاستعمار الفرنسي .

الملك الثاني

هو جلالة محمد الناصر بن جلالة الملك محمد المتقدم في الذكر ، ولى الملك عام ١٣٢٤ هجرية الى أن توفي عام ١٣٤٠ ، وفي أثناء ولايته اشتد ساعد الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسى والمعارضة لطغيانه الذى امتد الى كافة مرافق البلاد ومصادر السلطة والتفوذ فيها وكانت قلاقل واصطدامات تفتى فى الغالب الى حوادث دموية وفى سنة ١٩١٩ م بعد الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ظهرت الحركة الوطنية التونسية من جديد برعاية المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذى توجه الى فرنسا على رأس وفد من التونسيين عندما كان مؤتمر الصلح منمقداً يباريس وطالب بحق تونس في تقرير مصيرها وارجاع دستورها الذى مانع الفرنسيون في إجراء العمل به عندما احتلوا البلاد ولما لم يستمع مؤتمر الصلح للأمم التى استعبدت واستعمرت بلادها ودفعها الى التناغم مع مستعبيها رأساً حول ذلك الوفد وجهه شطر الحكومة الفرنسية وطالبا بحق وطنه في الاستقلال والحكم النيابي فردت على هذا الطلب أقبح رد بأن سجنحت رئيس هذا الوفد وزعيم الحركة الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأفراد آخرين من أقطاب حزبه : ه الحزب الحر الدستورى التونسى ، من بينهم الشيخ محمد الرياحى والعلبب الذكر الشيخ صالح بن يحيى وألحقت بهم تهمة التآمر على إامن الدولة وأحالتهم على المحكمة العسكرية الفرنسية بتونس طالبة الحكم عليهم بالاعدام .

إلا أن التونسيين لم ينفكوا عن متابعة قضيتهم والاستمرار في المطالبة بحقوقهم المنصوب فوجهوا وفداً ثانياً الى فرنسا برئاسة الكاتب العالم للحزب اذذاك الحماي الشير الأستاذ أحمد الصافي فلما عرض المطالب التونسي على حكومة باريز ومنها

لأحداث مجلس نيابي في تونس أجيب بأن وجود الحكم النيابي لا يتفق مع الحماية الفرنسية فقدم هذا الوفد استفتاء في ذلك إلى عالمين من علماء التشريع في فرنسا ومستشارين للدولة في القوانين هما م . فايس . وم . برتيلمي - فافى كل منهما بأن الدستور لا يتعارض مع الحماية فسقط في يد الحكومة وارتبك موقفها فزعمت أن الحكم النيابي يسلب السلطة من جلالة الملك ويمس بنفوذه وهو لا يريد أن تسلب منه سلطته فكاتب الوفد بذلك مركز الحزب بتونس لجهز وفداً متركباً من جميع حلقات الأمة يشتمل على أربعين رجلاً توجه إلى القصر الملكي بالمرسى ، وتشرف بالثول بين يدي جلالة الملك محمد الناصر وعرض عليه طلب الأمة لوضع دستور للبلاد وإحداث نظام نيابي فيها قائلاً له إن هذا الأمر ليس ابتداءً ولا اختراعاً وإنما هو رجوع لما أحدثه والدكم المنعم جلالة الملك محمد قبل الإحتلال وفي عهد الاستقلال من إنشاء دستور عهد الامان وحكم البلاد بواسطة البرلمان المسمى بالمجلس الأكبر .

تصريح جلالة الملك

فصرح جلالاته بأنه لا يعارض في أمر فيه صلاح أمته وأنه يشعر بما تشعر به من ألم ويصبو لما تصبو اليه من سعادة وما هو إلا فرد من أفرادها وواحد من أبنائها .

نشر هذا التصريح وأبرق به إلى باريس لجن جنون السلاط الاستعمارية ورات أن مصادمة هذا التيار بالقوة لا يزيد الحركة الوطنية إلا قوة ولا يجر للسياسة الاستعمارية إلا الخيبة والوبال فبدأت تستعمل سياسة الدس والتخريض لايجاد خلاف بين الشعب والقصر وحفر الهوة التي كانت تفصلهما عن بعضهما .

من جديد تلك الهوة التي حفرها الاستعمار منذ وجوده باستعماله سلطة كل ملك من ملوك البلاد ضد شعبه لتوهين نفوذ العرش وليضعف بذلك من شأن الذاتية التونسية سعيا وراء إزالتها وإحقاق البلاد بفرنسا وتصيير أهلها من الرعايا الفرنسيين .

المؤامرة

جاءت السفارة الفرنسية برجل افرنسي يسمى — دومينيار — قدموه إلى جلالة الملك بواسطة وزيره ومدير تشريفاته وقالوا عنه لجلالة الملك انه مرسل جريدة البتي باريزيان جاء للتشرف بزيارة جلالاته فرحب به وجرى بينهما الحديث العادى الذى يقع فى مثل هذه المقابلات ولما خرج أبرق إلى الجريدة المذكورة بحديث زعم انه تلقاه من جلالة الملك والحال انه استلبه من الدوائر الاستعمارية خلاصته : ان جلالة الملك غير راض على هذه الحركة الوطنية ولا على القائمين بها الذين لهم صلات وثيقة بالشيوعيين . وما كاد ينتشر هذا التصريح فى الاوساط التونسية بواسطة تلك الجريدة التى أرسلت كميات من أعدادها من فرنسا إلى تونس لتوزع على التونسيين حتى اضطرب الشعب لذلك بين مصدق ومكذب إلا ان جلالة الملك دعى اليه وزيره ومدير تشريفاته وطلب اليهما نفي تكذيب طرفه لذلك التصريح المفترى عليه فرأى منهما التردد فى تنفيذ إرادته فأرسل رجلا من خاصته دعى اليه رجال الصحف الوطنية فلما مثلوا بين يديه أمرهم بنشر تكذيب باسمه لذلك التصريح قائلا إنه ينوى التنازل عن عرشه احتجاجا على هذه الدسائس وأنه قد أقال وزيره ومدير تشريفاته من منصبيهما وأنه لا يرجع عن عزمه إلا إذا أجابت الحكومة الفرنسية مطالب الأمة التونسية .

يوم ٥ افريل ١٩٢٢

في هذا اليوم تنازل جلالة الملك عن العرش واذاغت الصحف الوطنية هذا النبأ فهاج الشعب وماج واضربت المملكة كلها عن العمل حتى الموظفون ورجال الحكومة تضامنا مع صاحب العرش وانتظمت مواكب المظاهرات تملأ الطرق وتغص بها الدروب وقصد سكان العاصمة القصر الملكي نساء ورجالا شيئا وشباناً حتى كان أول المتظاهرين في أبواب القصر وآخرهم في أسوار العاصمة والمسافة بينهما تقدر بمسافة ١٨ كيلومتر وأنزل الفرنسيون القوة المسلحة وجندا كثيفا للتصادم مع المتظاهرين وقلب هذه الحركة السلية إلى معركة دموية تخولهم لإنزال الضربة القاصمة بالحركة الوطنية ورجالها إلا أنه بفضل حذق قادة الحركة وحسن تدبيرهم لم يحدث شيء مما أمله السياسة الاستعمارية الماكرة وعملت له فقد مثلت وفود المتظاهرين أمام جلالة الملك وطلبت إليه أن يرجع إلى عرشه حتى يمكن للحركة الوطنية أن تسيّر في ظل تأييده فنزل جلالته عند رغبة الأمة وأرسل لائحة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها الاستقلال الذاتي لبلاده وأجراء انتخابات حرة لايجاد مجلس نيابي تحكم البلاد بواسطته وتسود فيها النظام الديموقراطية الملائمة للعصر.

وكان في هذه الأثناء قد وقع الاعلان بعزم رئيس الجمهورية الفرنسية على زيارة تونس وبلغ فرنسا عزم الشعب التونسي على عدم اقبال رئيس الجمهورية واقامة اضراب عام أيام اقامته في البلاد وربما اتحد القصر مع الشعب في هذا العمل فاعرض عن اقبال رئيس الجمهورية الفرنسية يوم قدومه إلى البلاد فاضطر رئيس الوزراء م. بونكاري إلى ارسال برقية لجلالة الملك يعده بتنفيذ مطالبه ومطالب

الامة التونسية إذا هو استقبل رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميليران ، واعتماداً على هذا الوعد أرسل جلالة الملك الناصر كبير حجابيه مع النيل السيد الشاذلي خزنة دار الى مركز الحزب الحر الدستوري التونسي وطلب من لجنته التنفيذية أن تدفع في الشعب التونسي يساناً تطلب فيه اقتبال رئيس الجمهورية الفرنسية صيف تونس والحفاوة به ، فأعلن الحزب هذا النداء وقدم رئيس الجمهورية ولقي من الشعب التونسي ومليكه من الحفاوة ما أبهره . فبماذا قابل رئيس الجمهورية هذه الحفاوة والتكريم ؟ أنه التي خطاباً عند مبارحته تونس يقول فيه ان تونس مرتبطة بفرنسا الى الأبد ، ثم ان المقيم العام لوسيان سان حاصر القصر الملكي بكوكبة من فرسان الجيش الفرنسي المدججين بالسلاح فأحاط الجند بالقصر ودخل المقيم على جلالة الملك وأعلمه انه يمنحه باسم فرنسا من قبول الوفود التي ترد الى قصره من رجال الحركة السياسية ويأمره بأن يوعز الى حرسه الخاص بتفريق كل مظاهرة تصل الى القصر ثم قدم له قائمة تشتمل على ستة وثلاثين اسماً من أسماء قادة الحركة الوطنية ليوافق على ابعادهم من البلاد واعتقالهم في احدى الجزر النائية فأخذ جلالتك تلك القائمة وتأمل فيها ثم قال للمقيم هناك أفراد آخرون يجب أن تضاف أسماؤهم الى هذه القائمة وهم أنا وأفراد عائلتي فاحتد المقيم وفاه بببارات لا تتناسب مع المقام فابرى له الابن الأكبر لجلالة الملك الناصر هذا وهو صاحب الجلالة محمد المنصف سجين -- بو -- بفرنسا الآن ورد على المقيم وألزمه الوقوف عند حدود اللياقة

أما وعد رئيس الوزارة الفرنسية ثم . بوانكاريه بانجاز مطالب جلالة الملك وتحقيق رغائب الأمة فانه تنوسى وحاولت السياسة الاستعمارية أن تتباطأ الملك والشعب لحماة بدلاً من الاستقلال الذاتي المطلوب بمشروع مسموح أسمته مشروع الإصلاحات وعرضته على جلالة الملك ليصادق عليه فامتنع من ذلك واحتج على ما فيه من مساس بنفوذ جلالتك واعتداء على ذاتية بلاده .

لقد كان لهذه الصدمات المتوالية تأثيرها على صحة جلالة الملك الناصر فرض بفترة مريضاً خطيراً لم يمهله إلا أياماً قلائل اشيعت اثناءها شائعات عن هذا المرض وأسبابه ثم التحق الملك بالرفيق الأعلى فبكاه الشعب الذي فقد بنفقه المواسي والنصير .

الملك الثالث

هو جلالة الملك مُحمد المنصف المعتقل الآن في مدينة — بو — الفرنسية لم يكد يتوفى والده جلالة مُحمد الناصر وسط ذلك الصراع العنيف بين الطغيان الاستعماري والجهاد الوطني واغتنام السلطة الاستعمارية لهذه الفرصة وأخذها موافقة جلالة الملك محمد الحبيب باي الذي ولي بعده على ذلك المشروع الذي أسموه بالاصلاحيات واجراء العمل به حتى اختار النجل الأكبر لجلالة الملك الراحل الانزواء والاعتكاف في بيته واقباله على خاصة شؤونه تفسادياً من خلاف ربما ينشأ وسط العائلة المالكة من جراء تلك الاصلاحات خصوصاً وقد قام بعض أفراد من الشعب بتأييد ما تسميه هذه الاصلاحات بسياسة المشاركة ودخولهم في تجربتها مؤملين أن يصلوا منها الى غاية فكان من رأى جلالتهم أن يتعد عن كل ما من شأنه أن يوجد خلافاً أو يذكىه متحيناً الفرصة عساها تأتي فتتمكنه من العمل .

وبما ان شخصية جلالة المنصف هي محور هذا الحديث فيجدر بنا أن نتعرض ولو بإيجاز لأطوار حياته ونشأته حتى نتصور كيف تكون هذا العاقل الذي استمد أفكاره يومئذ من هذا الماضي المجيد .



الملك المنصف

ولده . نسام . ولده

ولد جلالة الملك المنصف عام ١٢٩٨ هجرية ولما بلغ سن الدراسة ألحقه والده الطبيب الذكر جلالة محمد الناصر بالقسم الابتدائي من المدرسة الصادقية ليختلط بأفراد شعبه وأبناء أمته من الصغر فدرس بها اللسانين العربي والفرنسي والاطال والعلوم الدينية والمدنية وكان معروفاً بين أقرانه بالكد والنشاط والتفوق في الذكاء واستقامة الاخلاق ولطف المعشر ولما أتم التعليم الابتدائي التحق بالقسم الثانوي من نفس المدرسة وكان والده قد جعل له أساتذة من رجال العلم والدين يقوموا على العناية به في القصر زيادة على ما يتلقاه في المدرسة ولما استكمل الدراسة الثانوية عكف على تعلم الرماية وركوب الخيل كمعادة أبناء الملوك حتى أحرز فيها قصب سبق ولم يتجه الى التعليم العالي لأنه لم يقع الانجاء اليه بعد في ذلك الحين ولقد تمكن من ذلك صاحباً السمو حسين باي ومحمد باي أخوا جلالة الملك إذ أرسل بهما والدهما بعد أن أتما الدراسة الثانوية بتونس إلى مدرسة — سان سير — العسكرية بباريس فتخرجاً منها برتبة عسكرية عالية حتى أن صاحب السمو الأمير محمد باي كان في دولة أخيه يشغل خطة جنرال وتولى مهمة تنظيم الحرس الملكي الذي هو البقية الباقية من الجيش التونسي .

تزوج جلالة الملك المنصف وانجب من الأبناء ثلاثة ، صلاح الدين . وعمر . والرووف . وقد اقتطعت يد المنون زهرة شباب الاولين وبقي الثالث وهو معتقل مع والده الآن إذ ذهب مرة لزيارته في منفاه فحجرت عليه الحكومة الفرنسية الرجوع إلى وطنه وأهله وألحقته بوالده في الاعتقال



الامير محمد الرؤوف باي نجل جلالة الملك محمد المنصف

ولقد أنشأ جلالة الملك المنصف أسامه تشيئة عليه اسلامه كما نشأ والده من قبل فلقد كان نجله المعتم صاحب السمو عمر من حيرة شباب العائلة المالكة في صلاحاً وغيرة على المسلمين ، تركت بالبلاد مجاعة ، والجماعات أصبحت ملته منصلة الخلفات فيها خلف هذا الامير لما رأى في إحدى الجرائد صور العربا والجماع جمع

لم بنفسه وابتدأ بالعائلة المالكة فطاف على جميع أفرادها نساء ورجالا غطب فيهم مينا لهم يؤس الشعب الذي هم ملوك وجوع الامة التي هم انهم ليتأثرون إلى أبعد حدود التأثير من بيانه الصادر عن نفسه المتألمة لآلام نه من المال والطعام الشيء الكثير فيرسله على سيارات النقل إلى الجهات التي المجاعة ليوزع بواسطة لجان الاغاثة على المنكوبين وقد تولى مرة أخرى المنكوبين فلسطين معينا بجهوده اللجنة التي كانت تقوم بهذا الواجب كيم احمد بن ميلاد

ي أبناء جلالة الملك المنصف ثقافتهم من نفس المدرسة الصادقية التي تتقف من قبل ونشأوا في البيت الناصري الذي كان أستاذه الشيخ محمد السنوسي حركة وطنية بعد الاحتلال ولما أنتموا دراستهم كان يحثهم على العمل وكسب رزاه جهودهم وتديروهم وكانت لهم مزارع وحظائر لتربية الحيوانات ندر عليهم الثروة فينفقون الكثير منها في أوجه البر والاحسان

الحركة الوطنية :

جلالة الملك محمد الناصر عرش المملكة التونسية عام ١٣٢٤ هـ . اتخذ ابنه : محمد المنصف مستشاراً له وحافظاً لشره فقام بمأموريته أحسن قيام سعوبات التي كانت تعترض والده في تلك الظروف القاسية بقدر الفرص إلا أنه كان يتألم عند ما يتطلب أشياء لا تسمع بها الحالة الظروف وجاء حادث تنازل والده عن العرش احتجاجاً على عمل فرنسا ن الدستور في البلاد فكان جلالته يتوب عن والده في المذكرات مع ة ومع الوطنيين وكون له هذا الاتصال علاقة متينة بالزعيم الأكبر مرزب الثعالي ورجال حزبه فكان يحل الشيخ ويحترمه إلى أبعد حدود يجد الوطنيين في جلالته خير معوان لهم في تلك الظروف الحرجة هرات والقلق وتوتر العلاقات بين السفارة والقصر من جهة والسفارة الدستوري من جهة أخرى. وقد تعرضنا فيما سبق إلى المشاهدة التي وقعت

بينه وبين المقيم العام الفرنسي إذ ذاك - لوسيان سان - عند ما اتهمه بربط الصلة بين والده والوطنيين فرد عليه أقسى رد ووقف من تهديده موقف العزة والكرامة .

ولايته :

بعد أن مكث جلالته تسعة عشر عاماً منزوياً يرقب الامور عن كئيب جلس خلالها ملكان مثله على العرش وتمخضت المملكة بأحداث عظيمة فارتق جلالته عرش المملكة التونسية في ٢١ جوان عام ١٩٤١ في ظروف كانت فيها فرنسا قد ألقت السلاح بعد أن خسرت الحرب وأبرمت الهدنة وخضعت للعدو الغالب مقهورة مرتاعة من المشال الذي ينتظرها وقد فككت الحرب وحدتها وأضعفت الهزيمة معنوياتها وأضحت في بلادها تحت رقابة الجيش المحتل وفي مناطق نفوذها تحت أنظار لجان الهدنة فوجود ملك كهذا عرفته السياسة الاستعمارية من قبل وعرفها وتكررت له وتالم منها ، شيء يجب أن يُحسب له حساباً فعملت على أن تدس له دسيسة تحول بها اتجاه الأمة إليه وتخفيض من درجة ثقته به واعتمادها عليه وفي الوقت نفسه تستل منه اعترافاً بوضعية جديدة في الارتباط بين تونس وفرنسا وذلك بأن دس في الخطاب الذي يلقيه في موكب الولاية عند جلوسه على العرش كلمة لها مغزاها تكون جواباً على الكلمة التي بقولها له المقيم العام باسم فرنسا بمناسبة الولاية فانهم اعتادوا عندما يجلس ملك تونس على العرش أن يحضر نائب فرنسا ذلك التصيب ويلقي خطاباً باسم دولته مضمونه موافقة فرنسا على تلك الولاية وأن البلاد تحت سيادتين مقترتين سيادة فرنسا وسيادة العائلة المالكة وأن الروابط التي بينهما لا تنقسم ولقد حدث مرة عند تصيب المغفور له جلالة محمد الهادي باي ملك تونس الأسبق أنهم أرادوا أن يحدثوا تغييراً له مغزاه في الكلمة التي تلقى باسم فرنسا فقال المقيم العام إذ ذاك ما معناه - اني أنصبك على هذا العرش باسم فرنسا فرد عليه جلالة الملك قائلاً اني أجلس على عرش آبائي وأجدادي بإرادة وبيعة أمي ولا علاقة لفرنسا بهذا الأمر حسبما تنص عليه المعاهدات التي بينتنا .

وفي هذه المرة وعند ولاية جلالة الملك المنصف أرادوا القيام بنفس الدور

ولكن على صفة غير الأولى بأن تقلوا العبارة التي ترد عادة في خطاب المقيم إلى خطاب جلالة الملك ليقولها بنفسه ويعبر عنها بلسانه فتكون منه اعترافاً صريحاً بالأمر الذي أرادوه وهكذا كان فقد أعد الخطاب كما هي العادة المتبعة في الوزارة وتحت نظر الكاتب العام الفرنسى وبإشارة السفارة وقدم لجلالته في آخر لحظة حتى لا يتمكن من مراجعته فقرأه دون أن يعلم مادم له فيه فكان ذلك التصريح أول صدمة للأمة حتى أن زعيم الشعب الشيخ عبد العزيز الثعالبي رحمه الله حرر باسمه وباسم حزبه تقريراً بعث به إلى صاحب السمو سيدى حسين أخ جلالة الملك ومدير سياسة البلاط ومدبر أمره يلفت فيها نظره إلى هذا الأمر الخطير ويحذره الوقوع في مثله ونحن نورد هنا نص هذا التقرير القيم الذى شمل هذا الموضوع وأشياء أخرى لها علاقة به أراد المرحوم الزعيم أن ينبه لها القصر قبل الوقوع في ما ستهبته له السياسة الاستعمارية الساكرة من مزالق أخرى .





المرحوم السيد محمد الرزق التتالي دميم تونس عند معادته البلاد التونسية الى الشرق
سنة ١٩٢٣ بطريق امتانبول

تقرير المرحوم الزعيم عبد العزيز الثعالبي

ب. ي. ١٩٤٢ سنة

حضرة الشهم الهمام المرفع شأنه صاحب السمو الامير حسين حفظه الله
يا صاحب السمو : لأحسب ان ظني في غير محله عندما قصدتكم دون غيركم بهذا
الكتاب ذلك ان المسألة التي سأبسطها لكم هي من الاهمية بمكان عظيم لانها تتعلق
بالوضع الأساسية لكيان الدولة التونسية التي القيت مقاليد أمرها اليوم لجدارة
أخيكم الهمام جلالة الملك محمد المنصف أطال الله بقاءه وأيد ملكه

ولما علمت من أن احاكم الكريم لا يتعداكم بالنظر ويستشيركم في المهمات - ونعم
والله ما صنع - حتى دعتهم فقتهم فيكم أن يختاركم لتولي شؤون البلاط فقد رأيت أنا
وجماة من رفعاى بعد أن تذاكرنا في الموضوع ملياً أن نبسط على أنظاركم هاته
المسألة التي أهمتنا كثيراً بل وأهمت جميع الطبقات المفكرة من الامة التونسية
كيف لا وهي تتعلق بالاعتداء الصريح على سلطة جلالة الملك والدولة التونسية
وتتناول بالقلب وضعية تونس من الحماية الى الإلحاق واعتبارها كاستعمرة . . وهذه
المسألة هي ماورد في خطاب العرش الذي أجاب به جلالتهم عن خطاب المقيم العام يوم
توليتهم يباردو من الاعتراف الصريح لفرانسا بحق السيادة على القطر التونسي بمشاركة
العائلة الحسينية وهو مايعبر عنه بالسيادة المزدوجة الامر المنافي منافاة تامة لوضعية
الحماية والمخالف على خط مستقيم للقانون الدولي العام واليك نفس العبارة الواردة
في خطاب العرش عن عدد ٥٩٢٧ من جريدة النهضة المؤرخ في يوم الاحد سادس
جادي الثانية ١٣٦١ وفي ٢١ جوان ١٩٤٢ :

(وأريد أيضاً أن أسألكم بصفة خاصة التحدث عن عزمي الوطيد على متابعة عمل
التعاون الراسخ المخلص لتوطيد الاواصر التي لاتنفصم عراها والتي تربط دائماً وأبداً
بلادينا وتضمن في المستقبل مثلاً عمل اسلاف سيادة فرانسا والعائلة الحسينية اللتان
ما انفكتا سائدين باتفاق كامل على القطر التونسي ،

بين سيادتين

فأنتم ترون ان العبارة صريحة في الاعتراف لفرنسا بحق السيادة على القطر التونسي مثل العائلة الحسينية سواء بسواء وهذا أمر عظيم وحدث جديد لم يسبق له مثيل في سائر خطب العرش السابقة ومن المؤسف حقاً ان تقتزن تولية هذا الملك الشعبي المحبوب الذي استبشر به الشعب هذا الحدث الجديد بل بهذه الوصمة الشائنة التي تلتصق غرة عهده السعيد بملطخة قبيحة لن تزول الا اذا عرف كيف يتداركها بحزم وكياسة والآن لنقف قليلا لنقدم بين يدي هذه الرسالة دراسة وجيزة عن موضوع السيادة من وجهة القانون الدولي العام لكي تتبينوا فداحة الخطب وعظم المصيبة

ان السيادة هي الركن الثالث الذي تتركب منه الدولة وهذه الاركان هي :
الارض — السكان — السلطة الحاكمة — أو السيادة . فالسلطة والسيادة هما لفظان للمعنى واحد

والسيادة لها عدة مظاهر أهمها سن القوانين وادراجها أى جعلها في حيز الوجود وهذه هي السلطة التشريعية ثم تطبيق تلك القوانين على الوقائع الجزئية وهذه هي السلطة العدلية . ثم تنفيذ العمل بمحتويات تلك القوانين وهذه هي السلطة التنفيذية التي تشمل جميع السلطات الادارية المختلفة . ومن مظاهر السيادة أيضاً ربط العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاجنبية كتميين سفراء وقناصل لدى تلك الدول واقتبال سفرائهم وقناصلهم واعتمادهم ، وكذلك عقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول

وتتقسم الامم والشعوب بهذا المعنى الى قسمين : امة سائدة وأخرى مسودة وبلغة السياسة امة مستقلة وأخرى مستعمرة (بالفتح) ذلك ان هذه الاخيرة تفقد سيادتها تماماً في الداخل والخارج وتنقل تلك السيادة للامة المستعمرة (بالكسر) كستعمرة الجزائر مثلاً فانها فاقدة لسيادتها تماماً وفرنسا هي التي لها — بمقتضى القانون الدولي العام — حق السيادة عليها وبناء على ذلك فان القوانين الفرنسية نفسها التي يسنها البرلمان الفرنسي هي التي تطبقها وجوباً على الجزائر مع ادخال بعض تعديلات عليها — في بعض الصور — مراعاة للامكانيات التطبيقية المحلية

المقصود بالسيادة

وهناك أمم أخرى هي بينيين ، ليست بالسائدة سيادة تامة ، كأنها ليست بالمسودة وليست بمستقلة وليست بمستعمرة . وهذه هي الامم المحمية . فالامة المحمية لا تفقد سيادتها مطلقا بل ان جوهر السيادة يبقى لها وحدها . ولكن تلك السيادة تقيد بتقييداً قويا أو ضعيفا قليلا أو كثيرا بحسب الظروف والاحوال . والدولة الحامية لا يكون لها أى حق — أصالة — فى أى جزء من سيادة الدولة المحمية ذلك ان نظام الحماية هو عبارة عن عقد بين طرفين المفروض انهما يعقدانه بمطلق ارادتهما الحرة — يتولى بموجه احد الطرفين — وهو الطرف الاقوى — حاية الطرف الآخر — الضعيف — من الاخطار التى تهدده فى الداخل والخارج بالوسائل العسكرية والسياسية . فهو من هذه الجهة يشبه — الى حد ما — معاهدات التحالف التى تعقد بين الدول المستقلة . وتتولى الدولة الحامية أمر التمثيل الدبلوماسى والقنصلى عن الدولة المحمية ويصير قناصل وسفراء الدولة الحامية هم المتولون شؤون رعايا ومصالح الدولة المحمية فى الخارج . وهذا الامر وان كان فيه مساس بمظهر مهم من مظاهر السيادة الخارجية التى للدولة المحمية ولكن الدولة الحامية لاتمارس هذا الحق الا (نيابة) عن الدولة (المحمية) لا (أصالة) عن نفسها ويبقى جوهر السيادة سالماً وحقاً من حقوق الدولة المحمية اوحدها . وهذا الامر ، أمر التخلي عن مباشرة التمثيل الخارجى لدولة أخرى وانابتها له نظائر كثيرة فى علاقات الدول المستقلة مع بعضها سواء فى حالة السلم أو الحرب فكثيراً ماتيب احدى الدول دولة أخرى حيية لها فى تولى تمثيلها لدى بعض الدول بسبب قلة مصالحها لدى تلك الدولة أو غيرها من الاسباب كقطع العلاقات الدبلوماسية وهامى ذى قنصلية سويسرا فى تونس تتولى تمثيل مصالح دولتى المحور المانيا واطاليا وكذلك قنصلية أمريكا تتولى تمثيل مصالح انكلترا وذلك بالنيابة ولا يعد ذلك مساساً بسيادة تلك الدول المنيبة

ان نظام الحماية هو نظام مرن يذهب من شبه الاستقلال الى شبه الاستعمار وذلك بحسب استعداد وقابلية الشعب المحمى من جهة واخلاق وعادات وطباع الشعب الحامى

من جهة أخرى وبحسب الاحوال الدولية العامة والظروف الخارجية . ولكن مهما بلغ نظام الحماية من السوء . ومهما اقتأت الحامى على حقوق المحتضى فان أمراً واحداً يبقى قائماً لا يمكن — قانونياً — مسه بحال الا وهو (سيادة) الدولة المحمية اما اذا مست هذه السيادة فان الامر لم يعد امر حماية بل يصبح عبارة عن تطور جديد وخطير فى علاقات الدولتين الحامية والمحمية بل انقلاب تام وتحول عميق من نظام الحماية الى نظام الاستعمار والآن بعد أن بسطنا هذه البسطة الوجيزة عن السيادة من وجهة نظر القانون الدولى العام نلوى عنان القلم ونذكر مساعى فرنسا ومحاولاتها لانزاع السيادة من الحكومة التونسية

علاقة تونس بفرنسا

ان علائق تونس بفرنسا مبينة ومحددة بمقتضى معاهدة الحماية التى تعرف بمعاهدة باردو وكذلك بالاتفاقية التكميلية المعروفة بمعاهدة المرسى التى أبرمها جلالة الملك النعم سيدى على مع فرنسا سنة ١٨٨٣ وهاتان المعاهدتان هما أساس العلائق بين فرنسا وتونس وبمراجعتيهما لا نجد فى أى نص من نصوصهما ما ينزع الكلى أو البعض من سيادة الدولة التونسية واعطائها لفرنسا عدا مسألة التمثيل القنصلى فى الخارج الذى تولته فرنسا بالنيابة عن الدولة التونسية بالوكالة وليس بالاصالة — وبعد ذلك نجد بعض تقييدات لسيادة جلالة الملك أهمها بالنسبة للمسائل الخارجية هى عدم الاقتراض من الخارج وعدم عقد المعاهدات مع الدول إلا بموافقة فرنسا . وبالنسبة للمسائل الداخلية فان أهم ماورد من التقييدات لسيادة الدولة التونسية هو ماورد فى الفصل الأول من اتفاقية المرسى الذى بمقتضاه (التزم سمو الباي باجراء الاصلاحات الإدارية والمالية والعديلية التى ترى فرنسا فائدة فى إجرائها) هذا هو النص الوحيد الذى يجعل لفرنسا حق التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة التونسية وهو سند فرنسا دائماً فى تعدياتها ومباشرة ما هو من خصائص الحكومة التونسية . ولكن بدراسة هذا النص دراسة قانونية صحيحة يتضح بدراسته — كما تقتضيه صيغة النص ذاتها — ان جلالة الملك أو الحكومة التونسية هو الذى (يجرى) الاصلاحات

الإدارية والمالية والعديلية الوارد ذكرها في النص وفرنسا هي التي (ترى) أى تشير عليه بأجرائها يعنى أن الملك أو الحكومة التونسية هي التي تتولى السلطة فعلا وتدير شؤون المملكة وفرنسا تشير على الحكومة التونسية وتسدى لها النصائح في حدود المسائل الإدارية والمالية والعديلية وبعبارة أوضح أن الحكومة التونسية لها السلطة والادارة — وفرنسا لها حق المشورة والمراقبة والاشراف .

ولكن لسوء الحظ فانتا نجد الأمر في الواقع بخلاف ذلك . فان فرنسا ما برحت تسعى شيئا فشيئا لسلب السلطة من الحكومة التونسية ولما لم تجد معارضة من طرف الحكومة التونسية بسبب تخاذل وزرائها وإيثارهم مصالحهم الخاصة على مصلحة الدولة وبسبب انكماش ملوكنا وتسليمهم للوزراء في كل شيء فان الأمر قد انتهى بها إلى سلب الحكومة التونسية سلطتها تماما وأصبحت السفارة الفرنسية التي هي بطبيعتها وضعيتها ليست إلا مركز التمثيل الفرنسي لدى بلاط جلالة الملك أضعف إلى لقب صاحبها الذي هو سفير لقب (مقيم عام) الذي انجر له من وضعيته الحماية وتوثق العلاقات بين تونس وفرنسا ووظيفته — كما ورد في معاهدة باردو هي (السفير) على لإجراء العمل بنصوص المعاهدة وتنفيذها يعنى المراقبة والاشراف حتى أن أعوانه ونوابه في أنحاء المملكة أعطوا لقب (مراقب) ولم يعطوا لقب (وال) أو (مدير) أو (متصرف) بما يشعر بمباشرة السلطة كما هو واقع بالجزائر حيث يلقب أعوان الوالى العام بلقب المدير (Administrateur) أو متصرف (Brioué) قلنا إن السفارة قد أصبحت اليوم هي المباشرة فعلا لادارة المملكة التونسية فهي التي تشرع القوانين وليس للباى إلا إجراء شكلى هو وضع الطابع عليها وحتى وظيفة أدرار القوانين أى اكساب القانون المسطر (قوة) القانون المعمول به وإبرازه لحيز الوجود التي هي من وظيفة رئيس الدولة ومن أهم مظاهر السيادة سواء في الممالك الجمهورية أو الملكية الدستورية أو المطلقة . ففي فرنسا مثلا رئيس الجمهورية هو الذى يدرج القوانين التي يسنها البرلمان وفي انكلترا فان الملك هو الذى يتولى الادراج . قد أخذت فرنسا تدعى أن ذلك من حق المقيم العام والحال أنها من الوظائف الأساسية اللازمة لاسمو الباي وإلا فان سلطته التشريعية تصبح شلاء معطلة فعوض

أن يكون ختم الامر العليّ بالطابع الملكي هو العملية الوحيدة والطبيعية لادراج القانون تزعم فرنسا أن الامر العلي لا قيمة له ما لم يدرجه المقيم ويصادق عليه . ونحن لانسى عندما كنا تلامذة ندرس الحقوق التونسية كيف كان (ريكنتفال) مدرس مادة التراتيب الادارية يقرر بملء فيه متشددا : ان الامر العلي إذا لم يدرجه المقيم العام يعتبر تحرقه من الورق لا قيمة لها البتة .

نقل السلطة التونسية

ونحن إذا أردنا تعداد أوجه التعدييات على حقوق الحكومة التونسية واختصاصاتها لطلال بنا القول ويكفي أن نعلم أن الامر قد آل إلى نزاع جميع السلطات من الحكومة التونسية ونقلها الى المقيم العام والمراقبين ومديرى الادارات . ولكن هناك ملاحظة مهمة ينبغي أن لا تعزب عن البال وهي ان جميع هذه التصرفات المجحفة بحقوق الدولة التونسية ليست لها (قوة) المقود والالتزامات ولا (صفة) المعاهدات والحقوق فيبقى للدولة التونسية خط الرجعة محفوظاً يمكنها عند سئوح الفرصة المناسبة أن تطالب بالرجوع لنصوص المعاهدة التي هي أساس العلاقات بين فرنسا وتونس والتي لها وحدها (قوة) العقد وتلزم الطرفين المتعاقدين (حقوقاً) العمل بمقتضاها

بيد ان فرنسا لم تكف بهذا الاعتداء الفعلى على حقوق الدولة التونسية بل أرادت أن تكسبه صبغة العقد والالتزام وتجعل له قيمة حقوقية قانونية وبذلك لا يبقى للدولة التونسية أى أمل فى استرجاع سلطتها ونفوذها إذ لا يخفى أن فرنسا لم تسلب الحكومة التونسية نفوذها إلا بتأثير (القوة) فقط لا بمقتضى (الحقوق الدولية والقانون) فالدولة التونسية لم يبق لها إلا سند وحيد وهو (القوة الادبية) بصفته صاحبة حق فإذا فرطت فى هذا الحق وسلبت لفرنسا بما تدعيه من السيادة على القطر التونسى فانها تفقد السند الوحيد لل مطالبة بحقوقها وتجعل لفرنسا مبرراً قانونياً لجميع اعتداءاتها الماضية والمستقبلية لأنها اذا اكتسبت حق السيادة على القطر التونسى مثل جلالة الملك والعائلة الحسينية وشاركتها فى ذلك الحق وهو ماتسميه بالسيادة

المزدوجة فانه يكون من جتها أن تمارس جميع ما هو من اختصاصات الحكومة التونسية وليس لها حيثئذ أى وجه قانونى لاعتراضها ما دنا قد سلنا لها سلفاً بحق السيادة .

ملأءءر السءءءءءر

ان فرنسا لم تدع حق السيادة على القطر التونسى بصفة علنية صريحة إلا فى عهد المقيم العام م أرمان قيون فقد أخذ هذا المقيم يذكر فى مختلف المناسبات مسألة السيادة المزدوجة وتردد أقواله الصحافة الفرنسية مؤيدة بحجة وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك هي حادثان عظيمان من الاهمية بمكان ..

أولهما ضم ادارة الأمن العام الى هي ادارة تونسية بحجة الى السفارة العامة وجعلها ادارة فرنسية . وثانيهما مد شبكة عظيمة من مراكز الجندرمة الفرنسية فى جميع أنحاء الايالة التونسية واعطائها نفوذاً مطلقاً تقبض به على خناق الشعب التونسى بيد من حديد . وبما شجع المقيم على المضى فى هذا السيل هو موقف بعض الأحزاب التونسية التى سلمت لفرنسا بهذا الحق وأقرت المقيم على صنيعه، ولكن الطبقات المفكرة من الشعب التونسى استنكرت هذا الأمر وشتت غارة شعواء فى الصحافة مقننة هذه الدعوى الباطلة التى تسلب الدولة التونسية من نفوذها وتحصل من المملكة التونسية أرضاً مستعمرة (انظر سلسلة المقالات القيمة التى حررها السيد المنصف المنستيرى فى الموضوع بأعداد جريدة الارادة الصادرة فى خلال عام ١٩٣٧) .

وقد حكى لى أحد الشخصيات التونسية البارزة (١) انه لما جاء الوزير الفرنسى م فينو كاهية وزير الخارجية الى تونس سنة ١٩٣٧ جرت مقابلة بين الوزير وبين هيئة من الشخصيات التونسية المفكرة كان هو من بينهم وقد وقع جدال عنيف بين الوزير وبينهم فى مسألة السيادة المزدوجة وأخيراً ما وسع الوزير امام الحجج الدامغة والبراهين الساطعة التى بسطوها له — إلا أن طأطأ رأسه وقال لهم :

(١) هو الاستاذ صالح فرحات سكرتير اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى

الحق معكم . ان فرنسا لا حق لها البتة — من الوجهة القانونية — في أى سيادة على القطر التونسى بل ان تلك السيادة هي من حق الدولة التونسية وحدها المتمثلة في شخص جلالة الملك

مشاكل كثيرة

فاذا كان وزير فرنسى مسؤول يعرف ويسلم بأن السيادة هي من حقوق الملك لا من حقوق فرنسا فكيف يليق بعهد ذلك أن يعمد جلالة الملك صاحب الحق الاصلى في السيادة الى الاعتراف علانية وبعبارة صريحة لا تقبل التأويل في خطاب العرش الرسمى يوم تنصيبه بأن فرنسا مشاركة له في السيادة على القطر التونسى الحق انه الامر جلل وحدث على غاية من الخطورة القصوى زباً بجلالة الملك سيدى المنصف عن إقراره والتسليم به وتركه يمر هكذا كحدث عادى بسيط فهو يتعلق بحقوقه في السلطة ومستقبل الشعب التونسى في آن واحد

اننا نعلم حق العلم ان جلالة سيدى المنصف لا يدل له في هذا الامر بل بوغت به بدون أن يعلم به قبل وقوعه كما نعلم تفاصيل الدسياسة والمؤامرة التى حيكت لوضعه أمام الامر الواقع واليك تفاصيل المسألة حسباً تحريناه من المصادر الموثوق بها :

ان العبارة المتضمنة لسيادة فرنسا على القطر التونسى أول ما وردت في خطاب المقيم العام م. لوسيان سان يوم تنصيب الملك المنعم الحبيب ولم ترد في خطاب العرش فكانت المسألة مجرد دعوى من فرنسا ولم تكتسب صيغة ايجاب وقبول وانفاق بين الطرفين . وكذلك وردت في خطاب المقيم العام يوم تنصيبه لجلالة المنعم الملك احمد الثانى ولم ترد في خطاب العرش أيضاً . وفي هذه المرة عند اعتزام تنصيب جلالة الملك محمد المنصف أطال الله بقاءه وجدت السفارة نفسها أمام أمر دقيق جداً وهو ان اللجنة الهدنة لا تعترف لفرنسا بما تدعيه من الحقوق المنافية لوضعية الحماية وتعتبر تونس

بلاد حماية حقوق السيادة والسلطة فيها للدولة التونسية لا للدولة الفرنسية وما فتئت لجنة الهدنة من يوم وضع قدمها بتونس تلاحظ لفرنسا ملاحظات دقيقة عن كل ما تراه منافياً لوضعية الحماية حتى اضطرت فرنسا مكرهة إلى إتخاذ عدة اجراءات شكلية لاظهار شخصية جلالة الملك واعطاء قيمة ولو صورية للبلاط . وحينئذ فورود عبارة السيادة الفرنسية في خطاب المقيم العام يكون محل ملاحظات محرجة من طرف لجنة الهدنة . . . فكيف العمل حينئذ بينما لا تريد فرنسا — من جهة أخرى — الرجوع عن دعواها في حقوق السيادة على البلاد التونسية . وللخروج من هذا المأزق الحرج عمدوا الى هذه العملية التي ضربوا بها عصافيرين بحجر واحد ذلك انهم نقلوا نفس العبارة من خطاب المقيم العام ووضعوها بعد أن سبكوها في خطاب جلالة الملك وبذلك يرجحون أمرين مهمين في آن واحد أولاً — يتفصون من المسؤولية أمام لجنة الهدنة ويضعونها على عاتق جلالة الملك ويقولون إن صاحب البلاد هو الذي طلب أن يتكرر هذا الابتكار . . وثانياً — يجعلون للعبارة بورودها في خطاب العرش الرسمي (قوة) العقد والالتزام . ويلزمون بها جلالة الملك في الوقت المناسب وإذا كان أحد يتحمل حقا مسؤولية ما حدث فهو الوزير الأكبر إذ هو الذي يعلم عادة نص خطاب العرش قبل القائه . وإذا كان حضرته من الجهل بالقوانين والتراتيب إلى هذا الحد فله على الأقل أن يرجع لنصوص الخطاب السابقة التي هي عبارة عن (كليشيات) محفوظة في الدوسيات حينما وردت هذه العبارة الجديدة في خطاب جلالة الملك محمد المنصف وزيدت على النص السابق فكان عليه من واجب الأمانة لولاه أن يعلم بذلك وبئنه لما حدث لا أن يدع العبارة تمر وهي من الخطورة بمكان — بدون أن يعلم بها مخدومه

الشعب والملك

ان ولاية جلالة الملك محمد المنصف على عرش المملكة التونسية وما صاحبها من نصريجاته الثمينة التي تعبر عن شعور وطني صادق وتهدير دقيق لمسؤوليات الحكم قد اعتبرناها واعتبرها الشعب التونسي قاطبة بل حتى بعض الدول الأجنبية بمثابة

عهد جديد وانقلاب عميق في الادارة الحكومية يشران بمستقبل زاهر وخير كثير. وبنياننا في العهد الماضي المظلم الذي كان جاثماً على صدر هذا الشعب المسكين كالسكابوس الرهيب . والعادة في أمثال هذه الانقلابات الحكومية في جميع بلاد الدنيا أن يبعد رجال العهد الماضي عن دوائر الحكومة ويحل محلهم رجال العهد الجديد . وهذا طبعى لأنه يلزم أن يكون هناك تجانس في الفكرة وثقة متبادلة بين الذين يتولون تسيير دولاب الحكومة فاذا انعدم ذلك التجانس أو فقدت هذه الثقة حصل ارتباك واضطراب في الآلة الحكومية ولاجتباب ذلك نراهم يعملون في مثل هذه الأحوال — في جميع الممالك المتحضنة — الى ابعاد رجال العهد الماضي واحلال رجال العهد الجديد محلهم ولهذا الاعتبار فانا كنا نتوقع ابعاد جميع رجال العهد الماضي وفي مقدمتهم الوزير الأكبر الذي له ماض معروف في الحكومة ومواقف لا تنسى ولا دأب له الا منفعة الخاصة ومنفعة أهله وذويه ولو خربت البلاد وهلك العباد (وقد بلغنا من مصدر وثيق — وهذا الخبر ننقله لكم بكل تأكيد — انه لا يكتفى أمر يقع بين بلاط مولاه جلالة المنصف حفظه الله ووقاه — عن السفارة ويحرضها على معاكسته والوقوف في وجهه ويقول لها : تداركرا أمر هذا المتهور قبل أن يستفحل أمره وقبل أن يتسع الخرق على الراقع والا فانكم تدمون (١)

اذا نعتقد اعتقاداً جازماً أنه لا يمكن إجراء أى اصلاح أو القيام بأى عمل لفائدة الإمة ما دام الوزير الأكبر وسائر من ينتمون الى العهد الماضي باقين في مناصبهم لم يبعدوا ابعاداً تاماً ويخلفهم رجال صادقون أكفاء تقون بهم ثقة تامة متجانسين معكم في الفكرة أسوة بما يقع في سائر بلاد الدنيا أما اذا سارت الامور كما نراها اليوم قتل على تونس وعلى الآمال الواسعة التي علقناها على ولاية جلالة الملك المنصف السلام . وما أشبه الليلة بالبارحة .

(١) هنا فقرات أخرى رأينا الاحتفاظ بها لأن وقت اذاعتها لم يحسن بهد وارجلها الي وقت يجب أن تداع فيه

والآن أظن أن في هذه البسطة الموجزة قدر الكفاية كما أظن أن حضرتكم قد اقتنعت بأن هذه المسألة مسألة السيادة المزججة من الخطورة والأهمية بحيث لا يجوز أن تترك تمر بدون سعى جدى حثيث للملاقاتها وتدارك ما يترتب عليها من العواقب الوخيمة والتأثيرات البعيدة المدى . وأنا نرى أن أمر ملاقاتها ميسور إذا استقر الرأي وصحت العزيمة على ذلك خصوصاً وأن الظروف الحالية مساعدة على ذلك تمام المساعدة فوقف تونس اليوم من الوجهة الدولية قوى جداً فالطرفان المتحاربان — الاقلوسكسون ودول المحور — يهيمها أن تكون وضعية تونس وضعية حماية لها شخصيتها المستقلة وكيانها الممتاز وحكومتها الوطنية الظاهرة . أما فرنسا التي لا تريد هذا الأمر فإنها اليوم دولة مغلوبة على أمرها مستخذية لا تتدبر على الاعتراض والممانعة خصوصاً إذا كان الأمر يوافق هوى غالبها فإذا عرفنا كيف تتدارك الأمر بحكمة وصواب ودراية ومهارة فإن النجاح يكون حليفنا بإذن الله ،

نكتفي الآن بهذا القدر من تقرير الزعيم الجليل ونحتفظ بأشياء أخرى تتعلق بمحادثات وأشخاص من المصلحة أن نحتفظ بها الى الوقت الذى تفرض علينا الحوادث ذكرها فنشرها كما وردت وحسب ما تفرضه الامانة دون تغيير أو تبديل .

* * *

كان لهذه الملاحظات الصادرة من الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي وحزبه اثرها الصالح في نفس الملك الصالح وتأثيرها السيئ عند بعض أشخاص في محيطه لم يعتادوا ولم تهضم نفوسهم سماع رجل من الامة يلاحظ ويعلق على تصرفات ملكه بشأن بلاده ووضعية وطنه وخشوا أن تكون هذه المبادرة سنة متبعة سيقع مثلها في غيرها من الاعمال والتصرفات وهذا من شأنه أن يجعلهم يوجسون خيفة من أن تمتد هذه الملاحظات الى السلطة التي املوا ان تكون لهم في ظل هذا الملك وان يعطل ذلك تنفيذ برامجهم التي اعدوها لاستغلال وجودهم في دائرة هذا العرش الجديد فاخذوا يؤملون هذه البادرة الجديدة من الزعيم وحزبه تاويلات باطلة يرمون من

وراءها الى الايقاع بين جلالة الملك والحزب والزعيم وبذلوا جهودا جبارة لكي يحولوا بين الملك ورجال هذا الحزب فلا يتصلون به ولا يتقدمون اليه ولا تقع دعوتهم ضمن طبقات ابناء البلاد الذين كان يدعوهم لمثاب يقيمها لهم خصيصا ليجتمع بهم حولها ويتحدث اليهم اثناء الطعام بل عمدوا الى اكثر من ذلك فارادوا ان يزجوا بنفوذ جلالته في خضم الحزبية المتلاطم اظهارا لبراعتهم السياسية وقدرتهم على ان يضربوا هذا بذاك ويشغلوا الاثنين معا عن تصرفاتهم ويصبحوا فيها آمنين وقابل الزعيم الجليل ورجال حزبه كل هذه المناورات بالعزة والشهامة التي عرفت عنهم في كافة المواقف .

قلنا ان جلالة الملك قد تأثر بما جاء في ذلك التقرير وقدره حق قدره فشرع في العمل بما اشار اليه فأقال الوزارة القديمة البالية والف وزارة جديدة ائتلافية اسند رئاستها للياقة صاحب الدولة محمد شنيق بصفته رئيس الهيئات المنتخبة ومدير بنك التماضد المالي التونسي واسند وزارة الداخلية لصاحب المعالي محمود الماطري الذي كان يشغل رئاسة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد واسند وزارة العدل لصاحب المعالي الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام للحزب الحر الدستوري القديم ووضع على وزارة الاوقاف صاحب المعالي الاستاذ عبد العزيز الجلولي مثال النزاهة والاستقامة بين كبار المتوظفين .

ولقد اوجد هذا التغيير في الوزارة انقلابا في وضعية الدولة وتوترا كان منتظرا ان يقع وان تصطدم به التغييرات الجديدة ذلك ان الفرنسيين من مديري الادارات الذين كانوا يسيطرون على سلطة الدولة كلها ويديم مقاليد الامور وقد جعلوا من الموظفين التونسيين الذين صيروهم اقلية صورا واشباحا لا تبدى ولا تعيد حتى الوزراء منهم فان الوزير التونسي كان اذا عرض له امر يستلزم مراجعة المدير الفرنسي في المصلحة التي هو وزير عليها فان الوزير هو الذي يذهب الى المدير ويستأذن للدخول عليه وينتظر حتى يأذن له فراجع فيما جاء من أجله يأخذ موافقته عليه لينفذه ويحججه فلما جاء رجال الوزارة الجديدة واستقروا في مناصبهم دعى كل وزير المدير الفرنسي الذي في ادارته واعلمه بما له وما عليه وذكره بمحدود وظيفته التي ينص عليها القانون

ونبه بان لا يتخطاها فلم يهضم المديرون وكبار الموظفين من الفرنسيين هذه الملاحظات ومن هنا ابتدأ التصادم ووجد التوتر في العلاقات بين القصر والسفارة وبين رئيس الوزراء والسكاتب العام وبين وزير الداخلية ومدير الامن ووزير العدلية ومدير العدل وحدثت مشادات في كثير من القضايا وفي هذا الوقت كان الموظفون الفرنسيون في جانب حكومة فيشي يعملون لفائدة دول المحور ويريدون أن يشتروا باخلاصهم للغالبيين اطلاق ايديهم في حكم تونس والتونسيين وكان القصر ومن حوله يقفون موقف الحياد ويتجهون اتجاها معا كسلا لعوان المحور من الفرنسيين وفي هذه الحالة وضعت السلطة الاستعمارية الفرنسية القصر تحت حراسة دقيقة من الجواسيس كان الكثير منهم يتظاهر بالاخلاص للقصر وبعض رجال لهم مكانتهم فيه ويحاولون يستغل نفوذهم لتوجيه السياسة وجهة اخرى وبعضهم يزور القصر لاستقاء الاخبار وملاحظة انواع الزائرين وهويتهم وهؤلاء جميعا قد اشار اليهم التقرير السابق الذكر فأبعدهم جلالة الملك عن الوظائف وطردهم من القصر في مواكب رسمية وامام ملا من الناس ذا كراى حياتهم للملكهم ولوطنهم وأمتهم فخرجوا مدحورين وأحس البعض الآخر بالخطر فانكش واحتجب حيناً من الدهر حتى ينسأه الناس ثم ينساب كالافى في الظلمة ينهش وينفث سمومه وآخرون قد مكنتهم براعتهم من التستر الى ان هبت العاصفة فرفعت عنهم الاستار ونزلت النكبة فاذا هم كاهم .

البيعة

جلس جلالتة على العرش وتلقى البيعة الخاصة من آل بيته وعلماء بلاده وأشرف أمته ثم جلس الى البيعة العامة لحجائه وفود الامة من العواصم والقرى والبادى تقدم له فروض الطاعة والاخلاص وكان كلما تقدم له وفد بهذا المعنى قام فيهم خطيباً حاثاً على الاتحاد وترك الخلاف والشقاق والعمل يد واحدة لانقاذ الوطن وبنيه ثم يقول انى أمرت حكامكم ومديرى شؤونكم بالعدل فيكم وحسن التوجيه فاذا

صدرت من أحدهم مظلة أو تقاعس عن أداء الواجب فكانت بوني وأنا خصمه ولا يمكن
لقلم أن يصف الحفلات التي أقيمت بمناسبة ولايته والريثة التي ليستها البلاد والجموع
العظيمة التي أمت العاصمة من كل حذب وصوب قاصدة قصر الامارة لتشاهد طلعة
هذا الملك الصالح . كانت موجة من الفبطة والسرور غمرت الشعب بأكمله وحركت
شعوره وألهبت إحساسه فقد شعر الناس كلهم بما سيثمره تضامن الحاكم والمحكوم
وتضافر جهودهما لخير الجميع وسعادة الجميع .

جلس على المرش فاحتل القلوب وقبض على مقاليد الأمور فلك العواطف
وتواضع للناس فرفعوه وشاركهم آلامهم وآمالهم فنحوه ولاءهم وأخلصوا له
الاخلاص كله وزهد في الدنيا وقاطع ملاذها فتنكرت له ونظرت اليه نظرة الحقد
والعداء وتوجه الى الله بعمله لجعله بالابتلاء والمحنة في مقام الصديقين « وأشدكم بلاء
الانبياء ثم الامثل في الامثل » .

ان عظم آمال الأمة التي علقنا على ولاية جلالة الملك المنصف وتعدد أغراضها
التي أناطت به تحقيقها قد أثقلت كاهل جلالته بالمسؤوليات وهو يشعر بهذا شعوراً
كاملاً ويمس به إحساساً دقيقاً يلح تلك الآمال في وجوه البائسين وأعين النافقين
المتبرمين ويسمعه في أنات المتألمين فكان عليه أن يزيل البؤس ويحقق الأمن والراحة
ويحمي الحرية والعدل ويصون العقيدة ويحفظ الأخلاق ويدافع الخصم اللدود
ويدارى العدو المنافق وأن ينزل عند رغبة المحبين ويحقق مطمع كل طامع وطامح
وتلك مهمة ينوء بحملها عظماء الرجال في جميع الاجيال .

وصف حالة البلاد

كان الصراع بين الأمة والطغيان الاستعماري قد بلغ غايته وخرج الناس
من حوادث التجنيس وما تقدمها من محاولة فرنسة وحتى تنصير المسلمين إلى مواجهة
ضغط اقتصادي مرهق أنتج جماعة مهلكة ثم سجن واعتقال في دائرة متسعة أراد به
الاستعمار القضاء على الحركة الوطنية استعداداً لدخول الحرب وخرج التونسيون

من هذه الأحداث العظيمة إلى مواجهة الحرب وويلاتها وعلم الله أنهم لا يريدونها ولم يتسببوا فيها ولم تكن لصالحهم في شيء وأنهم سيكونون حطب وقودها وضحية ما تتطلبه من جهود ورجال وأقوات وقتل وتخريب وترويع ، وقد مني التونسيون بكل هذا وجرتهم فرنسا اليه وحلتهم لإياه .

ثم ألقت السلاح وخضعت لبرلين وسخرت كافة مرافق حياتها لتغذية الحرب لفائدة أعداءها ضد حلفائها الأولين وأخضعت حكومتها الجديدة الخائنة للغالبين من دول المحور كافة البلاد التي تقع تحت سلطان فرنسا إلى العدو يستغلها لمصلحته العسكرية كما يستغل فرنسا ذاتها وفرض على تونس أن تستمر في حالة حرب ولو بعد هدنة فرنسا وأن تبقى فرنسا تغذى الحرب وتشارك فيها رغم الهدنة كأنها لم تنهادن ولم تلق السلاح إلا أنها وإن كانت تعمل بالأمس وتضحي لفائدتها الخاصة فانها تضحي الآن لفائدة العدو . كانت حكومة فيشي الفرنسية الالمانية تريد من تونس أن تمثل لسائر أوامرها التي تفرضها على التونسيين وهي كلها لمساعدة العدو والاحلاص له وخدمة ركابه وكانت حكومات المحور نفسها تريد من تونس أن تكون طوع وإرادتها ورهن لإشارتها والدول الديمقراطية تتطلب من تونس أن تفتح لها أراضيها وتفسح لها الطريق لمحاربة أعدائها من دول المحور وأن تساعد القوات الديمقراطية بما في الامكان وما فوق الامكان وكانت قوات المقاومة الفرنسية المتخفية هنا وهناك تتطلب من تونس أن تعمل معها وتقاوم حكومة فرنسا القائمة بفيشي وحكومات المحور أين ما تمثل ظلها ومصلحتها تونس تتطلب النظر الدقيق والتفكير العميق الذي يستطلع ما وراء الحجب ليتمكن لمسيري سفينة البلاد أن يصلوا بها الى شاطئ السلامة . والبلاد ما فتئت من حوادث ٩ — افريل ١٩٣٨ الدموية وهي خاضعة للأحكام العرفية والمحاكم العسكرية الى أن جاءت الحرب فأوجبت استمرار تلك الحالة وها هي ذى الحرب تنتهي وتزول اثارها من كافة انحاء العالم وتونس تستمر فيها حالة الحرب ربما الى أن تقوم الحرب الثالثة .

كان كثير من أبناء الأمة في السجون والمعتقلات في تونس والجزائر وفرنسا عدا الذين ذهبوا ضحية الاستعمار في الحوادث الدموية التي مر ذكرها والذين لم يسجنوا ولم يموتوا وضعوا تحت رقابة قاسية خيثة تعد عليهم أنفاسهم وتأول كل حركة أو كلمة تصدر عنهم بالعداء والعمل الخطير الموجب للحبشة وتضييق الخناق والاحزاب السياسية معطلة والصحف الحرة بمجموعة من الصدور واجتماع ثلاثة أفراد محظور ورأى الفرنسيون التابعون لحكومة فيشي انه يجب توثيق العلاقات مع المحتلين من الالمان والاطاليين ليطلقوا أيديهم في حكم التونسيين يحكمونهم بالقسوة ويعاملونهم بالخشونة ليعلموا أن فرنسا لم تتحطم بعد وانها لا تزال على قوتها ولا يقدر أحد أن ينفلت من عبوديتها وانها وان خضعت لقوات المحور فانها لا تخضع لحركات القرد التي يتظاهر بها الافريقيون، وساعد الفرنسيون على هذه الخطوة رجال من الالمان يدينون بتفاضل الاجناس ويرفعون فرنسا الأوروبية على من سواها من العرب المسلمين لأن الفرنسيين من العنصر الأعلى عندهم وعلى رأس هؤلاء الوزير الألماني رامن وحاشيته فلقد تشكلت على عهده فرق الميليشيا الفرنسية المسلحة تحت سلطة حزب . ب . ب . ف . الفرنسي الذي يخدم ركاب المانيا اذ ذاك وأخذت هذه الفرق تهاجم التونسيين بالسلاح وتسوقهم الى خدمة المانيا برصاص الرشاشات

والحالة الاقتصادية لم تكن أحسن من الحالة السياسية التي وصفناها فالأقوات قليلة مرتفعة الثمن والأشغال معطلة لفقدان المواد الأولية واشتغال الناس بالحرب ومصارعة ويلاتها ونكباتها وانقطاع الطرقات تحت تأثير القذف الجوي ونزوح الجموع الكبيرة من جهة الى أخرى فراراً من هجوم الطائرات وتهديم منازلهم وموتهم تحت الانقاض كواقع لآخوانهم من قبل وكان الحكام والموظفون قد استغلوا ضعف الحكومة المركزية وبليلة أفكار الناس فأسرفوا في الظلم والعدوان وأضافوا الى نكبات الأمة وقسوة الحرب عليها نكبات من الظلم وقسوة في المعاملة وخروجاً عن حدود اللياقة في تدمير الأمور

هذه صورة لحالة البلاد يوم ولي جلالة الملك محمد المنصف عرش المملكة التونسية .

كان الناس ينتظرون ولايته كمنقذ والحالة أصبحت تستدعى سرعة الانتقاذ وكغافر فادىء وموقف تونس الدقيق الحرج يفرض المغامرة والفداء والعائلة المالكة نفسها فى حاجة الى التماسك فيما بينها والى تمتين العلاقات بينها وبين الامة إذ كان هناك ظل من الارتخاء أوجده الاستعمار قبل اليوم بين الامة والقصر . هناك شيء من الضجر والسامة أوجده التثبث بالتقاليد البالية والنظم العتيقة التى احتفظ بها الاستعمار للبيت المالك لجاء جلالة الملك المنصف لينقذ ويغامر ويفدى ويصلح ويفصل بين حياة عتيقة لم تعد صالحة ولم يبق لوجودها من مبرر وبين عصر جديد وحياة ناشئة فتية يقيم صرحها بيده القوية وقلبه الطاهر المتلى بقوة الايمان وارادته للخير وجهه للجميع .

وضع سلسلة اصلاحات ابتدأ بها من أهله وقصره وآل بيته وسار بها فى أوساط شعبه حتى أخذ وهو بها يسير .

فى القصر

لقد كان القصر الملكي فيما مضى ملكة مستقلة محاطة بسور من الجند يحرسها ويجعل بينها وبين الامة والمملكة حجاباً كثيفاً لا يمكن أن يجتمع ملك البلاد بأحد من الأجانب الا بموافقة وحضور ممثل فرنسا المقيم العام ولا يمكن أن يجتمع بأحد من أفراد أمته إلا بموافقة وزيره الأكبر وبحضوره . وموافقة الوزير تستمد من موافقة الكاتب العام لحكومة الحماية الفرنسى وهذا يستمد موافقته من ممثل فرنسا المقيم العام ، والقصر بعد هذا كله لا يعدو كونه سكناً للملك وحاشيته ومنزها فيه ما يرفه الحياة وسط تلك العزلة التى جعلته السياسة الاستعمارية فيها والى جانب ذلك الحجاب الكثيف المضروب حول القصر الملكي توجد تقاليد عتيقة يرجع عهدها إلى القرون الماضية لم تعد تستسيغها الحياة الحاضرة ولا تتلائم مع النفسية الحديثة

وثقافة واخلاق العصر . أدرك جلالة الملك ضرر هذا الحجاب الذي يحجب الملك عن الأمة فلا يشعر بما هي فيه ولا يحس بما أمست وأصبحت عليه ولا يتبين ما في وجهها من مظاهر النعمة والبؤس ولا يحيط بما في نفسها من آثار الظلم والعدل . فإزال ذلك الحجاب واختلط بشعبه وفتح أبواب قصره لزيارته فوصل بين القصر والبلاد والملك والأمة وتبين أمر شعبه من قرب ولمس فيه كل شيء يجب أن يلمسه راع مسؤول عن رعيته وأزال بعد الحجاب كثيراً من مراسم العبودية والاذلال الموروثة من القرون الأولى ومن تقاليد القياصرة والأكاسرة التي حرمها الاسلام لأنها تنافي عزته التي منحها لكل من دان به ولا تتفق مع الروح العربية الآلية وفي مقدمتها تقبيل اليد الذي منعه جلالته وعوضه بالمصافحة وأمر الناس بأن لا يقوموا له إذا مر بهم بل يشيروا اليه بالتحية قاعدين وكان لا يرتدى اللباس الرسمي إلا إذا اقتضى الأمر ذلك يمشي راجلاً ويركب أحياناً عربته الخاصة التي كثيراً ما يسوقها بنفسه يطوف أحياء العاصمة والقرى المحيطة بها ويشاهد حالة الناس فيها يقف لكل من كله ويبادره بالسلام ويستمع إلى حديثه ، لقيته مرة في طريقه امرأة متسولة نادته فوقف لها وسألته فأعطائها ومن الغد اعترضته وجذبتة من ثيابه فاغتاز لذلك ونهاها عن أن تعود لمثله ولم يعطها شيئاً فلما صعد إلى القصر تذكر أنه حرماً عطاءه في ذلك اليوم فرق لها وأرسل خلفها أحد رجال القصر فأحضرها بين يديه وسلم لها المعطية قائلاً يا أماءه سامعيني إذا أنا انتهرتك وفي المستقبل لا تمسكيني من ثيابي بل يكفي أن تلفقي نظري فأعطيك ما تيسر .

إدارة القصر

لقد صير جلالة الملك محمد المنصف من القصر الملكي إدارة ذات حيوية ونشاط تعمل بجادة أثناء الليل وأطراف النهار لوضع خطط الإصلاح وبرامج العمل المثمر للامة والبلاد والنظر في القوانين التي تقدم لجلالته لوضع ختمه عليها وإزالة الضار منها وإبقاء النافع وقد اسند إدارة القصر لأخيه صاحب السمو حسين باي وهو شخصية ممتازة بخبرة ودراية وثقافة واسعة وإطلاع ودهاء بعيد الغور .

أقسام ادارة القصر

مجلس التاج

أسس جلالتة مجلساً من كبراء العائلة المالكة اسند رئاسته لولى عهده وأناط به النظر فى مصالح العائلة المالكة وقضاياها وتنظيم حياتها والاشراف على كافة شئونها وكان هذا المجلس يجتمع فى قسم خاص به فى القصر .

مجلس شورى القوانين

جمع جلالتة نخبة من احرار الامة ومفكرها وكون منها منظمة سماها مجلس شورى القوانين فاذا ما قدمت اليه السلطة الاستعمارية الفرنسية مشروعات قوانين ليوقع عليها دون أن يتأمل فيها أو ينقص أو يزيد كما هو الحال فيما مضى احالها على تلك اللجنة لتدرسها وتقدم له رأيا فيها وهو بدوره يأمر بانبأت تلك الآراء فى صلب المشروعات القانونية ليوقع عليها واسند رئاسة هذا المجلس لولى عهده ليبارس هذا العمل مع أولئك المفكرين من رجال السياسة والقانون فيستنير بمباحثهم وآراءهم ويتسلح بها فى المستقبل .

مكتب الظلمات

وأسس فى القصر أيضاً مكتباً لتلقى شكايات المتظلمين والبحث فيها لدى المراجع المختصة والتعجيل بارجاع كل حق الى صاحبه . وقد أفاد هذا المكتب جلالة الملك فاطلع بواسطته على كثير من المظالم وبطء سير المحاكم فى فصل القضايا وتدخل الادارة فى القضاء ووجود كثير من الفصول فى القوانين لم تجعل لاقامة العدل بين الناس ولكن جعلت لقضاء مثارب استعمارية وتعبيد الطريق امام المكتسحين من الغاصبين .

مكتب تفتيش العمال

أسس جلالتهم مكتباً بعنوان تفتيش العمال يبعث بين حين وآخر بأحد وجاهه الى جهة من الجهات للبحث عن سيرة حكامها من المان وشيوخ القرى واضرابهم فاذا استفاد ان أحدهم ارتشى أو ارتكب مظلة حقق معه فيما سمعه عنه وأبلغ خلاصة تحقيقه إلى جلالة الملك فيأمر الوزير المكلف بمناقشته الحساب ومعاقبته أشد العقاب.

شؤون القصر الداعلية

وفي الوقت الذي يتولى فيه صاحب السمو حسين باي أخ جلالة الملك الاشراف على كل هذه المؤسسات وتسييرها كان في الوقت نفسه يشرف على شؤون القصر الخاصة التي لا يعنى بها جلالة الملك ولا يلتفت اليها في الوقت الذي يشارك هذه المؤسسات كلها في أعمالها ويدلى برأيه فيها ويقول لأعضائها أنه مجرد رأى ادلى به كأيدي أحدكم برأيه.

الشؤون العسكرية

اسند جلالتهم شؤون ادارة الجيش التونسي الذي هو الحرس الملكي إلى أخيه الأصغر صاحب السمو الجنرال محمد باي خريج مدرسة «سانسير» الحربية الفرنسية فقد كانت قبل هذا العهد ادارة الجيش موكولة إلى أحد ضباط الجيش الفرنسي فاسندها جلالتهم إلى أخيه فقام بالمهمة أحسن قيام وبذل في ترقية هذا الجيش وتنظيمه وتدريب ضباطه وبث الروح العسكرية فهم بما احدث تطوراً محسوساً في وقت وجيز حتى أن كثيراً من الشبان الذين كانوا يأنفون من الانخراط في السلك العسكري قد شوقتهم الحياة العسكرية الجذبة إلى الانخراط فيه إلا أن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تكن تنظر إلى هذه الحركة بعين الرضى فلم تسمح بتوسيع دائرة هذا الجيش وتوفير عدده معتدرة بالحرب وقوانين الهدنة وشروط فرنسا في تحديد عدد الحرس الملكي .

في العائمه والنوسط التوسى

جمع جلالته اهل بيته يوم ولايته وقال لهم فيما قال كونوا على علم بأن كل ما اتقاضاه من مخصصات سأسعف به أفراد هذا الشعب البائس فانا آخذ منهم وارجع اليهم فلا يمتقدن أحد منكم اننى سأأخذ من الملك وسيلة لجمع المال ليتمتع به أهلى وولدى بينما أفراد أمتى يتجرعون آلام البؤس وقال لابنه وهو وحيد يابنى أنظر فى مستقبلك ومستقبل ابناءك فافى لا أقدر أن أنفك بشيء .

ثم جمع أفراد العائلة المالكة كلهم نساء ورجالا فى حفلة أقامها لهم وخطب فيهم واعظاً حاثاً على التمسك بأداب الاسلام وأخلاق الاسلام الفاضلة والاختلاط بأفراد الشعب ومواساتهم والمطف على منكوبهم وأن يعلبوا أبناءهم فى المدارس الشعبية ليختلطوا بأبناء أمتهم ويتعرفوا اليهم منذ النشأة الأولى . ثم حث أفراد العائلة على الزاور فيما بينهم والنحاب والتكاتف وأن يتجنبوا التهاين بينهم وأن لا يتخذوا بطانة السوء وأن يزوروا عائلات الأمة ويفشوا بيوت أبناء الشعب كى يحصل الامتزاج بينهم وبين أمتهم ويعرف الامراء والأميرات حالة عائلات الأمة الداخلية فيعينوا من يستحق الاعانة منهم ويواسوا من تحب مواساته .

وابتدأ جلالته بتنفيذ ما أمرهم به فأخذ يزور أفراد العائلة المالكة على التوالى ويتناول معهم طعام الغداء أحياناً وأحياناً شيئاً من المبردات ويسألهم عن حالتهم ودرجة أبنائهم فى التعليم وينشط الأبناء على طلب العلم بتقديم الهدايا والتحف اليهم وجعل من جهة أخرى مادة عشاء أسبوعية فى قصره يدعو اليها كل مرة جماعة من طبقات الشعب المختلفة ليتناولوا طعام العشاء معه يحادثهم عليها ويسألهم عن حالتهم وحالة صناعاتهم وحرفهم وتجارتهم ويستمع إلى آراءهم ويشير عليهم بما يراه صالحاً ويحثم على الأخذ بأسباب الحياة الحديثة والكد والنشاط وترك التواكل والكسل . ثم أن جلالة الملكة من جهتها تقوم بمثل ذلك مع نساء العائلات التونسية وكان جلالته يزور عائلات تونسية بين الحين والحين كما يزور أفراد عائلته .

مع ولي العهد

قرب اليه ولي عهده وأشركه معه في العمل وتدير شؤون الملك وأسند اليه كما تقدم رئاسة مجلسي التاج والتشريع وضاعف له جراته لكي ينفق على مظاهر منصبه بما يناسب مع سموه وشرفه وما أبط به من أعمال لم تكن له من قبل . وكان جلالاته يسأل الوفود التي تأتي لزيارته بقوله هل زرتهم أخى ولي العهد يجب أن تزوروه كما زرتهم وتوقفوا صلتكم به فهو ملككم المقبل ويجب أن نذكر هنا انه قبل ولاية جلالة الملك المنصف ومنذ عهد قديمة كانت العلاقات بين كل ملك وولى عهده في كثير من الأحيان متوترة أو متراخية فأبطل جلالاته هذه الحالة وعمل بعكسها تماماً فقطع السنة الفتنة التي كانت تعمل بين الملك وولى عهده وقطع السيل على كل هماز مشاء بنميم فأصبح سمو ولي العهد يستقبل الوفود في قصره ويرأس جلسات مجلس التاج ومجلس الشورى ويجلس في كل مساء الى جماعات من رجال العلم والتفكير لبحث شؤون البلاد والتفكير فيما ينهض بها

أفندة العهد على ولي عهده

دعى جلالة الملك ذات يوم صاحب السمو ولي عهده وطلب اليه أن يعاهده على السير بالشعب في طريق النهر والرق وأن يكون مع شعبه وفي أعانته اذا ما آل اليه الملك بعد وفاة جلالاته فقطع له عهداً بذلك وآخر مثال تقدمه على ديموقراطية جلالاته انه ذهب مرة لتشيع جنازة أحد العلماء ولعلها المرة الاولى التي يشيع فيها ملك من ملوك العصر أحد علماء بلاده الى مدفنه ، فلما وصل الى مقبرة « الجلاز » وحضر دفن هذا العالم قال لمن حوله من أفراد حاشيته اذا أنا مت فادفوني في هذا المكان بدلا من مدفن الاجراء الخاص بهم .

جملته يرد الزيارة

بعد أن تلقى جلالة وفود الامة التونسية لمبايعته وتقديم التهانى اليه عزم على سن سنة حسنة وهي أن يرد الزيارة لآمته في مدنها وقرائها وحتى بواديها النائية وكانت السلطة الاستعمارية الفرنسية قبل اليوم تمنع الامراء من التجول في أنحاء ملكتهم فلا يتجاوز أى أمير في جولة خاصة وهو متكرأ أكثر من ستين كيلومتر حول العاصمة التونسية وأن يكون ذلك بإذن وتحت رقابة دقيقة فلما أراد جلالة الملك المنصف القيام بهذه الرحلات لوحظ له ان عادة أسلافه لم تجر من قبل على هذا المتوال فأعرض عن هذا قائلا انى لا أتقيد بعادة وانما أتقيد بالمصلحة والقانون وشرع في هذه الزيارات مبتدئاً بأقرب الجهات الى العاصمة فزار «حلق الوادى» و«الكرم» و«أريانة» و«منوبة»، ولو أردنا أن نصف الاحتفالات التى أقامها الشعب ابتهاجا بمقدمه واحتفاء بزيارته لطال بنا المقام في وصف شيء لسنا بصدد ذكره الآن وانما يمكننا أن نذكر على سبيل المثال ما حدث في الاحتفال الذى وقع له في بلدة «منوبة» اذ تقدم له اثناء رئيس شعبة الحزب الدستورى هناك الحسيب النسيب الشيخ مصطفي الباهي أحد أقطاب الحركة الوطنية ومن مؤسسيها الاولين وقدم لجلالة الملك مصحفاً من القرآن الكريم مخطوطاً له قيمته كهدية منه اليه وتذكراً لزيارته لهذه البلدة وأقسم عليه امامه بانه مخلص لوطنه وعجب لجلالته وان هذه الجموع الفقيرة المحيطة به تقسم له على مثل ما أقسم به فارتفعت الأصوات من تلك الجموع الزاهرة مرددة القسم وما كادت تنتهى حتى قام جلالة الملك ووضع يده على المصحف وقال اقسم لكم اننى أخلص لكم وأحبكم وأعطف عليكم كأبنائى وانى أضحي من أجلكم بكل شيء حتى بنفسى التى بين جنبي فعلى الثنائى وكان مظهر ابلغ التأثر فيه حده .

ونظراً لما شاهده جلالاته من كثرة النفقات التى تصرف في الاحتفالات عند قدومه وانها نفقات ليست وراها فائدة للامة والوطن أعلم بقية الجهات الاخرى التى تريد أن تقيم احتفالات بمناسبة زيارته اليها بانه يرغب في البساطة وعدم التكليف وانه يفضل أن تجمع الاموال التى يُراد انفاقها على الحفلات فتعطى الى الجمعيات الخيرية وجمعيات اعانة الطلبة .

خطة البناء

ونظراً لما شاهده من قلة المدارس وضيق نطاق التعليم وفقدان مؤسسات تأوى
اليتامى والمعزة وفقدان المصانع والشركات الصغيرة منها والكبيرة أو عز بتكوين لجنة
تضع الخطط لتسديد المعز في هذه الجهات وأناط بها عمل ما يلزم وتنفيذه باسمه وتحت
إشرافه

زيارته للمعاهد والمدارس

شرع جلالاته في زيارة معاهد التعليم والادارات والمؤسسات زيارة بحث ونقص
وابداء رأى وتنشيط وتشجيع بماله وبجاهه وبرأيه السيد فقد زار مرة المدرسة
الصادقية وهي المدرسة الوحيدة التي بقيت من عهد الاستقلال فتلقاء مديرها الحازم
العالم الاستاذ محمد عطية وقدم له أساتذتها وكان جلهم من الفرنسيين فخطب جلالاته
الاستاذ عطية بقوله ألا يوجد أساتذة من التونسيين يشغلون خطط التعليم في هذه
المدرسة حتى تجعل فيها هذه الاكثية الساحقة من الفرنسيين فتلحقها بالادارات
الاخرى في الفرنسية . ان الاستعمار قد أزاح التونسيين عن مناصب ادارة بلادهم
وعرضهم بالفرنسيين لتصير الادارات فرنسية محضة أفيجدر بنا أن نسلك هذا السلوك
في مشاريعنا الحرة الخاصة بنا أيضاً انى أرغب ألا أجده هذه الحالة اذا زرته مرة
أخرى في هذه المؤسسة التونسية .

ثم زار أقسام المدرسة الابتدائية منها والثانوية واطلع على سير الدروس وغرف
مبيت الطلبة والمطبخ الذى يعد لهم فيه الطعام وحث التلامذة والاساتذة والمدير على
الجد في نشر الثقافة الحقيقية بين أبناء الشعب .

واغنم جلالاته فرصة حفلة اختتام الدروس بالجامع الاعظم جامع الزيتونة دام
عمرانه فخطب في رجاله أساتذة وتلامذة حاثاً على بذل الجهود الجبارة في طلب العلم
قائلًا انه لاجياة ولا وصول الى أى حق تطلبونه أو نهضة تعملون لها الا بعلم فجدوا
في طلبه أيها الأبناء وفي نشره أيها الاساتذة ووجه توجيهاً مرأ الى كل تلميذ كرسول

يقطع وقته في اللعب واللبو والى كل أستاذ لا يعتنى بالدروس التى يلقتها ولا يحافظ على الوقت ويكثر من التخلف فيضيع على الطلبة أوقاتهم الثمينة وقال لهم انى سأضع رقابة على التعليم في هذا المعهد خاصة بي زيادة على رقابة ادارته الخاصة بها ، وفلا قدوضع جلالته رقباة على سير المعهد ليلاحظوا سير التلامذة والشيوخ .

في المحكمة الشرعية

قد اشتهرت المحكمة الشرعية في تونس بالتواني في اصدار احكام حاسمة في القضايا المروضة عليها حتى ان الخصومة الواحدة أضحي يتوارثها الناس الالبناء على الالباء وقد رفعت شكايات إلى جلالة الملك في هذا الصدد فزار يوماً هذه المحكمة على حين غفلة من أهلها وأخذ يطوف على أقسامها ويسأل عن القضايا التي يحدها كم مضى عليها من الزمن وبعد اجراء هذا الفحص ألقى خطاباً على رجال المحكمة الملتفين حوله كان شديد اللهجة عميق الوقع بصورة دعت البعض منهم إلى محاولة الاستقالة احتجاجاً على ما اسموه مساساً بناموس الشرع فقد طلب اليهم جلالته أن يعملوا بنشاط وأن يكونوا في مقاعد عملهم في الوقت المعين للعمل وأن يجعل كل منهم خلفاً له يقوم مقامه إذا تخلف لعذر قائلًا لهم ان حقوق الناس بين أيديكم فاتفقوا الله في الايامى واليتامى والفقراء والمساكين الذين قد يضيع عليهم قهرم حقوقهم بطول المدة وكثرة التردد ولم يكتف بذلك بل وضع رقابة تتبع سير القضايا والاطوار التي تمر بها ولم يقصر هذا العمل على المحكمة الشرعية بل قام بمثله في المحاكم المدنية الأخرى

تنفيذ أملاك الشرع

هناك مرسوم ملكي يمنع الحانات من بيع الخمر للمسلمين وهناك منشور سري يوعز للبوليس بأن ينفذ النظر عن تنفيذ هذا الأمر ولا يمسك بائع الخمر ولا السكير إلا اذا حصلت عريدة أو تضارب في الطريق العام وقد علم جلالة الملك بهذه الصورة التي تنقض بها المراسيم الملكية ويعمل على تهشؤ السكر بين المسلمين ترويحاً للخمور

التي يصنعها ويتاجر فيها المستعمرون وعملوا على افساد المجتمع بانتشار السكر فيه
فعمل على اصلاح الحالة بأوامر الشرع وتنفيذها بدلا من المراسيم الملكية الغير
النافذة فأصبح المنادى في كل بلد ينذر الناس بان من وجد في حالة سكر يقبض عليه
ويساق الى ساحة القصر الملكي او ادارات عمال الملك في جهات المملكة حيث
يقام عليه الحد وقد شاهدنا عدة أفراد يساقون على مرأى من الناس الى ساحة القصر
ويجلدون امام الجموع المكتظة ولم تمر أيام قلائل حتى اقتطع شرب الخمر وغشيان
الحانات ولم يعثر بعدها على سكير في طريق .

مخاربة البغاء

وفتح جلالة حديثاً ووضع خطة لإزالة البغاء السري والعلني وشرع في تطهير
كثير من الاحياء المأهولة بالمومسات وغلق المحلات التي توجد فيها ، ووقعت
مفاهمت تتعلق بتحديد المهور والترغيب في الزواج إلا ان اشتداد حالة الحرب قد
حالت دون انمام كثير من خطط الاصلاح التي وضعها جلالة .

الاصلاح الاقتصادي

كانت البلاد متضررة من الحرب وقد أنهك المجهود الحربي قواها الاقتصادية
واستنزفت السخرة العامة كل مدخراتها ولعب المحتكرون أدوارهم بمهارة وتحصن
أبطال السوق السوداء بحماية بعض أرباب السلطة والنفوذ فصاروا يقومون بعملهم
آمنين وبدأ شبح المجاعة والخصاصة يترأى للعيان فقد سيطر الفرنسيون وأعوانهم
من الامرائيليين وحتى بعض المسلمين على الأسواق واحتكروا ما فيها من اقوات
وملابس وأدوات ورفقوا أثمانها بصورة فاحشة ولم تعد القوانين كافية لحماية السكان
من شره هؤلاء وشرهم لانتشار الرشوة والمحسوبية وازاء هذه الحالة أمر جلالة
الملك بتأسيس لجان اقتصادية تنظم التوريد والتصدير والتوزيع وتشدد الرقابة على
المحتكرين والمتلاعبين بالسوق وانزال أشد العقوبات بهم .

تأسست اللجان الاقتصادية وشرعت في اجراء تنظيماتها وعهد جلالة الملك الى جانب هذا العمل بتنشيط انشاء مشاريع التعاون المنزلى ليحرر الناس بها من رقة المحتكرين وفعلنا تأسست بعض المنظمات وكان لها الفضل الأكبر في انقاذ الناس من الخصاصة أيام اشتداد الحرب بتونس واقطاع السبل واختفاء المواد من السوق العامة فقد أصدر أمره السامي للحراس والمراقبين المكلفين برعاية شؤون التموين انهم إذا حجزوا بضاعة لمهرب أو محتكر يسلمونها لجمعيات التعاون كي توزعها على أعضاءها بالتنسيق والتمن المحدد .

الرهول الأحمر

كان رجال الحركة الوطنية يقومون بأعمال جديّة واسعة النطاق لتخفيف ويلات الحرب ونكباتها عن الأمة ولجعل الاصلاحات التي يتقدم بها جلالة الملك الى شعبه نافذة المفعول وبما قاموا به من الأعمال الجليلة تأسيس فرق من الشبان أنيط بكل منها عمل خاص ومنها ما هو تحت مؤسسه الهلال الأحمر التي كونهما الوطنيون لاسعاف المصابين بالقذف الجوى وتنظيم المخايمة وانتقال الناس اليها إبان القذف وإيجاد مأوى للذين تهدمت منازلهم واسعافهم بالقوت وقد ذهب كثير من الشبان ضحية قيامهم بالواجب وسقطوا في ساحة المعركة وهم يحافظون على أرواح مواطنيهم ويحيطون برعايتهم النساء والأطفال والشيوخ عندما تنساقط القذائف المدمرة من الطائرات المخيرة .

ومن هذه الفرق من كانت مهمة رجالها حراسة التموين من المحتكرين والمهربين وكان لعملها الأثر الفعال في وقاية الشعب من المجاعة وحتى الخصاصة وقد وقعت بينها وبين فرق الميليشيا الفرنسية التي أسسها الفرنسيون من اتباع حكومة فيشي بعنوان الدفاع عن السلطة الفرنسية في تونس وفي الحقيقة أنها كانت تدافع عن الاحتكار وتجارة السوق السوداء التي كان يقوم بها رجال من الفرنسيين يستظلون بسلطة المحور

ويستثرون بستان الوطنية المزيف — وقفت اصطدامات بين الفريقين اسفرت في كثير من الأحيان عن قتل وجرحى وتوتر في الأعصاب كاد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه .

الخلاصة

كانت اعباء هذا الانقلاب ثقيلة وتكاليفه كثيرة وشعب الإصلاح المتعددة التي احدثها ينوء بحملها عظماء الرجال ولقد كان جلالة يحمل هذه الاعباء مع وزراءه يحاول بناء ما تهدم واحياء ما انعدم واسترجاع ما اغتصب يواجه حاجات الأمة مجتمعة وحاجات افرادها فرداً فرداً فساحة القصر وغرف الانتظار فيه تنعج بذوى الحاجات من الرجال صباحاً مساء وقسم الحريم من القصر يمتلئ بالنساء من ذوات الحاجات يعرضنها على الملكة لتلفت نظر جلالة الملك اليها وللمكاتب القصر التي احدثها جلالة ائتمائها من هذه الناحية و لجلالة الملك قصته وللوزراء بعد ذلك ما ينوهم من هذا التيار الجارف من المطالب والتطلعات وكان الى جانب هذه التكاليف الخاصة تكاليف أخرى عامة ومشاكل معقدة تتطلب الحل فالكفاح الوطني قد بلغت شدته متنها وحوادث — ٩ — افريل الدامية ١٩٣٨ لا تزال الجراحات المتكونة منها والنبكات الناشئة عنها تحز آلامها في النفوس وتتطلب الدواء وسرعة العلاج وكانت المشكلة الأولى هي مسألة اطلاق المساجين والمعتقلين وارجاع المبعدين من ضحايا ذلك الكفاح الشديد وتلك الثورة الدامية .

العفو بيد الملك والذي يتقدم به هم الوزراء والذي يأذن للوزراء بتقديمه هو ممثل السلطة الاستعمارية الفرنسية إذ المعتبر ان الكفاح الوطني هو عمل ضد فرنسا وثورة على استعمارها فأى محاولة تقع للعفو عن ضحايا تلك الحوادث تعتبر عمل ضد فرنسا من شأنه أن يزيد العلاقات توتراً بين القصر والسفارة .

والأمة تريد أن تتصل بحقوقها وأن تعلن استقلالها وأن تجمع حداً لاقتيات الاستعمار عليها خصوصاً وان الحماية لم تهم بواجبها من الدفاع عن البلاد ورد المعتدين عليها وهي في حالة أصبحت فيها عاجزة عن الدفاع عن نفسها فكيف بالدفاع عن

غيرها ومن الذى فى نظر الامة سيقدر حقها ويدحض باطل خصومها ويضعها فى الموقف الذى تريده ؟ هو جلالة الملك ووزراؤه

والى جانب هذا كله ما ترتب عن نزول جيوش الحلفاء فى الجزائر ونزول قوات المحور فى تونس وطلب هذه القوات الالمانية الايطالية أن تكون تونس معها فى حربها ضد خصومها مستندة إلى أوامر استصدرتها من حكومة فيشى الفرنسية التى هى الحكومة الشرعية الموجودة إذ ذاك والتى لا تزال الارتباطات القانونية قائمة بينها وبين تونس الى ذلك العهد والى جانب هذا طلب الرئيس روزفلت الذى وجهه عن طريق المذيع وضمن رسالة وجهها لجلالة الملك يطلب فيها من الحكومة التونسية ان تفسح الطريق فى أرضها لجيوش الحلفاء كي يطردوا اعداءهم منها .

ويجب أن نذكر هنا ان الفرنسيين قد أدخلوا البلاد من الجند والسلاح وذهبوا بجميع القوات التى كانت تحمى تونس الى الحدود الجزائرية تحت إمرة الجنرال — بارى — الذى بقى هناك يرقب الكفة الراجعة وهو فى مفترق الطرق لينظم اليها فلا هو رابط بتونس فى جنده ليدفع عنها القوات الصغيرة القليلة السلاح التى احتل الالمان بها البلاد التونسية ولا هو انظم الى قوات الحلفاء فى الجزائر باجتيازه الحدود والتحاقه بها ولم يترك للتونسيين جندهم وأسلحتهم ليدافعوا بها عن أنفسهم ويستندوا اليها عندما يرفضون أوامر حكومة فيشى وحلفاءها من دول المحور .

هكذا كانت الحالة فى البلاد التونسية وهذه هى المشاكل المعقدة التى واجهت جلالة الملك ووزرائه الوطنيين فلتنظر الى أعماله وأعماله ووزرائه فى معالجة هذه المشاكل .

مشكلة اليهود

أصدرت حكومة فيشى الخاضعة لألمانيا قوانين ضد اليهود لحجز ممتلكاتهم ووضع علامة لهم على ملابسهم تمييزاً لهم عن سائر المتساكنين وإخراجهم من وظائف الدولة ولا يخفى أن جل اليهود فى تونس قد تركوا فى فترات من الزمن الجنسية التونسية واعتنقوا الجنسية الفرنسية وجنسيات أخرى ليمتازوا فى المعاملة على المسلمين

من التونسيين ويصحبوا في عداد السادة المستعمرين فلما حدث هذا الأمر التجأ كافة اليهود الى جلالة الملك طالبين حمايته من الخيف والاعتساف فأحال جلالة قضيتهم على مجلس التشريع . وبعد أن بحث المجلس هذه القضية ورفع مقرراته فيها الى جلالة الملك صرح جلالة بأن اليهود التونسيين يعاملون كعاملات سائر التونسيين فلا تطبق عليهم هذه القوانين واليهود الذين هم رعايا دول أخرى أو محتمون بها فعلى كل يهودي أن يلتجئ إلى دولته فتحمية .

رد جوابه على روزفلت

سلم جلالة للاميرال استيفا المقيم العام الفرنسي بتونس بصفته وزير خارجية له رداً على الرسالة التي وردت اليه من الرئيس روزفلت يقول فيه : أن بلاده على الحياد التام وأنه يطلب اعتبار منطقته حمام الاتف التي التجأ اليها أكثر سكان العاصمة منطقة حائدة لا تحوم عليها الطائرات ولا تهدفها بالقنابل وأنه طلب من السلط الالمانية نفس هذا الطلب فاجابته اليه .

الا أن الاميرال استيفا اتضح بعد ذلك أنه لم يبلغ هذا الجواب لانه يتعارض مع سياسته التي يريد بها اقحام البلاد في حرب ضد الحلفاء اتباعاً لسياسة حكومة فيشي ولكي يمحرك به وبالتونسيين فيقول عنهم يوماً ما انهم لم يجيبوا عن نداء الرئيس روزفلت الموجه اليهم ورسائله التي بعث بها الى ملكهم لانهم مع دول المحور فيشير بذلك حفاظ الدول الحليفة عليهم خصوصاً وهذه الدول قد بدرت منها بادرة يريد الاميرال استيفا ان يغير اتجاهها وهي ان الرئيس روزفلت لم يخاطب السلط الفرنسية في البسلام لانه لا يعترف بوجودها وخاطب جلالة الملك وفي مخاطبته له اعتراف بالدولة التونسية مجردة عن الحماية الفرنسية فأراد الاميرال استيفا ان يظهر للرئيس روزفلت ان الملك التونسي الذي يخاطبه لا يقل عن حكومة فيشي في الانتماء لدول المحور وأنه تابع لها أين ما اتجهت وقملا فقد تأثرت دول الحلفاء من عدم رد جلالة الملك واستغل الفرنسيون الموجودون في صفوف الحلفاء هذا التأثير واخذوا يملأون ادمغة قواد الجيوش الحليفة بالاشاعات التي يلفقونها على جلالة الملك وعن اتهمائه لدول

المحور وأعاته لهم في حربهم ضد الحلفاء ولما رأى الفرنسيون الذين هم في جيوش الحلفاء أن وشايتهم قد تركزت في اذهان قادة تلك الجيوش والجند نفسه سارعوا الى اغتنام هذه الفرصة للشروع في تنفيذ الخطة التي يصبون الى تنفيذها من زمان والفرنسيون الموجودون في جيوش الحلفاء كلهم من الطبقة الاستعمارية ذات المصالح تطوعوا في جيوش الحلفاء للدفاع عن مصالحهم والانتقام من المسلمين الذين يرون في وجودهم خطراً على تلك المصالح وانك اذا بحثت لا تجد اكثرهم قد اشترك في حرب الدفاع عن وطنه وانما اندفعوا كلهم اليوم في حرب الانتقام وحفظ الممتلكات والامتيازات التي استلبوها من البلاد المستعمرة .

عقد هؤلاء مؤتمراً في مدينة الكاف عاصمة الشمال الغربي لتونس وقد كانت في هذا الوقت معقلاً لجيوش الحلفاء ترابط فيه وعاصمة موقعة اتخذها الفرنسيون بدلاً من تونس التي لا تزال في قبضة جيوش المحور وعرضوا قضية تونس وموقفها وموقف ملكها من حكومة فيشي وجيوش المحور وقوات الحلفاء وعضابات المقاومة الفرنسية وبعد أن تداولوا البحث قرروا انهم اذا احتلوا العاصمة التونسية يخلعون الملك ويعتقلونه ويزيلون ما يسمى الحكومة التونسية ويلحقون البلاد بفرنسا ويصبروها قطعة افرنسية واتصل أحد أقطاب الحزب الحر الدستوري التونسي وهو بمدينة الكاف بهذا التبا فبعث به الى الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي خفية كما بعث به الى ممثل الحزب بالجزائر (١) خلف هذا الى تحرير لائحة احتجاج على هذه المقررات شرح فيها الحالة في تونس كما هي وأرسل بتلك اللائحة الى السلطة الانجليزية والامريكية وحتى الفرنسية بالجزائر ، وبعد أيام أجيب من طرف جهات الانجليزية واميركية بأن مسألة الحاق تونس وازالة الحكومة التونسية أمر لا يقع أما مسألة الملك فانه اذا ثبتت التهم الموجهة اليه يعرض على المحاكمة اما اذا ثبتت براءته فلا يمس

(١) هو الاستاذ احمد توفيق المدني احد اقطاب الحركة الوطنية التونسية ومن مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسي بزعامة الاستاذ الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، وكان في الحزب كاتباً للفلم العربي ورئيس لجنة الشؤون الاسلامية وهو كاتب من اكبر الكتاب وعالم واسع الاطلاع سجن طيلة الحرب الاولى ١٩١٤ وابد الى الجزائر سنة ١٩٢٤ وفيها الى الان وقد شارك مشاركة فاعلة في نهضتها الحديثة وألف عنها كتباً تعتبر مصادر غنية لتاريخها القديم والحديث .

بسوء ، وتلقى ممثل الحزب ما يقرب من هذا الكلام من الوالى العام الفرنسى بالجزائر . وقبل أن نختم هذا البحث لإبد أن نخرج على مواقف لجلالة الملك هي التي احفظت عليه قلوب الفرنسيين وجليت له تقمة المستعمرين قدسوا عليه فرية مناصرتة لدول المحور واقنعوا بها حلفاءهم واستندوا اليها في خلعه وابعاده واعتقاله بعنوان التعاون مع العدو تبريراً لجريمتهم واخفاء لتشفيعهم وانتقامهم لعزة الاستعمار التي يرون ان جلالة اهانها بمواقفه التالية :

لم يتعاون مع المحور ولكنه استنكر طغيانه الاستعمار

لم يتعاون جلالة الملك مع دول المحور ولم ينفذ أوامر حكومة فيشى الخاضعة لهم بل عاكسهم في كل الاجراءات التي أرادوا القيام بها ومنعهم من استثمار أى شيء وان هذه المناعة والمعاكسة كانت تجلب له غضب الفرنسيين الذين يتخدمون ركاب المانيا بما فيهم حكومة فيشى وممثلها في تونس الاميرال استيفا المقيم العام فكان موقف جلالة بيموله الديمقراطية وحرصه على استبقاء حياد البلاد بين تيارين عظيمين يريدان اقحامه في مضيق الحرب ووضع في الجانب الذى مالت اليه فرنسا بعد الهدنة اذ هو في نظرهم يجب أن يتبع فرنسا أينما كانت وحيثما اتجهت فيدخل الحرب اذا أعلنتها ويخضع للهدنة اذا عقدتها ويقاسمها آلام الهزيمة وغرم الانكسار ويخدم معها ركاب الغالبين .

أراد الالمانيون أن يسخروا مصالح البلاد لعلمهم الحرب ومنها اليد العاملة أرادوا تسخيرها بعنوان التجنيد المدني وحاولوا استصدار مرسوم ملكي في ذلك فامتنع جلالة من اسعافهم جميعاً بهذا الطلب معتذراً بان ذلك يمس بخطة الحياد التي اختارها لبلادها ، الا ان ممثل فرنسا الاميرال استيفا قد أصدر قراراً سفيرياً من لدنه بدلا من المراسيم الملكية في تسخير التونسيين للقيام باعمال عسكرية لفائدة المحور وحدث من جراء ذلك ان التماس قد امتنعوا من العمل مع الالمان وفي مصالحهم العسكرية استناداً الى أنه لم يصدر مرسوم من جلالة الملك يلزمهم بذلك وازاء هذا الامتناع ورغبة الاميرال استيفا في تنفيذ قراراته وأوامر حكومة فيشى الصادرة اليه في اعانة جيوش

المحور أمر قوات البوليس بالقبض على التونسيين في الاسواق والطرق ووضعهم في سيارات تحرسها قوات مسلحة وتسليمهم الى جنود المحور في اماكن الشغل .
فالوامر التي أصدرتها حكومة فيشي الى الفرنسيين في بلادهم والى سكان الاقطار التابعة لفرنسا تنص على وجوب اعانة المحور بكل الوسائل وعدم التعرض لهم في أى عمل ومن خالف ذلك اعتبره عدواً يناهه ماينال الاعداء من العقاب .

نشرت هذه الأوامر في الصحف وعلقت على الجدران ونادى بها المنادون في كل مكان وكان الأميرال « استيفا » نفسه يمثل حكومة « فيشي » الفرنسية يطوف جهات المملكة على سيارته وينصح الفرنسيين بالامثال لهذه الأوامر قائلاً ان تعاوننا مع الألمان يجعلهم يعتمدون علينا ويمنحوننا ثقتهم ويعرضون عن الاتصال بالمسلمين ويطلقوا أيدينا في حكمهم فأطاعوه وخدموا رغبات المحور في بلادنا كما خدموه في بلادهم ونقسموا على كل من عارض أوامر حكومة « فيشي » ، أو لم ينفذها واعتبروا كل معاكسة تصدر من أى كان لأعمال جيوش المحور عداوة لفرنسا القائمة في فيشي وعداء الاصحاب المصالح من الفرنسيين الذين طغى عليهم حب النفس والمال لجعلهم يخضعون لمن أمنهم عليها ولقد تلقت حكومتهم نفسها وعداً من دول المحور بأن لا يمسوها في مستعمراتها بسوء ، وما دام الاستعمار قد اعترف لهم به أعداءهم وجلادهم . وما داموا قد ضمنوا لهم مصالحهم فلماذا لا يخلصون لهم ولا يعادون من عاداهم ، وقد جردوا من كل معنوياتهم وتمحضوا للمادة فقط فأضحت المادة عندهم هي كل شيء وبذلك كان موقف جلالة الملك ضد جيوش المحور جالباً عليه ثقتهم وثقة ديونهم من الفرنسيين .

وهناك جهة أخرى جلبت لجلالته ثمة الاستعمار الفرنسى وابراقه وارعاده ، فلقد تقدم لنا أن ذكرنا خطاب جلالته لمدير المدرسة الصادقية يوم زارها وغضبه لوجود أكثرية من الاساتذة الفرنسيين بها وهي مدرسة تونسية . هذه الحادثة هي حادث يوم العيد وموقف جلالته من فرنسة الادارات التونسية بإزاحة الوطنيين عنها وتميئتها بالعدد الكثير من الفرنسيين .

ففي يوم العيد الذي أعقب ولايته كان الاحتفال الرسمي مقاماً بالقصر الملكي والناس يتقدمون لجلالته بحمائل التهانى على اختلاف مقاماتهم وطبقاتهم على الترتيب الذى جرت به العادة وجاء دور الموظفين فكان كل رئيس إدارة : يتقدم لجلالة الملك مهتماً ثم يقدم له موظفى الإدارة التى يرأسها حسب رتبهم وعلى هذه الصفة تعرض سائر الإدارات وكان فى هذه اللحظة قد وقف الوزراء التونسيون وعددهم أربعة والمديرون الفرنسيون الذين هم فى الحقيقة الوزراء أصحاب السلطة والنفوذ وعددهم ثمانية ومر الموظفون امام جلالة الملك فاذا أكثرتهم الساحقة من الفرنسيين من بينهم أقلية ضئيلة لا تكاد تذكر من التونسيين فادارة المعارف مثلاً بها مائة موظف من الفرنسيين وثلاثة عشر موظفاً من التونسيين فلما ابتدأ هذا العرض ظهرت علامات الانفعال على جلالة الملك وصرح قائلاً إن هذه الإدارات التى تعرضونها على إدارات فرنسية لا تونسية وانكم بسياستكم الاستعمارية قد ابدتم التونسيين عن ادارة شؤون بلادهم وبذلك نزعتم الصفة التونسية من كل ادارة. ان المعاهدات التى يبنثا تقتضى أن يدير التونسيون شؤون بلادهم بأنفسهم وان فرنسا لها وظيفة الرقابة والارشاد الا انكم خالفتم تعهداتكم واصبحتكم تحكمون البلاد حكماً مباشراً تتفردون به دون أبناء البلاد .

فارتعدت فرائص الاميرال استيفاً الحاقق على جلالة الملك من قبل وصرح أمامه فى غير أدب ولا بجمالة قائلاً اننى أؤيد هذه الصورة من النظام الادارى وأنا راض عنه فاجابه جلالة الملك بقوله وأنا لا أثق بها ولا أرضى عنها وكادت أن تقع مشادة بين الطرفين لا يمكن أن يتكهن أحدهما تسفر عنه وسط ذلك الاحتفال العظيم الا ان تدخلات من شخصيات كبرى قد حالت دون الاستمرار فى هذه المناقشة الحسادة وخرج ممثل فرنسا وانتهى الاحتفال وكان له فى الأوساط التونسية اثره العميق .

اهتزت الذوائر الاستعمارية لموقف الملك هذا واعتبرته عداً صريحاً ومساساً بشرف وناموس الاستعمار المقدس يجب أن يثار له المستعمرون الفرنسيون من شخص جلالة الملك وكرامة الامة .

مذكرة مبرولة الملك لحكومة فينشي

أمر جلالة بتحرير لائحة تتضمن مطالبة الامة التونسية بتغيير الحالة والرجوع الى نصوص المعاهدات وتمكينها من ادارة شؤونها بنفسها ، وبعث بها الى حكومة الماريشال بيتان التي هي الحكومة الفرنسية القائمة اذ ذاك ، ويجب أن لا ننسى حالة حكومة فرنسا في ذلك الوقت ، واحتلال أراضيها من طرف دول المحور ، ورغبة ايطاليا في إلغاء معاهدة الحماية الواقعة بين تونس وفرنسا ، لان فرنسا لم تبقى لها صفة الحامي ، وتعويضها بمعاهدة بين تونس وايطاليا تخول لجلالة الملك ولشعبه اوفر الحقوق ، وأوسع السلطات ، الا أن جلالة اعرض عن كل هذا ، ومخاطب فرنسا ، معترفاً ضمناً بارساله تلك المطالب اليها — ان العلاقات مستمرة بينهما وقائمة وان المعاهدات التي تربطهما لم تؤثر عليها الاحداث التي نزلت بفرنسا وفي ذلك من الوفاء ما فيه ، اذ لم يستغل جلالة المحنة التي تجتازها ولم يجهز عليها ولم يطعن من خلف فهل قدر الفرنسيون هذا ؟ كلا انهم لم يقدروه ، وانما قدروا عواطفهم الملتبة واحقادهم العنصرية ومراميمهم التي يسعون لتحقيقها بازالة العرش كي يزول معه الذاتية التونسية وسلوك سياسة الحق والابتلاع ، بالنسبة للامة فلتنظر ما ذا وقع وكيف انتقم الفرنسيون انتقامهم الرهيب من الامة والعرش وجيوش الحكومتين الديموقراطيتين اميركا وانجلترا تحف بهم ذات اليمين وذات الشمال ، تحميمهم وتناصرهم وهم يعتدون ويفتكون .

المطروى المعتقلين

بذات الوزارة الوطنية بأمر جلالة الملك جهوداً جبارة فأطلقت سبيل كثير من المعتقلين السياسيين وجاءت بالمبعدين ومكثت زمناً طويلاً وهي تعمل جادة بتأييد جلالة الملك لاطلاق سراح البقية الباقية وعدد المبعدين والمعتقلين كثير . والاحكام الصادرة عليهم بلغت أعلى درجات السدة والتهم التي الصقت بهم كانت في نهاية الخطورة ، وكان الفرنسيون لا ينظرون لأوامر العفو هذه بعين الارتياح ، بل تغل

مراجل الحقد في صدورهم كلما رأوا واحدا من ضحايا بطشهم قد تخلص مما أوقعه فيه ورجع إلى أهله وذويه ، ولما كانت حكومة جلالة الملك هي المتسببة في هذا العفو والخلاص فقد التهب صدورهم حقداً عليها .

المعركة الأخيرة

كانت جيوش المحور بعد ان واجهت معارك حاسمة في شمال المملكة وجنوبها مع الجيش الثامن والاول ، قد يئست من الانتصار وأصبح من المستحيل عليها أن تبقى في شمال أفريقيا ، فأخذت واجهاتها تنقلص وامتدادها ينكمش ، ومقاومتها الجبارة تتضاءل وأضحى عملياتها الحربية قاصرة على حماية المؤخرة وحفظ المنهزمين وحراسة الطريق لهم إلى « شبه جزيرة شريك » ، ليتنجسوا إليها ويركبوها البحر إلى صقلية وقوصره التي هي أقرب نقطة من إيطاليا للسواحل التونسية وكانت بلدة « حمام الانف » التي هي مشق الامراء والكبراء وبها القصر الملكي المقام على حماماتها المعدنية وكان يسكنه جلالة الملك وجميع أفراد العائلة المالكة وقد التجأ عدد كبير من التونسيين إلى هذه البلدة لما بلغهم عنها من ان المتحاربين اعتبروها بلدة مفتوحة بناء على طلب جلالة الملك فارتفع عدد سكانها من ثمانية عشر ألفاً إلى مائة ألف أو يزيدون وموقع هذه البلدة في رأس الطريق الذي ستدخل منه جيوش المحور الآتية من الشمال ومن الجنوب ، شبه جزيرة شريك ، لجيش الحلفاء القادم من الجنوب قد قطع سهول « النفيسة » ووصل جبال زغوان والجيش الاول القادم من الشمال قد انساب في السهول المحيطة بالعاصمة التونسية ولم يبق له على بلدة حمام الانف الا نحو العشرين ك . م . وقد وقعت المعركة الاخيرة وجيوش المحور واقعة بين جيش الحلفاء في مسافة تراوح بين الخمسين والستين ك . م . ، وهناك دارت المعركة التي لا يرتجى منها قادة جيوش المحور الا ربح الوقت وحماية اللتجنين إلى شبه الجزيرة .

كثير من الناس كانوا يعتقدون ان المعركة الحاسمة لن تكون هناك ولم يخطر ببالهم ان منطقة حمام الانف المحاذية ستطلق فيها طلقة نارية ، الا ان قائداً ألمانياً ، أخطر جلالة الملك في آخر لحظة بأن قوات المحور اضطرت للدفاع عن نفسها في هذا المكان ولذلك فهو يخير جلالته بين أمرين نظراً للخطر الذي أضفى بهدد حياته ، أما

أن ينقل سرعاً الى جهة أخرى ، وهذا أخشى مستحبلاً لإحاطة الجيوش بالمنكأ
أحاطة السوار بالمعصم ، وأما أن يلتحق به الى الماء وسيجعل تحت تصرفه حالا طائرات



صورة من مبنى السرايا في بغداد

المسابقة نقله وأفراد عائلته فرضت حركته الامرين واحض على مخالفه التمهيدات التي
قطعت له عباد المنطقة ، ومن هنا ابتداء عصر الحق والانسلا .

حمام الانف

كانت بلدة حمام الانف مكتظة بالسكان كما تقدم وكانت حالة التموين فيها متحرجة لانقطاع الطريق المؤدية اليها المحاصرة الجيوش لها واحاطتها بها من كل مكان وانقطعت اسلاك النور وقنوات المياه فعرز الاكل والشرب وانتشر الرعب والمرض . وفي يوم الجمعة ٢ مايو ١٩٤٣ ، ابتداء القذف الجوي على هذه البلدة من طيران الحلفاء وأخذت مدافعهم الثقيلة وغيرها تهذفها بالحم وكان قد وضع الالمانيون على الرمي المحيطة بالبلدة وحتى في شوارعها بعض المدافع الثقيلة ، وسيارات مصفحة تحمل مدافع من عيارات مختلفة أعدت كلها لحماية الممر الواقع بين الجبل والبحر والذي هو الطريق الوحيد للعبور للجهة الأخرى والتقاء الجيش الثامن الزاحف من الجنوب بالجيش الأول الآتي من الشمال .

اشتد الأمر على الناس وأخذت قنابل الطائرات وقذائف المدافع تنساقط على الدور فتهدمها على سكانها ورصاص الرشاشات وشظايا القنابل تحصد الناس حصداً وخرج الناس في هلع وفزع من مساكنهم فارين بحياتهم تحت ذلك الواابل الذي لا ينقطع من القذائف النارية واعتصم قسم منهم بالجبل والتجأ قسم آخر إلى القصر الملكي يبحثون عن ملجأ يلتجئون إليه وماء يعالجون به ظمئهم ولقمة يتبلغون بها فقد كاد يهلكهم الجوع فما كان من جلالة الملك إلا أن أمر بادخالهم إلى الخاني^١ الخاصة بالقصر الملكي والمعدة للأمراء لحضرهم معهم حتى ان المكان المعد لخمسین شخصاً أصبح فيه مئتان وزيادة وأمر جلالاته جنود الحرس الملكي ، بنقل الماء والطعام إلى أولئك اللاجئين وامتنع جلالاته عن الالتجاء إلى تلك الخاني^٢ معهم برغم الحاح آله ووزرائه عليه في ذلك وبقى مشغولاً بتهوين الأمر على اللاجئين وإيواء الجرحى الذين يؤتى بهم إلى القصر ولندع الآن شاهد عيان حضر هذه الساعات الرهيبة يصف لنا الموقف وهو صاحب المعالي الأستاذ صالح فرحات وزير العدل في حكومة جلالة الملك وكان ملازماً له في هذه الأيام^(١) وقد أوردنا وصفه في الصفحات التالية:

(١) الأستاذ صالح فرحات من أشهر المحامين في تونس ومن كبار أدباءها المحدثين وهو شاعر على القدوة العليا بالإنابة الفرنسية وكاتب مبدع في البرية ومن مؤسسي الحركة الوطنية الأتولين والسكرتير العام للحزب الحر الدستوري التونسي ورئيس لجنته التنفيذية ، ترأس الوفود التونسية إلى فرنسا وناضل هناك نضال الأبطال وعينه جلالة الملك المنصف وزيراً للعدل لما يمهده فيه من براعة وعلم واسع ووطنية صادقة .

عذاب ملك

في يوم الجمعة ٧ ماي ١٩٤٣ وقع على مدينة حمام الأنف التي التجأ اليها مائة ألف نسمة الرمي من طرف الطيران الحليف. وكان الألمان قد وضعوا على الرمي وبطرقات المدينة نحواً من ثلاثين قطعة مدفعية لمحاولة منع الجيش الانكليزي من الولوج إلى الممر الذي يمتد بين الجبل والبحر

وحوالى الساعة ٥ مساء اقتيل جلالة المنصف جبرالاً ألمانيا أشعره بأن قوات المحور ستقاوم إلى النهاية بحمام الأنف فأجابه الملك بقوله لكنكم وعدتم بأن تكون حمام الأنف مدينة مفتوحة ؟

فأجاب القائد الألماني : لكن مقتضيات الحرب ترغنا على المقاومة هنا وأتم وعائلتكم في خطر محقق ولذا يجب أن تبارحوا المدينة إلى غيرها من الأماكن الأخرى أو أنكم تذهبون إلى ألمانيا وفي هذه الحالة نجعل تحت تصرفكم جميع وسائل النقل

فأجاب جلالة الملك : لا أذهب إلى ألمانيا ولا أبرح حمام الأنف . وهنا أدى الضابط الألماني التحية وانصرف وعلى أثر ذلك أصدر جلالة الملك التعليمات ليأوى جميع أفراد عائلته إلى الملاجى وأوصى حاشيته والمعينين بأن يقبلوا بهذه الملاجى من كان هنالك دون ميز بين الأجناس والمعتقدات

لكن من سوء الحظ أن هذه الملاجى والمخاض لا يمكنها أن تأوى عادة إلا ٥٠ شخصاً لكن طيلة يومين وثلاث ليال تراحم عدد يربو على المئات في هذه الملاجى تراحم سمك السردين في الحق الضيق فريسة للجوع والعطش والاختناق

أما جلالة المنصف باى فرغم استعطاف وزرائه والحاحهم فقد رفض الالتجاء إلى المخاض رفضاً باتاً بل انه استمر ملازماً لحياته الاعتيادية دون أن يعبأ بالخطر

ولام لهم إلا ادخال أكثر عدد ممكن من الناس إلى معاشي القصر واسعاف الجرحى الذين يؤتى بهم اليه

ولقد كان جلالة بييت كثير النوافذ البلورية تطل على الناحية الشمالية ويده امرأة مقربة للمناظر وهو يتتبع برباطة جاش جميع المعركة وقد اخترقت شطية قنبلة زجاج إحدى النوافذ وحدثت جروحاً بساق أحد الضباط واصابت قطعة منها كعب جلالة لكنه كان يعتنى بجرح الضابط دون التفات لما أصابه هو

وبعد زوال يوم السبت وقعت عدة قتابل على القصر كان يتخيل لمن هنالك انها زلازل أرضية حقيقية فغادرت في الحين مخيئة وأخذت أركض تحت لعة الانفجارات الواقعة شظاياها على السقوف من معدن التول ونزلت الدرج مسرعا واجتزت معابر غير مسقوفة حتى وقفت منهوك القوى في حضرة جلالة الملك فوجدته جالسا بموضعه الاعتيادي على (الكنب) المغطى بلحاف رماني اللون الموضوع بين نافذتين عريضتين وكان قسم من بدنه يقرب النافذة عرضة في كل لحظة إلى شظايا القنابل ولما مثل أمامه انحيت تعظيماً وثمته بل اتى احتضنته وهنا قال لي : اجلس ماذا حدث في (الداموس) أي الخبأ ؟

فاجبته : اتناكدنا نختنق يا صاحب الجلالة لكننا في مامن وسلام بداخله لكنكم أنتم لستم كذلك هنا ان رطايكم باجمعهم يحبونكم وهم يحرسون على سلامتكم حرصهم على اماكن أبصارهم ولذا فاني أتوسل اليكم بأن تفتنموا فرصة هذا الهدوء فتذهبوا إلى الملجأ

فابتسم في وجهي أولاً ثم علت عينيه سحابة عميقة من التأملات وبعد الصمت لحظات قليلة قال لي بصوت رصين :

اجلس هنا بالقرب مني واستمع لما أقوله لك

اتى مؤمن وأنا مذعن لارادة الله ومشيتته وكل ما كتبه لي الله من خير أو شر فلا راد له وليس في امكاننا أن ندفع ما قدر لنا في الأزل ولما ألحفت في الطلب أردف قائلاً :

تريد أن أذهب الى الملاحي . . . لآكون في مأمن من الأخطار وأترك
ماية الف نسمة من أبنائي تحت رحمة القنابل والرصاص . . .

لقد اعتقد جميع هؤلاء اللاجئين أن البلاد التي يسكنها الملك في مأمن من المخاوف
فكانت غلظتهم فادحة وأنت تريد أن أتخلى عنهم إن واجبي يقضى بأن أبقى في موضعي
هذا وأن أتعرض لنفس الأخطار . . .

وقد قطعت على هذه البسالة وهذا الإخلاص وروح التضحية وهذه النفس
العظيمة الزكية توجيه كل خطاب . . .

وفي الساعة السادسة من مساء الغد الذي هو يوم الأحد قدم ضباط وجنود من
الانكابتز على كيبونة الى القصر واتخذوا شكل القتال والحرب والزال والبنادق
بأيديهم وطلب ضابطان أحدهما برتبة قبطان والآخر برتبة ليوتنتان يتكلمان باللغة
الفرنساوية مقابلة جلالة الملك فوقع ادخالهما الى قاعة الاستقبال التي كانت بالامس
جميلة وأصبحت اليوم مشوهة بآثار شظايا القنابل يغطيها الغبار الكثيف مع تشويش
الاثاث وكثرة بقايا القطع الخشبية والزجاج المكسور وقطع الجبس الساقطة من
السقف والحيطان وكانت الصورة الزيتية لجلالة الملك قد خرقتها شظية كما سقط
تمثال العصفور البحري المصنوع من العاج الذي كان يؤدان به الخوان الأوسط على
جنبه مكسور الجناح . . .

وقد حيا جلالة الملك ضيوفه — وكان محاطاً بالمرجع شأنهم أشقاؤه الامراء
وبوزرائه وبعض المعينين — وهانهم بانتصار الحلفاء .

فكان جواب الضباط جواب ود وبجاملة لكن كان في الأماكن أن قرأ في
أنظارهم علامات الاستغراب وذلك انهم كانوا لا يظنون أن يجدوا الملك في قصره
ذلك لانهم كانوا يعتقدونه بعيداً عنه أى في ألمانيا . وهنا تمتت بالعربية انها لعلامة
سيئة .

وابتدأت المحادثة بين الضابطين والوزراء وقد طلب الضابطان أن يرافقهما جلالة

الملك الى سان جرمان على مسافة كيلو مترين من حمام الآف ليوقع تقديمه الى جنرال انكليزي .

ان الباي هو ملك بلاد محايمة . بلاد حيية الحلفاء وكان من شأن نظام البرتوكول أن لا يلي دعوة الجنرال الانكليزي بل على هذا الجنرال أن يأتي اذا أراد زيارة ملكنا .

وقد فهم الضابطان الحيثيات التي قدمها الوزراء التونسيون وعزما على الإتيان بالجنرال الانكليزي الى قصر الملك .

وفي هذه الأثناء طلب الليوتان الانكليزي من الملك ان يهدي وساماً الى الجنرال فأجابه بجلالته عن طيبة نفس وسيكون ذلك رمز المودة والصفاء .
وحينذاك بعث الوزير الاكبر في طلب وسام الصنف الاكبر لوسام الافتخار مع وشاحه .

وقد وصل الجنرال الانكليزي فأجلسه جلالة الملك على مقعد وثير على يمينه وهناك بسلامة القدوم باسم الامة التونسية كما هناء بانتصار الحلفاء

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه جلالة الملك لتوسيم الجنرال دخل ضابطان برتبة قبطان الى القاعة وأسرا بعض كلمات في اذن الجنرال فنهض هذا الاخير واقفاً في الحين ورفض التوسيم قائلاً (لقد وقع هجوم الماني مضاد ويجب أن اذهب لطردهم أما التوسيم فسيقع فيما بعد) ثم صافح جلالة الملك وخرج بغاية السرعة مع بعض الضباط من حاشيته ولم يبق بالقاعة الا الضابطان اللذان قدما اخيراً وكانا يتسلمان خفية ويتكلمان الانكليزية دون أن يفهمهما أحد ويتبادلان الاشارات بعيونهما ثم يكلمنا ببرودة قائلين (يجب أن يذهب الباي الى تونس)

فلاحظ لهم بعض الوزراء قائلاً : في امكاننا أن نحولاً جلالة الباي المعظم . فلو كنا نحن تسلم من ملككم لقلنا جلالة ملك انكلترا .

فكان جواب أحدهما بلهجة تم عن الصلف والاحتقار : جلالة الباي . جلالة الباي . يجب عليه أن يخف لا تباعنا .
لكن لماذا ؟

لبقايل جنرالاً انكليزياً

فاعاد الوزراء القول بانهم كانوا أوظحوا الى الضابطين اللذين قدما في الاول بأنه غير ممكن للملك ان يلبي دعوة جنرال وان كان منتصراً
فكان الجواب : لا فائدة من المناقشة يجب أن يذهب معنا واتنا نمهل لذلك مدة
هـ ثوان

وأخرج أحد الضابطين ساعة من جيبه وأخذ يقلبها بحركة عسوية وينظر فيها بين آونة وأخرى

وفي هذه الأثناء دخل الكومندان دوروز قرأى مدير الجيش التونسي الى القاعة وانحنى أمام جلالة الملك وحينذاك وقع اطلاعه على الحالة ... ففتح مناقشة حادة مع الضابطين اللذين ظهر أن عزيمتهما لم تتغير وطلبا أن يذهب سمو الباي بانفراده الى العاصمة في احدى الكيخونات التي لهم .

وقد احتجنا بأقصى ما لدينا من الشدة على هذه التصرفات .

وأخيراً قيل للضابطين الانكليزيين إذا كان يجب أن يذهب جلالة الملك فلا يذهبن إلا مصحوباً بأشقائه ووزرائه وأمير لواء حرسه وفي سيارته الملكية .

فأجاب أحد الضابطين بصلف قاتلاً ولماذا ؟ أفليست هذه الكيخونة بجميلة ؟
أنها تسير سيراً حسناً وهي التي ربحت الحرب ...

فأجاب الوزراء : ان ذلك لا يهم كثيراً .

وكان الضباط يتكلمون فيما بينهم على اللباس المخصوص بالمساجين من كبار الجناة الذي كان مستعملاً في القرون الوسطى ويسمى (كاميزول دى فورس)

فاحتج الوزراء أيضاً . وكان الوقت يمر سراعاً وجلالة الملك هادئاً مطمئناً لم

يحصل له أى تأثير وكان ينظر أحياناً إلى المدينة وأحياناً إلى البحر ولا يبدو عليه إلا قليل من الاهتمام بأمر الضابطین البريطانیین ثم اتجه في النهاية نحونا وخاطبنا قائلاً :
أبناءى يجب أن أتبعهم ولو كانت المسألة تتعلق في خاصة فإكنت بالذى أطيع أمرهم
لكننى لا أريد أن أتسبب في مصاعب لا للامة التونسية ولا لكم . فلنذهب معهما
ثم نهض جلالته قائماً واتجه نحو درج القصر فانبعاث صامتین. ولما ركب جلالته سيارته
الخاصة أدى له الحرس الملكي التحية العسكرية وركب معه أحد الضابطین بسرعة وجلس
بالقرب من جلالته بالمكان المعد للوزير الأكبر فلم تتردد لحظة في اصدار الامر إلى
أمير الای الحرس الخاص بانزاله فصعد أمير الالای الى السيارة وجلس بين جلالة الملك
والضابط وما زال به حتى اضطره للنزول الى الارض وفي الحین قعر الضابط الذى
كانت عيناه تهدجان شرر الغضب الى المقعد الامامى بجوار السائق فأنزله
مرة أخرى وجلس مكانه أمير الای الحرس وتحركت السيارة الملوکية تتبعها
الکيونة الانکازية وسيارات أخرى واتجهنا جميعنا الى العاصمة على الطريق الاصلی
الكبير وفيما بين حمام الأنف وسان جرمان شهدنا كفاح الطليعة من الجنود
الانکليز ومؤخرة الايطاليين والالمانين وكانت القنابل تمر فوق رؤوسنا وتنفجر
هنا وهناك وكان رصاص الرشاشات يمر قريباً من اذاننا ويصطدم باسفل الجبل .
وأخيراً وصلنا الى العاصمة فساقونا لا إلى القصاية الانکازية للتفاهم مع قنصل
انکلترا بل أوقفوا السيارات امام كراج السفارة العامة وهناك احتشدت عدة مئات
من الاروبيين خاصة كما لو كانت جمعتها الصدف ... اقبلونا بابتسامات الهزء
والسخرية وكانوا يهيمسون فيما بينهم ويصخبون ويشتمون ويصفرون والبعض يهتف
ساخراً وبقينا هنالك نحواً من نصف ساعة (كانت علينا كالدهور) معرضين لانظار
هذه العصابة اللثيمة السافلة التي أوسعتنا شتماً وقبحاً واتهاماً لا يستند الى أساس ...
اتنا لم نسمع جميع ما قيل لنا لكن ها كم بعض ما وصل الى آذاننا ...
كان أحد الشبان الفرنسيين يناقش مع كتلة على مسافة ثلاثة أمتار منا
وقال بصوت مرتفع : (ليس هو بأجل منى . وهو له الحق أن يمتلك ماتى امرأة ولم
يرخص لي أنا إلا في واحدة ...) وهنا قال كلب سافلة منحطة تدل على نذالته وكان

لوسم

أحرون فرس من هذه المسافة بصرحون جميعاً (لقد جاءوا للحصول على وسام الصليب الحديدى ...)

وهذه القوارب السجفة هبت امام رجال البوليس والخندرمه الذين لم يحركوا ساكناً .. انها لحاية غريبة ...



« صاحب المالى السيد صالح فرحات وزير العدل »

هذا يدلاً من أن صدر من هؤلاء الوحوش القسرة وهؤلاء الرعايا الخشاء

الذين يحفظون ساكنة احزان لخلل المصاب الذى كنا نحمله صدر وأمه

وكا والاشتمال بحر حاجرنا وعلامات الاحتمار بادية على نظر هذا القطيع

نحن لاخلق لهم ثم تتسأل فيما بيننا بالنظر وما عسانا أن نفعل امام القوة العمياء
لقد كنا نفضل أن يلتقي علينا القبض وأن يقع رمينا بالرصاص أحسن من
اخضاعنا لهذه المحنة . وكان جلالة الملك والألم العميق يحز قلبه يقول لنا : (اغفوا
عنهم وتجاوزوا عن سيئاتهم) وبعد مضي عشرين دقيقة على وصولنا وصلم . بينوش
الكاتب العام للحكومة التونسية وكانت تظهر عليه علامات انشغال البال فالتحنى بغاية
الاحترام امام جلالة الملك ثم صالحه وهو لم يدر لماذا نحن هناك . ثم قال لنا إنه
سيبحث عن حقيقة ذلك ثم اتجه نحو القنصلية الامر يكانية وبعد غياب خمس دقائق عاد
الينا ومعه م . اوتر كاهيه قنصل الولايات المتحدة الذى صرح بلهجة ودية بان المسألة
بمجرد هفوة . ويمكن لجلالة الملك أن يعود . فعدنا

ولقد وقعت أثناء مغيبنا أشبهاء كثيرة بالقصر لمجنود الحرس الخاص جردم
الانكليز من السلاح كما اعتدى البريطانيون والبنادق الرشاشة بأيديهم على حرمة
القصر وكانت النسوة والاطفال مازالوا يكون
وكان يوجد امام قاعة الطابق الارضى التى اعتاد جلالة الملك الجلوس بها ضابط
وجنديان انكليزيان يقومان بالحراسة

اتنا لم تتمكن من الفهم ... لم نكن أعداء الانكليز وقد أعلننا حيادنا على رؤوس
الاشهاد بل اتنا قاومنا السلطة الطليانية الالمانية وكنا ننتظر بفارغ الصبر
قدوم الحلفاء

لماذا اذن هذا العدوان وهذا الامتحان الذى لا مبرر له ولماذا يجرّد رجال
الحرس من سلاحهم وهذا التفتيش باليد المسلحة وهذا الاعتداء على القصر ؟
ان الحقيقة التى كانت تخفيها الضغينة والدسائس قد أخذت تظهر بوضوح . وقد
قدم فى هذه الأثناء كلونيل من الجيش الانكليزى وقدم اعتذاراته الى جلالة الملك .
ان المدالة تسير الآن فى منهجها الطبيعى وسيؤدى سيرها بدون شك الى عودة
مليكنا المعظم سيدنا ومولانا محمد المنصف الى عرشه المقدس ،

صالح فرحات .

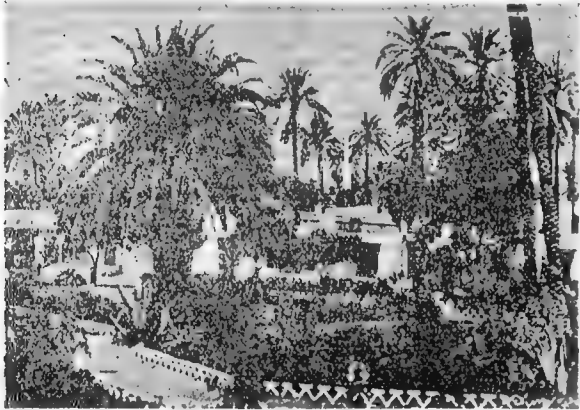
خلع الملك

وفي يوم الخميس ١٣ ماي ١٩٤٣ عقد الجنرال جيرو مع رجال الحملة الفرنسية المصاحبة لجيوش الحلفاء مؤتمراً بدار الإقامة العامة بتونس قرروا فيه خلع ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف وذهب الى قصر المرسى قبل منتصف النهار في ذلك اليوم وفد مؤلف من الجنرال جوان الذي تقلد منصب مقيم عام لفرنسا بتونس اذ ذاك، والجنرال «باري» قائد جيش الاحتلال الفرنسي بتونس، والجنرال «امورو» الذي تقلد مهام ادارة الامن العام بتونس فأبلغوا القرار المذكور الى جلالة الملك الذي قرروا خلعه وطلبوا منه التنازل عن العرش وأعلنوه انه تقرر ابعاده الى الجزائر فاذا ماتنازل عن العرش فانهم يسمحون له بعيشة راضية بمنفاه كما يسمحون له بأن يستصحب معه من يشاء من أهله ورجال حاشيته واذا امتنع فانهم يعلنون خلعه ويذهبون به الى المنفى وحيداً وبعد مناقشة طويلة دارت بين جلالته ورجال هذا الوفد أصر جلالته على التمسك بعرشه وعلى عدم التنازل وعلى انه لاحق للفرنسيين لامن ناحية القانون الدولي ولا من ناحية المعاهدات التي عقدت بين فرنسا وتونس يخول لهم خلع ملك تونس أو حمله على التنازل وتولية غيره العرش .

ولإزاء هذا الاصرار عمد الفرنسيون الى تنفيذ ماقرروه في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٤٣ وعلى أثر خروجهم من قصر الإمارة أحاطوه بالجنود المسلح والدبابات ومنعوا الطرق الموصلة اليه على المارة وأحاطوا بلدة المرسى التي انتقل اليها جلالته اثر حوادث حمام الاف ، بالجنود ومختلف أنواع الأسلحة وكانت طائراتهم تحوم في سماءها من زوال يوم الخميس الى الصباح الباكر من يوم الجمعة حيث اقتحموا القصر على جلالة الملك وحملوه بالقوة في سيارة الى مطار «العوينة»

الوباء

ومنه أفلته طائرة ومعه رجل واحد من خدمه وأنزل في قرية « الاغواط » من صحراء الجزائر المحرقة حيث وضع في غرفة ضيقة وأحيط بحرس شديد وعومل معاملة وحشية قاسية أرادوا أن يرغموه بها على امضاء وثيقة بالتنازل عن العرش



« منقل جلالة الملك في الاغواط من صحراء الجزائر »

وفي نفس الوقت الذي ابتدأت فيه محنة العرش كان بداية مأساة أمة أيضاً فقد لاقت من اصطدام الجيوش في التراب التونسي وفي كل شبر من الأرض مالاقت من رصاص البنادق ومقذوفات المدافع وقنابل الطائرات ومفرقات ترمى فوق الأرض ومتفجرات تنبعث من جوفها وجيوش غازية تجوس خلال الديار ناملة بخمرة نصر أو غاضبة من وقع هزيمة، وانتصبت الحملة الفرنسية المصاحبة لجيوش الخلفاء في كل بلد

من بلدان المملكة تقبض على الناس وتفتش منازلهم وتلبس جلودهم بالسياط وتملأ بطونهم
بواسطة مواسير من المطاط بمياه مخلوطة بالجير والكبريت الأصفر فاذا امتلأت
بطونهم رفعها الجند بأقدامهم حتى تخرج المياه من فوق ومن أسفل وكثيراً ما أحدث
لهم للضرب كسراً في العظم أو جرحاً في اللحم أو رضوضاً قد تؤول الى مرض خطير
وكثيراً ما كانوا يضعون أسلاك التيار الكهربائي في قبل أشخاص وآلات نحاسية في
أدبارهم ومضاغط حديدية في أصابعهم كل ذلك لازامهم باعتراقات على أنفسهم أو
على غيرهم بأنهم خدموا الألمان ولقد أطلقوا الرصاص على جماعات في ساحات السجون
وتحت أسوار المدن قتلهم بالظنة دون تحقيق يثبت جريمة أو حكم من القانون بالقتل
ولقد أدى اسرافهم هذا الى صدور إذن من القيادة العامة الأميركية في الجزائر
بعد تنفيذ عقوبة القتل في أي شخص إلا بعد موافقة القيادة الأميركية على تنفيذ
الحكم الصادر عليه وبعد اطلاعها على ملف قضيته.

ولا تسأل عن انتهاك الحرمات وانتهاب الأرزاق وامتلاء السجون والمعتقلات
بعلية القوم وأشرف الأمة وعلباتها وقضائيا الشرعيين وما يلاقونه فيها صباحاً مساء
من التكيل والتعذيب .

في هذا الجو وتحت كابوس هذا الارهاب واستناداً الى القوة المسلحة وحماية جيوش
الحلفاء وقواتهم التي جاءت لتحرير البلاد وأهلها من ظلم النازيين والفاشستيين .
نزلت هذه التكيلات بالأمة ومثلت مأساة العرش .

بروغ الحكومة

وفي صبيحة اليوم الذي أخذ فيه جلالة الملك نشرت الحكومة العسكرية بلاغاً
رسمياً جاء فيه :

(ان الجنرال جيرو القائد المدني والعسكري بعد أن درس بروح النزاهة الحالة
الناجمة من تحرير البلاد التونسية رأى في الظروف الحالية أن وجود جلالة محمد المنصف

جالساً على عرش البلاد أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الداخلي والخارجي للبلاد التونسية التي تعهدت فرنسا بالحكومة الحامية بضمانها ولذلك قرر القائد المدني والعسكري خلع الملك محمد المنصف ونصب ولي العهد سمو سيدي الأمين باي خلفاً عنه حسب تقاليد العائلة الحسينية) .

أن من يتأمل في نص هذا البيان تتجلى له الزاوية التي نظر بها الجنرال جيرو في الحالة وحكم بما تقتضيه وإلا فما معنى الأمن الذي يحرص عليه بعد أن انهمزت جيوش المحور واستسلم آخر جندي منها واحتلت جيوش أميركا وانجلترا كامل بلاد الشمال الافريقي وتحكمت في أملاكها الاستراتيجية برأ وبحراً وجواً ولا ندري ولا أحد يدري بما هي القوة التي يملكها جلالة الملك في الداخل وفي الخارج والتي من شأنها أن تكون خطراً على أمن البلاد وأمن المحتلين لها من الحلفاء وأدلائهم الفرنسيين ولكن المسألة ليست مسألة تحقيق أمن ولا منع خطر متوقع للفرنسيين والحلفاء وإنما هو إيجاد خطر محقق على تونس وذاتيتها في عرشها وشخص ملكها وهذا يتبين واضحاً جلياً في الاجراءات التي اتخذت ضد ولي عهد جلالة الملك عندما نصبوه بدلا منه على العرش لأنهم إذا كانوا يهتمون بجلالة الملك بالتعاون مع العدو أو الاعتداء على ناموس الاستعمار المقدس وتوقع خطر من وجود جلالته على العرش أثناء احتلال الحلفاء للبلاد فبأي شيء يهتمون ولي عهده وماذا صدر منه وأي خطر يتوقعونه من وجوده حتى يعتدون على سلطته ويسلبون نفوذه ويحيطونه بنظام هو صورة واضحة للحاق وفرنسة البلاد وإزالة الحواجز والفوارق التي تقف دون امتزاجها بفرنسا من ذاتية وقومية ونظام حكم . فساكادوا يخلعون جلالة الملك ويعيدونه ويضعونه في معتقلهم تحت الاضطهاد حتى بادروا بفرض إجراءات في البلاد قطعوا بها خطوات شاسعة نحو هدفهم الذي يرمون إليه من زمان وإزالة الحواجز الذاتية التونسية فقد أمر الجنرال جيرو بعد خلعته لجلالة الملك محمد المنصف وتنصيبه لولي عهده صاحب السمو محمد الأمين باجراء انقلاب في هيئة الحكومة التونسية ونظام الحماية الفرنسية المفروضة عليها واسع النطاق سلب به النفوذ والملك والسيادة من صاحب العرش ومن يخلفه وأسنده جميعه إلى المقيم العام مثل فرنسا بحيث صيره

مظهر السلطات كلها ومصدر النفوذ في البلاد فلم يعد يمثل فرنسا الذي يراقب تنفيذ معاهدة الحماية بل أصبح الحاكم المطلق والمشرع والمنفذ وأصبحت الهيئات الحكومية كلها تستمد منه وجودها ونفوذها فابتلع بذلك شخصية الحكومة التونسية كما ابتلع نوابه في الآفاق وهم المراقبون المدنيون كل فروع تلك الإدارة فالكاتب العام للحكومة التونسية قد أزيل وحل محله الكاتب العام لدى الإقامة العامة الفرنسية وبذلك صار هذا المنصب فرنسيا بعد أن كان تونسيا وتابعا للمقيم العام بعد أن كان تابعا للوزير الأكبر التونسي وصار الكاتب العام نائبا عن المقيم العام في إجراء المراقبة الفرنسية وتقلد كل سلطة رسمية وفعلية في البلاد وصار له المقام الثاني في الحكومة وبذلك انقلب رئيساً للوزير الأكبر التونسي بعد أن كان موظفاً تابعا له وليس هذا فقط بل أسندت للكاتب العام جميع سلط ملك البلاد ونفوذه وخصائصه على الإدارات وهيئة الحكومة كلها وله الحق في تعيين الموظفين الإداريين بمقتضى قرار منه ماعدا مديري الإدارات الذين أبقى أمر تعيينهم للمقيم العام وحيث اقتضى هذا النظام جعل الكاتب العام موظف مراقبة فرنسي فقد قرر أن يمنع المجلس الكبير من النظر في مصاريف إدارته المركزية مثلاً هو ممنوع من النظر في مصاريف ميزانية الإقامة العامة .

ونظراً إلى رفع درجته لهذه المنزلة العليا فقد رأوا الترفع به — وهو الذي يقوم مقام المقيم العام عند غيابه — عن مباشرة المراقبة بنفسه على جلالة الملك ووزرائه فقررُوا إنشاء منصب عال يباشر شأغله تحت رئاسة الكاتب العام وسلطته لإجراء المراقبة على الملك أطلقوا عليه لقب (مستشار الأيالة) ويباشر معاونون له إجراء المراقبة على وزراء الملك ، وبعد مدة وجيزة وأثر حركات سياسية قام بها الحزب الحر الدستوري التونسي لمقاومة هذا الوضع ألغوا منصب مستشار الأيالة دون أن يلغوا المراقبة نفسها وهي ليست المراقبة المنصوص عليها في معاهدة الحماية ولكنها من نوع مراقبة المراقب المدني للموظف الإداري التونسي الذي يطلق عليه اسم (العامل) . وتبعاً لهذا الانقلاب في الحكومة المركزية احدثوا انقلاباً آخر في خصائص ومتعلقات تمثل السلطة التونسية في داخلية البلاد الذي هو العامل وخصائص

ومتعلقات المراقب المدني ممثل المقيم العام في اجراء المراقبة الفرنسية على السلطة التونسية في جهات المملكة وبمقتضى هذا الانقلاب سلبت كل سلطة للعامل وصار عوناً من أعوان التنفيذ لدى المراقب المدني الفرنسي الذي أضحت بيده كل سلطة وكل نفوذ فعلي ورسمي في داخل البلاد وقسمت البلاد كلها إلى ثلاث مناطق اثنتين منها مدنية والثالثة عسكرية وهذا التقسيم تهيئة واضحة للإلحاق في الجزائر التي ألحقوها من قبل ثلاث ولايات على نظام الولايات الفرنسية في نفس فرنسا وتابعة لها في التعداد وهذه الولايات المحدثة في تونس يرمون من وراء احداثها الى جعل تونس مثل الجزائر ذات ثلاث ولايات تابعة لفرنسا .

نصرفات مغربية

وقد أضافوا إلى التراب العسكري في تونس مناطق أخرى لم تكن تابعة له من قبل وتوسعوا فيه بدلاً من التضييق الذي كانت تطالب به البلاد من قبل وقد وضع على رأس كل منطقة من هذه المناطق الثلاث أو الولايات مراقب، أسموه مراقب الجهة اسندت اليه سلطة واسعة جداً على مرافق المنطقة وعلى جميع المصالح الحكومية الموجودة فيها تحت ستار نشر النظام اللامركزي وأعطيت لمراقب الجهة جميع السلطة التي يباشرها المقيم العام في دائرة منطقتة وصار جميع الموظفين الذين كانوا تابعين اسماً لجلالة الملك ولوزيره الأكبر مرموسين اسماً وفعلًا لرئيس المنطقة مؤتمرين بأوامره والغريب من هذا ان السلطة الاسمية التي للسكانت العام بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في ٢٧ مايو ١٩٤٣ - لمباشرة سلطة الملك نيابة عنه على ادارات ومصالح الحكومة قد اسندت هي الاخرى رؤساء المناطق الثلاث المذكورة كل في منطقته لا بمقتضى مرسوم ملكي ولكن بمقتضى قرار من المقيم العام الفرنسي في ٥ يولييه ١٩٤٣ - استند في مقدمته على المرسوم الصادر من لجنة التحرير الوطني الفرنسية في ٢٩ يولية ١٩٤٣ ومن هذا التصرف التشريعي الشاذ وما سببه من الاجراءات في ذلك العهد يتبين أن الفرنسيين يعتمدون تحويل اتجاهاهم في ميدان النظام والتشريع إلى جعل مصدر كل نظام أو تشريع هو المشرع الفرنسي مباشرة واذاقتهم صدور

لشريع تونس من الملك فانه يصدر بطريقة آلية تبعاً للتشريع الفرنسي مستنداً اليه كما يصدر القرار الوزيري في العهد السابق مستنداً إلى المرسوم الملكي .

واقـد عززت سلسلة الاعتداءات على كل ما هو تونسي بالخطوة الجريئة التي خطاها المقيم العام وسماها الجزء الأول من برنامج الاصلاحات إونحن إذا نظرنا إلى هذه الاصلاحات نجدها تتطوى على الأمور الخطيرة التالية

١ - أضعاف شأن الوزير الأكبر التونسي وسلبه كل نفوذ والقضاء على ماكان له بصفته المستشار الأول لجلالة الملك من حق رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء وجعله في الدرجة الثالثة بعد المقيم العام وبعد الكاتب العام الذي كان لا يتعدى مركزه مركز موظف تابع للوزير الأكبر خاضع مباشرة لسلطته .

٢ - إعطاء المقيم العام بصفة رسمية منصب رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء بعد أن كان كذلك بصفة فعلية دون امتناد إلى أى نص قانوني صادر من جلالة الملك ما عدا نص واحد صدر بشأن حالة خاصة وهي حالة اقرار مجلس الوزراء لميزانية الدولة عند ما كانت الميزانية تعرض على المجلس المذكور قبل إنشاء مجلس الشورى والمجلس الكبير في هذه الحالة فقط يباح لممثل فرنسا حضور جلسات مجلس الوزراء ويتولى رئاسة المجلس ليتمكن له حفظ مصالح دولته التي تمهدت في معاهدة الحماية بضمين القرض الأول الذي عقدته تونس بعد إعلان الحماية ومن طبيعة الأمور أن تزول هذه الحالة الخاصة بمجرد زوال أسبابها .

٣ - إلغاء منصب وزارة من مناصب الوزارات الأربع التي يتقلدها وزراء تونسيون وهو منصب وزارة الاوقاف ولاسبب لالغاء هذا المنصب الا أن الفضل في احداثه يرجع الى ملك البلاد الشرعى الملك الوطنى الديموقراطى جلالة محمد المنصف .

٤ - جعل الوزير التونسي الذى يشغل منصب الوزارة الجديدة وزارة الشؤون الاجتماعية مساعداً للكاتب العام الفرنسي في ادارة شئون هذه الوزارة ، وبما أن الكاتب العام صار موظفاً فرنسياً بمقتضى اذن القائد الاعلى المدنى والعسكرى الفرنسى وأمر لجنة التحرير الوطنى الفرنسية في ٢١ يـونـيـو ١٩٤٢ فان وزير الشؤون

الاجتماعية باعتباره مساعداً للموظف الفرنسى على القيام باعماله سوف لا يكون وزيراً لجلالة الملك بل يصبح في الواقع وزيراً للكاتب العام دون غيره وزيادة على هذا فقد وضع هذا الوزير تحت مراقبة معتمدين اثنين من الموظفين الفرنسيين زيادة على مراقبة رئيسه الكاتب العام بينما كان الوزراء الموجودون من قبل تحت مراقبة معتمد فرنسى واحد وفيما عدا هذه الامور فان الاصلاحات المزعومة تحتوى على احداث مجالس منتخبة صوريا في البادية، للسلطة الادارية فيها الكلمة العليا والنهوذ المطلق. والفاية من احداث هذه المجالس جعل النفوذ الاستعماري الاداري يتغلغل في البادية ويتحكم في ابعاد ناحية من نواحي الحياة التونسية ويمكن الحكومة من تنفيذ مشروعاتها الاستعماري الخطير الذي تسميه مشروع تعمير البادية ذلك المشروع الذي ظهر جزء منه في القانون الصادر في ١١ يونه ١٩٤٥ فاذا هو يجعل أمر استقرار ملكية التونسي لارض أو عقار اخر معين واستقراره بالسكنى في جهة معينة يجعل جميع ذلك رهن مشيئة السلطة الادارية ومن يخالف هذه المشيئة ويحاول أن يتخير مقر ملكه ويحل سكناه وعمله وزراعته فانه يعاقب عقاباً صارماً ويجبر على الامثال بالقوة القاهرة.

ماتم القضاء

وإذا الفتنا النظر الى الميدان القضائي نجد أن القضاء التونسي لم يكن بمنجاة من الاجتداء فقد توالى عليه سلة من الكوارث منذ وجود النظام الجديد للعدلية التونسية الذي سنته الحماية الفرنسية بحيث أصبح نطاق القضاء التونسي لا يعدو القضايا الشعبية العادية المتعلقة بالتونسيين وسلبت منه لفائدة القضاء الفرنسى جميع القضايا المتعلقة بالسلطة أو السياسة أو الصحافة أو الامر والنظام العام واستحدثت جرائم جديدة لم تكن من قبل وهى جرائم النية والقصد فيقال إن هذا المتهم كانت نيته كذا وكان يقصد من عمله كذا وان عمله من شأنه أن يحدث عنه كذا ويكنى أن يدرك الحاكم القصد والنية وما من شأنه أن يقع ليحكم على المتهم بالادانة. ولو ذهبنا نعد

الانقلابات التي أحدثها الاستعمار عقب هذه الكارثة ونال بها من السيادة التونسية ما كان يرمى اليه لطال بنا المقام ولكن نكتفي بهذا المقدار الذي يعطى صورة واضحة للعدوان المزدوج من السلط الاستعمارية الفرنسية على جلالة الملك بخلمه واعتقاله وإبعاده وعلى ولي عهده الذي خلفه على العرش بانزاع السلطة والنفوذ منه وإجراء أنظمة في بلاده لم تؤخذ موافقته عليها ولم يكن ليرضاها لأنها تنتزع منه حقوقه في السيادة على البلاد ولم تكف بذلك كله بل أضافت اليه القضاء على كل الإصلاحات التي وضع أسسها جلالة الملك المبعد ، والرجوع بالبلاد والقصر الى النظم القديمة فقد اغتنمت فرصة استقالة الوزارة الوطنية تضامنا مع جلالة الملك واحتجاجاً على ما عومل به وشكلت وزارة أخرى من اتباعها ومنفذى سياستها المخلصين لتستعين بهم على انجاز برنامجها في القصر الذي ابدلت جهاز موظفيه أيضاً حتى لا يعترضها في طريقها معترض .

الاضطرابات

وقد أبعدت اتباع جلالة الملك المنصف وأقالت البعض منهم من وظائفهم وانزلت البعض الآخر عن الدرجات التي رفهم اليها جلالة الملك وسحبت من آخرين الأوسمة والرتب العسكرية ، ولقد أحدثت هذه الاجراءات التي كانت تجرمها السلطة الاستعمارية — لا باسمها ومنها مباشرة ، وإنما باسم الجالس على العرش — موجة من الاستياء في طبقات الشعب التونسي وخيبة أمل مريرة إذ الناس يتطلعون من خلف جلالة الملك وولي عهده أن لا يوافق على هذه الاجراءات وأن لا يتركها تصدر باسمه وتنسب اليه كي تملص السياسة الاستعمارية من مسؤوليتها أمام الزأى العام وتقول انها اجراءات أرادها الجالس على العرش فأجراها ، وأنه كان غير راض عن العهد السالف فغير آثاره وأزال رجاله فإن أغلب الاجراءات كانت بمراسم ملكية . ثم أخذت السياسة الاستعمارية تروج في البلاد أن فرنسا قد حاولت إرجاع جلالة الملك المنصف الى عرشه إلا انها اصطدمت بمشكلة ولي عهده الجالس على العرش فإذا تصنع معه اتخلعه فتكون قد خلعت ملكين في فترة قصيرة من الزمن ؛

وهنا اتجه الرأي العام التونسي والعائلة المالكة كلها إلى الجالس عن العرش يؤملون منه أن يعلن أن جلوسه على العرش هذا يعتبر نياية عن صاحبه فإذا تقرر إرجاعه تركه له ورجع إلى منصبه الأول وهو ولاية العهد، وتقول الدعاية الاستعمارية من ناحية أخرى لسمو الجالس على العرش أنك إذا تنازلت عنه جاءوا بالذي بعدك وأعطوه الملك بدلا منك لأن جلالة الملك المنصف لا يمكن لفرنسا أن تسمح برجوعه إلى العرش

مرج موقف ولي العهد

ومن هنا أصبح موقف سمو ولي العهد في منتهى الدقة وأضحى الشعب التونسي والعائلة المالكة في الدرجة العليا من التحمس لقضية العرش وصاحبه المعتقل وابتدأت سحب الخلاف تظهر في الافق ودعى صاحب السمو ولي العهد اليه صاحب المعالي الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي ودعى عضو اللجنة التنفيذية وأمين صندوقها ورئيس لجنة الشؤون السياسية فيها الاستاذ الشيخ المنصف المستيري وتحادث معهما في الحالة وطلب اليهما الافضاء بما لديهما من آراء لحل المشكل فبسطا لدى سموه الحالة بغاية الايضاح وأشارا عليه بأن يطالب سموه بارجاع جلالة الملك ويستنكر ابقاءه في معتقله الى الآن ويعلن انه متى وقع إرجاعه فإنه يتخلى له عن العرش لأنه الآن ينوبه فيه وبذلك يصح موقفه إلى جانب الملك الشرعى والعائلة المالكة والشعب ويقطع جبهة كل خطيب ويأخذ الطريق على الدسائس الاستعمارية كلها فلا تجد منفذاً بعد اليوم لايقاع الخلاف بين العائلة المالكة وبين الشعب والعرش .

واجتمع أفراد العائلة المالكة نساء ورجالا ووقعوا لائحة احتجاج على خلع الملك وإبعاده وطلبوا فيها ارجاعه إلى عرشه وأهله وبلده وأرسلوها إلى الحكومة الفرنسية ونشرت في الصحف بفرنسا وكأنهم أرادوا بهذا أن يهبطوا الجو لسمو الجالس على العرش وأهل بيته ليقولوا كتبهم أيضاً في الموضوع وقام الشعب على بكرة أبيه بامضاء عرائض في كل جهات المملكة وعواصمها وقراها وبوابها يطالب فيها الموقعون عليها بارجاع جلالة الملك إلى عرشه ويحتجون على إبقائه بعيداً عنه وعن

الوطن فأخذ البوايس يطارد الذين يطوفون بالعرائض وينزعها منهم ويضعهم
ويضع الموقعين عليها في السجون ولكن رغم ذلك كله قد تم كل شيء في هذا الشأن
وبصورة أعظم مما كان يقدره الناس .

واننا نذكر من بين ضحايا هذه الحوادث أبناء الورداني الذين اعتقلوا في معتقل
«مارث» بالجنوب التونسي وشيخ الأحرار الدستوريين الأستاذ علي كاهية والأديب
الكبير والاقتصادي الفذ الأستاذ محمد بدره وقد اعتقلا في توزر .

امتنع أفراد العائلة المالكة عن حضور الاحتفالات الرسمية وامتنع الشعب
التونسي من المشاركة فيها ، فاذا وقعت اندس فيها أفراد من الشعب وهتفوا بحياة
الملك المنصف وطلبوا رجوعه ونادوا بالاستقلال التام وأضحت جدران العاصمة
- تونس - والعواصم الأخرى التابعة لها مكتوب عليها بمختلف الألوان والادهان
باللسان العربي والفرنسي عبارات الدعا بسقوط الاستعمار وحياة الاستقلال
ورجوع الملك المبعد ، وأمسّت الاضرابات العامة تتوالى بين الحين والحين احتجاجاً
على السياسة الاستعمارية التي لم تستجب لرغبة الشعب في منحه حقوقه وارجاع ملكه
ونشأ عن موقف العائلة المالكة وتضامنها مع الشعب والملك المعتقل ان قطعت عن
الكثير من أفرادها مرتباتهم الشهرية وأوراق التموين الخاصة بهم ، إلا أن الشعب
ساندهم في هذا التضيق الذي وقع الرجوع عنه بعد مدة .

يتقدمونه المظاهرة

لأول مرة في تاريخ تونس السياسي ينزل أمراء البيت المالكي التونسي بملابسهم
الرسمية فيتقدمون أعظم مظاهرة وقعت في البلاد منذ نشأتها السياسية وذلك بمناسبة
ذكرى يوم ٨ مايو الذي هو يوم انتصار الحلفاء في تونس وكما امتازت هذه المظاهرة
بعظمتها وبوجود أفراد البيت المالكي في طليعتها كذلك كانت لها مغاز سياسية كبرى
لا بد من ايضاحها لاتصالها اتصالاً وثيقاً بالموضوع .

يوجد في البلاد التونسية فروع للأحزاب السياسية الموجودة في فرنسا ، فالحزب

الاشتراكي له فروعه وجريدته اليومية باللسان الفرنسى « تونس الاشتراكية » ،
والحزب الشيوعى له فروعه وجريدته باللسان الفرنسى « المستقبل الاجتماعى » ، وأخرى
باللسان العربى « الطليعة » ، وكذلك الحزب الرادكالى والراديكالى الاشتراكى والتجمع
الشعبى كل له صحيفته وناديه ونظراً لتعدد صحف الفرنسيين القاطنين بتونس وكثرة
نواديبهم وتمتعهم بالحريات العامة كلها دون التونسيين الذين حرّموا من جميعها فقد
أصبح صوت الجالية الفرنسية هو المسموع فهم يكتبون ويتجولون ويخطبون
ولا يسمع صوت غير صوتهم فى البلاد وقد اتفقت كتبهم على حرمان التونسيين
من حقوقهم واعتبارهم أعداء لأنهم تعاونوا مع العدو حسباً يتهمونهم بذلك باطلاً
وزوراً كما أنهم يعارضون فى إرجاع جلالة الملك ويقولون إن وجوده يحول دون
ضم تونس للوحدة الفرنسية ولقد كان الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى من بين
الأحزاب الفرنسية ، لهما صلة بالتونسيين وهى صلة سيمطرهما على حركة العمال
ونقاباتهم التى هى فرع للنقابات الخاضعة لهذين الحزبين فى فرنسا ، وطالما استعمل
هذان الحزبان الشغاليين التونسيين فى الدفاع عن مبادئهم السياسية وللحصول على
حقوق للشغاليين الفرنسيين دون أن يلتفت الشغالون التونسيون بشئ غير الطرد من
شغلهم وضرب البوليس لهم وسجنه إياهم .

كان فى عزم الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى إذ ذاك المشاركة فى مظاهرة
يوم ٨ مايو بمجموع عظمة من العمال التونسيين يهتفون بحياة الاشتراكية والشيوعية
والاتحاد الفرنسى التونسى فلا يسمع رجال العسكرية الانجليزية والاميركية وسفراء
الدول الذين سيحضرون هذا الاحتفال غير المهتاف للوحدة الفرنسية ولا يشاهدون
إلا جموعاً من التونسيين غاضعة منقادة لأفراد من الفرنسيين والمتفرنسين ولذلك
رأت الأحزاب السياسية التونسية وقد كانت متكتلة فى جبهة واحدة الاشتراك
فى هذا الاحتفال بمظاهرة عظيمة رائعة تظهر للبلا أن ليس فى البلاد غير التونسيين
وان لا هتاف إلا بالاستقلال ورجوع الملك والوحدة العربية وكذلك كان .

يوم ٨ مايو ١٩٤٤

ماكادت تأتي الساعة الثانية بعد زوال هذا اليوم حتى نزلت القوات الشعبية التونسية في نظام كنظام الجند يكتنفها الحرس الوطني ويقود كل منظمة منها قائدها والامراء في الطليعة يحيط بهم الزعماء ثم الاشراف والعلباء فطلبة الجامع الاعظم وجامع الزيتونة ، فطلبة المعاهد الاخرى فالموظفون والتجار والمزارعون والشغالون وبقية افراد الشعب .

كانت الشوارع مكتظة بهذه المظاهرة الممتدة مسافة طويلة اشترك فيها الكبار والصغار النساء والرجال ونزل اليها الشعب كله وتحرش البوليس بها مرات وهي تسير واراد إيقافها وتفريقها وحاول منعها من أن تمر أمام سرادق الاحتفال حيث قادة جيوش الحلفاء ورجال السلك السياسي وتحرش بها الفرنسيون المتظاهرون وبذلك كل اليهود من جميع الجهات لتحويل المظاهرة السلبية إلى مجردة بشرية تسيل فيها الدماء ولكن هذه المحاولات قد اخفقت ولم يمكن التونسيون أعدادهم من الوصول إلى غاياتهم الدينية، وكان الفرنسيون يهتفون بسقوط الفاشيزم يلزون بذلك التونسيين فيجيبهم هؤلاء هاتفين بحياة الحرية وعندما يهتف الفرنسيون بحياة فرنسا يجيبهم التونسيون بحياة الاستقلال وينادى الفرنسيون بحياة الوحدة الفرنسية والديموقراطية فيجيب التونسيون بحياة الجامعة العربية والإسلام .

مؤامرة

وماكادت تمر جموع الفرنسيين وغيرهم أمام السرادق وتضع أكاليل الزهور على قبر الجندي المجهول حتى ابتدأت جموع التونسيين تتدفق أمام تلك الهيئات الرسمية من كافة الدول الجالسة في سرادق الاحتفال أمام السفارة الفرنسية فاندحشت تلك الهيئات أولا من مشاركة التونسيين في هذا العيد مع أن الفرنسيين قالوا عنهم إنهم

من ائباع النازيين والفاشستيين ، ثانياً أبهرهم حسن النظام والهدوء وهذه الكثرة الساحقة ، وقد بقيت الجوع تمر أمامهم مدة ثلث ساعة هاتفة بالاستقلال والحرية ورجوع الملك وقد حاولت قوة الجند والبوليس المسلحة الاشتباك معهم في معركة إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك وانتهت المظاهرة بسلام .

وبما يدل على النية المبيتة أن رئيس البوليس لما ذهب إلى الجنرال ماست المقيم العام الفرنسي وجده في السفارة بجوار سماعة التافون وهو مضطرب الأعصاب كأنه يدير معركة فاعلمه بأن المظاهرة قد انتهت بدون أن يحدث أى حادث فأنهره وغضب عليه وفصله حالا من وظيفه قائلاً : لاني كنت أريد حوادث لا حادث فاذهب انت من أمامى أما التونسيون فاني أنتظرهم في منرج الطريق وهذا المقيم نفسه كان صرح لاحدى الصحف بقوله انه إذا قدر للفرنسيين أن يتركوا تونس فاني أتعهد بأن لا أترك وراى فيها إلا الخراب والدمار .

كان المقيم يريد فتنة ويتطلب مجزرة لأنه في نفس ذلك اليوم وفي الوقت ذاته قام إخواننا الجزائريون بالقطر الشقيق الجزائر بمظاهرة ماثلة ولنفس الغرض فأوقعهم البوليس والسلطة الاستعمارية في الفتنة التي أرادوها والتي حاولوا أن يقذفوا بالتونسيين فيها فاففقوا . وقد وقعت حوادث صليفي وجمالة وغيرها في بلاد الجزائر وذهب ضحيتها أكثر من أربعين ألف مسلم جزائري وبما أن الجنرال ماست المقيم العام في تونس لم يصل إلى ما وصل اليه زملاؤه في الجزائر فقد أبرق وأرعد وقال انه ينتظرنا في منرج الطريق .

لقد أعرب التونسيون بهذه المظاهرة على أنهم أصحاب البلاد وأن معهم العدد الأكثر الذي يغمر غيره فيها وان الكلمة الأخيرة في كل شيء لهم لا لغيرهم ، ومن هنا ابتدأت حركة مقاومة الشيوعية والاشتراكية وفصل الشغالين التونسيين عن هذين الحزبين الفرنسيين وضمهم إلى مؤسسة وطنية هي الاتحاد العام للشغل والسبب الرئيسي في ذلك هو معارضة هذين الحزبين لأمانى الأمة في الاستقلال وفي رجوع ملكها المبعد وحشها على ادخال تونس في الوحدة الفرنسية .

وكان مما قام به الاشتراكيون والشيوعيون أن جاءوا بشخصيات من رجال

حزبهم بفرنسا كونوا منهم لجنة أسموها لجنة الاستفتاء وضعوا لها برنامج عمل تقوم به وهو أن يعقدوا لها اجتماعات في المسارح ودور السينما باقسام العاصمة وجهات المملكة يأتون اليها بأشخاص من اتباعهم وآخرين يؤجرونهم فاذا ما تكون اجتماع منهم ألقت لجنة الاستفتاء عليهم أسئلة فيجيبون عليها بما أوعزوا اليهم أن يجيبوا به فتسجل اللجنة الاجوبة ويقع الامضاء عليها من الحاضرين وترفع هذه المضابط إلى فرنسا وحتى لغیر فرنسا كحجة على ما يطلبه التونسيون ، ومن الأسئلة التي تلقىها لجنة الاستفتاء على الحاضرين في هذه الاجتماعات قولها : ماذا تريدون ؟ فيجيبوا نريد الخبز والعمل ويسألونهم عن رأيهم في اتحاد الشعبين التونسي والفرنسي فيجيبونهم بالموافقة الى غير ذلك من فصول هذه المسرحية التي تمثلها لجنة الاستفتاء وبهذه الاجوبة يستدلون وقيمون الحجة على انه لا يوجد من يطالب بالاستقلال ولا برجوع الملك . إلا ان الوطنيين قد قطعوا الى هذا التدبير السخيف فصاروا يلاحقون هذه اللجان أينما توجهت ويملاؤون القاعات التي تعقد بها الاجتماعات فاذا سأل سائلهم ماذا تريدون ؟ أجاب الحاضرون بصوت واحد بعكس ما كانت تريده اللجنة نريد الاستقلال ورجوع جلالة الملك فتضطر اللجنة الى تسجيل هذا الطلب ولو كان معاكساً لما جاءت من أجله .

مطاردات

ولقد أخذ البوليس يتتبع هذه الاجتماعات ويطارد الذين يصرحون فيها بطلب الاستقلال ورجوع الملك فيقبض عليهم ويزجهم في السجون ويحلبهم على المحاكم . إلا ان هذه الاجراءات لم تغير شيئاً من الوضعية وبقي الناس يتتبعون هذه اللجان وينفذون ازامها تلك الخطة حتى انتهت ورجعت الى فرنسا .

ولقد أثرت هذه الاعمال على الاشتراكية والشيوعية في القطر التونسي فجعلت مؤسساتها تنهار ودعايتها تنهقر تنهقر سريعاً وانفض الشغالون التونسيون من حول النقابات التابعة لهذين الحزبين وانضموا الى الاتحاد العام للشغل وأضحى التجار وأرباب الحرف منخرطين في الاتحاد الخاص بهم، والمزارعون كونوا جمعيات زراعية

وأسسوا لها جامعة يكتولوا حولها وبذلك اجتمعت القوات الوطنية حول بعضها وأضحت مقاليد أمورها بأيدي رجال منها من التونسيين بدلا من القادة الأجانب الشيوعيين والاشتراكيين وحاول المقيم السام الفرنسي أن يمثل مسرحية أيضا لصدد هذا التيار الوطني الجارف فأوعز إلى رجال السلطة في أنحاء المملكة ليجمعوا له الجموع ويهيئوا له المواكب العظيمة يهتف الناس فيها بحياته وحياة فرنسا فيأخذ من ذلك دليلا على ان الناس لا يريدون بالحكم الحاضر ولا بفرنسا بديلا وما كاد يقف المقيم العام في أول بلدة زارها وسطا الجموع العظيمة التي حشدت للقائه حتى علا هتاف تلك الجماهير بحياة تونس حرة مستقلة ورجوع جلاله ملكها واستمر هذا الحال يلقاه المقيم في كل بلد حل به وأضحى البوليس يطارد الذين يهتفون بالاستقلال في هذه الاجتماعات ويرج بهم في السجون وتعددت القضايا التي من هذا النوع أمام المحاكم وأمسّت أيام المحاكمات أيام مظاهرات أخرى تتردد فيها تلك المظاهرات وعدل المقيم عن اتمام برنامج رحلته الذي لاقى فيه من سوء الاقبالات زيادة على تلك المظاهرات ما جعله يفضل الاحتفاظ بكرامته عن المضى في تحدى أمة غاضبة وشعب ناظم. أيقن الاستعماريون من الفرنسيين أن الشعب التونسي أصبح يطالب باستقلاله والانفصال عن فرنسا التي أضحي يعتقد استحالة العيش معها ، ويقف مع جلاله ملكه متضامنا معه التضامن كله وان الدعاية التي ملأوا بها رؤوس جيوش الحلفاء وقادتهم قد كشفت الأيام عن بطلانها وكذبها وأقام التونسيون الحجة على ذلك ووجد رجال الدول الحليفة من رعونة الفرنسيين ما جعلهم يعذرون التونسيين في مواقفهم ويدركون أن حقدهم على الفرنسيين له أسبابه وبدلا من أن ترجع هذه الأمور الفرنسيين إلى رشدهم وتعلمهم يغيرون سياستهم ، بدلا من ذلك ازدادوا غضبا على غضب ومضوا في البطش والظلم.

مزاج في العاصمة

وقع حادث بسيط وقع في كل يوم نظائره وأشباه دون أن يشعر به أحد إلا أن هذا الحادث بالخصوص قد جرى استغلاله لمقاصد سياسية . فقد نشبت خصومة بين

جندى سينغالى وبين أحد التونسيين فما كان من الجندى إلا أن ذهب الى الثكنة وشكا أمر الاعتداء عليه إلى رؤسائه وبدلاً من أن يتبعوا الجاني بالطرق القانونية أرسلوا فرقة الجند السينغالى كلها على العاصمة ومكنوها من السلاح فنزلت قضى على كل من وجدته أمامها من الناس والامتنعة وحتى الحيوان ضرباً بالرصاص ووطئاً بالخنجر وتحطياً بالفؤوس ، فقد اقتحموا الدور على ساكنيها وهمكوا الاعراض وفتكوا بالنساء والشيوخ والاطفال وذامت هذه المذبحة من العشية الى منتصف الليل مات فيها من التونسيين من مات وجرح من جرح واتلفت الامتنعة واتتبت الارزاق والقي البوليس القبض على الكثيرين من التونسيين وزجهم فى السجون العسكرية تحت حراسة هؤلاء السينغاليين أنفسهم وضباطهم الفرنسيين الذين أثاروهم على التونسيين .

ومن الغد اضربت البلاد واحتج الحزب الدستورى التونسى وزعيمه الاستاذ الثعالبي لدى سلطات الحلفاء العسكرية على هذه الفظائع والعمل الاستفزازى المنكر فما كان منها إلا ان عينت لجنة من ثلاث ضباط انجليزى ، واميركي . وفرنسي ، فطافوا أما كن الحوادث وشاهدوا الضحايا الممثل بهم من شيوخ وأطفال ونساء فى خدورهن واستنطقوا المجارح فى المستشفيات وحرروا تقيراً فى ذلك أثبتوا به اعتداء الجند المسلح على التونسيين العزل ولم يكن لذلك من نتيجة الا نقل الفرقة السينغالية التى كانت مرابطة حول العاصمة الى جهة أخرى دون أن يحاكموا الضباط الفرنسيين الذين أثاروا الفرقة وأرسلوها على البلاد ومكنوها من السلاح ، بل كان عليهم أن يمنعوها من القيام بهذا الهجوم المسلح وأن يرسلوا فرقة أخرى تكفيها عن الفتك والتقتيل

مذبحة أخرى

كان من المأثور عن الجزائر ، أزان ، قائد جيش الاحتلال بتونس سنة ١٩٣٥ - أنه كان يقول للمقيم العام ، بيدوتون ، ينبغي أن نضرب للتونسيين المثل بأرسال الجنود المسلحة عليهم فتك بهم يوماً واحداً فقتلهم من شغبهم مائة سنة اولعل المذبحة الاولى التى ذكرناها والثانية التى سنذكرها الآن كانت من قبيل ذلك المثل ..

تقدروا فمقت حصومة أبطال بين جدى من فرقة (الخوم) الذين هم من برارة جلال
الاطلس وكانت مرابطة حول العاصمة مكان الفرقة الدمشقية التي وقع زحفها ونشأ
عن هذه الحصومة بين الخدى وأحد الراسيين مائلاً عن ساقها وهو زول الفرقة
كلها إلى العاصمة والاعتماد بالقتل والنهب وانهك الحرمات على أهلها وأخرج
الوطيور أبطالاً على هذا الاعتماد وأصربت البلاد عن العمل وأضجع الشعب كله
لتنسيق الشهداء وأقيمت لحف التأييد على فورهم وكان في طليعة الخطباء المذكور



« الحكيم احمد بن ميلاد »

أحمد بن ميلاد عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي والاستاذ صالح بن يوسف الكاتب العام للديوان السياسي فما كان من السلطة الاستعمارية الا ان قبضت عليهما وزجت بهما في السجن وعرضتهما على المحكمة العسكرية بتهمة الاعتداء على أمن الدولة الداخلى ! لحُكمت عليهما بالسجن مع تأجيل التنفيذ ولكنها لم تتبع القتلة من رجال فرقة الجوم ، ولا الذين اغروهم بالفتك من ضباطهم الفرنسيين ، ومن طريق ما قاله المحامي عن المتهمين في تلك القضية لرجال المحكمة العسكريين وهو فرنسي مثلهم :

« انكم تريدون محاكمة هؤلاء لانهم هتفوا بالاستقلال وحشوا على طلبه فالأجدر بكم أن تحاكموا قبلهم ممثلى فرنسا الذين وقفوا نيابة عنها الوثائق الالامية في المؤتمرات الدولية تلك الوثائق التى تقرر منح الشعوب إستقلالها وحق إدارة شؤونها بنفسها وانكم قد وضعتم هذا ضمن دستوركم فاذا كنتم تعدون طلب إستقلال أمة جريمة فالذين التزموا به هم الذين تجب مؤاجلتهم . »

مقاطعة فرنسا

وكان من أثر هذه الاضطرابات والسياسة الخرقاء التى سلكها الفرنسيون وارخوا لمواطنهم فيها العنان أن قرر التونسيون عدم الاتصال بأى فرنسى وعدم توجيه أى احتجاج لجهة فرنسية وعدم عرض أى طلب عليها وكان قد سافر قبل ذلك الدكتور أحمد بن ميلاد إلى الجزائر لحضور مؤتمر طي فيها فطلب اليه غير واحد من زملائه اللقاء محاضرات لبيان الحالة فى تونس فقام بذلك وأدلى ببيانات وافية عن السياسة الهوجاء التى يسلكها الفرنسيون وآثارها الوخيمة فى التونسيين . وكان يحضر هذه المحاضرات كثير من رجال الحكم والسياسة والسلك العسكرى وحضر غير واحد من حاشية الجنرال « ديفول » فنقلوا اليه ما سمعوه فارسل كاتب سره الى تونس

لإجراء بحث عن الحالة وعن مركز المقيم العام الجنرال « ماسط » ، فقدم إليها هذا المبعوث وهو شاب عسكري برتبة - ليوتان - واجتمع بجماعة من رجال اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي وسألهم عن أشياء فينبوها له ولما طلب منهم تحرير تقارير في هذه الأمور وتسليمها إليه ليبلغها إلى الجنرال « ديغول » ، أعلوه بما أجمعت عليه الأمة من عدم مخاطبة أي جهة فرنسية في أي موضوع فاندھش لهذه المفاجئة وقال إنني آسف لوصول الحالة إلى هذا الحد ولقد زار هذا الرجل الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وطلب إليه أن يضع تقريراً عن الحالة يتعهد هو بنفسه بأن يسلمه رأساً إلى الجنرال ديغول فأجابه الشيخ بما أجابه به الآخرون وزاد بأن قال له ، لولا أنك ضيفي وتسألني عن أشياء تهتضي الآداب بأن أجيبك عنها لما سمعت مني كلمة في هذا الموضوع واضطر هذا المبعوث إلى تحرير تقارير بنفسه ، دون فيها ما سمعه وراه ، إلا أنه سلم تلك التقارير إلى شخص ليطبها له بالآلة الكاتبة ففسرت إلى يد البوليس السياسي فلم يشعر هذا الرجل وهو يحاول ركوب الطائرة راجعاً إلى الجزائر إلا والبوليس يفتشه ويتزح منه الأوراق وسرعان ما صدر له أمر بالذهاب إلى واجهة « كازينو » والحرب فيها قائمة على قدم وساق ولم يسع الرجل إلا الامتثال للأوامر العسكرية الصادرة إليه وفي كازينو لقي حتفه .

الاتصال بالخلفاء جريمة

لقد ابتدأ القوم يتناسون جريمة اتصال التونسيين بالألمان وحل لديهم بدلها اتصال التونسيين بالانجليز والاميركان فاضى شغل البوليس السري تتبع هذه الاتصالات ورفع تقارير عنها ضد القائمين بها ، ولقد قالت شخصية فرنسية كبيرة لرجل من السياسيين التونسيين أثناء حديث دار بينهما حول اتصال التونسيين بالألمان فقال التونسي ، ان الذين اتصلوا بالألمان من التونسيين هم الباعة وصغار التجار بحكم مهنتهم

أما الطبقة المثقفة وأعيان البلاد فقد لازموا الحياذ ، فأجابته الفرنسى بقوله نعم قد لازموا الحياذ ليتصلوا بعد ذلك بالانجليز والاميركان فأجابته التونسى هم حلفاؤكم .

وزير الاقتصاد

وجاء وزير الاقتصاد الفرنسى إلى تونس وحاول بعض أصدقاء الوزير أن يهيئوا له اتصالات بالتونسيين ، إلا أنهم اصطدموا بعزم المقاطعة الذى يرداد صلابة يوماً بعد يوم كلما ازدادت السياسة إمعاناً فى الارهاق والتتكيل ، فالاحكام العسكرية لاتزال قائمة والأحزاب السياسية لم يسمح لها بالظهور والصحف القليلة تحت رقابة قاسية وغيرها لايسمح لها بالظهور وحرية الاجتماع والتجول مفقودة وحرمة الأشخاص والمنازل منتهكة والسجون والمعتقلات مملوءة بالمتهمين الذين يلاقون فيها العذاب الشديد وإدارة البوليس العسكرية والسياسى لاتزال تقبض على الجموع من الأمة وترمى بهم فى السجون .

الانجاء الى الشرق

لما يئست الأمة التونسية من ارعواء الفرنسيين ورجوعهم إلى جادة الرشيد وخابت آمالها التى علقته على وجود الحلفاء اتجهت بطبيعة الحال إلى الشرق تستجد بملوكه ورؤساء حكوماته وزعمائه وشعوبه اليقظة ، فقد أرسل الحزب الحر الدستورى التونسى وزعيمه الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز العالبي النداء تلو النداء واللائحة تلو اللائحة مستنجداً بالعرب والمسلمين ليؤازروا تونس فى غنتها ويعملوا لكف أيدى ظالمها عن المضى فى الفتك بها والتتكيل ونضع الآن بعض صور لهذه النداءات واللائح للحقيقة والتاريخ .

مذكرة

مرفوعة من الشعب التونسي الى أصحاب الجلالة

ملوك العرب

في ٧ ماي سنة ١٩٤٣ دخل الحلفاء الى العاصمة التونسية . وفي نفس ذلك اليوم استولت السلطات الفرنسية المؤتمرة بأمر الجنرال جيرو وعلى الاداة الحكومية في عاصمة البلاد . وأخذ الجنرال جوان يصرف الأمور بوصف كونه مقبياً عاماً لفرنسا في تونس

وفي نفس هذا اليوم ابتدأت معركة حمام الأنف حيث مقر جلالة الملك سيدي محمد المنصف . تلك المعركة التي لم تلبث إلا في مساء الأحد ٩ ماي . وعند انتهائها مباشرة . ووصول القوات الحليفة المحتلة الى ساحة القصر الملكي بحمام الأنف بدأ التونسيون يرون أول فصل من فصول الرواية الجديدة التي نوى الفرنسيون تمثيلها في البلاد التونسية بفضل تمكّنهم من التوجيه على الحلفاء وخديعتهم والتأثير عليهم بأكاذيب اخترعوها لأجل التحصيل على موافقة القيادة العليا الحليفة على ما يفعلون . زاعمين انهم يفعلون ما يفعلون لحساب الحلفاء مع ان الحقيقة الواقعة هي انهم لم يكونوا ليفعلوا شيئاً إلا لحسابهم ولأجل مصلحتهم العامة لا غير

ومن المؤلم للتونسيين انهم رأوا هذا الفصل الأول من الرواية يقوم بتمثيله رجال من قوات صاحب الجلالة الانجليزية بدافع تأييد الفرنسيين ومزاعمهم الباطلة . ذلك انه بمجرد وصول القوات الانجليزية الى القصر الملكي بحمام الأنف ، دخل فريق من الضباط الانجليز على صاحب الجلالة ملك البلاد التونسية وأجبروه على ركوب سيارة محبة وزرائه والإنتقال معهم الى العاصمة في حراسة قوة من الجيش الانجليزي وأتوا به فعلاً الى ساحة السفارة الفرنسية بالعاصمة وأوقفوه هناك حصة غير وجيزة من الزمن دون أن ينزل من سيارته . حيث عرضه على أنظار من تجمع هناك من الفرنسيين الشامتين الذين كانت قلوبهم تغل كالمرجل ضد هذا المليك الديمقراطي

الذى رأوا فيه عدو استعبارهم اللدود . وبعد أن تمت هذه المأساة أرجفته القوة الانجليزية الى قصره

وفي اثناء الفترة التى دامت فيها هذه الرحلة قامت قوة أخرى انجليزية بالدخول عنوة الى القصر الملكى حيث أجرت فيه تفتيشاً دقيقاً وقامت بنزع سلاح الحرس الملكى وذلك - كما قلنا - بناء على وشاية فرنسية تزعم أن الحرس الملكى شارك فى معركة حمام الأنف ضد قوة الحلفاء المهاجمة وان أفرادها كانوا يطلقون نيران المدافع والرشاشات من القصر الملكى نفسه . ولكن هذا التفتيش الذى وقع على أثر انتهاء المعركة مباشرة أثبت كذب هذه الوشاية السافلة وبراءة القصر الملكى الناصعة وانه لمن الموجب للأسف حقاً ان ظهور كذب هذه الوشاية لم تكن له النتيجة المعقولة من جانب الحلفاء وهى الاحتراز من أقاويل الفرنسيين . بل كان قصارى عمل الحلفاء هو انهم نقضوا أيديهم مرة واحدة من الأمور التونسية التى لا تتعلق بالضرورات الحربية وتركوها كلها بين أيدي الفرنسيين يفعلون فيها ما يشاؤون . وهذا ما كان يريده هؤلاء ليعملوا على تنفيذ أغراضهم ومآربهم الاستعمارية دون تهيد بمشورة القيادة العليا الخليفة

مجمع الملك

وهكذا قرر الجنرال جيرو يوم الخميس ١٢ ماي ١٩٤٣ بعد جلسة عقدها فى السفارة العامة بتونس خلع ملك البلاد الشرعى سيدي محمد المنصف . وذهب إلى قصر المرسى قبل منتصف النهار من ذلك اليوم وقد مؤلف من الجنرال جوان الذى تقلد منصب مقيم عام لفرنسا بتونس . والجنرال بارى قائد جيش الاحتلال الفرنسى بتونس والجنرال مورو الذى تقلد مهام إدارة الامن العام . فأبلغوا القرار المذكور إلى الملك الذى قررروا خلعهم طالبين منه التنازل عن العرش واعلوه أنه قرر ابعاده إلى الجزائر فاذا ما تنازل عن العرش فأنهم يسمحون له بعيشة راضية فى منفاه وسمحون له بأن يستصحب معه من يشاء من أهله ورجال حاشيته . وإذا امتنع فأنهم يعلنون خلعهم ويذهبون به إلى المنفى وحيداً وبعد مناقشة طويلة دارت بين سموه وبين رجال الوفد أصر الملك على التسك

بعرشه وعلى عدم التنازل عنه وعلى أنه لاحق للفرنسيين لان ناحية القانون الدولي ولا من ناحية المعاهدات التي عقدت بين فرنسا وتونس يخول لهم خلع ملك تونس أو حمله على التنازل وتولية غيره العرش وازاء هذا الإصرار عمد الفرنسيون إلى تنفيذ ما قرروه في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ١٤ ماي ونقلوا ملك تونس الشرعى على متن طائرة مبعداً إلى الاغواط من صحراء الجزائر . ونشروا في ذلك الصباح بلاغا رسمياً جاء فيه : ان الجنرال جيرو القائد المدني والعسكرى بعد أن درس على عين المكان بروح النزاهة الحالة الناتجة من تحرير البلاد التونسية . رأى في الظروف الحالية أن وجود سمو سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد - أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد التونسية التى تمهدت فرنسا الحكومة الحامية بضمانه . . . ولذلك قرر القائد المدني والعسكرى خلع سمو سيدى المنصف ونصب ولى العهد سمو سيدى الأمين باى خلفاً عنه حسب تقاليد العائلة الحسينية ،

تعليل على البطلان

والذى يطلع على هذا البلاغ تأخذه الدهشة دون شك لهذا السبب الغريب الذى بنى عليه الجنرال جيرو هذا القرار . اذ كيف يعقل أن أمراً مضى وانقضى وهو وجود جلالة سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد ، أثناء احتلال قوات المحور لها يكون له بعد أن دخل فى طيات العدم تأثير على المستقبل ومن شأنه أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد على أن وجود جلالة سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد أثناء احتلال قوات المحور لها لم يكن جناية من عمل سموه حتى يعاقب عليها . واذا كانت هناك جناية فى الأمر فالجاني انما هو الجنرال بارى قائد الجيوش الفرنسية فى تونس الذى أدخل البلاد قبل أن يكون هناك احتلال ألماني وانسحب بقواته إلى سوق الاربعاء وقد كان فى امكانه المقاومة وسحق قوة الاحتلال الألمانى الأولى التى احتلت العاصمة ومطاراتها دون أن يزيد عددها على ثلاثمائة جندي وعدد من الطائرات لا يتجاوز العشر

فاحتلال قوات المحور للبلاد لم يكن سببه وجود جلالة سيدى المنصف على عرشها بل تنحى الجيش الفرنسى عن القيام بالواجب الأول على فرنسا الذى فرضته عليها معاهدة باردو وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى ذلك التخلي الذى لا سبب له إلا ما أصاب الجنرال بارى قائد الجيوش الفرنسية المحتلة وقتئذ من الفرع والتردد حتى اختار الانسحاب إلى الحدود الغربية ليكون له الوقت الكافى للتفكير فيما يصلح له بصفة شخصية لا بالنظر لمصلحة فرنسا . وإلى أى الشقين ينحاز ، وأراد فى سبيل ذلك أن يوازن بين قوات الحلفاء التى نزلت بأفريقيا وبين قوات المحور التى سيأتى بها إلى تونس وغيرها من الأراضى الأفريقية ولأجل هذه الموازنة دون أى سبب آخر سافر إلى الجزائر بحجة التفاهم شخصياً مع الاميرال دارلان

ثم ان توقع الاضرار فى المستقبل بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد لا يسوغ فى عرف القانون أن تنتزع منه جريمة تسند إلى جلالة سيدى المنصف مع ان قوة جندهم أيها الجنرال جيرو وقوة الحلفاء العظيمة كفيلتان بمنع كل محاولة اضرار بهذا الأمن مهما كان مصدرها ومهما كانت قوتها . على أن توقع الشئ مهما كان عظيم الأهمية لا يمكن أن يبرر خرق القانون الدولى والعيب بما تقتضيه المعاهدات وعدم الاكتراث بشرف امضاء فرنسا وبجميع ما أعلنه الحلفاء من الدفاع عن المبادئ الانسانية والعدالة الدولية وعن حقوق الأمم الضعيفة ضد عدوان التحكم والطغيان

ثم ان هذا السبب الذى بنى عليه الجنرال جيرو قراره بخلع جلالة سيدى المنصف اذا سلم كبداً يصح اعتماده فانه يمكن أن تكون له نتائج أخرى خطيرة كان من واجب الجنرال جيرو أن يقررها للفرنسيين . اذ يمكن أن يقال بمقتضى هذا المبدأ ان وجود سمو الامين باى نفسه ووجود العائلة المالكة فى هذا المقام العالى أثناء احتلال قوات المحور للبلاد من شأنه أيضاً أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد ولذلك يجب أن يقرر خلع العائلة الحسينية كلها واعلان الحاق البلاد التونسية بفرنسا . ولهذا ، وبما ان الجنرال جيرو لم يتخذ مثل هذا القرار فالواجب على التونسيين أن يكونوا ممنونين له غاية المنونة . . . ١١٠

رجعة الى الماضي

والواقع ان . جريمة ، جلالة سيدي المنصف في نظر الفرنسيين ترجع الى عهد سابق على وجود الاحتلال الايطالي الالمانى البلاد . بل هي ترجع الى صفات شخصية تحمل بها . ذلك ان جلالة ديموقراطى بطيمه، توارث الفكرة الديموقراطية عن والده المقدس سيدي الناصر باى الذى تنازل عن عرشه عام ١٩٢٢ — لاجل التحصيل لآمته على الحقوق الدستورية التي كانت تطالب بها . وتوارثها أيضاً عن جده المقدس سيدي محمد باى الذى منح شعبه سنة ١٨٦١ — دستور عهد الامان وما يجب أن يلاحظ هنا ان صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا العظيمة ملكة انكلترا، قدرت ما انطوى عليه ذلك الملك من الافكار الديموقراطية فأهدته أعلى أوسمة بلادها . ولا عجب في ذلك من ملكة أعظم وأقدم أمة ديموقراطية ، وكذلك فعل حفيدها جلالة الملك جورج الخامس الذى أهدى جلالة الملك الناصر بن سيدي محمد المذكور وساماً عالياً لنفس السبب تحريماً .

والملك الذى يتوارث الفكرة الديموقراطية أباً عن جد لا يستغرب منه أن يكون محباً لشعبه غيوراً على بلده وعلى حقها في الحرية والحياة . ولا يستغرب منه اذا عمل على ترقية شعبه حيناً يتبوأ عرش آباؤه الكرام . وقد كاشف برغبته هذه الفرنسيين دون غيرهم وطلب منهم أن يساعدوه على تحقيق هذه الرغبة المشروعة ولكن مثل حكومة فرنسا لدى الحكومة التونسية اختصوا سياسة الماطلة ولم يعيروا رغبات جلالاته أذناً صاغية ، فاضطر أن يخاطب رئيس الدولة في فرنسا رأساً . وفعلاً أرسل كتاباً بذلك الى المارشال بيتان فأجابه عنه المارشال بالموافقة على طلباته . ولكن على الرغم من ذلك لم يشأ الفرنسيون المحليون أن يخضعوا لما قرره رئيس دولة فرنسا المسيطرة على البلاد وقتئذ ولا أن يجيئوا رغبات ملك البلاد الشرعية التي تنحصر في المطالبة بتنفيذ معاهدة الحماية واحترام الحقوق التونسية المقررة بهذه المعاهدة .

مسألة فطيرة

وحدث بعد هذا بقليل في ١ أكتوبر ١٩٤٢ أن جاء أول عيد للفطر يحتفل به في عهد سموه . وفي الموكب الذي أقيم بهذه المناسبة ، والذي يحضره الموظفون العالون حسب التقاليد الرسمية لتقديم تهانيمهم . إلى ملك البلاد اندهش جلالة حينما شاهد أن الأغلبية الساحقة من الموظفين الذي حضروا في التشريفات . بل جميع من حضر كانوا تهريباً من الفرنسيين . فعبّر عن دهشته هذه للمقيم العام ولعاونه رؤساء الإدارات . وقال لهم إن هذا هو أعظم برهان على حرمان التونسي من وظائف بلاده العالية حيث أن الذين لهم منهم حق حضور التشريفات كانوا لا يكادون يظهرون لفتهم . وهذا عكس ما تقتضي به معاهدة الحماية التي تجعل الاداة الحكومية في يد التونسيين وتقرر للفرنسيين وظائف الإرشاد والمراقبة ليس إلا .

وقد أجاب المقيم العام الاميرال أستيفا على ملاحظات ملك البلاد العادلة جواباً قاسياً خرج به عن حدود اللياقة والآداب . فوقع بسبب هذا الجواب حادث خطير بذلت في سبيل تسويته وساطات من قبل أناس هم محل الاتهام من قبل الفرنسيين اليوم . وانتهى المشكل بسلام بعد اعتذار المقيم العام وأعرب جلالة سيدي المنصف عن تعلقه بالمعاهدة .

وبتلك المناسبة أعرب المقيم العام عن عزمه على أجابة طلبات جلالة الملك وإنجاز تنفيذ ما جاء في جواب المرشال بيتان السابق الذكر على هذه الطلبات . ولم تمض أيام قلائل على هذا حتى نزل الحلفاء بالمغرب والجزائر واحتلت قوات المحور البلاد التونسية وبدأت الحرب في تونس فتعطل بسبب إنصراف الانظار إلى هذه الحالة الجديدة لإنجاز ما وعد به المقيم العام جلالة الملك المعظم ثم من بعد فترة وجيزة عاد جلالة إلى مطالبة المقيم العام بإنجاز الوعد المذكور وانتهت المحادثات إلى مرحلة وافق عليها المقيم العام موافقة تامة . وبعد أن أستوثق سموه من هذه الموافقة قدم الوزراء التونسيون أستقالتهم ليتركوا المجال فسيحاً لأجراء السياسة الجديدة . وبمقتضى الاتفاق شكل سموه في ٢ جانفي ١٩٤٣ وزارة جديدة تقوم على مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم واختار لها شخصيات عرفت بماضى وطني وبعد عن وظائف الحكومة .



« دولة الوزير الأكبر السيد محمد شفيق رئيس الوزارة الجديدة » .



« صاحب المعالي السيد محمد البربر الختول وزير الاوقاف »

وقد أثار هذا السلوك من جلالة الملك المعظم . ونجاحه في الحصول على إنجاز بعض مطالبه غضب الاوساط الاستعمارية الفرنسية وعدوا ذلك جريمة لا تقترف وخطراً جسيماً على مصالحهم الخاصة وعلى امتيازاتهم التي يعدونها دائماً مصالح فرنسا . ونقلوا أخبار ذلك على حسب أهوائهم الى عاصمة الجزائر وهناك في الجزائر قامت قياصة الفرنسيين وقرقرارهم في شهر مارس ١٩٤٣ على خلع جلالة الملك المنصف والغاء العائلة الحسينية المالكة والعرش التونسي والحق تونس بالجزائر وجعلها مقاطعة رابعة .

ولنية الملك المنصف

هذا هو تفصيل ما جرى في البلاد التونسية أثناء عهد ولاية سيدي المنصف وتلك هي (جريمته) الحقيقية في نظر الفرنسيين وطرق العقاب الذي قرروا انزاله به خاصة وبالتونسيين عامة جزاء ابتهاجهم بأعمال مليكهم وعجبهم وولائهم له والتفافهم جميعاً حوله وتأيدهم له تأييداً مطلقاً، وتلك هي حقائق الأمور أما ما وجهوه له عند احتلال الحلفاء للبلاد من الاتهامات بموالاة المحور فهي اتهامات كاذبة ودعاو باطلة اختلقوها لتبرير أعمالهم نحوه ونحو التونسيين أمام الحلفاء ولخداع الحلفاء عن حقيقة أغراضهم وضمن سكونهم عن كل اعتراض على سياستهم التي عزموا على سلوكها في هذه البلاد .

لقد زعموا أمام الحلفاء أن جلالة سيدي المنصف كان يعمل مع المحور ويؤيده فيما كان يجريه أيام احتلال قواته للبلاد . مع أن الواقع الثابت ثبوتاً قطعياً ورسماً أن سموه كان على العكس من ذلك تماماً وأنه كان يتاصر قضية الحلفاء وينحاز إليها بكلية . لأنه كما قلنا ديمقراطي بالطبع ورث النزعة الديمقراطية أباً عن جد ، وقد أعلن في فاتحة الحوادث تمسكه بسياسة الحياد التام بالنسبة للبتحاريين . وأراد سموه أن يجعل من هذه السياسة ذريعة يعتصم بها ضد رغبات سلطات المحور ورجال حكومة فيشي الذين كانوا وقتئذ يخدمون ركاب القوات المحورية .

وقد عارض جلالة فعلا سلطات المحور في الرغبات التي قدموها ، على الرغم من موافقة مثلى حكومة فيشي لهذه السلطات موافقة تامة فقد امتنع من الترخيص

بتجنيد الشبان التونسيين للعمل العسكرى والمدنى لمساعدة قوات المحور . وامتنع كذلك عن إجراء تعديل في معاهدة الحماية كانت ترغب فيه إيطاليا وقدمته الى جلالة بواسطة وزيرها المفوض بومبيري الذى عاد الى تونس لأجل هذا الغرض لتحقيق مطامعها من وراء هذا التعديل وامتنع أيضاً عن إجابة رغبة الألمان في استعمال سموه وسائل الدعاية الألمانية من راديو وغيره ضد الحلفاء لما أغارت طائراتهم على بعض المدن التونسية وعلى القيروان بالأخص . وامتنع مرة أخرى عن اشتهار الحرب على الحلفاء لما طلب الألمان منه ذلك حينما أعلنت العراق الحرب على دول المحور ليكون من ذلك الاعلان جواباً على هذا العمل من جانب الحلفاء . وفى غير ذلك من الأمور أصر جلالة كل الاصرار على التزام خطة الحياد التى اختارها سياسة شخصية له ضد رغبات سلطات الاحتلال المحورية ومثل حكومة فيشى وجميع هذا ثابت فى الوثائق الرسمية التى لا مجال للطعن فيها بحال .

أما ما يقال عن منحه أوسمة شرفية لمثل سلطات المحور فان حقيقة الأمر فى هذا الموضوع هى أن الأميرال استيفيا المقيم العام وقتئذ طلب من سموه منح هذه الأوسمة فرفض جلالة الطلب ولكن المقيم العام عاود الطلب مرة أخرى واحتج بأن منح الأوسمة لرجال من الأجانب من حق فرنسا أن تطلبه من جلالة لما لها بمقتضى معاهدة الحماية من النظر المطلق فى مسائل السياسة الخارجية . وعلى الرغم من هذا البرهان فان جلالة أغفل الأمر مرة أخرى فعمد الأميرال استيفيا الى تقديم مطلبه فى مذكرة كتابية رسمية . وعند هذا فقط لم يجد جلالة بداً من إجابة طلب المقيم العام مثل فرنسا بالحماية .

ولو كان جلالة سيدى المنصف يعمل حقيقة مع المحور لاستطاع أن يمزق معاهدة الحماية ، خصوصاً لما طلبت منه إيطاليا ذلك . ولتتمكن أيضاً من أن يقضى على المركز الخاص الذى كان ولا يزال للفرنسيين فى تونس . ولكن الواقع الثابت بالدالة والبراهين أن سموه كان على عكس ذلك تماماً وكان ينتهر الفرص لاثبات عزمه على التسك بمعاهدة الحماية وانه انما يستنكر هضم حقوق رعاياه والاعتداء عليهم ،

ومن ذلك انه صرح لمبعوث جريدة « تونس جورنال » تصريحات نشرتها الجريدة في عددها الصادر بتاريخ - ١١ - جانفي ١٩٤٣ أي بعد ان شكل جلالاته حكومته الجديدة بأيام ، وقد جاء في هذه التصريحات اعراجه عن « رغبته في أن يكون للبلاد التونسية ولفرنسا في مستقبل الأيام « صير واحد » وقال للراسل بعد ذلك « غير انه قد ارتكبت في الماضي غلطات وفي بعض الأحيان اكتسبت تلك الغلطات صبغة مظالم حقيقية ولكنني أتحقق ان المارشال بيتان لو كان على أتم علم منها لا بدى سخطه عليها ، وأضاف جلالاته « اننا مستعدون لضرب صفح عن الماضي ... وانا واقفون من ان فرنسا سوف تبرهن عن تفهمها لمطالبنا وعن تعلقها باهداب العدل فيمكننا حينئذ أن نعمل جنباً لجنب . »

فهل الذى يتخذ مثل ذلك الموقف ازاء سلطات المحور ويصرح بمثل هذه التصريحات هو موال لالمانيا واطاليا وعدو للحلفاء وفرنسا لا شك ان كل ذى ضمير يشعر بمقدار ذرة من الانصاف لا بد له أن يعترف بالحقيقة الواقعة وهي ان جلالة سيدى المنصف باى على العكس من ذلك موال للحلفاء وموف لفرنسا .

مقر الاستعمار

ولكن الحق يدعي صاحبه عن حقائق الامور فكيف به اذا اجتمع مع الغرض . والحق والغرض هما اللذان حملهما الفرنسيين على اتخاذ هذا الموقف نحو جلالة سيدى المنصف وعلى تهليل الحلفاء حتى لا يوجهوا اليهم أي اعتراض ، بل وحملاهم على إبعاد جلالاته بعد أن خلعوه الى الصحراء المحرقة وحيداً لارقيق له من أهله وبنيه أو من خاصة حاشيته ، واختاروا لإقامته مكاناً تصل فيه درجة الحرارة الى خمسين سنتيغراد في الظل وأخذوا يضيئون عليه العيش في هذا الجو الحاقق مصرحين له انهم لا يغيرون سلوكهم معه حتى يمضى لهم على صك تنازله عن العرش حتى انهم منعه من لبس الملابس الخفيفة المناسبة لفصل الحر وما زالوا به يرادونه على ما يريدونه منه من تنازله عن عرشه مرهقين له لأجل الحصول على ذلك بشق أنواع الارهاق حتى امضى لهم على صك التنازل الذى أعدوه . وكان ذلك في يوم من ايام تبلغ فيها شدة

الحرارة منتهاها وهي ايام شهر جويليه وقد صادف ان كان اليوم الذى امضى فيه جلالة صك التنازل من جملة ايام طغت فيها على شمال افريقية موجة من الحرارة لانطاق عند ساحل البحر فضلا عن الصحراء ، حتى ان الموظفين الذين أرسلوهم اليه لمحله على الامضاء كانوا فى تلك الايام يقضون يياض النهار داخل حمام يجرى فيه الماء البارد بصورة دائمة نظراً لشدة حرارة الجو (١)



المنزل الذى اعتقل فيه جلالة الملك النصف فى تينيس

(١) وقد مرض جلالة بهد ذلك من شدة الحر والمضايقة الشديدة التى ضاقوه بها وخيف على حياته فنفقوه من الاغواط الى « تينيس » على الساحل الجزائرى .

وان في هذا السلوك من قبل الفرنسيين لأعظم دليل على شعورهم بان قرار خلع جلالته كان قراراً غير شرعي . والحق ان خلع ملك البلاد عن عرش آبائه وأجداده الذي جلس عليه بمقتضى التقاليد والقوانين التونسية لا بمقتضى هبة من فرنسا — هو أمر لا تملكه فرنسا سواء بمقتضى القانون الدولي أو بمقتضى نصوص المعاهدات المعقودة بينها وبين تونس ، بل هو في الواقع مخالفة صريحة لهذه المعاهدات فان الفصل الثالث من معاهدة باردو المنعقدة في ١٢ ماي سنة ١٨٨١ يوجب على فرنسا حماية شخص الملك وحقوقه وعرشه وحكومته وبلاده ، بل يوجب عليها هذه الحماية الشخصية حتى بالنسبة لجميع افراد العائلة الحسينية المالكة .

ورثة العرش

إن وراثة العرش التونسي تجري طبق تقاليد ونصوص قانونية مستمدة من أحكام الدين الاسلامي الحنيف . ولهذه التقاليد والنصوص من القوة والاثار في نفوس التونسيين وفي نظرهم ما هو أقوى بكثير مما يحسده انتخاب مجلس نيابي لرئيس الجمهورية . ولذلك نحينا رأى التونسيون ذلك الموقف الرافع الذي وقفته الامم الديمقراطية وخاصة انجلترا في قضية لبنان وتأييد ارادة الشعب اللبناني المتمثلة في رئيس الجمهورية وحكومته الوطنية المختارة فان أولئك التونسيين جميعاً شعروا بالآلم الذي لا مزيد عليه لما رأوا من أعراض الحلفاء وجودهم لإزاء ما وقع وما هو واقع في تونس من اضطهاد أمة صغيرة ضعيفة لا حول لها ولا قوة . واعتداء مستمر على حريات أفرادها وعلى الكرامة الانسانية وعلى الحقوق والقوانين . وأعظم من ذلك على عرش البلاد وعلى ذلك الملك الشعبي الديمقراطي المحبوب جلالة سيدى المنصف نعم لقد جرى كل هذا وأكثر منه بمرأى ومسمع من سلطات الحلفاء المحتلة ولم يحرك أحد ساكناً لنصرة الحق ورد عادية الطغيان عن هذه الامة الضعيفة المسالمة في حين كنا نرى الحلفاء أنفسهم لم يجرؤوا فيما بعد حينما احتلوا الاراضى الايطالية على أى خطة انتقام ولم يقدموا على المساس بمرکز ملك إيطاليا على الرغم من موقفه العدائي ضد الديمقراطية ومناصرته الصريحة المتواصلة للفاشية وإعلانه الحرب بجانب

ألمانيا وعلى الرغم من مطالبة العناصر الديموقراطية في إيطاليا بإبعاد هذا الملك عن عرش البلاد

ولاسبب لاختلاف موقف الحلفاء في تونس عن موقفهم في لبنان وإيطاليا إلا تصديقهم الدعاية الكاذبة التي أذاعها الفرنسيون ضد التونسيين ومليكمهم وإلا اتهم الباطلة التي رموم بها من أول يوم من أيام احتلال القوات الحليفة للبلاد. وقد أيقن التونسيون بمبلغ تأثير الدعاية على الحلفاء فاختاروا أن لا يقوموا بأية وسيلة من وسائل الاحتجاج ضد ما وقع من اعتداء على العرش التونسي وعلى المجالس عليه الذين لها أعظم منزلة في القلوب حتى لا يؤول الفرنسيون أى حركة من حركة الاحتجاج والاعتراض بأنها محاولة اخلال بالامن لفرقة عمل القوات الحليفة المحتلة وبإزاء هذا الموقف الصامت الذى اختاره التونسيون أخذوا يعملون على ازالة ما علق بالأذهان في الأوساط الحليفة من الأثر السيئ لتلك الدعاية الفرنسية الكاذبة واتهم الباطلة . فقدموا التقارير المديدة الى السلطات والشخصيات الانجليزية والامريكية تحمل البراهين الساطعة على براءة التونسيين ومليكمهم وتكشف الفتناع عن حقيقة الموقف الذى وقفوه أيام احتلال قوات المحور للبلاد

وفي الوقت نفسه لم يهجموا عن القيام بمحاولة أخرى مثل هذه مع الفرنسيين فاتصلوا بهم كثيراً وافهموم موقف الشعب التونسي وحقيقة شعوره ومبلغ تمسكه بمليكه المبعد وبكرامة وقُدسية العرش . وقد قاموا بهذه المساعي أيضاً لدى معظم الشخصيات البارزة التي لها أثر في دوائر لجنة التحرير وذلك مثل الجنرال ديفول والجنرال كاتروم : ما سيفعل وغيرهم

وفي الوقت نفسه كانت التقارير الرسمية الشهرية التي يرسلها العمال والمراقبون المدنيون إلى جهات الاختصاص المركزية في العاصمة تثبت لإجماع الرأى العام التونسي حتى الفلاحين والبسطاء وسكان البادية على المطالبة برجوع الملك الشرعى إلى عرشه وباحترام قدسية العرش . كما تثبت تلك التقارير أن اهتمام التونسيين بتحقيق هذا الأمر هو أعظم بكثير من اهتمامهم بأمر النقص في مواد التموين وحتى اللباس والمواد

الضرورة الأخرى . ومن إهتمامهم بأمر الاضطهادات والاعتداءات المتواصلة في كل مكان على الحريات الشخصية التي عمت البلاد التونسية كلها حتى الجهات التي كان يحتلها الحلفاء من أول الأمر ولم تقتصر على الجهات التي كانت تحتلها قوات المحور . وفي هذا وحده أعظم دليل على أن الفرنسيين إنما كانوا مدفوعين فيما فعلوا بدافع الانتقام والتشفي من التونسيين لا بدافع الغيرة على مصالح الحلفاء ولا بدافع القضاء على كل موالاة للعدو . وما هذه التهمة الباطلة التي الصقوها بالتونسيين عامة إلا ذريعة لتنفيذ مآربهم وستراً لأغراضهم .

ثم ان هذه التقارير الرسمية الشهيرة وتلك البراهين القوية التي قدمها التونسيون الى الفرنسيين من أمثال من ذكرنا سابقاً أساءهم جعلت بعض الأوساط الرسمية تهتم بهذه المشكلة التي نسميها مشكلة العرش وتبحث عن أحسن الحلول التي يجب أن تحل بها لازالة حالة التوتر المعنوي التي أخذت تتجسم بوضوح في البلاد كلما تقدم الزمن . وقد أخذ تفكير الفرنسيين يتجه الى هذه الناحية لا سيما بعد أن شعروا بأنهم حققوا على يد سمو الذي نصبوه خلفاً عن جلالة سيدي المنصف أم الأغراض الاستعمارية التي كانوا يصبون الى تحقيقها والتي كان تحقيقها في طليعة الأسباب التي أملت عليهم خلع ملك البلاد الشرعي سيدي المنصف عن عرشه لما عرف عنه من التمسك الشديد بحقوق بلاده والثبات في الدفاع عما يراه حقاً لا سبيل الى التهاون فيه . بحيث انهم كانوا يتحققون سلفاً أنه لو بقي سموه على العرش لما أمكن لهم بلوغ مآربهم التي حققوها بغاية السهولة مع خلفه

فحة الشعب للملك

وازاء هذا رأى التونسيون أن يوجهوا عرائض الى لجنة التحرير الوطني الفرنسية ورئيسها الجنرال ديغول تعبر عما لهم من رغبة اجماعية واتحاد وثيق حول المطالبة برجوع ملكهم الشرعي المحبوب جلالة سيدي المنصف الى عرشه واحترام قدسية هذا العرش

ولقد أقبل التونسيون من مختلف الطبقات ومختلف النزعات على امضاء هذه العرائض اقبالا منقطع النظير في تاريخ النهضة الوطنية ولم يصددهم عن ذلك ما قامت به الحكومة المحلية من محاولات لمنعهم من الامضاء وذلك باستدعاء من ظن انهم هم القائمون بهذه الحركة وتهديدهم للكف عن مواصلة عملهم . فهي لم تظفر الى الآن بطاقل . ولم يجدها هذا التهديد نفعاً فان التونسيين مصممون كل التصميم على المطالبة بعودة ملكهم الشرعى الى عرشه . وعلى السعى المشروع في سبيل تحقيق ذلك ولو كره الكارهون

والتونسيون حين إتخاذهم هذا الموقف وعزمهم الاكيد على الاصرار عليه الى النهاية لم يكونوا مدفوعين الى ذلك بدافع العناد أو التصلب في الرأى أو بالعامل السياسى وحده . بل انهم كانوا مدفوعين بالعامل الدينى قبل كل شئ لأن الشعب التونسى من أشد الشعوب العربية والاسلامية تمسكا بدينه . وقد أعرب عن ذلك اعراباً صادقا صريحا في عدة مناسبات لاسيا في قضية التجنيس .

والدين الاسلامى الحنيف يقضى بأنه إذا انعقدت البيعة الشرعية لأمير من امراء الاسلام لا يحق لأى أحد مهما كانت الصفة التى يتحلها لنفسه أن ينقضها بعد إبرامها . ولا يجوز ذلك إلا لهيئة الجماعة الاسلامية بعد أن يقرر أهل الحل والعقد من رجال الدين العاملين وفق قواعده وأحكامه أنه حدث ما يوجب نقض تلك البيعة وموجبات نقض البيعة تنحصر في ارتداد الأمير عن الدين الاسلامى وكفره بأحكامه أو فقد الأمير لعقله . وما سوى ذلك لا يحل أبداً نقض بيعة الأمير ولا يخلع هذه البيعة من رقاب المسلمين .

هذا ومن جهة أخرى فنظراً لأن الدين الاسلامى يسند السلطتين الروحية والرمزية الى الأمير فان جميع شؤون الجماعة الاسلامية تتوقف على وجوده وعلى قيامه بأموريته السامية . وكذلك فان جميع القائمين بشؤون الجماعة الاسلامية إنما يقومون بذلك نيابة عنه . ويدخل في هذه الشؤون القضاء الشرعى وامامة الصلاة وما أشبه ذلك . فاذا ما أبعد الأمير الشرعى عن عرشه فيجب أن يتم ذلك الابعاد

وفق قواعد الدين الاسلامى وأن يقام خلف للأمير المخلوع بمقتضى بيعة شرعية صحيحة حتى يمكن أن تستمد منه النيابة الشرعية للقيام بتلك الأمور من شؤون الجماعة الاسلامية ، وإذا لم يتم هذا وكذلك إذا لم يكن خلع الأمير صحيحاً من الوجهة الشرعية الدينية فإن شؤون الجماعة الاسلامية تعطل وما يجرى منها لا يكون صحيحاً من الوجهة الدينية.

هذه الأسباب فإن الشعب التونسى المسلم المتمسك بدينه يجد نفسه فى حالة حرجة بسبب ابعاد مليكه عن عرشه بصورة غير شرعية ولا ترضاها أحكام الدين الاسلامى الحنيف . بل أن الشعب التونسى كله يشعر شعوراً صادقاً بأن حياة الجماعة الاسلامية فى هذه البلاد تجرى اليوم بصورة منافية لأحكام الدين الاسلامى الحنيف وبذلك تكون الجماعة الاسلامية بالبلاد فى حكم المدم من الوجهة الدينية . وهذا ما لا يرضاه أحد من المسلمين بحال .

هذا هو السبب الأصل فى موقف التونسيين وفى إجماعهم على المطالبة برجوع ملكهم سمو سيدى المنصف باشا باى الى عرشه . ولذلك فإنهم لا يعدلون أبداً عن الكفاح المشروع لتحقيق طلبهم العادل وجعل حياة جماعتهم الاسلامية موافقة لأحكام الدين الاسلامى الحنيف .



نص مذكرة

مرفوعة من الحزب الحر الدستوري التونسي الذى يترأسه الزعيم — الجليل
المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي الى رئيس الحكومة المصرية
صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

تونس فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٤

الحمد لله

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية
حفظه الله ورعاه وأمدّه بعمّونه وتأييده على ما يقوم به لخير العروبة والاسلام من
توحيد الاتجاه فى مختلف بلاد العرب والاسلام وتوحيد جهود العاملين لبناء
المستقبل المجيد للامة العربية كلها

السلام عليكم أيها الزعيم العظيم ورحمة الله وبركاته وبعد فانا فريق من اخوانكم
العرب المسلمين المخلصين لمبدأ العروبة المسلمة الموحدة نلتبس من مقامكم الرفيع أن
نسمحوا لنا بأن نبدي لكم ما يحتاج نفوس أهل هذه البلاد العربية النائية من عظيم
الاعجاب بما بذلتموه من جهد مشكور هذه الايام فى سبيل الوحدة العربية حيث جمعتم
حولكم على البلاد العربية وزعماءها ورؤساء حكوماتها ومبعوثي ملوكها . فكان فى
تلبية دعوتكم واجتماعهم حولكم وتأيسدكم لمشروعكم نصر وأى نصر يتوج الحياة
المجيدة لمصطفى النحاس باشا زعيم مصر وزعيم الشرق وزعيم العروبة والاسلام .

واسمحوا لنا أيها الزعيم العظيم أن نقول لكم بقاية الصراحة والاخلاص انه بقدر
ما كان يتضاعف سرورنا كلما رأينا شاهداً جديداً على تأييد مختلف البلاد العربية لهذا
المشروع العظيم . كان يتضاعف حزننا فى هذا المغرب الغربى المسلم كلما رأينا مضياً فى
هذا السلوك الذى كنا نسميه — قبل يوم غرة مارس ١٩٤٤ — اعراضاً عن شق
عظيم من بلاد العروبة والاسلام يتبدى من الحمود الغريبة لبلاد الكنانة العزيزة

ويتهى غرباً بالبحر المحيط . يسكنه شعب متمسك باسلاميته كل التمسك شديد التحمس لعرويته ولفكرة الوحدة العربية عامل على أحكام إتصاله مع اخوانه في الشرق . ولقد أقام في كثير من المناسبات الماضية الأدلة الناصعة على ذلك خصوصاً عند رفضه لمشروع التنجيس والسياسة البربرية . ذنبك المشروعين الذين إعتدت عليهما السياسة الاستعمارية الفرنسية لفصل أهل هذه البلاد عن جسم الجامعتين الاسلامية والعربية . فهب في وجهها شعب هذه البلاد للدفاع عن كيانه وعن اسلامه وعرويته واصطدم مع القوة الغاشمة وقدم في هذه المقاومة العدد العديد من الضحايا من خيرة أبنائه ولم تردعه جسامه التضحية وفداحة الخسارة عن المضى في هذه المقاومة حتى استطاع بقوة عزمته وعظيم ايمانه أن يقضى على المشروعين الاستعماريين اللذين تسندهما القوة الغاشمة القضاء المبرم الذي لا قيام لها من بعده بحول الله .

وبصرف النظر عن هذا فان الحقيقة البديهية المجردة التي تترأى للنظر الى المصور الجغرافي لبلاد العرب توجب على العاملين في سبيل الوحدة العربية أن لا يغفلوا أمر دعوة هذا الشعب العربي المغربي إلى المساهمة بنصيبه في بناء الوحدة المباركة ذلك أن بلاد العرب كما نراها في المصور الجغرافي تمثل في شكل طائر قلبه بلاد الكنتانة وجناحه الايمن بلاد الشرق الادنى والجزيرة العربية وجناحه الايسر بلاد المغرب . فكيف يمكن لهذا الطائر الجميل أن يحلق في سماء المر والسود والرق إذا كان فاقداً أحد جناحيه . بل كيف يستطيع أن يقف في وجه أوروبا الجديدة وأميركا الغنية القوية يطالبهما بحقهما في الحياة والحرية والاستقلال ويحتفظ أمامهما بعزته وكرامته وهما اللتان تتاديان منذ الآن بأن مستقبل العالم بعد الحرب يجب أن يكون بأيدي ثلاث من الأمم لا غير هي التي توزع الحظوظ وتقسّم خيرات العالم بين من تشاء وفق النظام الذي ستضعه للعالم كله .

ويجب أن لا نفعل عن حقيقة أخرى وهي أن هذا الشرق من بلاد العروبة قد ابتلاه الله دون بقية البلاد العربية بالاستعمار اللاتيني الذي هو أشد أثراً على كيان الأمة العربية من الاستعمار الانجلوساكسوني . فان هذا الاستعمار اللاتيني قد جعل همه فصل

أهل هذه البلاد العربية المغربية عن أرومتهم وعروبتهن وتاريخهن وماضيهم المجيد وإبعادهم عن كل اتصال بأخوانهم في الشرق . وسعى لتحقيق هذه الخطة جامدا بكل ما يملك من قوة جماعلا عماد سياسته هذه ادخال عوامل الانحلال على كل مقومات الأمم التي تحفظ كياناتها . وبإزاء ذلك سلكوا كل سبيل يقضي إلى ابتلاعهم في بوتقة العنصرية اللاتينية المستعمرة لهم . وإحقاقاً للحق يجب أن نقول أن المستعمر على الرغم مما استعمله من جهود وقوة - لم يفلح في هذا السلوك حتى في الجزائر وطرابلس الغرب ذينك القطرين اللذين كان الظانون يظنون أن العروبة قد فقدتهما إلى الأبد . فهاهي أحداث هذه الحرب قد بعثت فيهما أخيراً روحاً قومية قوية تسر كل ضمير وطني عربي والله الحمد وإذا كان قطر طرابلس الغرب قد أراحه الله من مستعمره الشديد الوطأة راحة أبدية فإن الأقطار الثلاثة الأخرى . تونس والجزائر ومراكش . لا تزال تجاهد هذا الفريق من مستعمرها الذي تظاهر بالاخلاص لقضية الحلفاء ضد عدوهم لجأزوه عن انتصارهم في أفريقيا بأقامته مقام الحاكم المطلق العامل في سبيل الخروج من هذه الحرب بامبراطوريته سليمة قوية بمرتجة في بوتقة امتزاجاً لم يكن ليحلم به من قبل

وإذا كان زعماء هذا الفريق من الفرنسيين قد منوا بالفشل والاختفاق في أمر قضية لبنان بفضل قيام تضامن عربي اجماعي وثيق في وجوههم صدمهم عن الوصول إلى أغراضهم والمضى في طغيانهم فانهم مع الأسف الشديد يكادون يلاقون النجاح على ما يلوح في هذا المغرب العربي لالسبب إلا لانهم لم يلاقوا امامهم الا مقاومة شعب أعزل ضعيف غفل عنه اخوانه من الشعوب العربية الاخرى فلم يؤيدوه في مقاومته ولم يرفعوا أى صوت بالاحتجاج على ما أصابه والتأييد له فيما يلاقه من إعنات وشقاء ومحاولة تضامن لرد عادية الطغيان عنه

ومن المؤلم ان خطة الاعراض التي أخذت بها شعوب الشرق العربي أزاء ما هو واقع في المغرب العربي قد شجعت ذلك الفريق من طغاة الاستعمار الفرنسي الغاشمين فاستثمروا هذا السلوك الظالم ووسعوا نطاقه أخيراً حتى شمل سائر بلاد المغرب كلها من تونس شرقاً إلى مراكش حتى المحيط الغربي

وأول ما بدأوا به حينما دخلوا الى البلاد التونسية في ذيل جيوش الحلفاء عند تمام الهزيمة على جيوش المحور أن خطموا ملكها العادل الديموقراطي المحبوب محمد المنصف بدعوى كاذبة ليس لها أى ظل من الحقيقة . فزعموا انه كان يعمل مع المحور ويؤيده فيما كان يجره أيام احتلال قواته للبلاد مع انه على العكس من ذلك تماماً انما كان يناصر قضية الحلفاء وينحاز لها بكلية وقد عارض سلطات المحور في كثير من الامور الهامة على الرغم من موافقة ممثلى حكومة فيشى لهم موافقة تامة فقد امتنع من الترخيص بتجنيد الشبان للعمل العسكرى والعمل المدنى لمساعدة قوات المحور وامتنع كل الامتناع من إجراء تعديل فى معاهدة الحماية كانت ترغب فيه إيطاليا لتحقيق بعض مطامعها من وراء هذا التعديل . وامتنع كذلك من إجابة رغبة الألمان فى استعمال وسائل دعائهم من راديو وغيره للتشجيع على الحلفاء لما أغارت طياراتهم على المدن التونسية وعلى الأخص مدينة القيروان التى هدمت فيها بعض المعالم الأثرية التى يرجع تاريخ انشائها إلى عهد الفاتحين المسلمين الأولين . وامتنع كذلك من اشهار الحرب على الحلفاء لما طالب منه الألمان ذلك حينما أعلنت العراق الحرب على دول المحور ليجعلوا من ذلك جواباً على هذا العمل من جانب الحلفاء . وأصر سموه كل الاصرار على التزام ما أعلنه أول الامر من سلوك خطة الحياد بازاء المتحاربين ليتفادى مثل هذا الضغط من جانب سلطات المحور المحتلة المؤيدة من طرف ممثلى حكومة فيشى وجميع هذا ثابت بمقتضى وثائق رسمية لا مجال للطعن فيها بحال ولم تكن غاية سموه من إعلان الحياد إلا خدمة مصالح الحلفاء حتى يعتصم به حينما يطالبه ممثلو المحور أو حكومة فيشى بأمر لا يتفق مع مصلحة الحلفاء ولا دافع له على هذا إلا لأنه ديموقراطى شعبى بالطبع .

والحقيقة الواقعة أن هذا الملك العظيم لم يأت الرمان بمثله فى ملوك تونس من آل الحسينيين وعلى الأخص الذين عاشوا تحت نظام الحماية الفرنسية . وقد أمتاز بالوطنية العظيمة والغيرة النادرة على حقوق بلاده وشعبه والحجة الفياضة المتدفقة لها إلى جانب فطنة فائقة ونظرات صائبة وعزيمة ثابتة لا تتثنى وصلابة شديدة فى الدفاع عما يراه حقاً لبلاده وشعبه وفى المحافظة على مقومات الأمة وكيان البلاد . كل ذلك مع

النسك كل التمسك بمبدأ منصبه كملك عصرى عادل حامل يستشير أولى الرأى السديد وأهل الوطنية الصادقة ويستوزن الرجال المخلصين العاملين في حق الوطنى . ويسعى للقضاء على كل شقاق في البلاد ولتوحيد جميع العاملين وجميعهم تحت لواء العدل وتوجيههم جميعاً للعمل الصالح لفائدة الأمة وخدما دون أى اعتبار شخصى

ولاشك أن من يتحلى بهذه الصفات وغيرها من الخلال الحميدة لا بد له أن يصطدم مع رجال الاستعمار وهذا ما حصل بالفعل عدة مرات وكان النصر حليفاً لثباتهم في الدفاع عن حق أمته في كل مرة سلك فيها هذه الخطئة وخذل رجال الاستعمار خذلاناً مبنياً وقد زاد ذلك من التفاف الأمة وتوحيد آمالها حولها حتى صار قوة عظيمة خشيتها جميع قوات الاستعمار وامتد نفوذ وصدى أعماله إلى ماوراء الحدود التونسية العربية الى الجزائر ومراكش حتى لقد صار أهل الجزائر يهتفون باسمه وبجلائل أعماله الحميدة في سبيل خدمة أمته

هذا هو السبب الوحيد الحقيقي الذى حمل الطغاة من الفرنسيين اليوم على انتهاز فرصة دخولهم الى تونس دخول الغزاة المنتصرين في ذيل جيوش الحلفاء فاقدموا في أول يوم من دخولهم على خلعه وإبعاده الى صحراء الجزائر وحيداً لارقيق له من أهله وبنيه أو من خاصة حاشيته واختاروا لاقامته مكاناً تصل درجة الحرارة المعتادة فيه الى خمسين درجة سانتيفراد في الظل ثم أخذوا يضيّقون عليه العيش في هذا الجو الحاقق حتى أنهم منعوه من لبس اللباس الخفيف المناسب للحر مصرحين له أنهم لا يغيرون سلوكهم معه حتى يمضى لهم على صك تنازله عن العرش وما زالوا به يراودونه على ذلك مرهقين له حتى أمضى لهم ذلك الصك في يوم من أشد أيام شهر يوليو حرارة وصادف ان كان من جملة أيام طفت فيها على شمال افريقيا موجه حرارة غير معتادة حتى أن الموظفين الذين أرسلهم اليه لملح على امضاء الصك كانوا يقضون يياض النهار في حمام يجرى فيه الماء البارد بصورة دائمة نظراً لشدة حرارة الجو الحاققة وهكذا أمضى عظمتة صك التنازل عن العرش في يوم يوليو ١٩٤٣ تحت مختلف عوامل الضغط والاكراه

ان خلع ملك البلاد هو أمر لا تملكه فرانساً بمقتضى ما بينها وبين تونس من

معاهدات بل هو في الواقع مخالف مخالف صريحة لهذه المعاهدات فإن المادة الثالثة من معاهدة (باردو) توجب على فرنسا عكس ما فعله هذا الفريق من الطغاة باسم فرنسا وتفرض عليها حماية شخص الملك وحقوقه وعرشه وحكومته وبلاده من كل اعتداء بل تفرض عليها هذه الحماية الشخصية حتى بالنسبة لجميع أفراد العائلة الحسينية المالكة

وكان هذا الفريق من الطغاة المستعمرين قد شعروا بما في عملهم الذي أقدموا عليه من مخالفة صريحة للتعهدات فسعوا جهدهم لحله على التنازل عن العرش بوسائل مختلفة ولما رفض عروضهم عمدوا الى وسائل الارهاق والتعذيب حتى فازوا منه أخيراً بما يرغبون ولكن الاكراه لم يكن يوماً ما من الوسائل التي تنكسب الاعمال والاشياء أى صبغة قانونية اللهم الا صبغة مزيفة لا تثبت أمام الواقع والعدالة الحقبة بحال

إن وراثة العرش التونسي تجري طبق تقاليد ونصوص قانونية مستندة على أحكام الدين الاسلامي الحنيف فيما يخص البيعة ولهذا التقاليد والنصوص من القوة والاثار في نفوس التونسيين ونظرهم ما هو أقوى بكثير مما يحدثه انتخاب مجلس نيابي لرئيس للجمهورية فاذا ما رأينا هذا الاجماع الاكيد والتضامن الوثيق من قبل شعوب الشرق العربي وحكوماته وملوكه في تأييد قضية لبنان واحترام الارادة الشعبية اللبنانية الطاهرة في انتخاب رئيس الجمهورية واختيار حكومة صاحب الدولة رياض الصلح الوطنية فان التونسيين خاصة وأهل المغرب العربي عامة قد تألموا شديد الألم حينما رأوا أنفسهم محرومين من عطف إخوانهم في الشرق العربي وتأييد حكوماته لارادتهم الشعبية الاجماعية الطاهرة في الالتفاف حول مليكهم الشرعي المحبوب والمطالبة بارجاعه إلى عرشه ومقامه السامي

وان التونسيين لا يزالون يعلمون في أن يحفظوا بهذا التأييد لقضيتهم الذي نالت مثله لبنان وانتصرت بسببه ذلك الانتصار الباهر العظيم ذلك أن بيعة هذا الملك المحبوب لا تزال في أعناقهم ولا يمكن أن يتقضا عمل الطغاة الظالمين . والبيعة أحكام شرعية كما تعلمون رفعتكم لها أثر عظيم في حياة الجماعة الاسلامية وفي القضاء الشرعي

على الخصوص وكل هذا معطل الآن بسبب ابعاد ملكينا الشرعي عن عرشه وجماعته
الاسلامية تحيا الآن حياة حرجة لا ترضاها احكام الدين الخفيف والشعب التونسي
متمسك كل التمسك بدينه كما هو متمسك بقوميته وعروبه وتضامنه مع اخواته
من شعوب الشرق

وإذا كان التونسيون يتألمون لما لا قوة من أعراض إخوانهم في الشرق عن
تأييدهم وإظهار العطف عليهم في محنتهم فانهم يأخذون على الحلفاء والامم الديمقراطية
ان جرى كل ذلك بمرأى ومسمع من سلطاتهم المحتلة بل لقد جرى من الاضطهاد
والتعذيب والترويع والمصادرة ما يشيب لهوله الولدان حتى لقد بلغ عدد الذين
سجنهم الفرنسيون أو اعتقالهم في ميادين الاعتقال بتونس وحدها من عهد احتلال
الحلفاء إلى الآن ما يتجاوز الأربعين ألفاً . جرى كل ذلك والسلطات الحليفة ترى
وتسمع ولا تحرك ساكناً لنصرة الحق والكرامة البشرية ورد عادية الطفاني عن أمة
ضعيفة مسالمة . بينما كنا نرى الحلفاء أنفسهم لم يقدموا على أى اضطهاد أو انتقام في
إيطاليا ولم يصدر عنهم أى مساس بمركز ملك إيطاليا بعد الاستسلام على الرغم من
عدائه لهم ومناصرته الطويلة للفاشية وإعلانه الحرب عليهم بجانب ألمانيا وعلى
الرغم من مطالبة العناصر الديمقراطية الإيطالية بابعاد هذا الملك وانزاله عن
عرش إيطاليا

بل أن الحلفاء أنفسهم قاموا أيضاً قومة صادقة في وجه هذا الفريق نفسه من
الطغاة الفرنسيين عندما أنزلوا رئيس الجمهورية اللبنانية عن كرسيه وألقوا به وبرجال
حكومته في غيابات السجون وما زال الحلفاء يضغطون بشدة على أولئك الفرنسيين
حتى أكرههم على ارجاع الحق إلى نضابه واعادة الحرية إلى رئيس الجمهورية ورجال
حكومته والخضوع لارادة ذلك الشعب اللبناني العربي الآبي في التمتع بحقه في الحرية
والاستقلال واختيار من يريد من أبنائه لتسيير دفة الحكم

فما السبب في اختلاف سلوك الحلفاء هنا وفي إيطاليا ولبنان ؟ هل السبب ان ملك
إيطاليا ورئيس جمهورية لبنان والشعب الايطالي وأغلبية الشعب اللبناني مسيحيون
بينما ملك تونس وشعبها مسلمان أم هو أن العالم الاسلامي والعربي قام في وجه

الفرنسيين قومة صادقة أثناء حادثة لبنان وجد جوداً تاماً أثناء حادثة خلع ملك تونس واضطهاد شعبها ؟

وعلى كلا الحالين فامر ذلك خطير يجب على قادة العالم الاسلامي والعربي وزعمائه الابرار معالجته بحكمتهم . وإزالة سوء أثره في النفوس . وما زال في الوقت متسع للآخذ بأيدي التونسيين والتضامن معهم في قضيتهم

والواقع أنه يجب على شعوب الشرق العربي الأدنى أن تهب سريعاً لمناصرة اخوانهم في الغرب لأن هؤلاء الحلفاء من الفرنسيين قد أوجسوا خيفة من قيام حركة الوحدة العربية وقرروا أن يعملوا جاهدين على معارضتها بكل ما في وسعهم من حول وقوة وعلى منع المغرب العربي من الاشتراك فيها مهما كلفهم الامر بعدما رأوه من تأثير تضامن العرب واتحادهم في قضية لبنان . ولقد أدلى أحد زعمائهم وهو الجنرال كاترو إلى جريدة (تام) الفرنسية التي تصدر في الجزائر بحديث نشرته الجريدة المذكورة في أحد أعدادها الصادرة في منتصف شهر أكتوبر الماضي فتعرض الجنرال المذكور إلى حركة الوحدة العربية وتاريخ ظهورها منذ عهد بعيد والاطوار التي تشكلت فيها ثم زعم أنها بعيدة عن أن تكون فكرة الاغلبية في البلاد العربية بل هي فكرة بعض أشخاص من المثقفين ورجال السياسة من المسلمين فيهم قسم ذوو بصيرة وعقل نير يقدرون المصاعب التي تعترض سيلهم فلا يتوسعون في الامر بل يقتصرون على تحقيق برامجهم في بلاد الشرق العربي فقط . ومنهم قسم أصحاب خيالات وأوهام تتجه مرامهم حتى أعمدة هرقل وتستهدف ادخال بلاد شمال افريقيا في نظام الوحدة وهم يرون إمكان التغلب على المساحات الشاسعة والحقائق الجغرافية والاقتصادية والتاريخية قاطعين بخيالاتهم نفس الطريق الذي قطعه المجاهدون المسلمون الاولون في الأيام الخالية . وبعد أن أوضح صاحب الحديث ما في هذه الفكرة من خطر على الفرنسيين وعلى الامبراطورية الفرنسية نادى في قومه بأنه يجب السعي لصد مسلمي شمال افريقيا عن الانجذاب نحو الشرق العربي والعمل على ادخالهم بدلا من ذلك في حظيرة الامبراطورية الفرنسية وذلك بتكوين جامعة تضم

بين أحضانها الفرنسيين وسكان شمال أفريقيا على أن يتم تكوين هذه الجامعة في نطاق الوحدة والامتزاج التام بالنسبة لمسلي الجزائر وفي نطاق فكرة الامبراطورية بالنسبة لمسلي تونس ومراكش .

وقال أيضا . ان شمال أفريقيا يقف الآن أمام تيارين يتجاذبان تيار شرقي وآخر غربي ولا بد له من الانحياز إلى أحد التيارين وقد فاز إلى حد الآن تيار الغرب بالتأثير في أهل هذه البلاد . ويجب علينا أن نتجس في الاحتفاظ بتلك البلاد وتغليب تيار الغرب على تيار الشرق .

ثم قال أخيراً . ان هذه هي المشكلة التي تواجه فرنسا اليوم ويجب أن تجد لها الحلول اللازمة . وأخذ يبين لقومه طرق هذه الحلول بالنسبة لأهل كل بلاد من بلاد المغرب الثلاثة وهذه الحلول تنتهي بفرنسة كل بلاد حسب السياسة التي تلائمها .

ولما عقد مؤتمر برازا فيل أخيراً كانت المشكلة التي أوجهاها صاحب الحديث السابق المذكور هي الموضوع الرئيسي بين الأبحاث التي دارت في ذلك المؤتمر .

ولو اقتصر القوم على القول دون العمل لما ان الأمر لكنهم قرروا القول بلشاط حثيث في العمل وعمدوا إلى قلب الأوضاع واضعاف مقومات الأمة وبقياء الاستقلال الغابر من عرش وحكومة وطنية وجميع ما يستمد السلطة من هذين الركبتين بل أخذوا في سحق كل ما يذكر الأمة بماضيها وغزتها واستقلالها الغابر وحريتها المسلوقة . وان ما فعلوه في هذه المدة التي لا تتجاوز التسعة أشهر يساوى أضعاف ما فعلوه طيلة مدة الاحتلال التي أرهت على الستين عاماً .

والقوم يسيرزون على هذه السياسة دون أن تداهل أنفسهم أى شفقة أو رحمة . والصحافة الاستعمارية ترأقب السير على هذه الخطة بغاية اليقظة والدقة . وعند ما تتوهم أن في سلوك بعض المنفذين لهذه السياسة خروجاً عن المنهج المذكور أو شيئاً من الشفقة والرحمة والعناية بالعنصر الاهلي تهب الجريدة التي تنفطن لذلك إلى رده للجدادة المرسومة . ومن هذا القليل ماجاء منذ بضعة أسابيع في جريدة تسمى (لا بريس) حيث كتبت مقالا قالت أنها تعبر فيه عما سمته جرح الجمالية الفرنسية بأسرها من

روية بعض نوابا طيبة نحو العنصر الاهلي ستقلب يوماً ما إلى هفوات يعسر تداركها .
ثم أضافت التأكيد بأن سلوك سياسة عناية فسيحة تلقاء العنصر الاهلي يمكن أن
يكون أمراً جريئاً بدون حرج في الميدان الاجتماعي غير أن هذه السياسة يجب أن
لا تتدرج نحو مساواة هذا العنصر في الحقوق مع الفرنسيين إلا بقدر ماتمو وتتقوى
الصيغة الفرنسية لاقطار شمال أفريقيا . ولهذا تنادى بأنه يجب السعى في توسيع نطاق
التعمير الفرنسي بأفريقيا الفرنسية .

والذي يلاحظ أن هذه المجريدة هي لسان من السنة حركة التحرير الفرنسية ولها
صلة متينة بالرجال الرسميين هنا .

تلقاه هذه النزعة الاستعمارية الطاغية يجب على شعوب الشرق العربي وحكوماته
الرشيده المتبصرة أن تسعى لا نقاذ شعوب هذه الاقطار المغربية العربية حتى لا يفقد
العالم العربي جزءاً هاماً من ناحية مساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي الهام ومن ناحية
عدد سكانه والخيرات التي ينتجها ولهذا الأسباب نفسها يجب أن تشارك شعوب
المغرب العربي في مشروع الوحدة العربية . ويسرنا أن نقول لرفعتمكم ان التونسيين
خاصة والمغاربية عامة اهتزوا فرحاً وسروراً حينما سمعوا النبأ الذي زفه لهم مذياع
لندن مساء يوم الاربعاء غرة مارس الجاري عن البيان الذي أقيمتوه رفعتمكم في
مجلس الشيوخ بشأن مشاركة أهل شمال افريقيا في مشروع الوحدة العربية . وقد أيد
لهم هذا البيان ما توقعوه من قبل عن الصعاب التي تحول بين القائمين بهذه المساعي
المباركة وبين دعوة ممثلين عن المغرب العربي للمشاركة في مشاورات الوحدة العربية
ثم للمساهمة في أعمال المؤتمر من بعد . فان هذا المؤتمر المنتظر سينتهي ولا شك إلى
اتخاذ قرارات تفرض واجبات على المشاركين فيه يجب أن يعملوا على تنفيذها كل في
بلاد . وسلطة التنفيذ في يد الحكومات . ومن هنا يختلف الوضع في بلاد الشرق
العربي عن الوضع في بلاد المغرب العربي . فالأولى تتمتع بوجود حكومات وطنية فيها
لزعمائتها الأبرار القول الفصل في ادارة دفة الأمور كلها . أما الثانية فسلطان الحكم
فيها بيد المستعمر الذي يسعى إلى عكس غاية المؤتمر وهو بصرح جهاراً بأنه يرى إلى
انزعاج بلاد المغرب العربي من نطاق العالم العربي وادخالها بصورة نهائية إلى حظيرة
امبراطوريته

وعندنا انه يجب للوصول الى ابعاد هذه الصعوبات وحل المشكل أن يسمى زعماء
الوحدة الأبرار لدى حكومات الحلف الديموقراطي وواضعي ميثاق الاطلانتيك
إلى تحقيق الأهداف التالية :

أولاً - فيما يخص تونس

أ - ارجاع الملك صاحب العظمة محمد المنصف البعد الآن في الجزائر إلى
عرشه واحترام قدسية هذا العرش وحقوق الجالس عليه

ب - إعادة نظام الحكومة الوطنية الذي شرع في تطبيقه الملك المذكور
وتوسيع نطاق هذه الحكومة حتى تشمل سيطرتها جميع نواحي الحكم في البلاد كما
كان ذلك معمولا به في السنوات الأولى من عهد الاحتلال الفرنسي لها

ج - استناد هذه الحكومة الوطنية الى نظام نيابي انتخابي حر يستمد وجوده
من دستور عهد الأمان الصادر عام ١٨٦١ الذي وافقت عليه كل من دولتي إنجلترا
وفرنسا ولكنه عطل فيما بعد ولم يبلغ إلى الآن بسبب ما كان من احتجاج حكومة
إنجلترا على تعطيله وقتئذ وسعيا بواسطة قنصلها العام حتى حصلت على تصريح رسمي
من عظمة الملك يؤكد فيه إبقاء ذلك الدستور . وبالطبع يجب أن يدخل على نصوص
ذلك الدستور تعديلات تجعله موافقا للأنظمة المصرية ومحققا للبادئ الديموقراطية
الأصلية

د - الرجوع بنظام الحماية إلى ما كان عليه في عهد الاحتلال الأول وتطبيق
نصوص المعاهدات تطبيقاً دقيقاً عادلاً يلزم معه كل جانب حده دون أن يجاوزه الى
الاحتداد على حقوق الجانب الآخر بحيث يكون الحكم المباشر في أيدي حكومة وطنية
ويقوم الفرنسيون بمهمة المراقبة والارشاد ليس إلا ويكون لهذا الاجراء صبغة
وقفية ينتهي بانهاء هذه الحرب ليحل محله النظام الذي يقرره مؤتمر الصلح لتطبيق
ميثاق الاطلانتيك على البلاد التونسية وتمكينها من التمتع بحقوقها من الاستقلال والحرية
هـ - اطلاق سراح جميع المبعدين والذين حشروا في السجون والمعتقلات بسبب
تهم سياسية أو بسبب تهم ترجع الى دعوى الاتصال بقوات المحور التي اتخذت ذريعة
في الواقع للتشقي من الوطنيين التونسيين والتخلص من يظن أنهم أعداء الحكم الفرنسي

و - ارجاع الموظفين الوطنيين المفصولين بسبب التهم السابقة إلى وظائفهم
ز - اطلاق الحريات العامة وقصر - الرقابة عند حدود الضرورات الحرة
كلنا - فيما يخص مراكش

ا - احترام سلطة جلالة السلطان الملك الشرعي واحترام وحدة البلاد
ب - تشكيل حكومة وطنية تبأشر الحكم بصورة فعلية مستندة إلى حكم نيابي
ديمقراطي على أن يكون نفوذ الفرنسيين مقصوراً على المراقبة والارشاد طبق
نصوص الحماية

ج - تطبيق نصوص المعاهدات تطبيقاً دقيقاً عادلاً بصورة مؤقتة بدوم بدوام
هذه الحزب ريثما يقرر مؤتمر الصلح المقبل النظام الذي تتمكن معه البلاد المراكشية
من التمتع بجزايا وثيقة الاطلائيك وبحقها في الاستقلال والحرة

د - اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين واعادة الحرة للمبعدين وارجاع
الموظفين المفصولين الى وظائفهم واطلاق الحريات العامة مع احترام مقتضيات
الرقابة في حدود الضرورات الحرة

كلنا - فيما يخص الجزائر

ا - تشكيل هيئة وقتية وطنية تقوم بمهمة الحكم في البلاد بصورة مؤقتة ريثما
يقرر مؤتمر الصلح النظام الذي سيطبق على الجزائر ليتمكن من التمتع بجزايا وثيقة
الاطلائيك وبحقها في الاستقلال والحرة

ب - ينتخب هذه الحكومة الوطنية الوقتية مجلس نيابي ينتخبه الشعب انتخاباً
حراً ويكون هذا المجلس ممثلاً لجميع مناطق البلاد وعناصر سكانها تمثيلاً عادلاً على
قاعدة المساواة التامة في الحقوق والواجبات

ج - اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين واعادة الحرة للمبعدين
والمعتقلين في المحتشدات الاجبارية وارجاع الموظفين المفصولين الى وظائفهم
واطلاق الحريات العامة مع احترام مقتضيات الرقابة في حدود الضرورات الحرة

د - يبق جميع الموظفين الفرنسيين الموجودين الآن في وظائفهم يباشرونها تحت

مسلطة الحكومة الوطنية الوقتية التي تقوم بعملها تحت ارشاد هيئة دولية مؤلفة من ممثلين عن الدول الحليفة هذا ويجب أن توجد في جميع بلاد المغرب العربي الثلاثة مراقبة دقيقة من قبل الدولتين الديموقراطيتين الكبيرتين انكلترا وأميركا لضمان تحقيق تنفيذ السلطات الفرنسية لهذه القواعد تنفيذاً دقيقاً ولرد كل طغيان من قبل الفرنسيين أو أية محاولة خروج عن الحدود الميمنة فيما تقدم

فاذا ماتم لزعماء الشعوب والدول العربية وذعاة فكرة الوحدة العربية والتضامن العربي نجاح مساعيهم هذه لدى الحلفاء وتمكنوا من الحصول لبلاد المغرب العربي على تحقيق هذه القواعد فان الحكومات الوطنية التي تقوم حينئذ في تونس والجزائر والمغرب تقوم بواجب المشاركة بنصيبها في مشروع الوحدة العربية وتلتف جميع البلاد العربية حول زعيمها مصر مسترشدة بالعطف والراية والتوجيه السامي من قبل جلالة المعامل المعظم فاروق الأول حفظه الله ويهدى وزعامة رئيس وزرائه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زعيم الشرق العربي وحامي حامي وحدته بلا نزاع

واننا لنسأل الله العلي الكريم أن يحقق هذه الامال وأن يوفق العاملين الصادقين المخلصين لما فيه خير العرب والاسلام وأن يجزيهم عن العروبة والاسلام أحسن الجزاء انه سميع مجيب وفي الختام نرجو من مقامكم الرفيع أن تتفضلوا بتبليغ تشكرات عرب المغرب الى حضرات جميع مساعدكم الاخيار ومعاونكم الابرار على تحقيق هذا المشروع العظيم ونخص بالذكر منهم حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية المصرية

وتكون كذلك سعاداء اذ تقبلون رفعتكم منا عظيم شكرنا وفائق احترامنا وشواهد اخلاصنا واعترافنا لمقامكم الرفيع بالجليل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تونس تحريراً في ربيع الانور ١٣٦٣ وفي مارس ١٩٤٤ .

رسالة

من الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي
إلى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية
يستنجد به ويستنصره

الحمد لله وحده

بعد الديباجة

تحية وسلاماً من صديقكم القديم عبد العزيز الثعالبي
وبعد فهذا صوت تونس العربية المسلبة تبعث به إلى شقيقتها مصر موئل العروبة
والإسلام تستصرخها وتستنجد بها عما حاق بها اليوم من عذاب ونكال وظلم وعدوان
من طرف الفرنسيين الذين رأوا في فترة الاحتلال الألماني للبلاد التونسية فرصة
لشفاء الحزازات القديمة التي يكنونها ضد الشعب التونسي من جهة ولتحقيق أغراضهم
السياسية الاستعمارية المتطرفة من جهة أخرى وذلك بدعوى تعاونه مع الألمان وفي
هذا التقرير بيان موجز لحالة تونس اليوم واليكوه :
لما احتل الألمان البلاد التونسية كان الفرنسيون أنفسهم هم الذين سهلوا له هذا
الاحتلال وذلك

١ - أن حكومة فيشي التي كانت سلطتها - اذ ذاك - تشمل المملكة
التونسية قد بعثت لممثلها هنا الاميرال استيفا وأعضاده من الموظفين الفرنسيين فأمروهم
أن يقبلوا المحتلين المحوريين قبولاً حسناً ويعينوهم في مهمتهم إعانة صادقة . فلي هؤلاء
الأمر ونفذوه بدقة حتى أن المقيم العام م . استيفا خاطب الشعب التونسي في المذياع
بأمره أن يعين بدوره الألمان . وترجم خطابه هذا إلى اللغة العربية وحتى إلى
اللغة العامية

ولما امتنع جلالة ميدي المنصف ملك تونس من إصدار الأمر القاضى بتسخير

اليد العاملة التونسية لفائدة الألمان بادر المقيم م . استيفيا الى اصدار قرار في هذا التسخير ونفذه بالقوة حيث امتنع العملة التونسيون من الخدمة عند الألمان لما يتعرضون له من القذف الجوى

٢ - ان الجيش الفرنسى المحتل للبلاد التونسية بمقتضى الفصل الثانى من معاهدة باردو والمكلف بحماية البلاد التونسية من خطر الغزو الخارجى قد انسحب فى ظلام الليل وذهب صوب المغرب ولم يستطع تنفيذ ما التزمت به فرنسا فى الفصل الثالث من المعاهدة المذكورة (ولم يقع تحرير تونس من تسلط المحور إلا بفضل الحليفين انكلترا وأميركا) ثم ان السياسة الاستعمارية التى سلكتها فرنسا طيلة ستين عاماً فى البلاد التونسية والتي ما فقه الشعب التونسى يشكو منها ويتذمر وينذر فرنسا بعواقبها الوخيمة تلك السياسة الجائرة التى وصلت بالشعب التونسى الى حالة مريعة من البؤس والفاقة - قد جعلت من هذا الشعب الجائع العارى الجاهل شعباً مورتوراً حاققاً متأماً وبذلك هيأته لأن يكون تربة صالحة لتقبل الدعايات الموجهة ضد فرنسا مستعبدته . فلما احتل الالمانيون البلاد التونسية استغلوا هذه الحالة فبادروا من اليوم الاول الذى وطئت فيه اقدامهم تراب البلاد الى فتح أبواب الثكنات العسكرية وتوزيع اثواب الجيش المنسحب على جموع الشعب العارية . ثم عمدوا الى ترفيع اجرة اليد العاملة ترفيعاً كبيراً تلك اليد التى كان يستخدمها الفرنسيون بشحن بنحس كما عمدوا من جهة أخرى الى كف تعديات اعوان السلطة الفرنسيين على الأهالي وكبح جماح خطر مستهم . فأحس الشعب كأنه كالبوسا ضاغطاً قد ارتفع عن صدره وشعر بان حاله قد تحسنت . واذا كانت الطبقات الفقيرة البائسة من الشعب قد دفعها بؤسها واحتياجها الى اظهار الولاء نحو الألمان الذى يعتبر الفرنسيون هم المسئولين عن أسبابه بسياستهم السيئة فان بقية طبقات الشعب التونسى بقيت محافظة على موقف العزلة والحياد وكذلك الحكومة التونسية وعلى رأسها جلالة سيدى محمد المنصف الذى خلعه الفرنسيون ظلماً وعدواناً بدعوى تعاونه مع الألمان

واليكم الأدلة التى تثبت أن جلالة الملك محمد المنصف وحكومته لازموا - ابان احتلال المحور للبلاد التونسية - موقف الحياد المشرب بروح العطف نحو الحلفاء :

- ١ - لما عازمت الجيوش الاميركية على اختراق الحدود التونسية في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ أرسل الرئيس م . روزفلت رسالة إلى جلالة الملك محمد المنصف يطلب إليه فيها أن يسمح للجيوش الاميركية أن تمر بتراب مملكته فأجابته جلالة برسالة يثبت فيها أن بلاده تعتبر نفسها محايدة وهي في حال ضعف لا تسمح لها برد أى كان عن ترابها ويلتمس من الرئيس أن تراعى الجيوش الاميركية عند حلولها في التراب التونسي السكان المدنيين . كما وجه رسالة أخرى للملك المتجترا بمثل هذا المعنى . وقد فعل جلالة الملك هذا في الوقت الذي كانت فيه جيوش المحور تحتل البلاد التونسية وحكومة فيشي هي المسيطرة على تونس تتعاون معهم . وهو أقصى ما كان يستطيع فعله في مثل تلك الظروف لفائدة الحلفاء ، ولو كان حراً لانتحز إلى جانبهم بدون شك
- ٢ - لما طلب المقيم م . استيفا من جلالة إصدار أمر في تسخير اليد العاملة التونسية لفائدة الألمان امتنع جلالة من ذلك امتناعاً كلياً حتى اضططر المقيم أن يصدر قراراً من عنده بهذا التسخير .
- ٣ - لما عرض عليه قنصل إيطاليا العام معونته هو وحكومته في إجراء الإصلاحات التي يرغب فيها سموه رفض ذلك .
- ٤ - لما حاول الالمانيون منه عدة مرات بمناسبة القذف الجوى الذى أصاب المدنيين أن يفوه بتصريحات في المذيع ضد الحلفاء يشنع فيها بأعمالهم امتنع من ذلك أيضاً كلياً رغم الالاحاح الشديد .
- ٥ - حاول الالمانيون كثيراً أن يعطى سموه أو سمته لبعض رجال القوات العسكرية والمدنية من سلط المحور فأبى ذلك عليهم ولما أعيام منه الأمر لجأوا إلى المقيم م . استيفا فألح هذا على سموه أن يعطيهم الأوسمة حسب التراتيب القديمة التي تخص بأن جلالة الملك يعطى الأوسمة لمن يعرضهم عليه يمثل فرنسا . ولكن الملك امتنع من ذلك إلا إذا تحمل ممثل فرنسا م . استيفا كتابة مسؤولية هذا العمل . فكتب م . استيفا كتاباً يعترف فيه بأنه هو الذى يطلب توسيم الاشخاص المعينين وإن هذا العمل لا يمس بموقف الحياد الذى اتخذته جلالة وحكومته .

فيستخلص من هذا أن جلالة الملك وحكومته والشعب التونسي لم يفيدوا الألمان ولا تعاونوا معهم وإذا كان بعض التونسيين البؤساء ضحايا السياسة الاستعمارية الفرنسية الجائرة الذين أغدق عليهم الألمان الخيرات والأرزاق قد ارتكبوا أعمالاً ضد بعض المعمرين الفرنسيين في البادية أو قاموا ببعض الأعمال لفائدة الألمان فليس من العدل أن يحمل وزر ذلك على سائر التونسيين وأميرهم فيعاملوا معاملة الجناة والأعداء . وإذا كان أحد قد أفاد الألمان حقيقة فهم الفرنسيون أنفسهم الذين ييدم الدولار الادارى والاقتصادى الذى كان التونسيون مبعدين عنه . فهم الذين سخرروا لهم اليد العاملة قسراً وهم الذين سخرروا لهم تناطح البلاد وأرزاق الفلاحين وحيواناتهم وأخيراً هم الذين تطوعوا للقتال في صفوفهم . وعند ما ربح الحلفاء معركة البلاد التونسية وتم لهم احتلال كامل البلاد لم يؤخذ من هؤلاء الفرنسيين الذين عاونوا الألمان وخدموا ركا بهم إلا القليل . وإنما عمد الفرنسيون لصب وابل نعمتهم ونكالمهم على رأس الشعب التونسي فقد عمدوا غداة الاحتلال إلى خلع ملك البلاد الشرعى جلالة محمد المنصف الذى أجمعت على محبة قلوب شعبه متحدين بذلك الشرائع والقوانين والتقاليد وناقضين نفس ما التزموا به . الفصل الثالث من معاهدة باردوا القاضى بالتزام فرنسا بحماية شخص الملك وعائلته وأمن مملكته ضد كل خطر ، ثم ما أعقب ذلك من تلك الموجة الانتقامية الرهيبة التى استهدفت لها الشعب التونسى بدعوى معاونته للألمان والى لم يكن الدافع لها فى الحقيقة إلا اعتبارات - سياسية استعمارية قديمة . وذلك أن الجالية الفرنسية التى كونت مصالحها على حاجة الشعب التونسى لم تكن تحذوها أية فكرة سياسية رشيدة ولا أى مبدأ أدبى سام بل كانت غايتها تحقيق مصالحها العادية ليس غير متجاهلة وجود الشعب التونسى ومصالحه بل كانت تزدريه وتحقره وتضيق به ذرعاً وتعرب دائماً عن أطماع لاحد لها على إقتاض مصالحه . فكانت الحكومة الفرنسية التى تشعر بمسؤوليتها عن سياسة فرنسا العليا تعدل نوعاً ما من أطباع هذه الجالية وتخفف من غلوائها شرها قلباً أحست بأنها أصبحت حرة من رقابة أية حكومة مسئولة أطلقت بلحاحها العنان وتحركت فى

صدورها الضغائن القديمة فالتحذت من تهمة التعاون مع الألمان ذريعة للتشفي والانتقام ولتنفيذ ما عجزت عن تحقيقه في ظروف السلم الاعتيادية من القضاء على الذاتية التونسية وتحقيق حلم ضم تونس إلى فرنسا نهائياً الذي طالما تغنوا به واهجّت به صحافتهم هنا بكريدة (— تونس الفرنسية) وبذلك أصبحنا وجهاً لوجه أمام هذه الجالية التي صارت هي المتصرفة في حظوظنا ... وبات الشعب التونسي ضحية لأطماعها واهوائها . فانطلقت الجندرمة الفرنسية في أرجاء البلاد يقتلون وينكلون ويعذبون الناس أنواعاً من التعذيب لم يسمع بها إلا في القرون الوسطى كنتجيب الناس مقادير كبيرة من الماء المخلوط بالجبر حتى تنفخ بطونهم ثم يلقونهم على الأرض ويرفسونهم بأرجلهم حتى يموتوا . وكادخال الخوازيق في ادبارهم ... إلى غير ذلك من أنواع التعذيب التي لو ألّفت لجنة بحث للتحقيق عنها لكشفت عما يروع ويهول . ولم يسلم من هذه الموجة الانتقامية حتى النساء البريئات في منازلهن في العاصمة نفسها كما وقع في شهر يولييه حيث ان الفرنسيين سلّحوا جند الزوج (السينيغال) بالماتريوز والقنابل اليدوية وأطلقوهم في حى باب سويقة وباب سعدون يقتلون الناس على قارعة الطريق ويهجمون على النساء الامانات في المنازل فقتلت بعض النسوة والفتيات في خدورهن كما قتل وجرح الكثير من أفراد الشعب الأعزل . وقد حدث بعد بضعة أيام من هاته الواقعة الشليعة ان وقعت حادثة نظيرتها تماماً في بعض مدن القطر الجزائري الامر الذي يؤيد ما قلناه من أن الدافع الحقيقي لهذه الاعمال الانتقامية هي اعتبارات سياسية وعنصرية دينية تذرعوها لها بدعوى التعاون مع الألمان والا فان هؤلاء لم تطلأ أرجلهم التراب الجزائري مطلقاً حتى يتهم الجزائريون بالتعاون معهم . وهكذا أصبح الشعب التونسي اليوم رازحاً تحت وقر هذه السياسة المفرضة الجائرة وفرض عليه أن يتحملها صابراً صامتاً ليس له حتى حق التعبير عن ألمه أو ابداء التذمر والشكوى بما يقاسيه فان حرية القول والاجتماع محروم منها التونسيون بينما يتمتع بها الفرنسيون واليهود . فان تونس تعج اليوم بالصحافة الفرنسية واليهودية على اختلاف نحلها وأحزابها والتونسيون ليست لهم أية

صحيفة تدافع عنهم والصحيفتان العريبتان الوحيدتان في تونس وهما (النهضة) و
(الزهرة) انما هما تحت رقابة قاسية

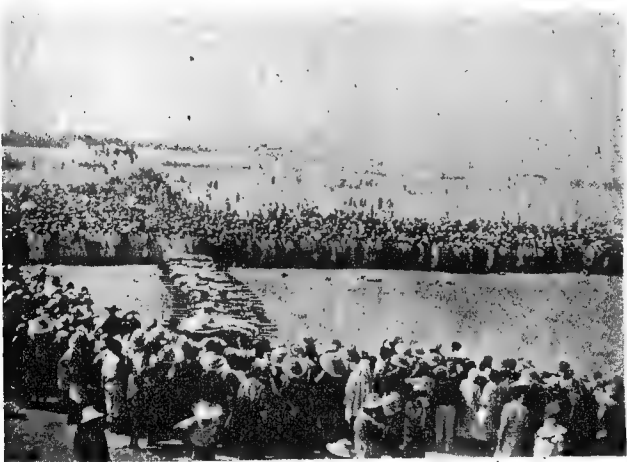
أظن أنه بهذه الالمامة المختصرة حصلت لكم فكرة واضحة صحيحة عن الحالة التعيسة
المرتبكة التي أصبح عليها الشعب التونسي وهي حالة لا تطاق . وأن تونس العربية
المسلة لترفع طرفها الخضب بالدمع وسط هذه الآلام والأحزان متجهة بنظرها الى
قبة العرب والمسلمين اليوم (مصر) العزيزة رأس العروبة المفكر وقلها الخفاق
وهي معقد أملها ورجائها الأخير وإن أتت فرصة وجودكم على رأس الحكومة
المصرية واهتمامكم بالقضية العربية لاستفز هممكم الاسلامية ونحوتمكم العربية حتى
تهتموا بقضية الشقيقة العربية (تونس) وتجعلوا الرأي العام المصري والصحافة المصرية
تتم بها وأن تبذلوا نفوذكم لدى المقامات الانجليزية والاميريكية حتى يحققوا لتونس
مطالبها الشرعية العادلة التي لا ترى من ورائها إلا الى العيش في كنف الامن والسلام والاخذ
بأسباب الرق الادبي والمادى الذى حال بيننا وبينه سوء الادارة الفرنسية
وهذه مطالبنا :

أولاً — نظراً لكون فرنسا أصبحت مغلوبة على أمرها واجزة عن الدفاع عن
نفسها فضلاً عن حماية غيرها ولم تستطع فعلاً الوفاء بما التزمت به في الفصل الثالث
من معاهدة باردو القاضي بحمايتها لا من المملكة التونسية ضد كل خطر . بل أن
الحكومة الفرنسية التي خضعت لغالبها هي نفسها التي سهلت لهم احتلال البلاد
التونسية وساعدتهم عليه فتسببت بهذا العمل في العبث بأمن المملكة التونسية
الذى التزمت بحمايته

ثانياً — أن جيش الاحتلال الفرنسى الموكول اليه الدفاع عن البلاد التونسية قد
انسحب في ظلام الليل ولم يحم بواجبه في الدفاع ولو قام مدة أسبوع — وقد كانت
قوات المحور في أول الامر ضئيلة للغاية لا يمكن للقوات الانجلو اميريكية الزاحفة نحو
طبرية أن تحتل العاصمة في شهر نوفمبر نفسه ولكنه لم يفعل فأطال بذلك أمد محنتنا
ثالثاً — ان جماعة الفرنسيين الاحرار الذين أخذوا يتصرفون في تراث فرنسا
الاستعماري قد خرقوا الفصل الثالث من معاهدة باردو أيضاً القاضي بحماية شخص

الملك ضد كل خطر وذلك بخلمهم لجلالة محمد المنصف ثم محاولتهم القضاء نهائياً على الذاتية التونسية وذلك بادماج تونس في فرنسا منتهزين فرصة الارتباكات المالية وهذا ما صرح به أقطابهم في مؤتمر (برازافيل) الامبراطورى وصرح به رئيس النواب الفرنسيين في تونس (كازايانكا) فنظراً لكل ما تقدم ونظراً للحقيقة الواقعة وهى انه لا يوجد اليوم حكومة فرنسية بمعنى الكلمة

ونظراً لتكون جماعة الفرنسيين الذين أوكل اليهم أمر التصرف في حظوظنا قد أساءوا هذا التصرف وصاروا يعملون لتنفيذ أغراض الجالية الفرنسية وتحقيق أطماعها المتطرفة . وحادثة خلع جلالة محمد المنصف وحادثة جند السينيغال بباب سعدون أنصع دليل على ذلك



صورة شهداء مذابح السينيغاليين بباب سعدون وباب سوقة في تونس أثناء الولاية عليهم

ولهذا فإن الشعب التونسي يرى نفسه حراً فيما التزم به محمد الصادق باي في معاهدة

باردو ويعتبر انه قد رجع للحالة التي كان عليها قبل يوم ١٢ مايو عام ١٨٨١

٤ - أن يسمح لجلالة محمد المنصف بالرجوع الى ملكته واعتلاء عرشه

٥ - أن تتولى الحليفتان انجلترا واميركا اللتان تحتلان الآن المملكة التونسية عسكرياً أمر حماية أمن المملكة الخارجي طيلة مدة الحرب حتى يتسنى لتونس تكوين قوة وطنية كافية وأن تبذلا مساعدتهما لتأليف حكومة وطنية دستورية تعبر عن رغبة الشعب وتمثله تمثيلاً صحيحاً

٦ - أن يسمح لتونس أن تكون ضمن أمم الوحدة العربية وأن يكون لها في مؤتمر الوحدة العربية من ينوب عنها نيابة صحيحة ويمثل الشعب التونسي تمثيلاً صادقاً

٧ - أن تكون تونس ضمن الامم الديموقراطية الحرة التي يمثلها دستور الاطلائيك

هذه هي مطالبنا الشرعية العادلة التي تؤمل تونس من رفعتكم العمل على تحقيقها .
وريثما يتم ذلك فانتا نرجو أن تعملوا ما في وسعكم للتدخل لدى المقامات الانجليزية والاميركية بالقاهرة حتى يسعوا لكف عادية الفرنسيين عنا وتخويلنا حرية القول والاجتماع حتى نستطيع ابداء آرائنا والدفاع عن أنفسنا حتى بالقول

وختاماً تقبلوا يا صاحب المقام الرفيع أطيب تحياتي وسلامي وفائق تقديري
وشكري

ولتعش مصر ولتعش تونس حرة مستقلة ولتعش الوحدة العربية ؟

المخلص صديقكم عبد العزيز الثعالبي

مذكرة

في السياسة الفرنسية العامة بتونس بعد تحرير البلاد من قوات المحور
مرسلة الى جناب قنصل الولايات المتحدة وجناب قنصل بريطانيا العظمى
بتوقيع الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي
مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي ورئيس لجنته التنفيذية.

ان السياسة الاستعمارية الفرنسية التي يعامل المسلمون بمقتضاها في شمال افريقيا كانت دائماً خاضعة للنزعتين الآتيتين أولاً نزعة مصدرها فرنسا وهي سياسية طويلة المدى ذلك أنها تركز على أصول وقواعد عامة للسياسة العتيقة الاستعمارية التي تتلخص في تعمير الأراضي بالعنصر الفرنسي كالمستغل للأرض والموظف في الادارة وصاحب رأس المال سواء كان هذا المستغل فرنسي الاصل أو اكتسب الجنسية الفرنسية فان تعمير الأرض بهؤلاء يسير مطرداً الى الغاية القصوى وفي الوقت نفسه تظاهر هذه النزعة بابتعادها عن كل شطط في طرد الأهل طرداً منظماً من ميدان العمران والاقتصاد ثانياً نزعة محلية وهي نزعة المستعمرين الفرنسيين الذين استوطنوا الأراضي المحتلة هذه النزعة قصيرة المدى ذلك انها لا ترى غالباً إلا للتحصيل العاجل على اشباع نهمتها وأغراضها الخاصة والاستحواذ على الثروة في القريب العاجل سواء بواسطة المستعمر أو الموظف أو شركات الاستثمار صناعية كانت أو تجارية كل ذلك طبعاً على حساب ابن البلاد. وإن حرصها على مصالحها المحلية لا يتركها تنظر الى مصالح فرنسا العليا. نتج عن هذا الازدواج في النزعات أن حكومة باريس قبل الحرب كانت دوماً تقوم بدور المعدل بين النزعتين الأمر الذي ترتب عنه أنه بمجرد ما اختفت حكومة باريس بقوة الحوادث رأينا ادارة الاقطار الثلاثة بشمال أفريقيا أرخت العنان لنفسها بدون أدنى رادع منهمكة في النزعة الثانية مسرفة في اتباع وسائلها الوحشية وكدليل لما ذكرناه نقول ان الخطاب الذي ألقاه الوزير القديم :

م . فيانو بواسطة الراديو سنة ١٩٣٦ والذي أطنب فيه القول عن هذه النزعة الاستعمارية المزدوجة وهذا الاختلاف في المصالح قد كان مثار سخط عليه من طرف أحزاب الاستعمار الرجعية الفرنسية

الانتقام

ان تغيير الموقف ازاء التونسيين من طرف الجالية والحكومة الفرنسية أصبح في غاية الوضوح والآنكى من ذلك أن هذا التغيير لم يكن في صالح فرنسا ولا نزولاً عند رغبة الفرنسيين بل انه صادر عن ضغينة غير معقولة ومتناهية في الشغل وليس لها مبرر أبداً . لا ينكر أن بعض طبقات الشعب التونسى الفقيرة قد أظهرت مدة الاحتلال مجاملة نحو الألمانين إلا انه من المتأكد أن النخبة وكل الطبقة المفكرة من الشعب قد وقفت من جيوش المحور المحتلة موقف الاحتراز ، موقفاً كان على كل حال أشرف من الموقف الذى اتخذته أغلبية الفرنسيين بالمنطقة المحتلة ، أما أسباب مجاملة الطبقة الفقيرة من التونسيين للألمانين فهي متعددة .

إن الألمان الذين كانوا يعتقدون بأن احتلالهم للبلاد التونسية لم يكن إلا وقتياً وعرضاً سطرُوا برنامجاً للعمل واخضعوا جلياً وهو استعمال الطبقة الفقيرة للحصول على اليد العاملة اللازمة وإبعاد وإهمال الطبقة الميسورة المحترزة التى يصعب اقناعها وهى على كل حال غير صالحة للأشغال الاستعمالية التى يحتاجها الجيش الألمانى لهذا فقد استعمل الألمان دعابة بسيطة مناسبة للعقول الصغيرة التى يريدون الاستحواذ عليها ولما كان عدو الشعب هو الجندرمى وعون البوليس أخذ الألمان يهينون علناً هؤلاء الأعوان ممثلى السلطة الفرنسية وكذلك الشأن فى الأرباح فانها أحسن ضمان للحياة السعيدة وبناء على ذلك كان الألمان يشترون البضائع بأثمان باهظة وبما يطلب منهم بدون بماكسة الأمر الذى نشأ عنه ارتفاع ضخم فى الأسعار والإجور وهكذا نشأت فكرة العطف نحو من جاء لينتقم وهو على جانب من القوة وليفتى البضاعة بما يطلب منه من الثمن ويدفع الأجور المرتفعة مقابل العمل البسيط ومن جهة أخرى

فان فقدان المنسوجات قد ازداد بصورة عظيمة لانقطاع المواصلات منذ ثلاثة أعوام وتسخير أصواف البلاد تسخييراً غير معقول قد أعان الألمان في عملهم فالعراء المخجل الذي كان عليه الشعب التونسي قد قابله الألمان بوزع ماعثوا عليه من مدخرات الجيش التي وزعوها على العراة وكسوا بها أجسادهم العارية بكل سخاء . وقد كانت الطبقة المسورة من الشعب لانهم الألمان إذ أنهم يتحققون أنهم غير مستقرين ولذا فهم في غنى عن طبقه مثقف كانت ترى وجوب التحصيل على اصلاحات استعمالية تضمن لها مستقبلها وتمكر على الألمان صفو علاقتهم مع الفرنسيين وقد كان الألمان يتحققون أيضاً أن المسلمين المثقفين كانوا على بينة من حقائق المبادئ العنصرية وبعدها الشاسع عن روح الاسلام وإذا أضفنا لهذا كله جميع الاعمال التي قاموا بها كدعاية لهم مثل إطلاق سبيل المعتقلين السياسيين الذي استثمروه في الدعاية إلى أبعد حد ونسخ القوانين الاستثنائية القاضية على حرية الصحافة وإظهار الاحترام العظيم للملك المحبوب من شعبه وإعطاء حرية ظاهرة في إراز سيادته وإطلاق الحرية لأفراد العائلة المالكة كل ذلك يبرر عطف الطبقة العامة من الشعب التي كانت تشهداته المظاهر وتقدرها ببساطة تامة ، هذا العطف أثار ويثير الآن عدة مشاكل سخيفة وأعمال حقيرة تقوم بها السياسة الدنيئة .

هذا وإن معظم من لهم حيثيات من بين الفرنسيين لا يتكلمون منذ وقع تحرير البلاد إلا بلفظ التشني والانتقام وانا نسمع بكل أسف أصواتاً انكليزية تردد أناشيد الانتقام التي تغني بها الفرنسيون . لقد وقعت المبالغة في هذا العداء بل في هذه الحرب المقدسة التي أثبتت ضد المسلم التونسي حتى أن جلالة الملك قد نسبوا له نفوذاً وخطورة لم يحلم بها قط واتهموه بما اتهموه به .

أولاً : أنه قد استدعى جنود المحور لبلاد . ثانياً : أنه قد أذن للقوات العسكرية الفرنسية بأن تبارح الشكنات وحتى قلعة بنزرت ، المحصنة وأن تسلها للعدو .

لقد تناسوا أن هذا الملك منذ ١٢ ماي ١٨٨١ قد أصبح لا قدرة له أن يحكم حتى في حرسه الخاص الذي يتركب من مئة رجل ويبد كل منهم خرطوشتان لا غير . نعم أنه وقع إخلاء القلاع والحصون والشكنات بكامل الآلة التونسية وشاهدنا

أيضاً مدافع ودبابات القوات الفرنسية مصطفة طول الطريق المؤدى للجواثر ابتداء من « مجاز الباب » ، إنها كانت تتردد في اتجاهها مرة إلى الشرق وأخرى إلى الغرب حسب أغراض وميول قائد الفرقة لا أكثر ولا أقل وقع هذا التردد طيلة أسبوع كامل انجرت منه للتونسيين حرب ضروس كانوا يخهاياها والحلفاء خسارة عشرات الآلاف من شبانهم. فلنتساءل ما هو مقدار مسؤولية التونسي في هذا التردد الغير النزيه . ما هي مسؤوليته ومسئولية جلالة الملك في شؤون وظروف لم يكن ولا يمكن أن يكون دورهم فيها إلا سلبياً قهراً ووجوباً فهل كان على التونسيين وهم ليسوا بفرنسيين أن يتحيزوا لشق دون شق من الفرنسيين في مدة أسبوع واحد ومن حيث اللياقة الضرورية التي تربط كلا من المحمي والحامي ، فهل كان على التونسيين أن يقفوا غير الموقف الذي وقفوه والذي ينتقدون عليه اليوم ويعتبر بجرمته قاموا بها .

ان مجمل الكلام فسيح في هذا الموضوع والتاريخ سوف يصدر حكمه على سياسة المنتقمين التي حلت محل سياسة المحررين إذاء شعب مهضوم جريمته الوحيدة ضعفه لا غير .

ان الصادق بأى ملك البلاد قد عقد معاهدة حماية عام ١٨٨١ مع فرنسا التي في باريس لا مع الجالية الفرنسية بالجزائر فيجب أن لا تغفل هذا الاعتبار وأنه بالرغم من نزول جيوش الحلفاء بالجزائر ذلك النزول الذي تلقته المدافع التي كانت بأيدي الحاكين الفرنسيين وقتئذ فان مقيم فرنسا بتونس وهو الوحيد الذي له صفة تمثيلها لدى جلالة الملك لم يتخل عن منصبه ولبث بدار السفارة يقوم على شؤون الفرنسيين والادارات المحلية بالبلاد لا باعتراف من حكومة « فيشى » ، لحسب بل بموافقة جميع السلطات الفرنسية بالجزائر والدليل على ذلك أنها أسست نيابة للسفارة التونسية بمدينة الكاف التي اتخذتها عاصمة لها قبل احتلال تونس وعلى رأس هذه النيابة الجنرال « جوربون » ، وفي ذلك اعتراف ضمني بأن الممثل الرسمي لفرنسا لا يمكن أن يكون سوى الأميرال « استيفا » الذي يقيم بعاصمة تونس بالرغم من الاحتلال المحورى للبلاد ومراعات للأداب فانا نتجاشي من افاضة القول في الدور الذي لعبه هذا المقيم وهو دور وقع الاعتراف به رسمياً من طرف المحور بالشكر الذي أسداه له فون

ريانتروب والوسام الذى قلده إياه للخدمة الجليلة التى قدمها لألمانيا ولقضية المشاركة الفرنسية الألمانية

لقد حصل سوء تفاهم خطير جداً فهم يعتقدون أن فرنسا قد نصبت حمايتها على البلاد التونسية بمقتضى معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وهى معاهدة باردو التى يقولون أن جلالة ملك تونس الصادق باى قد قبلها وقتئذ بحرية كاملة ورضى بها حتى أن جنوده شاركت مع الجنود الفرنسية لأرغام التونسيين الثائرين الذين لم يقبلوها .
وينص الفصل الثانى من هذه المعاهدة على أن جلالة الملك يرضى بأن تحتل السلطة العسكرية الفرنسية كل المناطق التى تراها صالحة لأرجاع الامن واقاراره من الحدود إلى السواحل وينتهى هذا الاحتلال متى اتفقت السلطانان العسكريتان التونسية والفرنسية على أن الحكومة المحلية أصبحت قادرة على حفظ الامن فى البلاد .

ومن جهة أخرى فإن الفصل الثالث من نفس المعاهدة ينص على أن حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بالمحافظة على شخصية الملك وعائلته وبلاده من كل خطر داخلى أو خارجى ، ويستدلون على حسن استعداد الملك وقتئذ وثقة الشعب بأن الحملة التونسية قد كلفت فرنسا أربعة وأربعين مليوناً من الفرنكات برأ وعرأ وأنها لم تحصر أثناء غزوة أبريل وغزوة يوليه سنة ١٨٨١ سوى سبعة وأثنين وثمانين رجلاً بين قتلى وجرحى على أن الجيوش الفرنسية قد خسرت أكثر من ذلك من رجالها زمن السلم بالأراضى الجزائرية باعتراف م . قريفي . وأما ما يخص الأربعة والأربعين مليوناً من الفرنكات فقد وقع جمعها وزيادة عند تنفيذ الفصل الثامن من المعاهدة وهو فرض القرامة الحربية على القبائل التونسية وبيع ممتلكاتهم لتسديدها . فالمعاهدة إذاً تشتمل على التزامين من الطرفين قبول الحماية من جهة الملك وتعهد فرنسا بالحماية من جهة أخرى ، فتونس وجميع ملوكها قد قامت بتعهداتها أحسن وأخلص قيام فى جميع جزئيات بنود المعاهدة التى عقدتها . فقد مضت اثنتان وستون سنة كانت تونس أثناءها خاضعة للحماية منتظرة نتائجها التى وعدت بها ، بل لقد تعدت تونس دائرة واجباتها التى حددتها لها النصوص ، إذ وقع تحويل البلاد إلى مستعمرة فى الواقع لتعويضها سواء بالعنصر الفرنسى أو بالعنصر الايطالى (اتفاقية ٢٨ سبتمبر

سنة ١٨٩٦ بين فرنسا وإيطاليا والتي كان من بين نتائجها ان رأينا عدد الايطاليين يرتفع من إحدى عشرة ألفاً ومائتين في عام ١٨٨١ — الى مائة ألف وخمسة آلاف (في عام ١٩٢١) وكذلك الشأن في تعمير البلاد بجيش الموظفين والمستعمرين الفرنسيين الذين ارتفع عددهم من خمسة آلاف عام ١٨٨١ — الى ١٠٨٠٦٨ عام ١٩٤٢ وعلى كل حال فان نمو عدد السكان من الاشياء المرغوب في تحقيقها بالبلاد في ما إذا كان هذا النمو في العنصر القوي أما اذا كان في العناصر الواحفة من الخارج فانه ينقلب شراً كبيراً مثلما وقع في تونس فنمو الوافدين قد وقع بفضل الامتيازات التي تعطى اليهم بسخاء وعلى حساب ابن البلاد ، ويستخلصون من ذلك ان تونس قد قامت بواجباتها المقررة في معاهدة باردو أولاً في اخلاصها المتأبى طيلة اثنين وستين عاماً ثانياً باعطاء أراضيها واحتلال اداراتها واستغلال مصادرها وثوبتها من طرف الفرنسيين والاجانب الذين كانوا يستثمرون الامتيازات التي تحصلت عليها دولهم من فرنسا بدون تدخل تونسي ولا حتى استشارة تونسية ، فتونس اذا قد دفعت حساباً عظيماً من جانبها وقد بقي على فرنسا أن تدفع قسطها هي على الأقل بمنحها حمايتها العليا ضد كل خطر يهدد شخصية ملكها أو عائلته أو يكدر صفو مملكته وأمنها ، فصل ثالث . معاهدة باردو ، ولا يمكن أن ننفل ان دخول الحلفاء لتونس لم يقع الا بعد استشارة وموافقة جلالة ملك تونس محمد المنصف (كتاب م . روزفلت له) بينما احتلال الأراضي التونسية من طرف قوات المحور لم يقع الا بفضل سحب الفرنسيين لحماية تونس سحبا اختيارياً من معاقلها وقلاعها وتركها بدون قوة تحميها وهذا في حد ذاته مخالفة صريحة لبنود معاهدة الحماية من طرف فرنسا .

ان هذا الاهمال الخطير للالتزامات قد تفاقم أمره واتضح فيما بعد مغزاه وان هذه السياسة الخرقاء المخالفة لروح ونصوص المعاهدات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

اولا : التواطؤ والاتحاد السكلي بين الفرنسيين والغزاة المحتلين من الالمانيين ذلك الذي يعبرون عنه بالمشاركة .



صورة ملاه ملك وس عمده نصف ثلاثه نوحه الدويه الى كان يومها في اول
اولاته ايناساً لشبه وامتزاجاً منه بطيه .

ثانياً : المقاومة الصريحة من طرف الفرنسيين لجيوش الحلفاء الذين قاموا مقام فرنسا في تنفيذ تعهداتها من دفع الخطر الخارجي على تونس . ولنتساءل اذا ماذا كان موقف جلالة الملك المنصف والتونسيين أجمعين في الظروف الحرجة التي أوقعهم فيها ذلك الإهمال .

لقد كنا على بينة تامة من ان مثل فرنسا الشرعي لو رفض قبول الغزاة الالمانيين ولو رفضاً بسيطاً لكان قد أضر الاحتلال وسمح للحلفاء بالوصول الى السواحل التونسية وحماية البلاد حماية حقيقية ، ان التونسيين لم تكن بأيديهم وسيلة لصد الالمان والوقوف في وجوههم ودفع الغزاة عنوة بانفرادهم ، ولا ننسى ان كل القوات المرابطة بتونس الفرنسية منها والتونسية كانت تخضع عند بداية الحماية لأوامر السلطة الفرنسية خاصة لذلك لم يبق للتونسيين من موقف سوى موقف الحياد مع وجوب مراعاة جانب الغزاة من جهة والسلط والجالية الفرنسية المشاركة للغزاة من جهة اخرى ، وهو الطريق الوحيد الممكن سلوكه لحماية مصالح شعب لا قوة له على الدفاع . وقد لوحظ انه كان يجب على جلالة الملك أن يترك العاصمة المحتلة بجنود المحور ويلتجئ الى الكاف حيث يربط الفرنسيون ان مثل هذه النظرية تعترضها عدة موانع .

اولاً : ان الأنظمة الداخلية للحماية تمنع جلالة الملك وعائلته من الخروج خارج العاصمة وضواحيها القريبة .

ثانياً : وفيما اذا وقع هذا الأمر فانه يعتبر من جلالة الملك كإهمال لبقية شعبه

ثالثاً : ان السلطة المدنية والعسكرية الفرنسية لم تصرح جهاراً وبصورة قطعية بموقفها من الجلفاء وجلالة الملك التونسي كان يجهل موقفه الذي يصبح فيه اذ التجأ الى الكاف هل يكون مؤيداً لقضية الحلفاء أو معارضاً لها ، ومن البديهي أن رئيس دولة لا يمكن أن يتخذ موقفاً على العبياء وبدون ترو. وحكمة فما هي اذا مسؤولية الملك

ورعاياه ؟ وما هي الجرائم التي اقترفوها ؟ والتي اوجبت تلك الاضطهادات الوحشية اضطهادات أصبحوا ضحية لها منذ بداية عهد التحرير ان التونسيين بأجمعهم يوجهون هذا السؤال فلا يجدون له جواباً ، وانهم ليتعجبون من ذلك خصوصاً اذا نظروا للغايات السامية التي نشبت من أجلها هذه الحرب والتي قررها الحلفاء وصرحوا بها أكثر من مرة والتزموا بها في دستور الاطلاقية .

الاضطهاد

من المبادئ المقدسة التي التزمت بها فرنسا عند احتلالها للجزائر احترام الاسلام ديناً ونظماً وتنفيذاً لذلك اقيمت المحاكم الشرعية بالجزائر المستعمرة الفرنسية والمسلمون فيها يسرون حياتهم الاجتماعية على منهج الشرع الاسلامي والشرعية الاسلامية هي الوحيدة في العالم التي لم ينل الدهر من صحتها وتأثيرها ولم يترد عنها معتقوها منذ ثلاثة عشر قرناً ونصف .

فبعد مضي ٦٢ عاماً على الحماية بتونس وبفضل حوادث واهية قد خرق الجزائرل جوان المقيم العام بالنابة التزامات حكومته وانتكح حرمة هذه الشريعة تخلف ملكاً مسلماً تحكم عائلته البلاد منذ ما يقرب من ثلاثة قرون بنفس الرعونة التي يعامل بها رئيس قسم اداري أحد أعوانه فيطرده من خدمته ، ومع ذلك فان عملاً كهذا لا ينتظر أن تكون له أهمية تطبيقية ولا فائدة سياسية أو عسكرية بل بالعكس . فالشرعية الاسلامية صريحة في الموضوع ولا ينبغي لممثل فرنسا بالبلاد الاسلامية أن يجهلها أو يشاغلها ، لأنه

أولاً : لا يجوز خلع ملك مسلم بواسطة غير المسلم

ثانياً : لا يجوز للمسلمين خلع ملك مسلم إلا في ظروف محددة

١ - إذا هو نبذ الاسلام أو أمر رعاياه بنبذه

ب - إذا أصيب بغاية تمنعه من مباشرة وظيفته كالعبي والصنم

ج - إذا أجمع رعاياه على انه أصبح عاجزاً على ادارة الملك وتأكدوا من ذلك .

تلك ثلاثة ظروف بيّنة وواضحة ومن جهة أخرى فإن الملك لا يجلس على العرش إلا متى بايعه رعاياه على ذلك وهذه البيعة متى صدرت له أصبحت من حقوقه الخاصة . ومن المحجر على ملك آخر المطالبة بها لفائدته أو قبولها تفادياً من تصدع يحدث في جماعة المسلمين ، ولكل ملك الحق في التنازل عن الملك إلا أن هذا التنازل لا تكون له قيمته الحقيقية ولا يحول ملك آخر أن يخلف المتنازل إلا متى وقع التنازل بدون ضغط مادي أو أدبي ، وبحرية تامة .

فحين نرى من هذه النظرة البسيطة إن جلالة الملك محمد المنصف بالرغم من خلعه وإبعاده وحتى تنازله الذي وقع بالمنفى تحت جملة من عوامل الإكراه بالرغم من ذلك لا يزال يعتبر من طرف التونسيين هو الملك الشرعي الوحيد .

واننا لنتعجب من سياسة كهذه تؤول الى أزمة شرعية أو غير شرعية يستمر فيها الفرنسيون والحرب العالمية تتأجج نارها دون أن نرى لها من فائدة ، بل ربما تكون لها عواقب وخيمة وتتعب أكثر من ذلك عندما نشاهد الموقعين على دستور الاطلانطيك هم الذين يسهلون على الفرنسيين سلوك هذه السياسة .

فإن أول عهد الحماية وبفضل ما أُلصق بنصوص المعاهدات من التفسير قد أصبح جلالة الملك لا يمثل سوى رمزاً يعبر على استقلال البلاد الذاتي وفي نفس هذه الدائرة فإن شخصية جلالة الملك وذاتيته لم تعودا قادرتين على القيام بأي دور كان في الحياة العامة ، وهكذا فقد كان خلع جلالة الملك المنصف عملاً صيانياً بما صاحب ذلك من ضوابط ، واعتداء آخر على احساس شعب ضعيف في ذات العائلة المالكة التي تسوسه . ولقد صرح بعض الشخصيات الفرنسية من ذوى الحثيات وذلك بعد تردد ان السبب الداعي لهذا التشقي هو ان جلالة الملك المنصف قد أساء الأدب نحو مثل فرنسا الاميرال استيفا ومن الغريب أن نرى نفس هذا الاميرال قد أصبح موصوفاً بالخيانة من طرف « جريدة البلاد التونسية » التي تصدر بالكاف وجريدة الكفاح وقد كان الذين خلعوا جلالة المنصف باى هم الذين يهتمون الاميرال استيفا بالخيانة (١) .

(١) وقت محاكمة الاميرال استيفانبة الحياة وحكم عليه بالسجن المؤبد الذي لا يزال به الى الآن

الاضطهاد السياسي

ان جميع الصحف التونسية عربية كانت لغتها أم فرنسية لا زالت محجرة وكذلك الأمر في حرية القول والاجتماع والتنقل وحرمة المساكن والاشخاص وتعذر الحكومة عن عدم الترخيص في اصدار الصحف بفقدان الورق الا أننا نشاهد أن الورق متوفر للصحف الفرنسية أو التي تجامل الحكومة .

الاضطهاد الإداري

لقد شاهدنا أحداث كثيرة من المناصب الجديدة لموظفين فرنسيين ، ورأينا الإدارتين اللتين بقي فيهما حظ للفرنسيين يقع غزوهما بمراقبين من الفرنسيين ومراقبين يراقبون هؤلاء المراقبين ، وأصبح جلالة الملك وكل وزير من وزرائه تحت نظر مراقب فرنسي ، وأضحى المراقبون المدنيون القدماء من الفرنسيين تحت مراقبة آخرين جئ بهم من الإدارة المراكشية وهكذا دواليك . ولقد صرح ممثل فرنسا بمراكش في حديث له عن هذه الحالة قائلاً : « إن البغلة التونسية السمحاء قد أثقل كأهلها بعيب من أعباء القرون الوسطى » .

وبما أن الميزانية التونسية يصرف ثلثها على الموظفين الذين أكثرتهم الساحة من الفرنسيين فقد أصبحنا عاجزين عن فهم المآل ، ولا ندري هل السرف في الأكتاف من المناصب لترسيم عدد من الضباط المسرحين من الجيش أو محاسبيهم .

أما السبب الرسمي فهو ما جاء في بلاغ الحكومة بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٣ وهو أن السياسة الحالية الفرنسية تسمى جهدها في تمكين الشعب التونسي من الاستفادة من الخيرات الأدبية والاجتماعية التي اكتسبتها مدينتنا طيلة قرون مع احترام عقائدنا وعاداتنا ، وكما كان أحسن لهذه السياسة. أن تحترم نصوص المعاهدة أما فيما يتعلق باحترام العقائد والأديان فلقد كان عليها للدلالة على صحة ما تقول أن تحتجب خلق جلالة الملك المنافي لجميع القوانين المدنية والدينية المقدسة ، ولقد زاد ذلك البلاغ

على ماتقدم بأن صرح : إن المبادئ التي جاء بها نص المعاهدة واتفاقية المرسى ستقع مراعاتها واحترامها بدقة ، ونحن نتصح لمن أراد أن يقتنع بصحة ذلك أن يراجع هذه المعاهدات ، فسيلاحظ أنها وإن ذكرت الاصلاحات الادارية وقررتها فانها لم تسمح للدولة الحامية أن تعمل باسم الاستعمار على تعويض التونسي بالفرنسي في الادارة من أعلى المناصب إلى أدناها كالنساخ وموزع البريد وحتى الكاتب على الآلة وسيلاحظ أيضاً وهذا أخطر أن ليس هناك ما يسمح لرئيس الجمهورية الفرنسية باصدار أمر فرنسي يخول للقيم العام وحده الحق في الاطلاع والمواقفة على تنفيذ المراسيم القانونية التي يوقع عليها جلالة الملك . قانون ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ ، .

اضطهاد العرب

من الاغلاط الفادحة والاعتقادات التي اختص بها المستعمرون الفرنسيون في اعتبارهم دائماً للنصر العربي صاحب البلاد كما يلي :

اولا : من الوجهة النفسانية كمجموعة من العيوب البشرية

ثانيا : من الوجهة السياسية هو مجبور على الخنوع امام كل ماهو فرنسي وهذا مايعبرون عنه بالاخلاص ، وعملا بالنظرية الاولى فان جميع مايمكن عمله لفائدته لايتجاوز مايعمل لفائدة الاشرار ، وعملا بالقاعدة الثانية فانه اذا مارفع رأسه ولوعلى طبيعته يتقلب مشبوها فيه حالا . والحكومة تنفي اعمالها على هاتين النظريتين ، اعمالها في الاضطهادات الحرية الحالية فانها بعد ما كانت تعتبر أى علاقة مع المحور ولو تجارية جريمة عظمى أصبحت تعتبر نفس الاعتبار كل علاقة للعربي المسكين مع الانجليا امريكان . يراجع في ذلك المنشور الذي يحجر على التونسيين الخطور بعيد يوم الاستقلال الاميركاني ، ولا فائدة إذا من التتويل وسرد الحوادث العديدة والفظائع التي جرت عقب الحرب فان مثلى اميركا وانجلترا على علم تام من ذلك ونحن نشق بمعلوماتهم .



آخر صورة أخفت للرعيـم الجليل الشيخ عبد الرزيـز الثـمالي بعد عودته من الشرق
إلى تونس وأخذه بمقاييد الحركة الوطنية فيها

الخلاصة

نحن لا نجد أحسن خلاصة لتقريرنا هذا عن الحالة الحاضرة من تذكيرنا بالفقرة التي جاءت في خطاب الرئيس روزفلت غداة سقوط الفاشيزم الايطالى حيث يقول : نحن عازمون على ارجاع الشرف الانسانى للشعوب المحررة من ربة الفاشيزم وتمكينهم من تقرير مصيرهم والرجوع لحرية القول والمعتقد وتحريرهم من الفاقة والجوع هذا وعدنا لهم وقد بدأنا في تحقيقه ..

ان كل المسلمين بالشمال الافريقي وعلى الخصوص التونسيين الذين ذاقوا مرارة احتلالين يلتفتون وآمالهم عظيمة نحو العالم الديموقراطى وينتظرون هذا الانجاز

عبد العزيز الشعالى



مذكرة

مرفوعة من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي
الى عثلى الدول الديموقراطية الاربع

عندما استلم جلالة ملك تونس محمد المنصف فى السابع من نوفمبر ١٩٤٢ رسالة الرئيس روزفلت التى يطلب فيها من جلالتة باسم الحكومة الاميركية السماح لجيوش الحلفاء بالمرور من التراب التونسى اُجاب جلالتة بأن تونس على الحياد وانها لا تتعرض لهذا المرور وبعد أيام قليلة نزلت الجيوش الجرمانية الايطالية بتونس وتحولت البلاد الى ميدان قتال لمدة ستة أشهر وبعد انهزام جيوش المحور خلع الجنرال جيرو جلالة ملك تونس محمد المنصف وبعث به الى الاغواط ليقبم هناك إقامة جبرية . فما هى الأسباب التى استند عليها فى ذلك .

يقول الجنرال جيرو ان جلالة الملك كان موالياً لجيوش المحور 'وانه كان خطراً على جيوش الحلفاء بتونس . ان الحقيقة غير هذا والذى يريد أن يغمض عينيه عن مشاهدتها يدافع الغرض لا يمكنه أن يشاهد أعمال جلالة الملك أثناء احتلال الجيوش الجرمانية الايطالية لشرق تونس .

١ - عندما دعا وزير المانيا المفوض « راين » الوزراء التونسيين للاجتماع به صرح لهم انه يسر الجرمانيين والايطاليين أن تعلن تونس الحرب على الانجلوسكسون وهذا الطلب الذى قدم للوزراء بطريقة غير صريحة قد جعلهم يهتمون بالامر فأخبروا ملكهم به فرد جلالتة بكل صراحة انه قرر حياده علانية 'وانه لا يمكن أن يرجع عن هذا الموقف ومنذ ذلك الحين اعترى موقف السلطات الالمانية ازالة العرش والوزراء شىء من الفتور بسبب ذلك الرد

٢ - ولم تر السلط الالمانية من وسيلة للتعبير عن سخطها على موقف الحياد الا أن تطلب يومياً وبالحاح من السلطات التونسية تقديم عدد كبير من العمال ،

وبعد قليل وقعت في بعض الجهات التونسية وفي الساحل بالخصوص حركة احتجاج ومقاومة أثر الغارات الجوية الشديدة على المطارات والمواني التي ذهب ضحيتها عدد كبير من التونسيين ، وعرض الاميرال اسيفيا المقيم العام الفرنسي على الملك مشروع قانون يتعلق بتسخير اليد العاملة التونسية التي يطلبها الالمان بصفة جبرية فرفض جلالة الموافقة على هذا المشروع كما رفض المشاركة في تنظيم اليد العاملة التي أوجدتها من قبل المقيم العام بقرار منه خاصة والتونسيون الذين أريد تسخيرهم للعمل أجابوا بعدم الامثال لذلك حتى يصدر أمر من جلالة الملك ، فامتناع جلالة من الموافقة على تسخير اليد العاملة قد احترم به حياد تونس الذي أعلنه من قبل .

٣ - أثر غارة جوية من طيران الحلفاء على مدينة القيروان ذهب ضحيتها مئات من التونسيين طلب م . د . ملهاوزن ، قنصل ألمانيا العام الذي يمثل السلطات المدنية الالمانية في حال غياب الوزير رامن مقابلة جلالة الملك مقابلة مؤكدة وعندما مثل بين يديه صرح له أن الحلفاء تجاوزوا الحكمة والرصانة بقذفهم المدينة المقدسة القيروان وأن من واجبه كملك لتونس أن يستنكر هذا العدوان بتصريح يذاع ويردد في صحافة ومراكز اذاعة المحور فبقى جلالة الملك صامتا فألح القنصل بشدة فرد جلالة قائلا هي الحرب وألح القنصل بعدها مراراً فكان رد جلالة الملك اني سأفاوض مع وزرائي في هذا الامر ثم تتحدث عنه من جديد ، وبعد هذه المقابلة الجافة لم تدر أي محادثة في هذا الشأن بين السلطات التونسية والالمانية نظراً لاعتناع هؤلاء بأن جلالة حازم في احترام حياده وان أي محاولة لحلّه على اتخاذ موقف آخر لا تجدى نفعا .

٤ - عندما وصل م . د . بومبيري ، وزير ايطاليا المفوض الى تونس زار جلالة الملك وصرح له بأن ايطاليا بالخصوص ودول المحور بصفة عامة مستعدة كل الاستعداد لتحقيق مطالب الشعب التونسي فأجاب جلالة اني لا أطلب شيئاً الآن ولاني أنتظر نهاية الحرب

٥ - لاحظ م . بومبيري اثناء حديثه مع جلالة الملك انه مصاب بصمم خفيف

فعرض عليه أن يقدم له آلة تحسن سمعه فأجاب الملك مبتسماً أشكركم ، لست في حاجة إلى آلة وإن سمعي حسن جداً حيث أتى فهمت كل ما قلتونه .

٦ — منذ وصول السلطات الجرمانية الإيطالية إلى تونس وهي تستغرب من أن جلالة الملك لم يقلدها أى وسام من أوسمته وتجاوزت ذلك فعبرت غير مرة عن رغبتها في التحصيل على أوسمة وخشية خرق الحياد التونسي تصامم الملك والوزراء عن سماع هذه الرغبة وقبل نهاية القتال في الميدان التونسي جاء الأميرال استيفا مقيم فرنسا العام يعرض على جلالته منح أوسمة للسلطات الجرمانية الإيطالية . وقد رفض جلالته ذلك إلا أن الأميرال استيفا وجه رسالة عبارة عن طلب رسمي لتلك الأوسمة وجهها إلى الوزير الأكبر التونسي مؤرخة في ٩ إبريل ١٩٤٣ مبنياً فيها ، أن إعطاء الأوسمة لا يعتبر خرقاً للحياد التونسي بوجه من الوجوه ، فأعطيت استناداً على طلب يمثل فرنسا الرسمي

٧ — وفي شهر إبريل هذا نظمت السلطات الألمانية حفلة موسيقى عسكرية بالمرح البلدي ودعت إليها الملك والوزراء وبعض كبار شخصيات القصر فامتنع الملك من أجابة الدعوة بحضوره شخصياً ولكن بجاملة أناب عنه اثنين من وزرائه وشيخ المدينة ، وقد حضر هذه الحفلة من جهة أخرى ممثل فرنسا الأميرال استيفا وجماعة من كبار الموظفين الفرنسيين .

٨ — عندما اشتدت الغارات الجوية على تونس وضواحيها الشمالية خاصة هاجر عدد كبير من سكان العاصمة إلى حمام الأنف لاعتقادهم أن مقر جلالة الملك سيحترمه المتحاربون فاكنت هذه البلدة بالسكان . وقد أراد جلالة الملك أن يتأكد رسمياً من أن المتحاربين يعتبرون حمام الأنف مدينة مفتوحة فكلف وزيراً من وزرائه بأن يطلب من السلطات الألمانية الاعتراف بمنطقة مفتوحة تتكون من قطعة أرض طولها ٢٠ كم . وعرضها ١٠ كم . تشمل بلدان حمام الأنف . رادس . سليمان . مرناق . ووافقت السلطات الألمانية على اعتبار مدينة حمام الأنف فقط كمدينة مفتوحة وأبلغوا ذلك للأنجلوسكسون بواسطة الإذاعة واثناء ذلك شرع الحلفاء في الهجوم بالميدان التونسي فلم يصل ردهم على العرض الإيطالي الألماني المتعلق بمدينة

حام الأنف . وكان طبعياً في هذه الحالة أن تعد السلطات المحورية التي وافقت على اعتبار المدينة مفتوحة عدتها لاستبقاتها واحترامها . ومع الأسف لم يقع أى شيء من ذلك وابتداء من يوم الجمعة ٧ مايو وضعت بطاريات على جبل حام الأنف وفي المدينة الأمر الذى أباح للحلفاء رمى المدينة بالطائرات في اليوم نفسه . ومن غير أن نكون فنانين عسكريين نستطيع أن تؤيد بحجة صحيحة ان السلطات الإيطالية الألمانية لو أرادت أن يحترم مقر الملك لا يمكن لها أن تنظم مقاومتها ببرج السدرية أو بمكان آخر وزيادة على هذا كان في استطاعتها أن تخبر السلطات التونسية قبل المعركة بأيام قليلة بأن الضرورة الحربية ترغها على إقامة جبهة بحام الأنف فيتمكن عدد كبير من سكان هذه المدينة من البحث عن ملجأ مأمون في مكان آخر وتحفظ تونس من التكبّات والضحايا .

٩ - لم يقع كل ذلك ولم يخبر الملك مع الأسف بأن المدينة المزعوم فتحها أضحت جزءاً من الواجهة وأن حياته وحياة ذويه في خطر إلا يوم الجمعة ٧ مايو ١٩٤٣ . حوالى الساعة السابعة مساءً ، بعد ابتداء المعركة إذ جاء جنرال الماني وأخبره بذلك . وقد نصح له بمغادرة البلاد بالطيارة . الى ألمانيا فرفض الملك بكل صراحة عرض الجنرال الذى قال : « ان جلالته يجب أن تغادر حام الأنف فرفض جلالته من جديد . »

١٠ - كل الناس يعرفون بتونس كرم جلالة الملك المنصف والذلة التي يشعر بها بدعوة عدد كبير من الشخصيات الممتازة من كل طبقات المجتمع التونسي . وكان في إمكان جلالته أن يدعو ممثلي السلطات الألمانية والإيطالية إلا أنه لم يفكر في ذلك قط وأعلن أن موقفه الحياد وأنه لرجل الوفاء . فكان يرى الثبات على الحياد التسامح للهوى أعلنه .

كل هذه الأعمال ومآثر جلالة الملك المنصف من الوضوح بحيث تثبت بصفة مقنعة أنه كان يريد احترام الحياد والدفاع عنه بعدم التصريح أو عمل شيء يوم إحدى الدول المتحاربة أنه يوالها ضد الأخرى . وإنما يبرر هذا الموقف أنه جرى على مثل عائلية . لمجد جلالة محمد باي وهب منذ ١٨٦١ نظاماً دستورياً للشعب التونسي

وقد شجع الفلاحة والحرف والفنون والآداب . وفي عهده الذي لم يمتد مع الأسف غير أربع سنوات عرفت تونس الرغد والسعادة . وكان أبوه جلالة الناصر باى أميراً ديموقراطياً كذلك ، ففي سنة ١٩٢٢ عندما رفضت مطالب الشعب التونسي تنازل عن العرش ولم يرجع عن تنازله إلا بصعوبة وإلّا بعد أن قطعت وزارة ريمون بونكاري وعوداً مؤكدة . وقد ورث جلالة المنصف باى هذه الآراء الديمقراطية فهو يحب الحرية والعدالة والانصاف ويساعد الجمعيات الخيرية ويشجع التعليم وهو يعين الفقراء يومياً حتى تنفذ مخصصاته .

فكيف يمكن أن نقبل لحظة واحدة أن هذه النفس الكريمة التي تعتق آراء الشعب الديموقراطية بالفطرة تضاد الدول الحليفة الموافقة آراؤها في الحرية والعدالة آراءه بالتدقيق . فلا يمكن إذن منطقياً اتهام جلالة المنصف باى تهمة ولا توجيه أى لوم له من أجل موقفه إزاء السلطات الألمانية الإيطالية . بل بالعكس كان يحق له أن ينتظر من جانب الحلفاء تشكرات على موقفه العجيب المرن مع دول المحور في الوقت الذي كانت تملك القوة وتحارب وتظهر جبروتها في كل ميدان . ومع الأسف لم تهر الأمور على هذا الشكل . إلا أن الحقيقة التي لا يمكن أن تحتجب أبداً ستبين لأعين العالم ولا تحدث سوى تلاف عادل للامر .

ب) البلاغ الذي نشره الجنرال جيرو على أنه عزل جلالة المنصف لانه كان خطراً على أمن القوات الحليفة بتونس .

لا يمكن أن نفهم حقاً أن الملك الذي لاسلح له ولا ذخيرة ولا معامل حرية استطاع أن يكون خطراً حريياً على أمن القوات الحليفة . على أن الشعب التونسي الذي لا يزيد تعداده على ثلاثة ملايين نسمة والذي جرد من السلاح منذ زمن بعيد لا يقدر أن يثبت لاصغر وحدة حرية حليفة . فالمسألة كان ينبغي ألا تذكر أذ لا داعي إلى اللجاج .

فما يكون السبب الحقيقي إذن للقرار الخطير الذي اتخذه الجنرال جيرو ضد ملك معتنق لآراء شعبه الديموقراطية وبلده من بلاد البحر الأبيض المتوسط لا يطلب غير

حياة هادئة داخل حدوده ولا يريد أن تربطه مع جميع الدول غير أمته العلاقات الودية.

انا لا نخشى أن تؤكد ان الجزائر جيرو قد خدع بكل ندالة على حساب جلالة الملك المنصف الذي لا يستحق المال الذي احتفظ له به. ولقد خدعه جماعة من اصحاب المرتبات والامتيازات وذوى المصالح اجتازت الحدود في عهد الاحتلال الالماني الايطالي، وخوفاً من أن تحرمهم السياسة التي رسمها الملك من هذه المرتبات والامتيازات والمكاسب أطلقت ألسنتها بالثلب والافتراء. على ان جلالة كان في غالب الاوقات متفقاً مع المقيم العام لا فيما يرجع الى مؤازرة سلطات المحور على مقتضى أوامر المرشال بيتان . وهذا ما يقتضيه الحياد التونسي .

فكيف يقبل أو يفرض في هذه الظروف . أن جلالة المنصف كان خطراً حرياً أو سياسياً على الجيوش الخليفة بتونس وكيف استطاع الجزائر جيرو الذي عرف ألم السجن والثقي أن يصدق الوشائيات ضد جلالاته ويتخذ ضده قراراً مؤسفاً غير جدير بمقامه ويعد اتخاذ غلطة سياسية خطيرة .

وكيف وافقت أميركا وروسيا وبريطانيا التي هي الاوطان الكبيرة للحرية والعدالة والحق على خلع ملك عن عرش أبائه بالقوة . وانا لنحتار عندما نذكر الاهدانات التي لحقت بجلالة المنصف يوم دخول الجيوش الخليفة الى حمام الانف كما نجب عندما نرى أن جلالاته خلعه قائد الجيوش الفرنسية بافرقيا مع أن فرنسا التزمت التزام شرف في معاهدة باردو بحماية الملك وأسرتة التي كانت تملكه قبل معاهدة الحماية، ومع أن جلالاته كسائر أجداده جلس على العرش لا بإرادة فرنسا لكن بإرادة الشعب التونسي الذي كان له الحق وحده في خلعه . ان الاجراء القاسي الذي اتخذته الجزائر جيرو لا يعتمد على القانون ولا على المعاهدات ولكن على القوة وحدها . فهو لا يمكن أن يكون إلا مغالفاً للقانون وهو قد نزل على جلالة المنصف باى الذي لم يكن في حرب مع أية دولة ولم يقم في عهد الاحتلال الجرمانى الايطالى بشئ ضد الحلفاء ولا ساعد اعداءهم . لجلالاته إذن لا يستحق هذا الإجراء . ويجب أن يقال أنه أصاب الشعب التونسي الذي يقدس ملكه في الصميم .

ان دوى المعركة يتعمد شيئاً فشيئاً عن هذا البلد وليس ضرورياً ابقاء شعب
بأسره فى حالة حزن وبأس ، فالواجب بكل صدق ان يرد له فى الاجل القريب ملكه
الذى لا يمكن أن يكون خطراً على أى شخص .

وإننا لنؤمل من السادة روزفلت وستالين وتشرشل رؤساء الأمم المتحدة الثلاث
الكبرى ان يحرصوا على تلافى هذا الخطأ - اللاسياسى وغير المقبول . دفاعاً عن
قضية عادلة وتشريفاً لبلادهم . وارشاداً وتنبهاً لحلفائهم الفرنسيين
٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ .



مذكرة

في القضية التونسية

قدمها الاستاذ احمد توفيق المدني إلى سبط الحلفاء ومثل فرنسا في الجزائر

تقدم لنا أن ذكرنا مدينة الكاف الواقعة في الشمال الغربي من المملكة التونسية على مقربة من حدود الجزائر، هذه المدينة اتخذها المقاومون الفرنسيون عاصمة لما يحتلونه من التراب التونسي بدلا من تونس التي احتلها الالمانيون، وأقاموا فيها حكومة يمثل فرنسا بها الجزائر، وجورجون، كقيم عام، والادارات الفرعية التي بها حولت إلى مصالح أصلية، وأقيم عليها موظفون كبار واشيع إذ ذاك أن عامل جلالة الملك على هذه المدينة قد أقامه الفرنسيون ملكا فيها واطلقوا عليه لقب باي الكاف وقيل أن البيعة وقعت لغيره وهو أحد أفراد عائلة قدور المشهورة هناك والمهم أن الفرنسيين عقدوا مؤتمرًا في هذه المدينة بعد استقرارهم بها قرروا فيه كما ذكرناه، سابقاً، أنهم إذا احتلوا تونس يخاضعون جلالة الملك ويذلون الحكومة التونسية ويعلمون الحاق البلاد بفرنسا ويصيرونها مستعمرة مضمومة إلى احتها الجزائر وقد بلغ نبأ هذا المؤتمر إلى الاستاذ احمد توفيق المدني بخشي مغبة هذا القرار على وطنه وحكومة بلاده وأفراد أمته فعمد إلى تحرير مذكرة أرسل بها إلى حكومات الحلفاء وإلى نفس السط الفرنسي بالجزائر ويلاحظ انها املتأ الظروف القاسية والحجج التي تجتازها تونس إذ ذاك وما كان يشاهده ويسمعه وهو في منفاه بالجزائر عما يبيتة الفرنسيون ببلاده ويرى مقدار تأثر الحلفاء ورجال سلطهم هناك بالدعاية الفرنسية ونقمتهم على التونسيين لحاول أن يظهر فيها وهو يقرر أشياء أكثر مما هو يعارض المقررات أو يصادم سياسة معينة، فقد أعتمد على اعتدال اللجنة من جهة والاستشهاد بما يقوله الفرنسيون عن سياستهم وأعمالهم في تونس والاحصائيات التي كانوا ولا يزالون يتخذون منها نشيداً يتغنون به عندما يريدون الامتان عن التونسيين ولقد

ظهر الأستاذ المدني أمام أعينهم وأمام الحلفاء كرجل معتدل ومنصف ولقد أجبني عن تلك المذكرة من طرف الذين أرسلها إليهم بأن الحاق تونس لم يقع ولا يمكن أن تزال الحكومة التونسية ، أما جلالة الملك فإذا ثبتت التهم الموجهة إليه من تعاونه مع المحور فإنه يحاكم ، وإذا لم يثبت عنه شيء فلا يمكن أن يمس بسوء .

ولقد رأينا أن تثبت هذه المذكرة هنا لعلاقتها بموضوع الكتاب ولتتخط كوثيقة سياسية لفترة من تاريخ تونس ومصارعتها للقوة الاستعمارية الفرنسية الغاشمة وكعمل صالح لابن بار من أبرز أبنائها المجاهدين أداها لها وهو في منفاه ودافع به عن ملكه وحاول جهده أن يمنع الشر أو يخفف على الأقل من وقعة ويضيق دائرة ضرره وقد جعلها صادرة عن شخصه معبرة عن رأيه ولم يشأ أن يشرك فيها حزبه لاقطاع الصلة به طيلة مدة الحرب وعدم معرفته لاتجاهاته أثناء المحنة ، وهذا نص المذكرة المنقول من اللسان الفرنسي إلى اللسان العربي .

ان القضية التونسية التي كتب عنها كثيراً والتي تظهر اليوم أكثر غموضاً من ذي قبل تفرض على من يهمهم أمر تونس والتونسيين بأى وجه من الوجوه أن يقوموا بقسطهم في حل المشاكل التي تتجمّع عنها — فقد قت أنا فيما يتعلق بشخصي بتحرير هذه المذكرة وتقديمها لمن له النظر — وهذا العمل الضئيل سوف يكون هو قسطى الشخصي في عمل النهوض التونسى الذى أتمنى أن يكون قريباً — ولقد أجهدت نفسى لاجتناب الحشو والتعقيد الأدبى راميةً بذلك إلى التوضيح وجعله فى متناول الأفهام ونزيهاً قبل كل شيء .

لذلك أدخل فى الموضوع تاركاً للحوادث والأرقام وحدها الكلام بما لها من فصاحة بالغة ومقتنعة .

هذا وقبل كل شيء فلنقل كلمة حول الشعب التونسى الذى فى نظرى هو أنقى الشعوب التى تكون المجتمع العربى الاسلامى .

هو شعب ذكى للغاية حازم وناشط ودقيق الشعور . طيب وكريم سخي وشهم — فهو إذن الوارث الشريف لتلك المدينة العربية المشرقة والتي نجد أطلالها بجمع المدن والقرى قديماً —

فالمهد التونسي الذي تكون به الشعب أخرج لنا أمة بأهم معنى الكلمة متحدة
الاجزاء اتحاداً تاماً في جميع النواحي .

١ - اتحاد في الجنس - ٩٢ في المائة من الأمة عرب و ٥ في المائة بربر
مستعربين تماماً -

٢ - اتحاد في اللغة - يتكلم كل التونسيين بدخول الاقلية اليهودية لهجة عربية
ثقية وتختلف في قليل عن العربية الفصحى -

٣ - اتحاد في المعتقد - ٩٨ في المائة مسلمون

٤ - اتحاد في المذهب - ٩٦ في المائة مالكيون

٥ - اتحاد في الثقافة - بفضل جامع الزيتونة ومدرستي الصادقية والعلوية
والمدارس الحرة كالزوايا والكتاتيب والمدارس العربية الفرنسية فان الشعب
التونسي في مجموعة سيم في الاقسام الابتدائية يتلقى تعليماً تهذيبياً ودينياً - وكلية
الزيتونة التي أصبحت شهرتها عالمية تخرج كل سنة ٣٠٠ عالماً ينتشرون في أنحاء البلاد
التونسية حيث يثبون بطريقة منظمة وحدة في الثقافة والتفكير في غالب أوساط الشعب
٦ - اتحاد في السياسة - بدون أن نرجع للامبراطورية القرطاجية التي ذهبت
أصولها في دياجير ليالى الزمان وبدون أن نرجع للدول الأهلية التي كانت تحميها
روما ولا إلى عهد الأغالبة ولالة الخلفاء العباسيين

يمكننا أن نحقق أن الشعب التونسي قد كون سيم منذ عهد الحفصيين « ١٢٣٨ »
دولة متنازة وحرية دائماً مستقلة

أما هذا الاستقلال فقد تأكد واستقر بالخصوص على عهد الدولة الحفصية
التي حكمت البلاد طيلة ثلاثة قرون ونصف تقريباً إلى « ١٥٧٤ » حيث انتشر
النفوذ الأدبي والديني للبلاد التونسية إلى تخوم الحجاز وقد عين السلطان الحفصي
المتصم خليفة على المسلمين وأصبحت أكثر من دولة اسلامية تطلب رعايته
وحمايته لها -

وقد عقب هذا العهد عهد الاستقلال التام والقوة المسلم بها عهد الاحتلال العثماني والذي كان من خصائصه لمدة أعوام قليلة لحسب ان كان على رأس البلاد حكومة مباشرة يقوم بها باشوات ترسلهم اسطنبول من قبل السلطان الخليفة بينما في الحقيقة والواقع كان هذا العهد عهد حماية لأن السلطة الفعلية كانت بيد موظفين تونسيين يشرف عليهم موظفون أترك - وهذا العهد هو الذي شاهد ظهور دولة المراديين ثم دولة الحسينيين التي تحكم البلاد اليوم .

فيمكننا عما سبق أن نلخص القول بأنه منذ سبعة قرون خلت تعتبر البلاد التونسية بمعنى الكلمة الحقيقي دولة مستقلة سواء كان هذا الاستقلال تاماً عاماً مثلما كان عليه في عهد الحفصيين أو كان هذا الاستقلال جزئياً كما كان في عهد الحماية التركية

٧ - اتحاد في الادارة - منذ سبعة قرون وهذا الاتحاد الإداري ظاهر للعيان ولا مرأى فيه - وقد نجح الشعب التونسي في التحصيل عليه بتسلسل عجيب وبفضل الاتحاد السياسي الذي يبناه حول سلطة مركزية مستمعة الكلمة ومحترمة الجانب ذات أحكام في النظام ومتمركزة بتونس قاعدة المملكة

وطيلة السبعة قرون هذه كان السلاطين الحفصيون والباشوات الأتراك والبايات الحسينيون يرسلون في مختلف جهات المملكة عمالا للإدارة ونواباً لإجراء القوانين بين الناس وقادة عسكريين للمحافظة على الأمن واستخلاص الاداءات الدولية - وطيلة السبعة قرون هذه لم تتجه أنظار كافة السكان الا للسلطة المركزية الوحيدة المستقرة بالعاصمة ولم يعترف السكان الا بسلطة عليا واحدة وهي سلطة ملك تونس - وقد اعترفت الحماية الفرنسية بهذه الوحدة الادارية وسارت عليها في حكم البلاد

٨ - اتحاد في الاقتصاد - ان الاتحاد الاقتصادي مضمون بتناسب واشتراك الجهات الخمس الاقتصادية وفي تقديمها لحاصلاتها لجميع السكان بالبلاد التونسية وقع بالشمال والشمال الشرقي ٤ ملايين من الأطنان - شعير بالجنوب ١٠٧٠٠٠٠٠ طن - زيت الساحل وصفاقس ٨٠ مليون من الكيلوات - انعام الوسط والشمال الغربي ٢٠٨٠٠٠٠٠ رأس - عزز الجهات الجبالية ١٧٠٠٠٠٠ رأس - بقر بلك

الجهات ٤٨٠٠٠٠ رأس — تمر الواحات ٢٦٠٠٠٠ قنطار — حاصلات الصيد بالسواحل ١٢ مليون من الكيلوات — حلفا التلول ١٣٠٠٠٠٠ قنطار — واخيرا فان غابات البلاد التونسية تنتج ٤٠٠٠٠ قنطار من خشب الوقد والاستعمال ٤٥٠٠٠ قنطار خفاف — وكذلك مزارع الكروم بالشمال والشمال الشرقى تنتج مليونين هيكولتر من الخمر .

واذا أضفنا لهذه الخيرات الانتاج المنجمى الذى يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ من الاطنان من الفسفاط ٨٣٠٠٠٠ طن حديد — ٣٢٠٠٠ طن رصاص ٣٥٠٠ طن زينكو وزاوق وغيرها ١١٠٠٠٠ طن لحم حجرى وأضفنا لها الانتاج الصناعى مقاطع ١٠٠٠٠٠٠ طن — جبر ٥٠٠٠٠ طن سيمان ٤٥٠٠٠ طن تن ٣٠٠٠٠٠ كيلو — حيتان اخرى مصبرة فى الملح ١٤٠٠٠٠ كيلو . جلود البقر ١٨ طن واطنان من جلود الغنم ٣٠٠٠٠ متر من الزرابي و ٦٠٠٠٠٠ شاشية وجميع منسوجات الصوف والحرير بتونس والساحل وواحات الجنوب وجدنا مجموعا متناسبا وهى ميزة اتحاد تام يضمن للبلاد ان تكفى بما فيها مع بعض الاجتهاد الصناعى المحلى ويمكنها ان تعيش باقتصادياتها حياة اقتصادية مستقلة

هذا ولم يبق الآن سوى استعمال نفس النزاهة وعدم التحيز فى ذكر عمل الحماية الفرنسية التى نصبت على البلاد عام ١٨٨١ بمعاهدة باردو وباتفاقية المرمى فى ١٠ جوان ١٨٨٣ — وبينفى فى هذا المنعرج الخطير والحاسم بالنسبة لبلادى التعميسة فيما يظهر أن اذكر بأقصى دقة ممكنة احصائية ستين عاما من هذا النظام الذى حكم البلاد غير متناسين من ذلك العمل شيئا أو مهملين اياه حتى يتسنى لمن كان ينهمه الوقوف على حقيقة الامور ان يكون فكرة حقيقية ويصدر حكما سالما على الحالة التى سبسطها له

ان هاته الاحصائية كسائر الاحصائيات تحتوى على أمور ايجابية وأخرى سلبية فلنطرق الامور الايجابية أولا (١) لقد عرفت البلاد التونسية طيلة هاته الستين عاما عهدا يكاد يكون كله سلم مفروغ منه ودائم فلم يقع بالبلاد ما يستحق الذكر

من الثروات وعمليات النهب وقد امتد سلطان الأمن على مناطق الجبال الممتدة من الشمال إلى الصحراء بالجنوب وقد وقع استخلاص الاداءات بصفة منظمة

٢ - كما وقع تنظيم العدالة التونسية وجعلها عصرية كالعدالة الاوربية وأسست دائرة تعقيب ودائرة استئناف ومجالس ابتدائية ومجالس جهوية كما أسست مجلة قانونية بفصول مهيئة متناسقة حيث المجلة المدنية والمجلة الجنائية والجنائية والتجارية الخ... يقوم على تنفيذ هذه القوانين حكام لهم من المقدرة والاستقامة والاقتطاع والاخلاص ما تشهد لهم به الخاصة والعامة. ولا يسعنا هنا إلا أن نطأطأ الرأس أمام مجهودات كل من شارك في هذا العمل العجيب جداً والذي هو من الفائدة العظمى بمكان مهما كان جلسه -

٣ - طرق المواصلات - ٢٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية تقل ٤٠٠٠٠٠٠ من المسافرين و ٢٠٠٠٠٠ طن من البضاعة - و ٦٠٠٠ كيلومتر من الطرقات العامة و ٨٠٠٠ كيلومتر من الطرقات الأخرى .

٤ - خمسة مراسى عظمى - تحتل من الساحة ٢٥٠ هكتاراً باضافة ١٢ كيلومتر من الارصفة وهي بتونس وبزرت وسوسة وصفاقص وقابس - وتتلخص حركتها التجارية السنوية هكذا : ١٦٠٠٠٠ مسافر ٤٥٠٠٠٠ طن من البضاعة مفضلة كما يلي : ١٥٠٠٠ دخلاً وخرجاً من المراكب ١٠٠٠٠٠٠ - عشرة ملايين من الاطنان من البضاعة المنقولة وتوفر - ١٦٠ مليون فرنكاً من الاداءات القمرقية .

٥ - أشغال الري - وقع احداث ١٥٠٠٠ مورد ماء منظمة وصالحة للاستهلاك وتتمتع ٧٠ في المائة من الحواضر بتوزيع المياه الصالحة للشرب تجري في ١٨٠٠ كيلومتر من الحلاقم وهناك سد بالواذ الكبير يمكنه ادخار ٢٠ مليون من الميترات المسكبة من المياه وإرسال ١١ مليون منها للري الفلاحي بالجهة -

٦ - البريد - ٥٦٦٠٠ كيلومتر من الاسلاك التليفونية و ١٧٣٠٠ كيلومتر من الاسلاك التلغرافية و ٢٢٣ قبضة بريدية تهوم بصرف مليار و ٣٠٠ مليون فرنكاً من العمليات المصرفية و ٢٠٠ مليون فرنكاً عمليات صندوق الادخار -

٧ - الجهاز الكهربائي - ٩ مولدة للكهرباء توزع ٦٠ مليون من الكيلوات وبها ١٤٠٠ كيلو متر من أسلاك التيار العالي و ٨٠٠ كيلو متر من أسلاك التيار الصغير -

٨ - التعليم العام - ٢٠٠٠ قسم تحوى على ١١٠.٠٠٠ تلميذ أوريين وتونسين

٩ - الاسعاف العام الطبي والعمل الصحى - ٢٣٠٠ فراش بمستشفيات

١٢٠.٠٠٠ عيادة و ٤٠٠ طبيب مع اضافة معهد باستور ومعمل التلقيح به الذى يعالج سنوياً ١٧٠٠ شخصاً ويوزع ٩٠٠.٠٠٠ كية تلقيح ضد الجدري

١٠ - الاصلاحات السياسية - شرع فى الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة

التشريعية ووقع تأسيس الوزارة العذلية وقسمت البلاد الى خمس جهات اقتصادية وأست مجلس الأعمال والمجالس الجهوية والمجلس الكبير ولجنة التحكيم وهذه اصلاحات م. لوسيان سان ، ووقعت محاولة تنفيذ مبدأ تمكين التونسيين من دخول المناصب العليا الادارية على عهد م. بيروطن

تلك هى باجمال احصائية أعمال الحماية بتونس الاجماية ولنبحث الآن فى أعمالها السلبية والى هى أصل كل اتهامات التونسيين للادارة الفرنسية والى هى بلا شك الداعى الاصلى بل الوحيد للمصادمات ولسوء التفاهم التى كان ينجم عنها سخط المسلمين العام .

١ - انعدام الضبط الادارى وقلة التباين المفروض بين سلط الحماية والسلطة التونسية الرسمية الامر الذى نتجت منه الفوضى فى الادارات المركزية والجهوية من أعلاها إلى أسفلها

ان المعاهدات التى تربط الطرفين لا تدقق فى الواقع وظيفة الادارة التونسية ووظيفة المراقبة الافرنسية وهاته المعاهدات غامضة فى هذا الخصوص تاركة بذلك حرية كبرى فى التأويل للمجتهد فى تحديد هذين الامرين الذين هما من الاهمية بمكان وهما أولاً - مسألة السيادة والاستقلال والى يقول فى شأنها الفصل ٢ هاته الكلمات المهمة : « تعهد دولة الجمهورية الفرنسية بتحويل مساعدتها المستمرة لسمو الباي

وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث براحة مملكته ،
ويقول الفصل الخامس من هذه المعاهدة : ينوب الدولة الفرنسية لدى سمو الباي
وزير مقيم وظيفته المهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة في
علائق الدولة الفرنسية مع الادارات التونسية في كل النوازل التي تهم الجائين معاً ،
ثانياً — ومسألة ادارة الشؤون الداخلية للبلاد التي نشاهد تدخلا متزايدا فيها
والفصل الاول من اتفاقية المرسى يقول في هذا الصدد : لما كان مراد حضرة الباي
المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية اتمام حاجتها تكفل باجراء الاصلاحات
الادارية والعديلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة في اجرائها ،

إن إبهام الالفاظ التي سبكت فيها هذه الفصول الاصولية هو الذي برر كل
التدخلات في جميع حركات وسكنات الادارة التونسية وغير معنى وروح الحماية اذ أنه
في الواقع قد انتهى الامر الى وضع يد السفارة على الادارة العامة للبلاد الى حساب
حكومة الباي واستشعاراً لعدم وجود أي نص يحدد وظيفة الحامي والمحمى واعتقاد
على جبل وتواطؤ وجمود بعض الوزراء الذين يقع اختيارهم عمداً من بين الموظفين
اللينيين والعاجزين فان السفارة لم تبق للباي الا شبح سيادة والحكومة التونسية الا
نفوذ يحق أن نقول عنه انه وهمي ولا معنى له بالنسبة لمن يتقلده الا في الأوسمة الشرفية
والالقباب المزيفة .

فاعتداء السلطة الحامية على وظائف وميزات السلطة المحمية قد بلغ الى حد أن
شاهدنا كاتب عام للدولة التونسية مـ منصورون يثور على الاعتداءات المتفاقم أمرها
من طرف السفارة بسبب هذا الازدواج وبجرة قلم يحذف الهيئة الادارية التي كانت
رمز لهذا الازدواج وهي ادارة الكتابة العامة ، والتي وقع ارجاعها فيما بعد ،
ويحدث عوضا عنها مصلحة تعنى بتعيين ومراقبة العمال وهذه المصلحة وقع تصويبها
بالسفارة العامة وهي تابعة لها في جميع متعلقاتها

٢ — السلطة التشريعية بتونس هي مثال الفوضى بعينها — فهي مبدئياً وشرعياً
من متعلقات الملك وفعلياً فهي في يد ادارة مكلفة بتنفيذها وهكذا تندمج سلطتنا التشريعية

والتنفيذ بصفة مطلقة فتلتجأ سلطة ادارية هي محل تنازع من جميع النواحي فكانت الادارة هي التي تهيء لوائح الاوامر تلك اللوائح التي تكسب صبغة القانون بمجرد موافقة الباي وامضاء المقيم تحت كلمة وافق عليه وأذن بنشره وبعبارة أخرى فان المكاتب الادارية هي التي تهيء الاوامر التشريعية مهما كانت أهميتها والباي يوقع عليها والمقيم يصدرها .

أما خطورة وغرابة هذه الصفة الشاذة في التشريع فهي انها لا تراعى في كل الاحوال الا مصالح الساعة الاستعجالية للادارة حتى انه أحياناً نجد أوامر متناقضة تتعلق بنفس مادة واحدة وهو أمر يحدث الفوضى ويبرر التنطع والاختلاف من ذلك في هذه الكيفية التشريعية هو انها تجعل فقهاء المسؤولية وانعدامها قاعدة في الحكم .

أما فيما يتعلق بالسلطة التونسية فغاية مدى مشاركتها في تحرير القوانين التونسية التشريعية هي التوقيع عليها وختمها بالطابع الملكي

٣ - مشكلة الاراضى هي أكثر المشاكل تعقداً وقد كتب عنها كثيراً وما بلغته من التشهير كاف في حد ذاته ويجعلنا في غنى تام عن افاضة القول فيها فلنكتف اذن بالقول بان هذه المسألة تنقسم الى قسمين متباينين وتتلخص في عمليتين :

أولاً - اقصاء العنصر التونسي عن الاراضى الصالحة للزراعة

ثانياً - توزيع هذه الاراضى على الاستعمار الرسمى والفردى العظيم منه والحقير وهكذا يقصد من هذه الاعمال الوصول يوماً ما الى طرد الاهالي طرداً كلياً من اراضيهم والتكريم بها كلها للاستعمار .

فلقد قدر الكاتب القدير المعروف فينيود وكتون ان ثلثا من كامل مساحة الايالة التونسية قد وقع اعطاؤه للاستعمار والمستعمرين الذين لم يستعمروا قط بل الذين كانوا يتمتعون بتسوية اراضيهم وهم ياريس أو بليون أو بليل الى صغار الفلاحين التونسيين أو المعمرين الايطاليين ونحن نعرف جانبا وافرنا من هؤلاء المستعمرين الذين لم تطلأ أقدامهم تونس حيث لهم عشرات الآلاف من المساكنات - ١ - وهم اما سياسيون أو موظفون حالون

وزيادة على الاستعمار الفردى فهناك بكل الأسف استعمار الانتفاعيين أصحاب الشركات الرأسمالية وهو استعمار مجموعات تمثلها هذه الشركات واليك بعضها :-
شركة النفيضة التي كانت تكسب ٩٦٠٠٠ هكتار يسكنها ١٠٠٠٠ من التونسيين يعيشون عيشة الرق - فقد اجرت الشركة الى فلاحين تونسيين صغار ٤٠٠٠٠ هكتار ثم ان هذا التراب الشاسع قد وقعت فيما بعد قسمته بين مائة مستعمر
- شركة التضامن التونسي ولها ٢٥٠٠٠ هكتار
- شركة المزارع الفرنسية بتونس ولها ٢٤٠٠٠ هكتار الخ ...

ولقد سمح هذا النوع من الاستعمار للدولة ان وضعت في ايدي عشرة اشخاص من كبار المستعمرين وبعض مئات من صغارهم بواسطة ادارة الفلاحة جانبا وافرا من الاراضي التونسية واستئصال ابن البلاد منها نهائيا - وقد كانت الوسائل المستعملة للوصول لذلك الانتزاع القانوني والامتلاك الرسمي والتنازل عن املاك الدولة للاستعمار بل لقد وقع جبر ادارة الاوقاف على التنازل لادارة الاستعمار لضرورتها عن عدة اراضي من حقوق الاوقاف بمعدل ١٨٠٠٠ هكتار في السنة وبتمن تعينه الادارة يخول لجمعية الاوقاف ان تشتري به املاكا بلدية عملا بما يسمونه شرط التعويض المنصوص عليه في صكوك المحبس - فالمعمر كبيرا كان او صغيرا لا يجد بتونس الارض لحسب بل والقروض اللازمة لمشروعه والاعتمادات بالبنوك مع التعهد بارجاعها أقساطا على ٢٠ سنة بينما التونسي الذي له مالمعمر من الحاجيات لا يجد من الاعتمادات سوى المبالغ المزرية التي تخدمها له شركة لاحتياط (الحديثة الانشاء) فالتونسي - مع بعض الاستثناءات اجبر هكذا على ترك الفلاحة لانعدام الارض والقروض فأصبح عامل يومه بالفلاحة او خماسا معززا بذلك جيش البؤساء الجرار من الرحل والسائلين الذين تمج بهم المذن

واذا استثنينا العدد القليل من التونسيين الذين تعلقوا بأراضيهم بالرغم من الصعوبات والمشاق العديدة والمختلفة الاشكال التي تعترضهم في طريقهم وتعرقل أعمالهم غالبا فان أبناء البلاد قد أصبحوا بقوة الضرورة عمالا فلاحين أو خماسا -
ومع هذا فان حالة أولئك لا تفوق بؤسا وتعاسة حالة هؤلاء

فالعامل الأجير الفلاحي إذا وجد عملاً لا يقبض سوى أجرأ زهيداً يتراوح بين ١٤ و ٢٠ ف ، منذ عهد قريب أجرأ عن عمل يوم كامل من ١٢ الى ١٤ ساعة شغلاً غير منقطع

وأما الخناس فهو يعيش مع عائلته بما يقدمه له الفلاح ويأخذ في آخر موسم الفلاحة خمس ما تنتج ١٠ هكتارات بذراً أى ٣٠ شكاراً قمحاً وشعيراً في العام كله — فإذا دفعنا الحساب وجدنا الخناس أجيراً بمبلغ ١٥ ف يومياً

من ذلك أن العامل والخناس يسكنان مشاق وهي مجموع أكواخ موبوءة ووسخة حيث تتعذر بها الحياة العادية وتبلغ نسبة الخسائر في الأطفال ٤٠ في المائة وهي نسبة مخيفة جداً — فقد أصبحت هذه الأكواخ مستودعاً لمجموع من الأمراض المعدية والتي تنزل الخسائر المفجعة سيما في سنوات الجذب فالسل والحمى ضاربة أطنابها هناك. فالعامل الناقص القوت والذي يسكن تلك البقاع الموبوءة والعديم الكساء تلك الأشياء التي تجر له الكثير من الحرمان في الضروريات مع ما يقاسيه من الأمراض الأدبية والتي هي وليدة هذه الحالة الخطيرة .

فالعامل هكذا يصبح عاجزاً عن كل اجتهاد نفس والقيام بأى نشاط مشر — فعندئذ يوصف بل يتهم بالكسل — وبالسخرية — وسرعان ما يقع تعويضه بالعامل الأجنبي الذي يجد ما يلزمه من التموين ومرافق السكنى .

فالمجلس الشورى التونسي حاول بتردد تأسيس استعمار صغير تونسي يرمى الى اقرار التونسيين بأراضيهم وقد اقترح في عام ١٩١٩ وخصص قرصاً بأربعة ملايين من الفرنكات و ٢٣٣٥٠ هكتاراً وقع سحبها من أملاك الدولة لاحتلال فلاحين تونسيين صغاراً إلا أن هذا المسعى المحمود لم يقع التادى فيه لعدم وجود القرض اللازم بالرغم من قرض عام ١٩٢٠ وتأسيس صناديق الاحتياط — فالحالة عام ١٩٤٢ لا تختلف عنها في عام ١٩٢٠ والجهود التي بذلت لم تكن متناسبة مع حاجيات المشروع وأهمية القضية وعدد الفلاحين الواجب اقرارهم .

وإذا نظرنا في حالة الرحل بالوسط والجنوب نجدهم غير متمتعين بامتيازات وتقدير أن نقول عنهم انه لم يقع عمل شيء يذكر لفائدتهم .

فساكن الساحل وحدهم أو على أصح تعبير سكان شرق البلاد التونسية وسكان
الراحات هم الذين نجد عندهم شيئاً من الازدهار ويعيشون بالنسبة لبقية سكان البلاد
عيشة ممتازة - وبفضل معاصر زيوتهم ومعامل الصابون وتخليطهم وأنعامهم
ومنسوجاتهم الصوفية يحتلون مرتبة ذات بال في الحياة الاقتصادية التونسية .

٤ - المشكلة الأدبية - ان هذه المشكلة ليست بأقل أهمية من التي أسلفنا
الكلام عليها ومن خصائصها عدم اعتبار التونسي والاساءة له واضطهاده والاعتداء
عليه الأمر الذي يكون التونسي شخصيته في كل الاحيان من طرف بعض السلط وبعض
نواب الجالية الأوربية - وهذه الأعمال المتكررة لم تكن منذ الاحتلال غير اظهار
احساسات البغض الذي يضره المستعمر للجنس التونسي العربي المحمي - فلقد
اكتست صبغة حملة تباهض شنعاء والتعريض بالأهلى ومناوشاته على صفحات
« تونس الفرنسية » وفي لغة قدرة كلفة ودكرياره وأضرابه وتريدون الذين كانوا
يقولون مثلاً « العربي هو » ، « اليكو » ، « الأبدى » واذا عترضك في طريقك عربي
وأفمى فاقتل العربي قبل الأفمى ، الخ ذلك .

فهذه الجريدة وعدة أوراق أخرى أقل منها قيمة كانت تصب على رأس التونسي
يوميةً واذا من التهم المتشابهة والشم والتلب الوضع والاكاذيب والترهات
ولفظه « ييكو » هو النعت الذي ينعت به أفراد الجالية الأوربية عادة باحتقار
وعدم اكتراث التونسي بصرف النظر غالباً عن طبقة الاجتماعية أو ثقافته وباستثناء
بعض الفرنسيين الذين لهم تربية حسنة والذين يعتبرون أن الخروج عن دائرة الآداب
هو فساد خلقى فان بقية الجالية الأوربية كلها سواء بالمدينة أو حتى بالبادية وحتى من
الطبقة السفلى الإيطالية العارية الرأس وحافية الأرجل يلذ لها أن تخرج التونسي
والتونسية المحترمة باستعمال هذا اللفظ الجارح الأمر الذي من شأنه توسيع الخرق
الذي يفصل بين العنصرين المتساكين بهذه الديار .

٥ - عدد الموظفين المرتفع بصفة عارقة للعادة - ان هؤلاء الموظفين الذين
يسمون بحق « آفة الميزانية » يفوق عددهم بكثير حاجيات البلاد وضروريات الإدارة
فن يبحث في الميزانية يجد ان ٦٠ في المائة من المصاريف تخصص للإدارة وهذه

الحال عديمة النظير في العالم وهو رقم قياسي بلغه الميزان التونسي فلقد أهدت م. بيروطن ذلك وأراد أن يضع حداً لهذا الاسراف إلا أنه بارح تونس ولما ينفذ فكرته .

وهناك شيء غريب في حد ذاته وغير مبرر هو ان هذا الجيش من الموظفين لم يشمل سوى عدد ضئيل من التونسيين يشغلون وظائف ثانوية وعلى الخصوص في مصالح البريد وأعوان البوليس وإدارة المال بينما أبواب الإدارات الأخرى مغلقة في وجوههم غلقاً محكماً وبكل قساوة — وقد أراد م. بيروطن أن يتدارك هذه الحال أيضاً فقرر مبدأ قبول التونسي في الوظائف العليا بعد توفر شروط الأهلية والمقدرة فيه إلا أن هذا المبدأ لم يطبق لحد الآن سوى في ٣ أو ٤ قضايا — وهكذا فالنخبة المكونة بالمعاهد الفرنسية قد وقع طردها من إدارة بلادها باستثناء مصالح العدلية التونسية والأوقاف التي هي إسلامية قلباً وقالباً .

وليس هذا المرض كله — فهناك بكل الأسف زيادة عن اقصاء التونسي عن إدارة بلادهم عدم التساوى مع زميله في الأجر إذا وقع قبوله بها — ومبدأ ، إذا تساوى العمل تساوى الأجر ، مجهول كل الجهل بتونس — وأنتى من ذلك فان عدم التساوى في الأجور ليس هو بين التونسي والفرنسي لحسب بل هو أيضاً بين التونسي والأجنبي — وهذه القاعدة مطلقة بكل دقة بالمصالح التي تقوم عليها شركات خاصة (شركة الغاز والاتقال والمناجم الخ . . .) حيث تجد اليد العاملة الإيطالية متسعة ذا بال وحيث يشاهد هذا الأمر الغريب ثلاثة قباض بالآرتال افرنسي وإيطالى وتونسي يقبض الأول ١٠٠٠ ف في الشهر والثاني ٨٠٠ ف والثالث ٦٠٠ ف — وفي الحال ان العمل في ذاته وزمنه هو واحد بالنسبة لهم الثلاثة —

وهكذا في جميع الإدارات الأخرى العامة والخاصة والاصلاح الذي شرع فيه أخيراً لم يثمر بعد —

٦ — مبدأ عدم المساوات بين اروبيين وتونسيين — ان هذا المبدأ مطبق في جميع الأحوال وجميع الميادين — وهو ظاهر كل الظهور في الهيئات النيابية المحلية — ونشاهد بدعوى حماية التفوق الاستعماري الخسالة ان عدد التونسيين المسلمين الذين

يعدون ٢٣٠٠٠٠٠ ومتمتعون باستقلال مبدئي و ١٢٥٠٠٠ فرنسي و هم الضامنون لهذا الاستقلال ولجميع الحقوق والمميزات التي لهذا الاستقلال يمثلهم نواب متساوون في العدد وعكساً لطبيعة الأشياء فان المحمي ، مجرد من حقوقه وعلى الخصوص حق ادارة شؤون بلاده من طرف من كان واجبه ووظيفته تخويله التمتع بهذه الحقوق .

٧ - الخطر الايطالي - لقد وصلنا الآن الى ما نسميه بالخطر الايطالي -

ان فرنسا سهلت لاي탈يا بعدة اتفاقات معها سهلت لها مأمورية اقرار جالية ايطالية كثيرة وآخر احصائية تفيد ان عدد الايطاليين قد بلغ ١٣٠٠٠٠ نسمة بادخال الايطاليين المتجنسين أخيراً - فرنسا قد نشطت الاستعمار الايطالي الذي سرعان ما أصبح مالكا لعدة مناطق شاسعة ويحتل اليوم المنصب الاول في فلاحه الكروم - فزارع الكروم تقسم هكذا بتونس :

٩٤٣٨٠٠٠ هكتار للفرنسيين الذين يبلغ عددهم ٧٧٢ مستعمر .

١٠١١٢٠٠٠ هكتار للايطاليين الذين يبلغ عددهم ١٩٢٣ .

ويبلغ التونسي ٢٢٢٥٠٠٠ هكتار من غيب الاستهلاك و غيب المائدة .

فان الزوج الايطالي الى تونس الذي ارادته ونشطته فرنسا قد كان مخطراً على التونسيين وهو يقع على حسابهم سواء بالفلاحة أن يمدان الشغل .

ولتسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية والاصداق بالحقيقة العارية ولو كانت مرة فالتنا مجبورون على أن نشاهد أن فرنسا تنفذاً لرغبتها في جعل تونس مستعمرة حيث تقابل العنصر الاسلحي بالعنصر الأوروبي المسيحي رأت أن مصلحة تسديد العجز الناتج عن قلة الفرنسيين باقرار (الاخ اللاتيني) واحلاله محل الفرنسيين والذي يمكن استعماله في يوم من الأيام كأداة تصدير فعالة - إلا أنه قد شاهدنا منذ عام ١٩٤٠ - النتيجة العقيمة لهذه السياسة العمياء والغير معقولة -

٨ - التعليم العام - ان التعليم من الوجهة التونسية هو ناقص جداً - فالتونسي

يتلقى تعليمه غالباً في الكتاب أولاً والزوايا ومعهد جامع الزيتونة - وإذا خرجنا عن المدن والقرى فان المدارس الافرنسية عديمة الوجود - وحتى في البقاع التي

توجد فيها هذه المدارس فإن الحظ الذي ينال التونسي منها مزرى للغاية ومحدود ولا أصدق من الاحصائيات في هذا العدد - يتقسم عدد التلامذة الذي يبلغ ١١٠٠٠٠ نسمة هكذا .

٢٥٠٠٠ تلميذاً فرنسياً من جالية يبلغ عددها ١٢٥٠٠٠ شخص .

٩٠٠٠ يهودياً ، ٧٥٠٠٠ ،

٤٦٠٠٠ مسلياً ، عنصر يبلغ عدده ٢٣٠٠٠٠ نسمة والذي له ٢٥٠٠٠٠

طفلاً في سن الدراسة أي أن عدد الاطفال الذين ليسوا بالمدارس يبلغ ٢٠٠٠٠٠ يمرزون جيش مساحي الاحذية والخالين والساتلين وهي مدارس العاهات والاجرام ٩ - الاسعاف الطبي - ان الاسعاف الطبي غير متوفر كما يجب وهي مشكلة

للانتقاد - وخارج المدن وبعض مراكز الاستعمار فانه لا يوجد بالبادية التونسية المحضة لا طبيب ولا صيدلاني ولا قابلة رسمية ولا عيادة ولا مستوصف - وتهاون الاوساط الحكومية في هذا الميدان بين - فغالب البادية التونسية متروكة لمدعي الطبيب الذين يقومون بمهمتهم تحت أعين القانون ويرزعون شرورهم .

١٠ - المشكلة البلدية - ان ما قدمناه من الكلام على الاسعاف الطبي ينسحب ذاته على البلديات - وباستثناء الاماكن التي غالب سكانها أوروبيين فانه لا يوجد أي مصلحة بلدية تعتمد بالاعمال الضرورية - فالسلطة هناك بيد العامل المذئ يمثله الشيخ في سائر القرى وهذا الاخير يعمل ما يستطيعه من العمل بل ما يريد منه .

فن البيهبي إذن أنه بالاماكن الخالية من الاستعمار والمسكونة خاصة بالتونسيين لا توجد طرق ولا أعين ماء ولا مراكز بريدية ولا مكاتب ولا كهرباء ولا أشغال رى وهؤلاء التونسيون لا يعرفون الادارة إلا في أشخاص أعوان الاستخلاصات الذين يترضونهم أحياناً بالاسواق فيصبنخوا هكذا على هامش الحياة العصرية حيث أطردها منها لاسباب سياسية عليا .

١١ - انعدام الحريات الاصولية الثلاث - حرية الصحافة وحرية الكلمة

والاجتماع وحرية المؤسسات وهو الامر الذي زاد المسألة أشكالا والمرض شدة فبعد السياسة الحرة التي افتتحها المقيم العام يعيشون والامر العالي الصادر في ١٤

— أكتوبر ١٨٨٤ الذي سحب على البلاد التونسية القانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ جويلية ١٨٨١ رأينا أوامر متعسفة وجائرة تكتم الصحافة مدة ٢٠ عاماً من جانفى ١٩٣٢ — إلى يومنا هذا وحسب التشريع الجارى به العمل الآن أنه يسمح لاجنبى كايطالى مثلاً باصدار جريدة بينما التونسى لا يجد نفس السهولة لاصدار صحيفة عربية — وقد توبى ان المسلم هو بأرضه . وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للبلاد .

وأما حرية الاجتماع فهى ما زالت راضخة لحكم الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس ١٩٠٥ الذى أخضع كل اجتماع لرخصة تطلب من الادارة سلفاً

أما المشاريع فهما كان نوعها ومشربها وغايتها فهى خاضعة للرخصة القانونية وهذه الرخصة التى لا تؤخذ إلا بأقصى الاتعاب والمشاق فهى تحت حكم السحب الادارى فى كل آن وحين (فصل ٢ من أمر ١٥ سبتمبر ١٨٨٨)

١٢ — التجنيس — إن سياسة التجنيس الوحيدة قد اسفرت على نتائج عقيمة وكانت أصل الحوادث الدامية والاحتجاجات الصارمة التى لازالت عالقة بالأذهان ذلك لأن تلك السياسة النادرة والغير مصيبة لم يكن الغرض منها سوى تشجيع رعايا الملك الذى تعهدت له فرنسا بحمايتها لذاته واحترام حقوقه وأقدسها حرية بسط سيادته فى جو ملؤه الهدوء والسلام فهاته السياسة تشجع هؤلاء الرعايا على ترك جنسيتهم التونسية وقانونهم الشخصى الاسلامى للحصول على الجنسية التونسية التى تضمن لهم بعض الامتيازات المادية البحتة كتسهيل دخولهم للوظائف العامة وتقديمهم فيها بسرعة والتحصيل على مرتبات ضخمة ومنح عديدة والتك الاستعمارى الخ . . .

فلقد أفيض الكلام فى مضار هذه السياسة والشر الذى نجم عنها للتونسى ولندكر هنا أنها قد ضربت التونسى فى أعز شئ لديه وهى كرامته وجنسيته وعلى الخصوص دينه وقد تقرر أن من يخرج عن حكم شريعته طوعاً منه يعد ملحدأ ومرتداً وهكذا فالمتجنس يصبح مرتداً باعتاقفه الجنسية الفرنسية

ولسنا فى حاجة لتعيد القول فى وصف المناظر المحزنة والممزقة للأفئدة التى نجمت عن تطبيق هذه السياسة التجنيسية تطبيقاً أعمى وحاد : طلاق مشوه ورفض باستعمال القوة لدفن المتجنس بالمقابر الاسلامية ونبش الاموات المدفونة خفية ورفض

الاروبيين لقبول المتجنس بمقارنهم بسبب أن الميت ليس بمسيحي وتأسيس مقابر للمتجنسين الذين أصبحوا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

وإذا لخصنا القول في هذا الصدد نقول بدون تردد أن مسألة التجنيس التي لم تتمتع فيها الادارة وطبقها بكل اعوجاج في بلد تعهدت له فرنسا باحترام استقلاله وسيادته ومؤسساته السيامية والدينية هي من أهمهات الغلطات بل هي أعظم غلطة ارتكبتها الادارة الفرنسية بتونس

١٣ - مساوىء الادارة - ان التونسيين قد أنهموا المزار العديدة للسلط العامة سواء بتونس أو بياريس ما تجنيه الادارة وما ينتج عن ذلك من مساوىء فظالما احتجوا بقوة باللسان والقلم ضد اغلاط السياسة الفرنسية بتونس وقد أرسلوا الوفود لتونس ولفرنسا لبسط تدمراتهم والمطالبة بالعدالة والتفهم أى بالرجوع الى الجادة المثلى وفهم الحماية فهما مخلصاً ونزيهاً

وقد كان الجواب دائماً ، الضغط ، فمن عام ١٩٠٢ الى عام ١٩٣٩ شاهدنا سلسلة طويلة من الصحف الموقوفة وسجن الناس والإبعاد الادارى والاعتقال هذا ولا تنكر أن الحركة الدستورية الاولى قد حصلت على بعض الاصلاحات إلا أنها كانت اصلاحات غير كاملة أى غير كافية - فهي من صنيع م . لوسيان سان وبما انها غير كاملة وغير كافية فهي لم توقف الضغط ولقد أخذت أكثر . مما أعطت . تلك هي الاعمال السلبية للحماية التونسية بتونس بسطناها بدون تحيز ولا ضغينة - فهي كما يلاحظ كثيرة جداً وتفوق بكثير الاعمال الاجابية - فنظام نتيجته تلك هو بكل صراحة نظام قد أفلس تماماً . -

والتونسيون بالرغم من عدم رضاهم وامتاعهم قد شاركوا في هذه الحرب بجانب الفرنسيين لانهزوة بل بكرامة وامتثال . والمجازات العديدة التي تحصل عليها الكثير منهم بساحة القتال تدل دلالة واضحة على انهم جديرون باخوانهم جنود حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ وكأمسلافهم ايضا فقد كانوا يظنون ان مابعد الحرب سوف يقع علاج أمراضهم - الا انه بكل الاسف فإن مابعد الحرب أو على أصح تعبير المرحلة الاولى التي ختمت بهدنة ١٩٤٠ كان الانكسار والاستمرار على اغلاط الماضي -

فلم يطرأ أي تغيير في الحالة وطبيعياً فإن كلا من الشعب التونسي والإدارة سيقى على ما هو عليه الآن وفي مثل هذه الحالة الفكرية التي زادها تمكراً إبقاء المثات من التونسيين بالسجون ومناطق الاحتشاد والإبعاد .

وجد الاحتلال الألماني الإيطالي في البلاد التونسية بين ١٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩٤٢ قالباً وهل كان يمكنه أن يعمل غير ذلك قد استمر في المشاركة مع حكومة الماريشال التي كانت (رسمياً) تمنى انتصار ألمانيا . وللتحصيل على عطف التونسيين والتحقيق من معوتهم يوماً ما وستر مطامع إيطاليا في تونس أوعزت ألمانيا لحكومة فيشي أن تعطى الإصلاحات المطلوبة من طرف الأمير ويظهر أنهم أطلقوا سراح المساجين السياسيين كلهم ويظهر أيضاً أن حكومة تونسنة متركة من عدة وزراء قد تشكلت وبسطة فعملانفوذها على المنطقة المحتلة من البلاد — وإذا قلنا (يظهر) لأننا نجعل مايجرى هنالك .

الخاتمة

ان البيان السالف يتعلق بالماضي وبالحالة الواقعية بتونس وأما الخلاصة فيلغى لها أن تطرق مايتعلق بالمستقبل وحده .

وقبل أن أبدى أي فكرة كانت وأقدم الحلول التي كانت تظهر لي صالحة للمشاكل المختلفة القائمة فاني أتمنى أن تتحرر بلادى من النير الأجنبي في أقرب وقت ممكن بالرغم من الصعوبات القائمة وأن يكون هذا التحرير خاتمة المطامع الإيطالية التي اعتبرها خطراً على البلاد التونسية — وهذه المبادئ التي افترضها لتنظيم الدولة التونسية في المستقبل في جميع علاقاتها وجميع ميادين نفوذها

مسائل صبرية

١ — أقرار النظام الملكي — وهو النظام الذى يتلام مع رغائب الشعب التونسي وتقاليده وهو النظام الصالح بطبيعيه ومستوى مدنيته — كما يجب أيضاً أقرار العائلة الحسينية الشعبية فلها منزلتها عند التونسيين وغيرهم .

- ٢ - منح الاستقلال الداخلي الواسع - (شبه الاستقلال السورى) وتكوين حكومة تونسية قوية وقادرة على إدارة شؤون البلاد
- ٣ - عدم مؤاخذه واضطهاد التونسيين الذين شاركوا مع حكومة فيشى في التبعية مع السلطات الألمانية بموافقة ونحت تأييد الاميرال استيفا مثل تلك الحكومة

قبل التحرير الكلى

بجانب الجنرال جوربون كاهية المقيم بالكاف يجب تأسيس إدارة مركزية تونسية تقبل على الأمور السياسية والإدارية ، المال والعدالة والاحباس الخ ... ، وتهتم على الخصوص بالمسألتين الحاليتين : التكوين والاسعافات الاستعجالية لضحايا الحرب - وتبسط هذه الإدارة نفوذها على كامل المناطق الحرة الآن والتي سوف تحرر فيما بعد .

بعد التحرير

تأسيس حكومة تونسية لدى جلالة الملك تتركب من ستة وزارات

١ - رئاسة الوزارة ووزاوة الخارجية

٢ - وزارة الداخلية والدفاع القوى

٣ - وزارة المال والاشغال العامة

٤ - وزارة العدلية والاقواف

٥ - وزارة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

٦ - وزارة التعليم العام والصحة

ويقع احداث أربع لجان كبرى بجانب السلطة المركزية

- ١ - لجنة أبحاث مكلفة بتحضير وعرض تقرير على الدولة في ظرف شهر في اللوائح التي لها علاقة بالاصلاحات التي لها صبغة استعجالية وضرورية - وعلى

الحكومة أن تسرع بانجاز هذه الاصلاحات لا أن تكتفي كما هو جار به العمل الآن بحفظ التقارير بالخزينة الدولية .

٢ — تأسيس لجنة تشريع تتركب من مشرعين ورجال القانون وظيفتها تحضير وتحرير النصوص القانونية ولوائح الأوامر المعروضة على ختم الملك — وتدوم هذه اللجنة الى أن يصدر الدستور التونسي

— تأسيس لجنة اقتصادية دائمة

— ولجنة أضرار الحرب

٣ — كما يجب طرد كل الايطاليين الذين لم يتجنسوا قبل عام ١٩٢٠ وحبس ملاكهم لفائدة منكوبي الحرب — وكل وظيفة يشغلها ايطالي ترجع باستحقاق لتونس

٤ — ويجب أيضاً توزيع المواد الغذائية توزيعاً واسعاً واستعجالياً من حبوب والبان مصبرة وتوزيع الأقمشة للشعب التونسي الذى يقاسى آلام الحاجة المرة والذى تهدده مجاعة مخيفة والذى عرف أهوال الحرب إذ أن بلاده كانت مسرحاً للمعارك القاسية العنيفة

٥ — وعلى الحكومة التونسية أن تشهر الحرب على دول المحور وتوقع على ميثاق الاطلانطيق وتقف رسمياً بجانب الدول المتحدة — وتشارك تونس فى الحرب بارسال فيلق لخط النار يحارب تحت اللواء التونسى ويقع جمعه بواسطة التطوع الاختيارى — وبما أن تونس قد وقع جرحها جروحاً بليغة طيلة هذه الكارثة فليس من الممكن استعمال التجنيد الاجبارى .

ويجب استخدام كل الأفراد الصالحين بالأشغال التى تفتح بالمدن والقرى للنهوض العام بالبلاد —

٦ — اقرار التونسي الفلاح الصغير بالأرض بكل سرعة حسبما تقرره اللجنة الاولى وفتح قروض لمدة طويلة تسمح لهؤلاء الفلاحين بالاشتغال فى ظروف تجعلهم قادرين على إرجاع الازدهار والنمو للفلاحة التونسية التى كانت تتمتع بها من قبل

٧ - حرية الصحافة مع مراقبة تتفق وضروريات الحرب

٨ - ارجاع أملاك اليهود التونسيين وتحويلهم جميع حقوقهم التي كانوا يتمتعون بها قبل عام ١٩٤٠ في دائرة الفصل الرابع من عهد الأمان التونسي الصادر عام ١٨٥٧ والقائل : ان رعايانا الاسرائيليين لن يكرهوا على ترك دينهم ولن يعترضهم أى حاجز في القيام بطقوس دينهم وسيقع احترامها وصيانتها من أى اعتداء كان حيث أن وجودهم في رعايتنا يفرض علينا أن نضمن لهم الامتيازات التي تخولها لهم حالتهم والواجبات الملقاة على عاتقهم .

٩ - تقصص ٤٠ في المائة من عدد الموظفين والتساوى في المرتبات بين جميعهم في جميع الرتب والأقسام - ويجب قبول الموظفين بواسطة المناظرات حيث تكون الإدارة والمقدرة هما الشرطان الاصيلان للدخول للوظيفة .

١٠ - تمكين التونسيين الذين تجسّسوا بالجنسية الفرنسية من حق الرجوع للجنسية التونسية بشرط طلبهم لذلك ورغبتهم فيه -

عند انتهاء الحرب

١ - يشارك نائب مفوض على تونس في مؤتمر الصلح

٢ - يكون لتونس نائب في كل مؤتمر دولي واهلية التي سوف تدخل جمعية الأمم

٣ - تشكيل لجنة كبيرة تقوم مقام مجلس دستوري تمنح تونس دستوراً حراً مقتبساً من المبادئ والمنظومات الديمقراطية

٤ - ابطال العمل بمعاهدتي ١٢ ماي ١٨٨١ و ١٠ جوان ١٨٨٣ وابرام معاهدة جديدة بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية تحفظ مصالح الجانبين وتسوى نهائياً العلائق بينهما

تلك هي الخلاصة التي رأيت من واجبي استنتاجها من يباقي هذا بصراحة يساويها تعللي بالحقيقة وعدم التحيز - ورجائي أن يكون عملي هذا لفائدة القضية التونسية

ومقداراً لمشاركتي في ارجاع بلادى لما كانت عليه الامر الذى سوف يكون عمل
فرنسا وحلفائها الاقرباء والى سوف تقوم به يوم تضمد جروحها

وفى صالح فرنسا وحلفائها أتمنى أن يكون ذلك العمل الاسلامى وعلى الخصوص
بالبلاد العربية بفضل تاريخنا الماجد ونخبة الرجال العظام الذين قدمتهم للاسلام والذين
لهم مكانة أولى فى العلوم والآداب والفنون العربية وأخيراً بفضل جامع الزيتونة الذى
أصبح يفتخر له بأنه المعهد الوحيد لشمال افريقيا والمنفرد فى ذاته

فابن خلدون وابن رشيق وابن منضور وابن عرفة وخير الدين أولئك الذين
يفتخر بهم الاسلام نشأوا بتونس وخلفوا بها تأليفهم الخالدة — وبمنبع النور والعلم
أى جامع الزيتونة نبغ علماء أجلاء ومشهورون كان لهم اثر حسن على العقلية بشمال
أفريقية — وذلك دليل على الدور العظيم الذى لعبته تونس وتلعبه بشمال افريقيا
والاثر الذى يحصل بهاته البلاد كل ما يتعلق بتونس وكل ما يمس بحياتها مباشرة أو غير
مباشرة بصفتها بلاد عربية اسلامية وهى المعقل الاخير لكل ما بقي من الثقافة العربية
والحضارة الاسلامية فلقد فهم ذلك المحتلون الحاليون لها ولا أشك فى ان فرنسا
وحلفائها يفهمونه اكثر منهم

لذلك لى اليقين بان الدول الديمقراطية سوف يظهرون للشعب التونسى تحريراً
أكثر عملاً وأخصب نتائج من تحرير المستبدين المزيّف

أحمد توفيق المردى

صحافى

عضو باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى (الدستور)

وعضو الوفد الثالث التونسى بباريس



الأستاذ أحمد توفيق المدني عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي
ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية بها وعضو الوفد التونسي الثالث ياريس ومؤلف
كتاب : تاريخ الجزائر . وفرطاجنة في أربعة عصور . وعثمان داي تونس . وجمعية
الأمم . تهويم المنصور وقد أبعدته الحكومة الفرنسية إلى الجزائر وهو مقيم بها الآن .
عالم واسع الاطلاع صحفي مفنذر سياسى بعيد الأفق

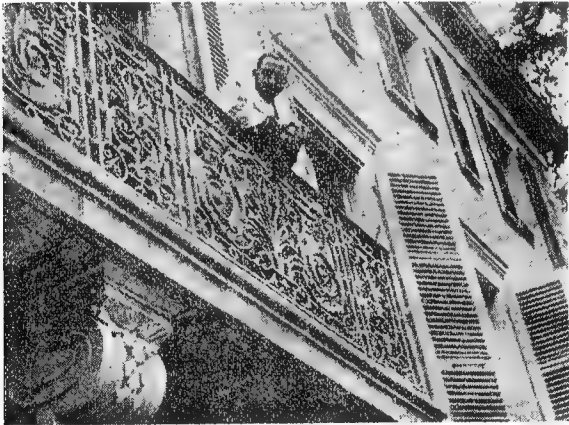
اتيهنا الآن من اثبات المذكرات التي تبين بوضوح فترة الاحتلال الألماني الإيطالي لتونس وما تقدمها وما تلاها كما تصور بدقة الاعتداء على العرش والاضطهاد والتكيل للذين منيت بهما الأمة ، وتقدم لنا أن ذكرنا سلوك السلط الاستعمارية الفرنسية مع سمو ولي العهد الذي خلف جلالة الملك على العرش وكيف انتزعت منه السلط التي هي من خصائصه وكيف أوقعت الخلاف بينه وبين الأمة واستغلت ذلك لاضعاف الذاتية التونسية وتوهين القوة التي أحاط بها جلالة الملك المعتقل عرش المملكة التونسية ، فسمو ولي العهد هذا قد وقع بين تحدى الاستعمار له وبين مطالبة الأمة لسموه بالتضامن معها في الدفاع لفائدة ارجاع الملك المنصف

أما جلالة الملك المنصف فانه بعد أن اعتقلوه مدة في بلدة الأغواط وانتزعوا منه تحت عوامل الضغط والارهاب وثيقة تنازله على العرش نقلوه الى بلدة تنس من بلاد الجزائر وهي وإن كانت في مناخها أحسن من الأغواط بكثير إلا انه كان فيها تحت حراسة مرهقة وترى لزما علينا بل من واجبا أن نذكر بهذه المناسبة ما قام به الشعب الجزائري الشقيق نحو ملكنا المعتقل من الحفاوة والاحكام والتعظيم فقد غمروه بمظاهر ولائهم وكرمهم العربي فكان كبراؤهم يزورونه ويقدمون اليه الهدايا وعامتهم يرسلونه في المواسم والأعياد ويهتفون بحياته كلما خرج والنقوا به في طريق ولقد بذلوا مساعي مشكورة في الدفاع عن قضيته وإقناع السلط الفرنسية في الجزائر وباريز بوجوب إرجاعه ، ولقد اعتراه مرض خطيره هناك تخف الاطباء لعلاجه وتوافد الناس لزيارته ولما قدم من تونس وزيره وطيبه الخاص الحكيم محمود الماطري وأخوة جلالاته لأقوا من الحفاوة في الجزائر ومن أهلها ما يثلج القواد وعلى الأخص صاحب السمو الجنرال محمد باي أخ جلالة الملك فقد لقي سموه حفاوة خاصة لما امتاز به من سعة العلم ورقة الشعر والمكانة في الأدب ، وان تونس وجلالة ملكها وعائلة المحترمة لا تنسى للشعب الجزائري الشقيق هذا العطف والاحكام الذين عرفت بهما الجزائر العربية المسلمة في مختلف العصور



صاحب السمو الجنرال محمد باي أخ جلالة الملك المنصف وهو في مدينة بو الآن
يقسم إلى جنب أخيه منذ حدثت له أزمة المرض في الشتاء الماضي وقد أخذت له هذه
الصورة على حين غفلة منه وهو في شارع من شوارع مدينة بو

غير أن السلط الفرنسية الاستعمارية لم تكن مرتاحة إلى هذا الولاء والاخلاص والاكرام والحفاوة التي تلقى بها الشعب الجزائري ذلك الملك العربي المسلم المخلص لشعبه والذي أصبح اسمه في ذلك القطر تخفق له القلوب وترنم به الأفواه ، كما أن وجود جلالته في الجزائر قد سهل على الكثيرين من أفراد شعبه الاتصال به فرأت السلط الاستعمارية أن تقصيه عن كل ذلك وتنقله إلى فرنسا وتضعه في بلدة « بو » على مقربة من الحدود الاسبانية بلدة لا تعرفه ولا يعرفها ولا يجد من أهلها إلا عدم الاكتراث أو نظرات العداء وكلمات الإيذاء من الحردين الناقين لقد تم ذلك ونقل على باخرة حربية وأعطيت له التحيات العسكرية عند ركوبها وعند النزول منها وحققوا بهذه النقلة ثلاثة أشياء (١) الامعان في اقصائه عن وطنه وأهله ونجبيه (٢) وحرمانه من عطف اخواننا الجزائريين عليه (٣) ابعاد الأمل من أدمغة الذين يفسكرون في قرب إرجاعه .



جلالة ملك تونس محمد المنصف يشرف من نافذة معتقله في مدينة بو بفرانسا

ولقد زاره أثناء إقامته في تونس كثير من الشخصيات الأميركانية والانجليزية وحتى الفرنسية وفتحوا معه الحديث في قضيته فدافع عن نفسه ضد جميع التهم التي ألصقت به ووضع بين أيديهم الحجج والوثائق التي لا تقبل الطعن وتحدثوا معه عن مسألة تنازله عن العرش فكان مما قاله لأثره : ماهي قيمة وثيقة تؤخذ من إنسان تحت عوامل الضغط والارهاق في معتقل ثم تؤخذ فيها شهادة رجلين من أعوان السلطة القاهرة التي أخذت ذلك الاعتراف ، ان جميع الشرائع والقوانين لا تهر الالتزامات التي تقع تحت عوامل القهر .

والآن ننقل من الوثائق إلى اثبات أقوال بعض الصحف التي لها أهميتها في الموضوع ، فهي تصور لنا إذا كانت تصدر في الشرق رأي إخواننا الشرقيين في هذه القضية وتعطينا صورة من فكرة الفرنسيين وغير الفرنسيين من الأوربيين إذا كانت صادرة في أوروبا ، ثبت منها فكرة أنصار الحق الذين وقفوا موقف الدفاع عن قضية تونس وملكها وفكرة أنصار الباطل الذين كانوا يغرون حكومتهم بالمنفى في الخطة التي اتخذتها وعدم الرجوع فيها وإبقاء جلالة الملك في معتقله وهي الفكرة التي كان يدين بها م . جورج بيدو ، وزير الخارجية الفرنسية ويسانده فيها الجنرال ماسط الذي كان مقنياً عاماً إذ ذاك والذي يتظاهر بولائه لسمو ولي العهد الجالس على العرش الآن . ويقول انه على وفاق معه وصلة الود بينهما متينة بينما هو يعتصب منه نفوذه وسلطانه ويجبره على اقرار نظم لا يرتضيها ، ونضع هنا صورة تمثل سمو ولي العهد مع الجنرال ماسط وهي ناطقة بهذا الود المزعوم وقد أخذت عن مجلة الحياة التونسية التي تصدرها السفارة العامة في تونس



صورة صاحب السمو الامين باى الجالس على العرش التونسى الآن حطماً لجلالة
المالك محمد المنصف .

والى يساره الجرال ماصط المقيم العام الفرنسى سابقاً فى تونس وهي ناطقة
بمظهر الود والولاء

أقوال الصحف:

بريد بلندرة

رسالة عزام باشا إلى الشعب والشبيبة بأفريقيا الشمالية
في مساء الأحد ٨ سبتمبر ١٩٤٦ اقتبل سعادة عزام باشا أربعة من الشباب
التونسيين بلندرة عز الدين عزوز ، ويوسف العيدي ، والهادي بن عمر ، ونور الدين
بن عمر نواب الحزب الحر الدستوري بلندرة .
وقد حضر المقابلة الكاتب الخاص لسعادة عبد الرحمن عزام وحضرة الصادق
عزام امام الجامع الأعظم بلندرة .

فقد تفضل سعادة عزام باشا ببيان موقف الجامعة العربية من مشاكل إفريقيا
وعدد العقبات التي تعترض الشعوب المغزية في طريقها إلى الوصول لتحقيق رغائبها
أجل أن تونس والجزائر والمغرب تسترعى اهتمامنا بصفة خاصة واهتمام الجامعة
العربية التي لا يمكنها أن تفهم معنى لوجود عالم عربي يغير هذه البلاد الثلاث —
ثم استطراد الكلام حول مقاومته للاستعمار الإيطالي الغاشم بطرابلس والمجهدات
التي يبذلها داخل الجامعة العربية لحماية كل البلاد العربية ضد المقتصبين الأجانب
وأعرب عن إعجابه بشعب شمال إفريقيا ونضاله الباسل ضد الاستعمار الفرنسي كما
صرح أنه يعجب كل الإعجاب بموقف سيدنا محمد المنصف باشا باي وأنه واثق من
أن الشعب التونسي سيصل إلى غايته العزيرة طال الزمان أو قصر وهي استقلاله
التام ودخوله للجامعة العربية .

عن جريدة (أسبوع في العالم) في ٢٢ مارس ١٩٤٧

ان المقيم العام الجديد م . مونس سيواجه بتونس حالة دقيقة جداً ذلك لأننا
نشاهد الآن بالملسكة الحسينية التونسية ازدهاراً جديداً للحركة الدستورية ولاشك

أن الشيء الذي أعان على هذا الازدهار هو طول مدة شغور الإقامة العامة الذي نتج على تعويض الجنرال ماسط —

وفي ه فيفري أرسل عدد كبير من الشخصيات البارزة الدينية والسياسية وخاصة السادة فرحات شنيق والماطري والجلولي أرسلوا إلى م . فلنسان اوريول وم . راماديي تلغرافاً يطالبون فيه بإرجاع النصف باى المنق بمدينة بو منذ عام ١٩٤٥ وم يعتبرون التنازل الذي صدر عن الملك النصف إنما فرضته القوة وكان الأمر مكرهاً عليه وهذا العمل في ذاته مخالفة صريحة لمعاهدة باردو —

قضية (النصف) هي قضية الاستقلال

« أن لسو الباي شخصيته الخاصة وهي فوق الأشخاص — عزام باشا ،

لا يزال « محمد النصف ، ملك تونس الشرعي رهين المنق في جنوب فرنسا بالرغم من تدخلات جامعة الدول العربية التي طلبت بطريقة رسمية إرجاع النصف إلى وطنه وملكه من حكومة باريس ، لكن هذه أخذت تساوّم الملك على العودة وتماطل وتراوِخ حسب عاداتها المألوفة . ومن المعلوم أن الشعب التونسي بأكله يطالب اليوم بعودة ملكه المحبوب ليسهر على مصالح الوطن ويشهد عصر النهوض والتحرر الذي رامه وسعى لتحقيقه فكان جزاؤه الخلع والإبعاد خرقاً لقانون الأمم والنص المعاهدة التي فرضت بها فرنسا حمايتها المشثومة على تونس .

هذا وقد عادت قضية الوطن التونسي الآن متمثلة في قضية ملكه المصمى عنه ، كما صرح الأستاذ صالح فرحات زعيم الحركة الاستقلالية في تونس . والحقيقة التي لا مراء فيها هي أننا إذا قلنا قضية «النصف» عنينا قضية الشعب التونسي إذ لا يمكن الفصل بينهما . فالشعب هو الجسد والنصف روحه . وهذا لا يستغرب إذا نحن ذكرنا أن هيئة الإقامة الفرنسية كانت اقترحت على «النصف» عند ما تولى الأمر على تونس سنة ١٩٤٢ أن يجعل له «سينما» في قصره لكي يتلهى بها عن مهام دولته فرفض قائلاً : (سينما في شعبي ، فانا أحبه ولا أطيق أن تمضى حصّة من حياتي دون أن أتطلع إليه ..) »

ذلك هو سر تعلق الشعب التونسي بملكه الديمقراطي الفذ . فهو يؤمن بعودة
« منصفه » الكريم اليه عما قريب لأنها عودة الحق ، والحق يملو ولا يعلى عليه . وهو
يعتبر هذه العودة افتتاح عهد الاستقلال وتخلص ظل الاستعمار البغيض . وكما صرح
صالح فرحات أيضاً ، « التونسيون كانوا يطالبون بالاصلاح عن طريق تحقيق
المطالب الدستورية قبل اقصاء ملكهم الاوحد ، أما اليوم فانهم عادوا يطالبون
بالاستقلال التام ولن يرضوا عنه بشيئا » .

يفهم مما سبق سبب حيرة فرنسا بشأن القضية التونسية فان هي عملت على إرجاع
« المنصف » الى وطنه كان معنى ذلك استقلاله ، وان أبقت في المنفى استمر غضب
الشعب التونسي عليها وتديده بسياستها الخرفاء وقاطعها نهائياً .

ومهما يكن من الامر فالتونسيون سوف يظفرون لاحالة بالاستقلال الذي
يفشدونه وان تمادت فرنسا في عماطتها ومراوغتها التي لن تنفعها الى الابد ، وذلك
برفع قضية وطنهم الى هيئة الامم المتحدة ، بواسطة جامعة الدول العربية ، ضمن
قضية المغرب العربي التي زار الزعيم بورقيبة هاته الديار من أجلها . وستخسر فرنسا
صدقة التونسيين لها نهائياً ان هي لم تسرع بفتح باب العودة الى الوطن حالا امام
ملك تونس المقدى وتعترف لشعبه الابي بحقه الشرعي المهضوم في الحرية والاستقلال
ولأن تفعل ذلك راضية خير من أن ترغم عليه ... وكل آت قريب ...

عن جريدة البيان الامريكية في ١٣ مارس ١٩٤٧ « تونس »

عن جريدة « جوييف » في ٥ - ابريل ١٩٤٧

تونس في مارس ١٩٤٧ -

خلافا لما هو جار بالبلاد الاوربية التي فقدت ملوكها فان البلاد التونسية لها
اليوم ملكان — ملك قضت به الظروف . الامين باشا باي وهو المترجع الحال على
العرش والاخر ملك روى المنصف باي — خلعتة فرنسا وجعلت منه « ضيفاها
المحروس » باحدى دور مدينة بو

ان اسم المنصف باي الذي قلنا كانت تذكرة الأوساط الفرنسية بعد التحرير قد بدا اليوم يدور ببعض الأفكار — وفي هذه الايام الاخيرة قام كاتب من كتبة السيجى فى م . بوزانكى الذى تربطه بتونس عدة روابط فسادى علانية بوجوب ارجاع الباي المخلوع وهذا أمر يستحق الملاحظة إذ أنه قلنا رأينا أحد أنصار ماركس يدافع على عرش ومن أخرى فهناك نائب مسلم بالمجلس القومى السيد قاضى عبد القادر أكد للمجلس أنه من فائدة العلائق الفرنسية الاسلامية أن تعاد للمنصف بأي كامل حقوقه المسلوبة —

وبما أنه من المحتمل أن تأخذ قضية المنصف باي دوراً دقيقاً بالنسبة للدولة الحامية رأينا أن نلخص للقراء هذه القضية بإيجاز —

جرت العادة بالعائلة الحسينية الالبانية الاصل أن ينتقل الحكم عند موت الباي المباشر إلى العضو الأسن بعده بالعائلة أي ان ابن الملك المباشر لا يمكنه بحال أن يطمع فى العرش عند موت والده بل ان ابن عم الراحل هو الذى يترجع على العرش عند وفاة ابن عمه وهذا ما يجعل الاعتناء بصحة أفراد العائلة المالكة من الاهمية بمكان —

صعد المنصف باي على العرش فى ١٨ جوان ١٩٤٢ وهو أسن أفراد البيت الحسينى بعد وفاة سلفه أحمد باي — وتعاقت الحوادث بسرعة كبيرة وخاصة منذ عام ١٩٤٠ كاد الانسان ينسى معها ان استيف كان يمثل المارشال بيتان بالملكة التونسية — ثم انه بعد بضعة أشهر نزل الأمريكان بأفريقيا الشمالية — ووسط هذه العاصفة كان موقف المنصف باي دقيقاً جداً — ولما كان محمياً من فرنسا المخلوبة كان يمكنه أن يتعاهد مع قوات المحور وخاصة مع ايطاليا التى كانت أغراضها تظهر قريبة التحقيق وقتئذ — إلا أن المنصف باي لم يتخدد ولم يقع فى الفخ الذى نصبه له بعض المفرضين فاكد على الملا انه يجهل القوانين العنصرية وحافظ على توازن صعب بين اليهود والمسلمين — وكذلك فى الرابع من شهر أوت ١٩٤٢ طلب من استيفا أن ينجز الاصلاحات الداخلية التى لحصها له فى عريضة قدمها للأميرال وفى ٧ نوفمبر ١٩٤٢ أرسل الرئيس روزفيلت للباي برقية شخصية يطلب فيها منه السماح لجيوش

لخلفاء بالمرور بحرية من التراب التونسي - وطبيعى ان فيشى قد فرضت على الباي أن يتخذ وقتها موقفاً مخالفاً لرغبة الرئيس روزفيلت كل المخالفة .

إلا ان المنصف باى بديبلوماسية نادرة أعلن حياده وترجى من الخلفاء بدون جدوى - أن يتركوا بلاده خارجة عن الخلاف إلا أن قوات المحور أخذت في الضغط على الباي من جانبها وعرض بومبيارى سفير إيطاليا على الباي عدة وعود خلافة رفضها المنصف بكرامة وعلو همة - ثم ان الرايخ من بعد إيطاليا طلب من الباي تسخير اليد العاملة التونسية فرفضها المنصف لكن استيفاء تم للألمان ذلك ومكنهم من اليد العاملة المطلوبة - وأخيراً فى ابريل ١٩٤٣ طلب من الباي توسيم بعض الشخصيات المحورية فرفض ذلك الوزير الأكبر محتجاً بالموقف الحيادي الذي اتخذته المنصف باى إزاء المتحاربين - الا أن استيفاء ألح وأرسل فى ذلك مكتوباً مؤكداً أن لا تناقض بين اعطاء تلك النياشين وموقف الحياد الذي أعلن عنه الملك الحايك فى نوفمبر ١٩٤٢ -

ولما تم التحرير أُنذِر الجنرال جيرو فى ١٤ مايو ١٩٤٣ المنصف باى، بالتنازل فامتنع هذا الأخير من ذلك - فوقع نفيه إلى لغواط على متن طائرة ومنها الى تونس ثم بعد تنازله نقل إلى مدينة بو التي يقيم بها الآن منذ اكتوبر ١٩٤٥ -

ان هذا الخلع قد أحدث بطبيعة الحال حالة شرعية عجيبة ذلك لأن معاهدة باردو فى ١٨٨١ تتضمن ان حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتحويل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبت براحة بالملك ، ومن جهة أخرى فان هذا الخلع قد أحدث من الناحية الشرعية الاسلامية حالة خاصة فالمسلمون يقولون اليوم ان الملك هو رئيس دنى وامام لجميع الامور الدينية ومبايعته ومن باب أولى وارى خلعه لا يتأتى ان باى حال من الاحوال إلا من طرف سلطة اسلامية -

فإذا يقال من الجانب الفرنسى ؟ يقولون ان خلع المنصف لم يقع إلا لانه كان يظهر دائماً للدولة الحامية حالة فكرية تخالف المعاهدات الجارى بها العمل إلا أن

وزارة الخارجية لم تهم لحد الآن بعرضها على الرأي العام الحجج الكتابية على مايقع تداوله بالبنوادى والمجتمعات .

و زبما كانت الكلمة التى قالها أحد الساسة الفرنسيين أخيراً هى الحقيقة الواقعية نظراً لاتساع دائرته وعمق معرفته بشئون شمال افريقيا ، فقد قال قضية المنصف باى أجل لا شك وانه قد وقع ارتكاب غلطة فادحة فهل نضيف غلطة أخرى عن الأولى بارجاع المنصف باى الى عرشه ؟

وعلى كل حال فان الملك المخلوع قد أصبح محور القضية والقطب الذى تتجه نحوه كل الرغائب التى ترمى الى التحرير من النفوذ الفرنسى — وكلما علم سكان تونس أن الباى الحالى سوف يمر بانهج تونس أغلقوا أبواب دكاكينهم وقد التجأ فى عيد المولد الاخير الى الانحراف ديبلوماسى ، حتى لا يشاهد مناظر مكروهة كانت تعترضه فى زيارته التى كان ينوى القيام بها للمدينة

وفى افريقيا الشمالية حيث يسود الهيجان فان قضية المنصف باى يمكن أن تكون فى يوم من الأيام السبب الذى يؤدى الى ثورة عامة لا يقدر مداها

محمد المنصف

عن جريدة البيان الأمريكية

ولد محمد المنصف فى الأيام العصيبة التى طوق فيها جيش فرنسى عرمرم مدينة تونس دون سابق انذار واحتلت فيها الفصائل الفرنسية قصر الباى محمد الصادق وأرغمته على توقيع معاهدة بارادو ، المشهورة عام ١٨٨١ ، المعاهدة التى زالت بها السيادة الوطنية عن هذه البلاد العربية وفرضت عليها الحماية الفرنسية ثم تلتها اتفاقية المرسى ، عام ١٨٨٣ ، الاتفاقية التى امعنت فى انتهاك الحرمات القومية وتهديد السلطات المحلية واطلاق يد الفرنسيين فى أمور هذا القطر الى حد جعل الحماية اسماً معناه السيطرة المطلقة والاسترقاق .

فى هذا الجو القاتم نشأ الأمير ، وظل فى مرارة شديدة يشاهد بعينه مصرع السيادة القومية وزوال مظاهر الاستقلال فى بلاده حتى تبوأ العرش بحكم الأقدمية

عام ١٩٤٢ فظهر منه من علو الجناح وقوة البيان والحرص على الكرامة والأخذ بأسباب الديمقراطية الصحيحة ونشرها بين الشعب ماجمله حبيب التونسيين الأكبر والرجل الذي يعلقون عليه أكبر الامال في أمر استقلال البلاد واستعادة كرامتها والسير بها في معارج النجاح .

ويتمنى محمد المنصف الى فرع من فروع الاسرة المالكة في تونس يحبه الشعب جسدا . وقد أيد والده محمد الناصر باى الحركة الدستورية أصدق تأييد وتنازل عن العرش مدة ٤٨ ساعة فارغم الفرنسيين بعمله هذا على الاعتراف بهذه الحركة ثم توفي في ظروف وملابسات مجهولة جعلت البعض يظن انه مات مسموما . ويتحدث شباب العاصمة ان عاهل البلاد محمد المنصف ذهب الى الكلية الصادقية متكررا في احد الايام ، وجلس مع الطلبة يشاركونهم في الاستماع ، حتى عرض الاستاذ وهو فرنسي لشيء من تاريخ الاحتلال ، وجاء به على غير وجهه الصحيح فانبرى المنصف يناقشه ويصحح له أغلاطه فلم يسع الاستاذ مع هذه الحجج والأسانيد الا الموافقة . عندئذ عرف الملك الاستاذ والطلبة بنفسه فتبادلوه بعاصفة من التصفيق والتهنئة فقال للطلبة : لا تجبنوا عن أن تردوا الحجة بالحجة امام أى كان وان يهزئوا تاريخنا بما وصم به .

ويروون عنه انه مر في أثناء الحرب بأحد المخابر فرأى الخباز يدفع العرب الى الوزراء ويؤثر الأجانب بالخبر عليهم فأنبه على ذلك تأنيبا بالغيا وأمر باقفال مخبزه ولم يأذن بإعادة فتحه الا بعد أن تعهد الرجل أن يقدم الاهالى على الدخلاء أما ابتعاده عن مظاهر الابهة التي كانت تحف بجلال الملك قبله لحدث عنها ولا حرج . وكثيرا ما كان يراه الناس في العاصمة يسير في الشوارع وحده أو يسوق عربته ويقف ويخاطب المارة ويسلم عليهم ، أو يركب جواده ويخرج الى الريف ويحدث الفلاحين ويسألهم عن أعمالهم كأنه واحد منهم .

وقد نسخ عادة تقبيل اليد فثار بعض أفراد اسرته عليه واتهموه بالخروج على التقاليد المرعية فلم يبال بهم ، فحمد المنصف لا يسمع حتى لحادمه أن يقبل يده .

صهبي الطيب

عن جربة « الجمهورية الجديدة » في ٢١ نوفمبر ١٩٤٦

هل ستحدث أزمة في العائلة الحسينية بتونس

لما تحررت تونس في شهر مايو ١٩٤٣ من طرف الجنود الحليفة المنتصرة ، استقال ، المنصف باي الذي تولى الحكم بالبلاد منذ أقل من عام عندئذ وكانت استقالته تلك على غاية من التكم وعوض بنفس التكم بـ ابن عمه الأمين . . وقد قام الجنرال جيرو والحلفاء بهذا العمل السياسي — فإذا كان موقف المنصف باي مدة الاحتلال ياترى

بمجرد نزول الألمان والاطليان بتونس اتصلوا بطبيعة الحال بالملك المحمي لكن لأول زيارة قام بها ممثلو السلط المدنية ، للباي أعلمهم هذا الأخير أن معاهدة باردو التي تربط تونس بفرنسا تفرض أن مقيما العام هو وزير خارجيته ومن المحقق أن موقف الوطنيين والباي نفسه كان هو عدم التأثر واجتتاب كل المظاهر المعادية لفرنسا والتي كان المحتلون يهيئون لها —

ولكنهم كانوا يفكرون في استثمار الفرصة لأقصى حد فيسترجعون النفوذ الذي حرموا منه لفائدتهم وأما الباي فقد أدلى بعدة تصريحات استقلالية — ثم إن جدران المدينة قد كتب عليها « حرروا المنصف » بعيد نفيه وحرروا البلاد

واليوم وقد هدأت العاصفة فإن بعض النوادي السياسية تود مراجعة القرار الذي اتخذ ضد الباي المخلوع — لذلك فإنه من الممكن أن يسترجع المنصف باي عرشه يوماً ما خصوصاً وأن الأمين باي الذي تعتمد فرنسا كما هي العادة يزداد انكماش الشعب عنه يوماً فيوماً — وإن عطف الشعب التونسي كله تقريباً متوجه نحو المنصف باي ورجوعه تتمناه كل المنظمات الديمقراطية الأهلية منها والفرنسية — وقد لوحظ اليوم أن نفي المنصف باي قد أحدث « روحانية » منصفية لاشك أنها ستقلب ضد فرنسا .

فتأثير المنصف باي على منصبه وتفوقه الأدبي عليه قد جعلاً منه الشخص الوحيد

القادر على إقناع الشعب بوجوب اقرار تونس برضاها داخل الوحدة الفرنسية في نظامها الحالي — ورجوع المذهب سيقوى نفوذنا الذي س يرجع للأفكار وسيعين على انجاز بعض الاصلاحات الديمقراطية المتأكدة وكذلك فان أنصار الجامعة العربية من الدستور الجديد سيضعون أحسن أسلحتهم الدعائية . فرجوع المذهب باى سيضمن النجاح لبرنامج الاصلاحات الذى أعده هذه الايام المقيم الجنرال ماست .
تعليق — هذا لون من المساومة التى يقوم بها الفرنسيون مع جلالة الملك وتلك هى النقطة التى يقدمونها كشرط لارجاعه وهو يعرض عنها ويمتنع منها .

نظرات عن البلاد التونسية

عن جريدة « لاديبش دو كستانطين » ، فى ٢٧ فبراير ١٩٤٧
يقدم الكاتب مدينة تونس كشمس وضوء تهر الناظر بأشعتها مما أنسى السكان فى اضرارهم الناتجة عن الفاجعة الكبرى الأخيرة ثم يقول أن كفافاً آخر بدأ لكنه شديد وهادى ومتستر تحت ستار سليم الظاهر — ويقول أن روح هذا الشعب الصغير المتسكة بمبادئها متيناً تنوق الى هدف واحد وهو الاستقلال —

وهذا الهدف انما هو مجموعة غلطاتنا — وما هو جدير بالملاحظة وداع للفرابة هو ان فى هذه المملكة التى خنع علينا فيها لهزيمة عام ١٩٤٠ وهذا العلم يرجع اليوم يرفرف بكل غر بفضل الانتصارات الفرنسية نجد بهذه البلاد نفسها مناقشة فى العظمة الفرنسية ومنازعة فيها بل قل انها محمرة تماماً —

وانا لنجد ذلك كله فى التعبير عن ملية عنصرية وجدت قوتها فجأة بفضل اضطرابانا وسياستنا المترددة الضعيفة —

ولا أدل على ذلك من الاضطرابات التى أصبحت الإقامة العامة مسرحاً لها — فلقد أبعد الجنرال ماسط المغضوب عليه بصفة غير مرضية إذ أن المقيم لم يعلم ذلك إلا بواسطة الصحافة المحلية — ثم ان خلفا عنه عين وهو م . بروتو مالبث حتى عوض هو الآخر بشخصية تنتظرها اليوم البلاد التونسية بفارغ صبر —

فلقد ظهرنا أمام الشرق الذكى في مظهر الاضطراب بل قل الفوضى — وهكذا في نفس الوقت الذى أصبح أدق الساعات في المآل التونسى المشوش كانت المهمة السفيرية ضخمة الشهوات والخزعبلات .

على العرش

يوجد على العرش الحسنى ملك منى وسط شعبه وزمانه — فى عصر قصره الفخيم يشاهد الملك بكل شهامة انفضاض الشعب من حوله فى صمت لانه خيب لفرنسا — ولانه أراد أن يتبع الطريق المستقيم فقد وجد عداء من شعبه وبرودة تامة — ومظاهر عدم رضى الشعب به تتكرر فى كل فرصة وفى كل مناسبة بانتظام كلى —

واذا ما برح قصره وذهب لتونس فان المدينة تحلى رتصبح فارغة من السكان ولا تجد إنساناً بالأسواق — فبمناسبة عيد المولد النبوى علم السكان أن الامين باى سيقدم لتونس ليشارك شعبه فى سروره وأفراحه فاذا بالأفراح تقلب اتراحا —

فاسمه قد أصبح اليوم غير مقبول ونفوذه متقلصاً ظله ولم يعد الناس يعترفون إلا بزعيم واحد من اسمه على الشفاء كلها وسأكن بجميع القلوب الا وهو المصنف باى. هذا المصنف هو ذلك المنفى الذى أكره على تنازله لأسباب والذى يسكن الآن بمدينة بو — فقد كان هذا الباى زمن الاحتلال من أنشط المشاركين للألمان إلا أن الواقع انه أصبح يعد ضخمة وأصبح الناس يشعرون نحوه باخلاص حار وتعلق متين خصوصاً وهو غائب عنهم — وهذا التعلق قد تعدى نطاق التمسك بالعائلة الحسينية بل انقلب ذا مغزى خاص وهو المطالبة بالتحريير من الحاية الفرنسية

الحقيقة التونسية :

ان الحقيقة التونسية لتدعى أفئدتنا — إذ أنها أمر واقع لامراء فيه — وعلى أننا اذا توهمنا خلاف الواقع فان أوامنا سرعان ما يتشعشع فقد خاطبت زعيمين سياسيين متخالفين فى النظرية ظاهراً لكنهما متحدان فى الغاية التى يلتشدانها —

أحدهما السيد محمد بن رمضان الذى أعقدت عليه الدولة ما أعقدت من الأوسمة والنعم الرسمية وهو رئيس القسم التونسى للمجلس الكبير وهو نسخة من مجالسنا المالية العتيقة — فهو محافظ فى الظاهر وإخلاصه ذو وجهين —

أهو حبيب لفرنسا ؟ فهو يحبه وينفيه — وقد عبر عن رأيه الصريح في المذكرة التي سلمها إلى م . ييدو والتي جاء بها « يلزمنا حكومة مسئولة لدى الشعب التونسي » .
صبيحة حقد :

أما الشخص الثاني الذي أدى بي بحثي إلى ملاقاته فهو يزخرف كلامه — ذلك هو رئيس الدستور القديم المحامي صالح فرحات الوزير السابق العدلية مدة المنصف باي — في مكتبه بنهج انقلرة رقم ٢٥ مكنتني أن أسمع منه صبيحة حقد ضد فرنسا وهذا الرهط من قدماء الأوتوقراطيين يطنطن بهذه الألفاظ الضخمة « دستور المحيط الأطلسي » ، « حق الشعوب في تسيير شئونها بنفسها » ، « الديموقراطية » ، وبكل كبرياء فهو يفسخ صكوك سيادتنا المزدوجة — وآخر عباراته في هذه الثورة الأدبية كانت « ان تونس تريد استقلالها — وفرنسا لم تعمل شيئاً لفائدتنا هنا » .

نقطة :

ان هؤلاء الادعياء الذين يحضرون أعمالنا ويذكرون الفلق التونسي لفائدتهم ولمنفعتهم الشخصية من يمثلون ياترى ؟ فهل هم قادرون على تهديد ما لنا تهديداً سيكون له اثره في القريب العاجل ؟

هنا يقدم الكاتب كولونا للقراء بكونه أعرف الناس بالبلاد والعباد وقد سأله عن ذلك فأجاب كولونا قائلاً

حقاً ان قلنا واقعياً نعيم بكامل الامبراطورية ذلك الفلق الذي لا يمكن التجسير منه ولا المبالغة فيه — وعلائمه ظاهرة جليلة وبالرغم من الصعوبات الحالية فانه لا يزال في امكان فرنسا تدارك الحال لكن ذلك كله رهين السياسة التي تتوى حكومة الجمهورية اتباعها هنا وهذه السياسة يجب أن تكون شديدة وحة فيجب اقصاء كل العناصر المشاقة وحل الدستور ويلاحظ ان الشعب لم يتغير فالتونسيون يلتفتون لفرنسا وهم يعلمون ان كل ما ينتظرونه سوف يأتيهم من حمايتنا وليس لهم ما ينتظرونه من المشوشين الذين يخدمون مصالحهم الخاصة تحت ستار الاستقلال — وبما لاشك فيه اننا نريد أن نترك التونسيين شيئاً فشيئاً في عملنا هذا لكن هنالك شيء واحد ومبدأ لا تنازل عنه وهو « حقوق فرنسا »

تعلق — كولو لنا هذا هو زعيم الاستعماريين في تونس وقد عبر بهذا عن فكرة أنصار الاستعمار في علاج المشكلة القائمة بين تونس وفرنسا وهي سلوك سياسة شدة من جهة وحررة من جهة أخرى ولا ندرى كيف يتصور التوفيق بينهما ويقترح حل الحزب الدستوري وابعاد رجاله ثم سلوك سياسة التدرج والمراحل بالتونسيين تلك المراحل التي لا يعلم الا الله بدايتها ونهايتها ثم يقول أخيراً وهو يبت القصيد ان هناك حقوق فرنسا وانه لا تنازل عنها بالمرّة

الاستاذ صالح فرحات

الحامى والشاعر وزعيم الدستور القديم يستقبلني في بيته بتونس

عن جريدة باريس بريس ١٠ مايو ١٩٤٧

بمجرد ما تطأ أقدام الانسان الأرض التونسية يشعر ان الميدان السياسي تشغله شخصيتان مبعدتان الآن وهما المنصف باى والحبيب بورقيبة فالمنصف باى قد اكره على التسليم في مقاليد الأمور تحت حرارة كانت تبلغ ٥٦ درجة في الظل ثم أبعد إلى مدينة بو بالرغم منه بعد مضي ١١ شهراً على ولايته العرش، والحبيب بورقيبة مؤسس وزعيم الدستور الجديد قد اختار لنفسه النفي إلى القاهرة في ٢٩ أبريل ١٩٤٥ حيث وصلها بعد مضي شهر قضاه في البحر على ظهر مركب بسيط .

استقبلني الاستاذ صالح فرحات بمنزله بـ الكرم ، بالقرب من تونس وقدم لي صورة كبيرة الحجم أرسلها أخيراً له الحبيب بورقيبة مع اهداء من خط وامضاء بورقيبة هذا نصه :

إلى أخى في الكفاح وأستاذي القديم رجل الاخلاص والصدق ومثال نكران الذات الذى طالما فقدته في أعمالى مع أشواقى . اطلعت على اسم المصور فاذا هو أجنبي من نيويورك وعندئذ تحققت من أن بورقيبة يقيم هناك الآن .

ان صالح فرحات زيادة على شواغله الصناعية والسياسية هو شاعر رقيق من شعراء اللغة الفرنسية وقد ظهر لي أنه أحد قادة شمال افريقيا الاصعب مراساً وتوجهاً نحو الوفاق والمفاهمة إلا أنه يؤكد لي قائلاً أنا مثال الوفاق التام إلا أنه بكل الأسف

لقد نفدت جميع مالدنيان وسائل المفاهمة ولست أخاطبكم كزعيم وطني أو وزير قديم بل كأحد عباد الله المجردين . هذا وان فرنسا هي الآن بصدد لعب ورقتها الأخيرة بتأييدها مباشرة لأقلية من المستعمرين تعمل ضد مصالح ملايين من التونسيين وضد مصالح الوطن الاقتصادي قبل السياسة وبكثير من البراعة أخذ رئيس الدستوريين القدماء يشرح لي الوجهة المنطقية للحركة الوطنية بتونس وأكثر من الميدان السياسي والعاطفي فهو يرى - وذلك ما أظنه مخطيء فيه - ان استقلال تونس سيسمح للحكومة البايات أن تهوم بإنجازات صناعية عظيمة فهو يقول لم تقع إنجازات تذكر لحد الآن لذلك فنحن لم نعد نقبل أنه في القرن العشرين تسعة أعشار التونسيين بأئسين وأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ ألف من أبناءنا يجوبون الطرقات لعدم وجود المدارس التي تأويهم أو تظفون أن يمثل هذا يمكن توجيه الشعب التونسي نحو استقلاله السياسي والاقتصادي فنحن ندفع ضرائب كثيرة ٧٪ من الميزانية التونسية ندفع لموظفيكم ويعلق كاتب المقال على هذه التصريحات بأن المقيم العام الحالي موافق مبدئياً على هذه النظرية وهو قد عقد العزم على ادخال اصلاحات محسوسة :

أهـى سائله طرأيش ؟

عن جريدة البيان الأمريكية ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦

استدعى المقيم العام الجزائر ماسط الزعيم الأستاذ صالح فرحات رئيس الحزب الحر الدستوري القديم لمقابلاته بالسفارة العامة فرفض الأستاذ صالح فرحات الدعوة ويعتذّر أن أرسل له المقيم نائباً عنه للمفاهمة معه بمكتبه في شأن الإصلاحات التي يريد ادخالها على المملكة التونسية طالباً منه ومن بقية رجال الحزب تأييدها فأجابته بمحضر بقية رجال الحركة الوطنية : ان الشعب التونسي لا يرضى بغير الاستقلال وأنه لا يقبل الدخول في مفاوضات مع فرانس الا بعد ارجاع جلالة الملك المنصف الى عرشه واجراء انتخابات لتأسيس برلمان تونسي وتعيين حكومة مسؤولة أمامه وعند ذلك تقرر هذه الحكومة نوع العلاقات التي ستكون لتونس مع فرانس .

ويقال ان من جملة ما عرضه المقيم مع مبعوثه على الأستاذ صالح فرحات هو ان

فرانسا فكرت في اعطاء ترصية كبيرة للتونسيين فقررت أن يكون مديروا الادارات الفرنسيين الذين يشاركون في مجلس الوزراء التونسيين لا بسين للطرايش أما آن للفرنسيين أن يدركوا أن ما يطالب به التونسيون هو حقهم في الحرية والاستقلال الذي اغتصبه منهم الاستعمار وهو أمر لا يدخل الطرايش فيه

فيال المنصف باى يسود المملكة التونسية

نشر م . دومانتقى المراقب المدنى سابقاً بالمملكة التونسية في جريدة (أسبوع في العالم) سلسلة مقالات عن المملكة التونسية وأحداثها وتعرض في الفصل الذى نشر في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ لقضية جلالة الملك المنصف فقال بعد أن مهد بمقدمة طويلة عن تاريخ الحركة السياسية التونسية وتطوراتها مانصه :

(جلس المنصف باى على العرش التونسى في ١٩ يونية عام ١٩٤٢ وهو حادث في العائلة الحسينية أحيا الشعور القومى وأذكاه لأن جلالته خلف ملكا كان يقول عنه الناس أنه يهتم بشؤونه الخاصة أكثر مما كان يهتم بشؤون الدولة التونسية وفي الوقت نفسه كان النفوذ الفرنسى تحطمه الدعاية المشتركة بين فيشى وبرلين فأصبح في الدرك الأسفل من الاعتبار وقد بدأت النخبة التونسية المفكرة تحتج بأن الظروف المتولدة عن الحرب من شأنها أن تفتح لتونس طريق استقلالها بحيث أن جلالة المنصف باى كان يمتهم لدى رأى العام التونسى الرجل الذى هيأته الأقدار في وقت الحاجة إليه بجمع القوى حوله والسير بالبلاد نحو استقلالها وهكذا فإن جلالته حسب التعبير المتعارف يومئذ كان « فوهرير » الشعب التونسى ، أما الشعب فقد اعتقد أن ساعة الاستقلال أضحت قريبة فتتمر ضد الفرنسيين ورجع حزب الدستور للنشاطه علانية في كافة أنحاء البلاد وفتح نواديه من جديد وأحيا منظمات الكشافة والتعاون والمواسة كالحلال الأحمر وكان ينظم الاستعراضات العديدة لجنوده تحت العلم التونسى الذى كان يخفق في مقدمة هذه الاستعراضات واتفق شقا الحزب الحر الدستورى التونسى القديم والجديد على ترك الخلاف جانبا وبذ المنافسة وانضوا كلهم تحت لواء المنصف باى وأصبح الناس يومئذ يقولون لا يوجد حزبان بل

دستور واحد ، أما جلالة المنصف باى فقد حسب لطفيان الدستوريين المتطرفين عليه حسابه فعمد إلى حل يسمح له في آن واحد بالتسلط على الحركة والاعتماد عليها عند الاقتضاء فترأس الدستور بنفسه وكان صاحب السموسحين باى أخوه قد قام في هذا الصدد بدور عظيم إذ كان الواسطة بين جلالة المنصف باى والقادة الدستوريين .

خلع المنصف باى :

كانت سياسة المنصف باى في ظاهرها ترمي إلى إحياء الشعور القومي في الشعب التونسي وارجاع ثقته في العرش واستثماره عند الحاجة لاسترجاع عيبرات السيادة التونسية المفقودة وكان برنامج الإصلاحات الذي قدمه للبرلمان يتنازل بغير خفوة أولى في هذا الصدد ومن جهة أخرى فقد كان جلالة المنصف باى يعلن للبلا احترامه للمعاهدات ووجوب الرجوع إلى أصولها حيث أنه كان يرى أن هذه المعاهدات قد وقع تغيير مبادئها عند التطبيق وكان يقصد من عمله هذا أن يرجع للبلاد التونسية ذاتيتها الأمر الذي من شأنه أن يجعلها في مصاف الدول ويمكنها من إسماع صوتها وتقديم رغائبها الاستقلالية يوم عقد مجلس الصلح إذا ما سمحت الظروف بذلك ولما احتلت جيوش المحور البلاد التونسية كان للمنصف باى مركز مبدع الأركان داخل البلاد أما في ميدان السياسة الخارجية فقد كان يتمتع من التحيز لشق دون آخر في كفاح كان يفوق مقدراته كثيراً ولا دخل له فيه لذلك لما سمع برسالة الرئيس روزفلت إليه التي حجزها استيفاً اقتصر على تسليم جواب سياسي دقيق لسفير الولايات المتحدة وقد كان أكثر فصاحة فيما بعد وأشد لهجة لما أجاب وزير إيطاليا المفوض بومياري الذي جاءه بمرض عليه عقد معاهدة مع إيطاليا فقد أجابه بأن معاهدة باردو تربطني بفرنسا وتمنعي من أي عمل دبلوماسي غفطبوها في الموضوع ففي الحالتين خاطب المنصف باى دولتين أجنبيتين مباشرة غاضاً الطرف عن فرنسا وكان دائماً يتمسك بنصوص المعاهدات ومن ذلك الحين عرضت السلط المحورية عن مخاطبة القصر وتفاهمت رأساً مع الإدارة الفرنسية وحاولت من جهة أخرى التأثير على الشعب لتكسب عطفه عليها، أما المنصف باى فقد استمر على عمله الداخلي فألف في غرة جانفي ١٩٤٣ وزارة

جديدة انتخب هو بنفسه رجالاتها فكان شقيق الوطني المعتدل هو رأسها والحكيم الماطري رئيس الدستور الجديد سابقاً روح هذه الوزارة وهذان الوزيران اللذان كانا يشكان في انتصار الحلفاء النهائي كانا يسيران بحذق بين الدستور والمحور واستيفاً مثل حكومة فيشي ، الا ان الرعاع من الامة التونسية قد أظهروا زمن الاحتلال المحزون احساسات عداوية ضد فرنسا وقاموا بمشاركة مع الالمان فاتفق الجنرال جيرو والحلفاء على خلع المنصف باي وعندما تم تحرير البلاد وفي يوم ١٢ مايو ١٩٤٣ طلب الجنرال جوران المقيم العام بالنيابة من المنصف باي أن يتنازل عن العرش فلما امتنع من ذلك وقع إبعاده للجنوب الجزائري وهناك بعد بضعة أسابيع قضاه في عزلة تامة بمعتقله هناك تنازل عن العرش فقتل الى « تفس » ومنها الى « بو » حيث يعيش الآن في جو من الصلـمـت رهيب وخلفه ولي عهده على العرش سمو الامين باي وهو رجل بشوش.

تكوين المبدأ المنصني

لقد كان خلع المنصف باي وقع سيء في نفس الشعب التونسي الذي كانت أفكاره قد اضطربت بعد انتصار الحلفاء فندم على سلوكه مدة الاحتلال ورجع يؤنب نفسه عما قام به وأصبح المنصف باي في نظر الشعب التونسي ضحية التفكير في نجاح القضية التونسية فلنشأت روحانية جديدة في البلاد وهي المنصفية ونحت تأثيرها استقبل الباي الجديد استقبالا غير مناسب في البلاد حتى من طرف الاستقراطيين التونسيين الذين هم أطوع الناس للنظام الحكومي . ثم ان حلول المذهب المنصني محل الدستور بشقيه اللذين بقيا متباينين في الواقع كون جبهة متحدة تحت راية المنصف باي وأكثر من ذلك فان البورجوازيين والمتخفين الغير متممين للسياسة من قبل قد انضموا للدستوريين واتفقوا على مبدأ قومي معهم الى ان قال : فارجاع المنصف باي لعرشه هي المقدمة للبدا القومي الا ان هذا المبدأ قد سطر برناجه بدون اعتبار لرأى المنصف باي فيه ولذلك فمن المحتمل أن يقع خلاف ، يوم ما سواء بين المنصف باي وأنصاره أو بين الوطنيين أنفسهم وقد جمع بينهم اليوم مبدأ المنصف باي . لقد برزت فكرة جديدة اصححت ترمز للشباب اليوم ذلك ان كثيراً من الشبان التونسيين قد ابتعدوا عن

العائلة الحسينية التي لم تحسن الدفاع عن استقلال البلاد وأصبحوا يرمون الى انشاء نظام جمهورى والنصف باى سيقع ارجاعه ليكون رئيساً للجمهورية

الشيوعيون والديمقراطيون :

هل هذا من تأثير الشيوعية في تونس ؟ أجل ان الحزب الشيوعى التونسى الذى قاوم النصف باى متهماً اياه بالمشاركة مع الفاشيزم قد انقلب الآن يدافع عنه ويناصره وبدأت العلاقات بين الشيوعيين والديمقراطيين قريبة متبادلة وقد ساعد نجاح الشيوعيين بفرنسا على تهرب الديمقراطيين من الجامعة العربية والجامعة الاسلامية اللتان تمثلان روح الاسلام وتضادان الشيوعية مضادة كلية ولما لم ينجح الحزب الشيوعى فى استمالة الدستور للعمل معاً قرر العمل بانفراده لفائدة تحقيق المبادئ الوطنية والديمقراطيين الذين لا يمكنهم الاستغناء عن هذه المساعدة بقوا على حذر من ذلك وانبعث الدستور من جديد فى اتفاق وفى نطاق أوسع ولو لم يندمج الشقان فى منظمة جديدة ، وبعد أن تحدث الكاتب عن المؤتمر الوطنى التونسى المنعقد فى ٢٧ رمضان ١٣٦٥ قال ان اتحاد هؤلاء المؤتمرين كلهم حول مبدأ وطنى تونسى وولائهم جميعاً للنصف باى أمر لا يختلف فيه اثنان ويظهر ان الديمقراطيين المتطرفين هم الذين كونوا ذلك

كان المنظّمون للمؤتمر عرضوا لائحة شديدة اللهجة متهمه فرنسا بسوء قيامها بمهمة حمايتها للبلاد والمطالبة بالاستقلال لقد كانت مناورة عملية متطرفة والغاية منها معارضة الاصلاحات الموعود بها .

المستقبل :

نستنتج من تطور الحالة الأخيرة بالبلاد التونسية نظرية فلسفية وهى ان الشعب التونسى أصبح له شعور حى بشخصيته القوية تلك الشخصية التى يشهد بها التاريخ طيلة القرون العديدة حيث كان للبلاد التونسية ناموس خاص بها وحياة شخصية تمتاز بها عن بقية بلاد المغرب وهذا الشعور تغذيه اليوم الحركة الوطنية العصرية فالنخبة المفكرة تعبر عما يحتاج الشعب التونسى من احساسات غامضة وقد تكونت فى هذه النخبة زوعتان نزعة عند المثقفين بمدارسنا والمتشبعين بثقافتنا وبمبادئنا السياسية

وهؤلاء يتجهون لفرنسا الحرة للحصول منها على تحقيق رغائبهم ومشاركة أوسع في حياة بلادهم أما النزعة الثانية فهي نزعة الأوساط التي بقيت سجيبة الثقافة الإسلامية وهؤلاء يتجهون إلى الشرق ويحلمون بالاستقلال التام وفي كل من الحالتين فإن الرغائب السياسية ناتجة عن شعور نفساني بالحقارة والاستبعاد وقلبا أظهرت فرنسا استعداداً وتفهماً لرغائب التونسيين أمكن للنخبة العصرية الموصوفة بأنها موالية لفرنسا أن تأخذ الحركة بيدها وتحاول أن تحصل من فرنسا على الإصلاحات المنتظرة وأن تسطر معها برنامج تطور العلاقات التونسية الفرنسية — وإذا أظهرت فرنسا الشدة فإن النخبة المتطرفة التي تناصر حركة الجامعة الإسلامية هي التي تمسك بالحركة الوطنية بيدها وتعمل على إخراجها عن الخطيرة الفرنسية وهذه هي الحركة التي لها أصول نفسانية عميقة ومقشعة لا يمكن تعطيلها ولا الحد منها بإصلاحات سياسية محدودة المدى ولا مقاومتها بالعنف وحل هذه المشكلة ينبغي أن يسلك فيه مسلك الحكياسة لأن تماسك أجراء هذه الحركة وقوتها الحالية هما نتيجة أزمة الثقة التي حدثت بهذه البلاد ولا شك أن الحركة السياسية العالمية لها صدها في الحركة الوطنية التونسية الداخلية فسكانة فرنسا برقعة الشطرنج العالمية من مكاة القطع الأخرى بنفس تلك الرقعة لها تأثيرها أيضاً على هذه الحركة وفي الانقلاب الذي أحدثته الحرب في الشعوب تشعر البلاد التونسية بالعوامل التي تتجاوزها مدأ وجزراً داخل الخطيرة الفرنسية وفي هذه العوامل يظهر أن الشعور الشعبي له قيمة عظمى وإن الثقة في هذا المضيأر أمن بكثير من المعاهدات وأنجع منها

فضايا الوطن المغربي

استجواب السيد قاضي عبد القادر

نعرّب هنا نقلا عن « الجريدة الرسمية الفرنسية » نص الاستجواب الذي قدمه نائب مقاطعة قسطينة السيد قاضي عبد القادر للحكومة الفرنسية ، وألقاء على مسامع مجلس الأمة الفرنسي في جلسة يوم ١١ مارس ١٩٤٧ قال :

سيداتي اسادتي !

لقد طلبت استجواب الحكومة عن موقفها تجاه دستور الجزائر السياسي وأنى لا أريد الآن أن أبسط كامل القضية إلا أنى أرى استلفات نظر الحكومة لوجوب إيجاد حل سريع لمشكل القطر الجزائرى .

ان بلاد فرنسا قد خرجت من النظم الوقتية لكن القطر الجزائرى لا يزال يعيش تحت وقرها تيك النظم وفى هذا الأمر مظلة كبرى لشعب يريد عدد أفراده عن العشرة ملايين .

يخيم على قطر الجزائر بأسره جو ثقيل مخطر وهناك صحافة تشن غارة شعواء كريمة تذر بها بذور التفوق والخلاف وسوء الظن .

ثم ان المسلمين الجزائريين لا يعلمون إلى يومنا هذا ماهو مركزهم وما هي حالتهم فوق أديم أرضهم أنهم أغلبية مطلقة لكن هذه الاغلبية تعامل هنالك معاملة أقلية ليست بذات أهمية .

أما الأقلية الاوربية الحقيقية من السكان فهى التى تباشر السلطة وتستحوذ على كل نفوذ للاحتفاظ بامتيازاتها وهذه الأقلية الاوربية ترفض رفضاً باتاً احراز المسلمين على حق المشاركة فى السلطة .

وأما قرار يوم ٧ مارس فهو يحارب بعنف وشدة لأنه اعترف لبعض المسلمين بشئ تافه من الحقوق .

ان المجلس التأسيسى الفرنسى الاول قد رفض قبول المطالب الذى قدمه إليه الدكتور ابن جلول راغباً لإدماج القطر الجزائرى بفرنسا بصفة تامة .

أما المجلس التأسيسى الفرنسى الثانى فقد رفض المطالب (المناقض لذلك) الذى تقدم به السيد عباس فرحات .

فنحن اليوم نتقدم اليكم بسؤال كبير ونطلب منكم أن تجيبوا عنه ونقول لكم . هل نحن فرنسيون ؟ وأى سوء ترونيه فى احرازنا على أغلبية السلطة الفرنسية هنالك وفى وجود التساوى التام المطلق بين سائر ساكنى القطر الجزائرى بقطع النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم ؟

أما إذا كنتم ترون أنه لا ثقة لكم في مسلمي الجزائر كي يباشروا السلطة والحكم وإذا كنتم تريدون أن يبقوا على ما كانوا عليه طيلة ١٢٠ عاماً من الاحتلال ، رعايا أهالي ، فلتقولوا لنا ذلك بصراحة .

ان الجزائر التي شاركت في المجهود الحربي العالمي إلى جانب فرنسا ستعرف كيف تظهر شخصيتها . وانا سنبرهن على أننا أمة ثم أننا مثل سائر الأمم لنا حق العيش تحت الشمس حياة حرة تلك الحياة التي تخولها الديمقراطية الفرنسية لسائر الذين أعانوها على تحطيم الديكتاتوريات العدو .

سيدى رئيس الحكومة لقد تقدمت أمام مجلس الامة عدة مشاريع عن نظام الجزائر ولا ريب أن عدة مشاريع أخرى سوف تقدم كذلك فاسمح لى بأن أعلمك سيدى الرئيس ان المسلمين يرفضون كل مشروع من شأنه إبقاء الحالة الحاضرة . أو ما هو شبيه بالحالة الحاضرة .

ان الحل الوحيد الذي يرضى المسلمين والذي هو مطابق للدستور الفرنسى انما هو الحل (الاتحادى) اذ أنه يسمح لسائر سكان القطر الجزائرى بالاحراز على حق العمل على بساط التأخى وبإدارة بلادهم داخليا ضمن دائرة الاتحاد الفرنسى .

لكل هذه الاسباب . ولاسباب أخرى سوف أذكرها خلال استجوابي قبل أن يتعين موعد المذاكرة يوم ٢٨ ماي الآتي حسب تعيين الحكومة والمجلس .

ثم اننى رغم غياب سيدى وزير الخارجية الذى أردت استجوابه عن سياسة فرنسا في البلاد الاسلامية أريد أن اذكر لكم سرور المسلمين عامة بانتقال عبدالكريم من منفاه الى فرنسا ولقد يكون سرورنا أعظم لو أن الباخرة التي سوف تنقله من هنالك تعرج على سواحل المغرب حيث تنزله في وطنه .

على أننا نطلب من فرنسا أن تزين سياستها الاسلامية بإرجاع سيدى المنصف باى لتونس اذ انه قد وقع خلعه وإبعاده عن وطنه من جراء أعمال وغلطات لم يرتكبها هو انما ارتكبها غيره وعلى الأخص الأميرال استيفا .

رجوع المنصف باى لتونس سيكون مدعاة سرور رعاياه التونسيين وسائر المسلمين على الإطلاق . انتهى

وأخيراً وقعت المصادقة بالجماع على تعيين موعد الاستجواب ليوم ٢٨ ماي المقبل .

محمد النصف باي تونس

وعدوان فرنسا عليه وعلى عرشه

نشرت جريدة الجلاء السورية تحت هذا العنوان بعددها الصادر في ٤ ذي الحجة الحرام ١٣٦٥ - المقال الآتي بقلم الأستاذ الكبير الوطني الفذ المجاهد محمد علي الطاهر رئيس مكتب الاستعلامات الفلسطيني بالقاهرة وصاحب جريدة الشورى الغراء ، وقد قدمت جريدة الجلاء الأستاذ لقراءتها بهذه الكلمة

«الأستاذ محمد علي الطاهر علم من أعلام العروبة والايمان والكفاح وهو يمنح حبه وهواه للوطن العربي بأسره لا يفرق بين قريبة وبعيدة ، وفي قطعه هذه يعرض على الأمة العربية صورة من صور الكفاح في شخصية ملك عربي لم يساوم في كرامة أمته ولم يهادن في حقها ، وجريدة الجلاء التي تعز بطف الأستاذ الطاهر عليها تشكره وتسجل له أباديه البيضاء على القضية العربية وجهاده المتصل من أجلها وتضحيته في سبيلها وفقه الله وإخوانه العاملين المجاهدين ،

ونظراً للصلة الوثيقة بين الأستاذ محمد علي الطاهر وقضية المغرب العربي وقضية تونس بالخصوص وربطها العاملين وارتباطه بهم بالصدقة الخالصة منذ أكثر من ربع قرن وعطفه على هذه الحركة ومناصرته للحزب الحر الدستوري التونسي ورعمايته على خصومهم في الداخل والخارج فانا نرى من واجبنا أن نشفع كلمة الرصيفة (الجلاء) بكلمة منا وإن لم تحب بحق الأستاذ فلها تذكر بالصلة التي أخفتها أحداث الحرب وويلاتها الى حين :

نشأ الأستاذ محمد علي الطاهر في فلسطين ، وهو وطن مصابه ذي ثلاث شعب ، فقد انتقل من سوء إدارة الأتراك الى وصاية الانجليز ثم استثمار الصيويين فنشأ الأستاذ مجاهد أو استمر في الجهاد العنيف دون هوادة أو انقطاع ربع قرن أو يزيد قضى هذه المدة بعيداً عن وطنه وأهله يطارده الاستعمار وينسكل به ، وهو يتألم بالآلام وطنه ويلتذد بالآلام جهاده . وكما كان منتدي الأستاذ محمد علي الطاهر مجمع عظماء الرجال ومشاهير



الأستاذ محمد علي الطاهر

رئيس مكتب الاستعلامات الفلسطينية بالقاهرة ومدير جريدة الشورى

المجاهدين من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، كذلك كانت صفحات الشورى ملئت أقلامهم، وساحة جهادهم ضد الاستعمار الذي يعانونه من مختلف الأجناس والحكومات، فالزعيم الثعالبي والعلامة أحمد زكي باشا وفضيلة الأستاذ الزنكلوني والأمير شكيب أرسلان والسيد أحمد حلمي باشا واضراب هؤلاء وأمثالهم قد جمع بينهم وعرف بعضهم إلى بعض أما بإدارة الشورى أو في منتدى الأستاذ الطاهر عميد المتكلمين والمجاهدين... وقد اتصل بتونس وحركتها الوطنية ورجال حزبها الحر الدستوري بواسطة الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي رحمه الله منذ جاء مصر سنة ١٩٢٣ وبواسطة الأستاذ محمد

على الطاهر انتشرت الدعاية لقضية فلسطين في كل بلاد المغرب وانتشرت دعاية تونس وقضيتها في صحف المشرق ولدى منظماته السياسية بما كان يبذله الاستاذ الطاهر في هذا السبيل ، فلم يكن عمله لفائدة قضية تونس مقصوراً على ما ينشره في جريدته بل كانت له مجهودات أخرى غير ذلك يقوم بها ثم يرى نفسه مقصراً من غيرته وشدة عطفه فيستمر ويريد . ومن ذلك انه لما قرأ في الصحف ما نشر بشأن قضية جلالة ملك تونس بادر بتحرير هذه المقالة ونشرها في جريدة الجلاء السورية لأنه لا يملك الآن صحيفة ولم تشغله احداث وطنه الجسام عن موالاة عطفه على تونس ودفاعه عن قضيتها وجلالة ملكها ضخمة الاستعمار وهذا نص مقال الاستاذ الذي نقلته جرائد لبنان وفلسطين والعراق واميركا عن جريدة الجلاء ونشرته على صفحاتها :

مقال الاستاذ الطاهر

أفضى جلالة الملك محمد المنصف باي تونس وهو في منفا بمدينة « بو » بفرنسا بمحدث صحفي خطير الشأن ، يحذر بكل عربي وكل مسلم أن يتدبره وينعم فيه نظره ، اذ لا يكفي أن يطالع المرء الانسان ثم يمر به كما يمر بالأخبار والتصريحات السياسية العابرة بل يجب أن يفكر فيه ملياً وان يقف امامه طويلاً ، فهو كلام ملك عربي نزع عن عرشه الذي ورثه عن أسلافه العظام ملوك تونس الحسينيين الذين وقفوا في وجه أوروبا منذ ٢٥٠ سنة وقد عاصروا لويس الرابع عشر وصمدوا في وجهه وفي وجه من جاء بعده الى ان تمكنت فرنسا الجمهورية أم الحرية وصاحبة قانون حقوق الانسان من العدوان على تلك المملكة العربية العريقة في المدنية والحرية السياسية واحتلالها ، ويكفي ان تونس هي صاحبة أول دستور في العالم الاسلامي قبل دستور الدولة العثمانية الاول وقبل دستور مصر وقبل دستور ايران

تحدث الملك المنصف عن موقفه فذكر كيف ان الجنرال جيرو قد اعطى لنفسه الحق في أن يخلعه عن عرشه الذي لا يملك حق نزع عنه الا أمته وشعبه ولم يكف الجنرال بذلك بل تفاه الى صحراء « لقواط » حتى كاد الملك المنصف يقضي نحبه لسوء المعاملة التي عومل بها .

ولم يستعمل الملك المعتدى عليه الالفاظ العادية وهو يسرد قصة فرنسا معه وغدربها به ، بل استخدم التعبيرات والاساليب الدبلوماسية . والا فان التعبير الصحيح لما وقع هو ان جيرو الابن قد اغتتم فرصة انتصار الامريكان والانكليز على الالمان في تونس فقدم العاصمة وهي في حالة البلبلة وانزل الملك الشرعي عن عرشه ، وهو عمل لا يختلف عن عمل باجي سقا لما تمكن من عرش الافغان وتسمنه بضعة أيام ، فلو كانت انكلترا أو اميريكيا في افغانستان لاقرته على العرش الافغاني ولاصبح صاحب الجلالة ! وهكذا فان اميريكيا وانكلترا قد أقرتا جيرو على ما صنع من عدوان وكانتا السبب فيه فلولاهما لما تمكن جيرو من الوصول الى تونس وارتكاب هذا الوزر العظيم الذي أقرته فرنسا وهي لاتزال تن من وطأة سنايك خيول الالمان التي كانت تدوس عاصمتها باريس وتنزل بفرنسا كلها أنواع الهوان .

فاذا كان هناك من يسأل في نظر العالم العربي عن تلك الجريمة فاما المسئول هي اميريكيا في الدرجة الاولى ثم انكلترا لانهما خدعتا البلاد المغربية وأوهمتاها بأنهما جامتا لاقتاذ الحضارة والمدنية من الالمان !

فلو عرف المغاربة ان بجيـء الاميريكان والانكليز للغرب بقصد منه توطيد قدم فرنسا على انفسهم لكانوا وقفوا في وجوه الاميريكان والانكليز والالمان ولكانوا اشغلهم بمعارك طاحنة قد تغير نتيجة الحرب

وكم كان مهيئاً لفرنسا وحليفاتها وصف الملك المنصف لعدوان فرنسا عليه وعلى عرشه وهو يقص على الصحافي قصته فقد ذكر ان الالمان كانوا قد طلبوا منه الانحياز اليهم فأبى الا أن تبقى بلاده على الحياد ولكن فرنسا الناكرة للجميل اتهمته بأنه كان يخطب رد النازية وما كان هذا الملك الحصيف الا حريصاً على وطنه وشعبه فكان عاقبه على إترانه وبعد نظره الخلع عن العرش وتحكم فرنسا في بلاده على أشنع الصور ومعاملته معاملة غير لائق صدورها من كريم نحو كريم

وما أروع قول هذا الملك للبندوب : « اذا كان المنفي كفارة عن سياستنا الداخلية حمدنا الله على اختياره ايانا لبذل هذه التضحية واستحق جيرو شكرنا لان موقفه هو الذي اكسبنا هذا الفضل النادر »

فيا لها من تضحية أن يضحي ملك من الملوك نفسه في سبيل شعبه ؛ وقد عرف

الشعب التونسي للملك الشرعى هذا الفضل فأرسل اليه فى العيد الفا وخمسمائة بركة .
ترب له عن تهاى الهيئات التونسية بأسرها . وما أظن انه يوجد احتجاج على الاستعمار
وتقدير الملك المنصف أبلغ من هذه البرقيات

لقد كان فاجعا حقاً وصف جلالة الملك المنصف لكيفية معاملة فرنسا له لترغمه
على النزول عن عرشه فقد سرد المندوب ذلك على الوجه المفجع الآتى
« وكان الملك المنصف قد نفي أولاً الى « لغواط » فى الصحراء ؛ حيث عانى من
آلام المنفى أقساها ولم يطق حرارة الجو فى هذه المنطقة فأغشى عليه مرارا ورضى
بالنزول عن العرش وهو يعلم ان هذا النزول الذى اضطر اليه خلو من كل صفة
قانونية سواء فى نظر الشرائع الاسلامية أو النظم الخاصة بتوارث العرش التونسى
فهو نزول صوري ليسمح له بمغادرة هذه المنطقة التى كان يخشى أن يقضى نحبها فيها
فنقل الى تيبس على الساحل الجزائرى وأقام بها ردحا من الزمن تحت حراسة عسكرية
شديدة ، ثم جرى به الى مدينة « بو » فى اكتوبر سنة ١٩٤٥ فشمر فيها على الأقل
بشيء من الراحة التى هيئت له فرصة لاسترداد صحته واستعادة ثقته بنفسه

هذا مختصر وجز لوصف الفظاعة الخسيسة التى عومل بها ملك عربى عريق من
قناة المستعمرين فليحفظه ويتدبره كل عربى فى هذه الدنيا وليحمل للاستعمار المجرم
من الحقد ما هو جدير به ، والاحتقار للذين يعتدون على أوطاننا وعلى ملوكنا
وان ما يجمل الملك المنصف يفاخر به بعد تغايه فى سبيل بلاده ان والده الخالد
الملك محمد الناصر كان خير قدوة للبلوك المخلصين فقد وقف بوجه فرنسا فى شهر
فبراير سنة ١٩٢٢ وأصر على ما يريد له خير وطنه وهددها بالتخلي عن العرش ؛ ولولا
ان فرنسا وعدت بالنزول على ارادته قامت ثورة فى البلاد التونسية لا يدري الا الله
عاقبة قيامها على فرنسا فى تلك الأيام ؛ ومع ذلك فقد نكثت فرنسا عهدا ، شأن
الاستعمار منذ أوجده الشيطان

ولا يسغنى وأنا أختم هذا المقال الا أن أرسل أركى تحية الى الملك المنصف يشاركنى
فيها العالم الاسلامى والأمم العربية شرقا وغربا فقد كان حافظا للعهد أميناً على حقوق
بلاده حتى النهاية فكان مثلاً أعلى للبلوك الأجداد الذين سيخدم التاريخ جيلاً بعد جيل .

محمد على الطاهر

القاهرة

الاخوان المسلمون ومهولة ملك تونس

محمد المنصف

اتصل نائب الاخوان المسلمين في فرنسا بجلالة الملك المنصف غير مرة ونشأ عن هذا الاتصال تقدير جلالة الملك لهذه المؤسسة الاسلامية تقديراً أعرب عنه باهدائها صورته المحترمة وكتب عليها بخطه الكريم : الى جمعية الاخوان المسلمين العتيدة مع الدعاء الخالص لكم للوصول الى أهدافكم السامية، ولما أملت بجلالته تلك النوبة من المرض بادر مبعوث الاخوان بتحرير رسالة الى جريدة الاخوان المسلمون اليومية ونشرتها مع صورة جلالة الملك التي أهداها لها دفاعاً عنه والعتاءاً للعرب والمسلمين للأخذ بناصره وهو في مثل تلك الحالة الاليمية من المرض والاضطهاد وليست هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي تعنى فيها جمعية الاخوان المسلمين بقضية المغرب العربي وتونس خاصة وجلالة ملكها المعتقل على الأخص بل هي تواصل هذه العناية وترفع في كل فرصة تمر صوتها باستنكار مظالم الاستعمار الفرنسي وتمسغه في تلك الأقطار وطالما كانت منابر الخطابة فيها وساحات نواديها وصفحات ما تصدره من صحف مفتحة أمام أبناء المغرب يدافعون فيها عن قضية بلادهم ويجدون عن حولهم فيها العطف والتأييد ونحن نثبت هنا نص تلك المقالة التي كانت بداية الاتصال الميمون وفاتحة العناية بقضية جلالة المنصف من طرف الاخوان المسلمين

باريس في ١٩/١٠ لمراسلتنا الخاص : (تأخر في النقل) .

لم تكن هذه أول مرة أتشرف فيها بزيارة جلالة المنصف باى — ومقابلته — فقد حظيت بذلك مرات ، وكانت تصريحات سموه دائماً من ذلك النوع القوي العتيد الذى يزلزل ثبات الحكومة الفرنسية واقض مضاجعها وكان سموه يتتبع أخبار حركة الاخوان المسلمين بكل اهتمام ، ويخصهم بكثير من عطفه واهتمامه السامى ويرى فيهم أملاً جديداً لمجد المسلمين وتحريرهم ، وكان يسره منها خاصة أنها حركة إسلامية عامة وليست حركة قومية قاصرة على قطر من الأقطار ، وقد قال لى سموه فى صدد تأييد هذا الانجاء « أن الوطن العربى كله وطنى ، وكل بلاد الاسلام بلادى . »

وهي ذى صورته المهداة إلى الاخوان المسلمين ، حاملة توقيعه الملكي الكريم
أكبر شاهد على هذا العطف السامي .



صورة جلالة الملك المصنف التي أهداها للاخوان المسلمين
وكتب عليها بخطه الكريم :
الى جمعية الاخوان المسلمين العتيدة مع الدعاء لكم الخالص
بالوصول الى أهدافكم السامية

وكنا نفضل دائماً — بنصح وإيعاز من حاشية جلالته وأقاربه المقيمين معه — ألا ننشر شيئاً عن جلالته حتى لا نمطى لفرنسا حجة تستند إليها في إزعاج سموه ومضايقته خصوصاً وقد تردد في الأوساط العربية في فرنسا منذ عهد ليس بقريب تحرش السلطات الفرنسية بسموه وتفكيرها في نقله إلى منى ناء باحثة لذلك عن أوهى الأسباب .

قصة الذئب مع الحمل

وازدادت هذه الشائعات عقب تحرير بطل المغرب الأمير عبد الكريم وما أحدثه من هزة عنيفة في الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي رأت في هذا الحادث نذير شؤم على سياستها الاستعمارية في إفريقيا الشمالية ، وعاملاً جديداً يدفع بالحركة الوطنية نحو تحقيق أهدافها والوصول إلى أغراضها .

وبلغ غيظ السلطات الفرنسية حداً جعلها تبحث عن جهة قريبة تستطيع أن تصب عليها سخطها فلم تجد في يدها سوى ملك تونس الأسير في مدينة « بو » ، باقليم « البرانس » وأرادت أن تأخذه بذنب الأمير عبد الكريم تطبيقاً لمبدأ الذئب القديم الذي صورته أصدق تصوير قصة الذئب مع الحمل ..

سارعت الحكومة الفرنسية عقب حادث الأمير عبد الكريم إلى إرسال رسولها إلى الملك الأسير يعلنه بأنه لم يعد له الحق في الخروج من قصره الذي يسكنه إلا إذا كان مصحوباً بحرس من الجنود حتى لا يتمكن من الهرب . هو أيضاً ، . ولكن الملك العربي أبى أن يخرج محاطاً بالجنود . وأعلن مدير الاقليم الذي كان يتفاوض معه بأنه لن يخرج من قصره إلا حراً . وان قرار الحكومة الفرنسية لا يمكن إلا أن يكون حكماً عليه بالسجن في منزله ، وأنه مضطر إلى البقاء في منزله محملاً بالحكومة الفرنسية مسؤولية كل ما يفتق عن هذا السجن .

مرض خطير

وترتبت على هذا السجن الذي لم يكن له أدنى مبرر آلام نفسية عميقة في نفس في هذا الملك الأبى مما أدى إلى إصابته بنوبة خطيرة من مرضه القديم ، وضغط الدم ، نتج عنها

شلل في الساق وصل إلى أقصى خطورته في مساء ٢٣ سبتمبر واستدعى له أطباء من المدينة لمعالجه فقرروا أن حالة سموه تنذر بخطر . وأنه لابد من استدعاء بعض الاختصاصيين من باريس .

وكان حاكم إقليم البرانس الذي يعتبر مندوب الحكومة الفرنسية لدى سموه على علم بكل ذلك ، ورغم هذا فإن حكومة فرنسا المسئولة عن صحة سموه والملزومة أمام العالم بالعناية به ومعالجته لم تحرك ساكناً ...

ولما وصلت أنباء ذلك إلى باريس وكان الجميع منذ أن علموا بمسلك الحكومة الفرنسية عقب فرار الأمير عبد الكريم قد امتنعوا باختيارهم عن زيارة سمو المنصف باي وتواصلوا بعدم إزعاجه أو إعطاء فرنسا حجة لنقله ، أحدثت أنباء مرضه صدمة عنيفة وأثارت غضباً كان مكبوتاً وسارعت الجالية التونسية وعلى رأسها السيد جلول فارس مندوب الحزب الحر الدستوري بباريس للبحث بمعاونة الدكتور داحم صمعية ، الطبيب التونسي عن الأساتذة الاختصاصيين الذين استقلوا طائراً من باريس إلى دبو ، في مساء ١٩٤٧ / ٩ / ٢٥ حيث يقيم الباي لاسعافه ، وكان على رأسهم الاستاذان مورلاس ومارتيفا من كبار أساتذة كلية الطب بباريس . كل هذا كان بمجهود الجالية التونسية الباريسية وعلى نفقتها ، أما حكومة فرنسا التي اعتقلت الباي والتي تلزم أمام القانون وأمام الضمير الإنسان بمعالجة والعناية بصحته فقد وقفت موقفاً سلبياً ، ولم يفعل مدير الإقليم أكثر من الذهاب إلى قصر سموه للاستفسار ، عن حالته ..

بِذِ اللَّهِ

وكان من لطف الله ورحمته أن تمكن الأطباء من مقاومة هذه النازلة . واطمأن قلب التونسيين رعايا المنصف باي وعجبيه حينما علموا بأن وطأة الخطر قد زالت . وأن سموه سار في طريق الشفاء .

وكانت وفود التونسيين لا تنقطع عن مدينة (بو) منذ أن ذاعت أنباء مرضه ، وكنت ترى في بو وفوداً من جميع طبقات الشعب التونسي من أمراء البيت المالكة إلى الزعماء والأعيان إلى وفود نقابات العمال والتجار والطلاب .

ولكن فرنسا لم تسرها كل هذه المظاهر الحماسية التي تؤكد تعلق الشعب التونسي بملكه الأسير ، فبمجرد أن أعلن الأطباء زوال حالة الخطر رفضت الإقامة العامة الفرنسية في تونس أن تعطي تأشيرات بالسفر الى فرنسا لمن يرغبون في زيارة الباي لتنهئته بنجاته ، حتى أفراد عائلته وخاصة أحفاد سموه وأبناء أخيه ، بحجة أن سموه قد شفى كأنه ليس من حق التونسيين أن يروا ملكهم إلا اذا كان مريضاً ، أما اذا كان سليماً فلا ...

وثيقة اتهام للحكومة الفرنسية

من حق كل ذئى ضمير إنسانى أن يعرف من المسئول عن هذه المأساة التي نكب بها هذا الملك العربى الكريم . فاذا استحلّت فرنسا لنفسها أن تنفى ملكاً شرعياً محبواً من شعبه وتسلب منه عرشه لأنه يريد أن يدافع عن حقوق شعبه المخصوبة ويطالبه باستقلاله وحرية ، وذلك بحجة حماية مصالحها الاستعمارية في تلك البلاد المنكوبة — فأى حجة تستطيع أن تقدمها للعالم تبريراً للاستتار بصحة هذا الرجل العظيم وبجيانه ونحن لا نريد أن نتطوّر بالكشف عن مسئولية الحكومة الفرنسية عن مرض المنصف باى وكل ما يترتب عليه من أخطار على حياته . فقد سجل ذلك بكل وضوح وصراحة في تقارير الأطباء الذين باشرؤا علاجه ، وهم فرنسيون لا يستطيعون أن يتهمهم بالكذب أو التحيز أو التواطؤ مع « الجامعة العربية » .

وما نحن نقدم لقراءنا وللضمير العالمى هذا التقرير الذى رفعه الأطباء الى الحكومة الفرنسية مبيناً أسباب المرضى والاجراءات التي يجب عليها اتخاذها لتلافى عودته وما هو :

« الأطباء الموقعون على هذا — الدكتور « سيميان ، طبيب باطنى والدكتور « لوبلاى ، أخصائى فى أمراض القلب والدكتور « تات ، أخصائى فى أمراض المسالك البولية — وهم المعالجون لسمو المنصف باشا باى ، يرون من واجهم لفت نظر السلطات العامة (فى الحكومة الفرنسية) الى الحقائق الآتية :

قد أصيب سمو الباي بنوبة من ضغط الدم نتج عنها شلل فى الساق وفى المثانة .

هذه التوبة التي بدأت أثارها تسخير نحو الزوال كانت قد تطورت الى حالة مزمنة خطيرة من ضغط الدم وقصور الكلى . ويخشى عودة مثل هذه الحالة في فترات قصيرة أو طويلة

ومن المقطوع به أنها ناشئة عن آلام نفسية بسبب حالة السجن التي يعيش فيها المريض يضاف الى ذلك ان الجرو الاوربي وعدم الحركة قد زاد زيادة كبيرة في حالته كما أظهر لنا ذلك الكشف الاكلينيكي وتحليلات المعامل التي أجريت بنظام منذ عامين . ان التحسن المأمول لصحة المريض العامة — وهو وحده الكفيل بمنع عودة نوبات قد تكون أخطر ، بل وقد تجر الى عواقب وخيمة جداً — يمكن تحقيقه اذا أعيد المريض الى جو موطنه الأصلي وإلى الوسط الذي تعودته صحته

ومن جانبنا — نحن الاطباء المعالجين — نخلى أنفسنا عن كل مسؤولية اذا لم نتخذ الاجراءات الضرورية في الاتجاه الذي أشرنا به . .
دكتور لابلاي دكتور البرت ناشو . دكتور سميان

ما قولك يا فرنسا

واضح لمن يريد أن يفهم ان الاطباء سجلوا ما شاهدوه عن سبب المرض الناشئ عن الجرو الاوربي البارد وعن حالة السجن التي قضت الحكومة الفرنسية بها على النصف باى بدون سبب ولا مبرر

وواضح أيضاً ان الاطباء — وهم فرنسيون — يرون ان ضميرهم يوجب عليهم مصارحة الحكومة الفرنسية بأن صحة سموه مهددة بأعظم الأخطار ، مما يفهم منه ان ذلك يهدد حياته نفسها ، إذا لم ينقل سموه الى بلاده التي تعود جوها أى الى تونس — وانهم — أى الاطباء الفرنسيين أخيراً — لا يكونون مسئولين عن أى خطر قد يصيب جلالة إذا لم تتخذ الاجراءات لنقله الى تونس
بقى على الحكومة الفرنسية أن ترد على ذلك فان كانت تريد أن تهوم بواجبها نحو

المحافظة على صحة سموه وجب عليها أن تعمل بما أوجبه الأطباء المعالجون الفرنسيون. وإلا فواجبها أن تفسر لنا موقفها لتقول لنا وللعالم كله هل هي تريد المخاطرة بحيات هذا الملك الأسير، وهل تريد سجنه فقط أم انها تريد شيئاً آخر أكبر من ذلك وأخطر لا نريد أن نسميه

على فرنسا التي تدعى صداقة المسلمين والعرب أن تبين لنا ما إذا كانت المسألة مجرد احمال وعناد أم انها مؤامرة على حياة النصف باى والاخوان المسلمون، ومن ورائهم العالم أجمع، ينتظرون الجواب...



صورة فضيلة المرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا

أبقاه الله وأيده بروح منه

نشرها تيمناً وتقديراً واعترافاً بالجميل

الاجماع فى الداخل وفى الخارج

على المطالبة بالاستقلال التام

وارجاع جلاله الملك الى عرشه

كانت الدعاية الاستعمارية تستند فى تبرير ابقاء جلاله الملك فى معتقله والحالة السياسية فى البلاد كما هى الى ان المطالبة بحقوق الأمة وارجاع جلاله الملك انما كان مصدرها الدستوريون وحدهم وان غير الدستوريين من التونسيين لم يدلوأ برأيهم فى الموضوع وان المنظمات السياسية والاجتماعية الفرنسية تعارض فى ارجاع جلاله الملك وفى إحداث أى تغيير وان رغبة طائفة معينة من الناس لا يمكن أن ترضخ لها الحكومة وتغذها فتعتمدى بذلك على آراء وميول الآخرين ولما كانت الأحزاب الفرنسية المعادية للجهة الانجلو امريكية أو التى لا تنظر الى انجاء التونسيين اليها بعين الارتياح قد أرادت أن تستغل الموقف وتستثمر اليأس الذى بدأ يدب فى الجماعات التونسية من إيجاد حل لقضاياهم بواسطة تدخل الجهة الانجلو امريكية أو اسداء نصيحها لحلفائها الفرنسيين أو اظهار استنكارها للسياسة التى يتبعونها فى شمال افريقيا التى من شأنها أن تعكر أمن حوض البحر المتوسط الغربى ، أرادت هذه الأحزاب الفرنسية أن تستغل هذا الموقف من جهة وأن تسترجع نفقتها التى فقدتها فى الأوساط التونسية بسبب معارضتها لاستقلال البلاد ورجوع ملكها الشرعى اليها . كما أن غير الدستوريين من التونسيين المنتظمين فى جماعات علمية أو أدبية أو فنية قد أرادوا أن يكذبوا زعم الدعاية الاستعمارية بأنهم لا يفكرون كما يفكر قادة الحركة الوطنية من الدستوريين فوقع السعى فى عقد اجتماعات ضمت نواب هيئات سياسية واجتماعية مع شقى الحزب الحر الدستورى التونسى وكان عددها ١٨ هيئة اجتمعت تحت عنوان الجبهة الوطنية للدفاع عن حقوق تونس والتحصيل على الحريات العامة فيها وأصدرت البيان التالى الذى أجمعت عليه الجماعات والأحزاب التونسية والفرنسية وهذا أهم ما جاء فيه

نظراً الى ان الشعب التونسي قد شارك بدماء أبنائه وبمجهوداته لتقوية الانتاج للفوز على الاستعمار النازي والفاشيستي حتى تستطيع الحرية والديمقراطية ان تفوز بالقطر التونسي على الاضطهاد الاستعماري .

ونظراً الى انه بعد مضي ثمانية عشر شهراً على انهزام المانيا الهيتلارية لازال النظام الاستعماري سائداً بالبلاد التونسية رغم ان ذلك النظام وقد حكم عليه الشعب الفرنسي حكماً مبرماً ورغم انه متنافي مع الغايات الحريية التي حاربت لأجل انتصارها الدول المتحدة .

ونظراً الى ان الامة التونسية تطمح بكل حق في التحرر من نظام مثل هذا وتريد التحصيل على استقلالها .

لذلك قرر ان يجتمعون أن يوحدوا أعمالهم داخل الجبهة الوطنية التونسية ليتحصلوا في العاجل الاكيد على تطبيق برنامج المطالب الآتية :

اولاً : الغاء معاهدة الحماية الشيء الذي ينجز عنه حتما الغاء الجهاز الاستعماري بأ كمله ، السفارة العامة . المراقبات المدنية الخ . . .

ثانياً : انتخاب مجلس وطني تونسي بالانتخاب العام المباشر المتساوي والسري مجلساً تأسيسياً يكون ذا سيادة تامة .

ثالثاً : انشاء حكومة تونسية حقيقية تكون مسؤولة امام ذلك المجلس .

رابعاً : استرجاع كل الحريات الديمقراطية (الغاء حالة الحصار والرقابة رفع التحجير على الحزبين الدستوريين الجديد والقديم الخ . .)

خامساً : احترام الجنسية التونسية التي يجب ان يكون اعتناقها ممكناً ولا يمكن ضياعها .

سادساً : الاعتراف الفعلي باللغة العربية كلغة رسمية بالبلاد وكلغة التعليم .

سابعاً : الغاء نظام القياد كالة للاضطهاد الاستعماري وانشاء مجالس بلدية منتخبة في كل انحاء القطر التونسي وتوزيع سلطة القائد الادارية والعديلية والمالية على متوظفين تونسيين ذوي كفاءة .

ثامنا : رجوع النصف باى واطلاق سراح كل المساجين التونسيين الذين كانوا ضحية للاضطهاد الفاشيستي والاستعماري والعنصري .
تاسعا : اعطاء أراضي اساطين الاستعمار الفيشيين والشركات الكبرى وأراضي المحتكرين والهاشير الشائعة التابعة لكبار المعمرين الى صغار الفلاحين والخصاسة الفقراء. ومن لا أرض لهم واعطاء الفلاحة المواد اللازمة لاستثمار تلك الأراضي واستغلال خيراتها .
عاشرا : تطبيق كل الوسائل التي من شأنها أن تحسن حياة الجماهير الشعبية من الشغالين والمتوظفين والفلاحين والحرفيين وقدماء المحاربين والمنكوبين والبطالين الخ . .)

ان نواب الأحزاب السياسية والمنظمات المذكورة أعلاه يعتبرون أن برنامج العمل هذا المطابق للرغبات القومية التونسية يضمن المصالح المشروعة لكل الناس دون فرق في العنصر ولا في الجنس ولا في الدين .

وهم يريدون ضمان فوز هذا البرنامج باتحاد مع الشعب الفرنسي ومع كل الديمقراطيين الفرنسيين الذين لا يريدون الاضطهاد الاستعماري لشعب من طرف شعب آخر وهم يثبتون أن مصلحة الشعبين تقضى بتعويض اتحاد بلادين مبنى على الجبر والغصب باتحاد اختياري مقبول بكل حرية وتحترم السيادة القومية التونسية فيه .

وهم لذلك ينادون كل التونسيين — دون فرق في طبقاتهم — أن يوحّدوا جهودهم داخل الجبهة الوطنية التونسية حتى يحرروا أمّتهم من الوطأة : الاستعمارية وحتى يحرز شعبهم على الحرية وعلى السعادة .

وفي الوقت نفسه انعقد في القاهرة مؤتمر من نواب الأحزاب العربية وأصدر لائحة هذه أهم فصولها

١ — ان المؤتمر يحتج ضد نزوح الطليان لطرابلس والسياسة الشديدة التي تتبعها الحكومة الفرنسية ببلاد فزان وسوء سلوك الادارة الانكليزية بطرابلس —

٢ — وان المؤتمر يتضامن مع جميع الدول الشمال افريقية ويؤيدهم في المطالبة

باستقلال الاقطار الثلاثة : تونس . الجزائر . والمغرب —

٣ — وان المؤتمر ينكر على فرنسا محاولتها الفاشلة لضم افريقيا الشمالية للوحدة الفرنسية —

٤ — وان المؤتمر يحتج ضد سياسة اسبانيا بالمغرب ويطالب بوضع حد للسياسة الزجرية التي تعامل بها الاحزاب القومية الملية —

٥ — وان المؤتمر يطالب برجوع مولانا محمد المنصف باى على عرشه وبتحرير الامير عبد الكريم وارجاعه لمسقط رأسه وسراح كل المبعدين السياسيين شمال الافريقيين

٦ — وان المؤتمر يطلب من الجامعة العربية أن تخص القضية الشمال الافريقية ببحث خاص في اجتماعها المقبل وأن تسعى في مد هذه الاقطار بجميع ما في وسعها من التأييد والمعونة للحصول على استقلالها التام وانضمامها للجامعة العربية —

القاهرة — طلبت الحكومة السورية من الجامعة العربية أن تضع القضية التونسية في مواضع اجتماعها المقبل —

دمشق — صرح رئيس الجمهورية السورية لمراسل الديوان العربي للصحافة والنشر بما يلي : بلغوا اخواني بشمال افريقيا المكافحين في سبيل نيل استقلالهم التام اخلص عواطفى وتمنياتى وتأيدى لهم في جهادهم ذلك

تحاول وزارة الخارجية الفرنسية في هذه الايام أن تضغط على سمو مولانا محمد المنصف باى للحصول منه على موافقته على الانضمام للوحدة الفرنسية فكان جواب الملك المنصف انه لا يرضى بأى حماية أجنبية وأن تونس هي بلاد عربية حرة مستقلة — ووجه قادة الأمة السياسيون نداء الى البلاد العربية كافة يطالبون فيه منها مؤازرة شقيقتها تونس في كفاحها الاستقلالى

كما أن مؤتمر المغرب العربي الذى انعقد في القاهرة وضم أكثر هيئات الدفاع عن افريقيا الشمالية وقضايا أقطارها قد كان من جملة مقرراته استقلال البلاد التونسية استقلالاً تاماً وأرسل الى جلالة الملك محمد المنصف برقية يعلن فيها ان مؤتمر المغرب العربي يعتبر أن خلع جلالته كان تعدياً على حقوق الشعب التونسى وتقضاً للتعهدات

التي تعهدت بها فرنسا نحو عرش تونس وان عمل الجزائر جيو وموافقة الحكومة الفرنسية الموقنة والجمهورية الرابعة عليه ليس له أى صبغة قانونية تبرره ولهذا فان المؤتمرين يعلنون بالاجماع تضامنهم التام مع الشعب التونسي في المطالبة بإرجاع جلالة الملك محمد المنصف الى عرشه وتمكينه من جميع حقوقه الشرعية الثابتة له بمقتضى البيعة التي ما تزال الأمة التونسية بجميع هيئاتها وطبقاتها تؤيد بها جلالته

من جمهورية ملك تونس الى عظمة سلطانة مراکش وحدة آلام واتفاق أهداف

تلقي مكتب المغرب العربي صورة رسالة كان قد بعث بها جلالة محمد المنصف باي الى جلالة ملك مراکش ، لمناسبة زيارة جلالته لطنجة . وهذا نصها :
حضرة صاحب الجلالة أخينا محمد بن يوسف ملك مراکش المعظم .
• أما بعد فقد أزعجنا نبأ المأساة التي أحلها الطغيان العسكري بالدار البيضاء يوم هدرت الفوضى المسلحة ذلك الدم البريء الطاهر أشباعاً للجشع الاستعماري الممقوت وحنقا على أمتكم التي سما الوعي القومي فيها بشكل هدد مطامع المستعمرين . ولكن سرعان ما نقل البرق إلينا من موقفكم الخالد بمدينة طنجة ما انساناً المحنة على مرارتها ففضلنا اكبار النخوة العربية في عاهل مراکش الأغر على التألم لمحنة الفنا أمثلها ولا مناص من نزولها بكل أمة تنشد الحياة الكريمة .

• ولهذا فقد أهابت في لحمه المجلس ووحدة الآلام والآمال واتفاق الأهداف والوسائل إلى الأعراب عما تولاني من مزيد النبطة بقيادتكم لحركة شعبكم القومية حتى يكون الدافع الاستقلالي الذي هان علينا الملك في سبيله شاملا في المغرب العربي المستقل الموحد .

على أننا نلجأ إلى ثقتنا بالله عز وجل واعتدادنا بايمان شعبنا واخلاصه واعتزازنا بنصرة إخواننا في العروبة لتحقيق مارددموه جلالتكم في آفاق طنجة بما عبر عن أمانى الشعب المغربي العربي بإسره . . حقق الله أمانينا بمنه وكرمه والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد المنصف

صدر بمنغاه بمدينة (بو)

نداء

من لجنة تحرير شمال افريقيا بنيويورك

أيها الشعب التونسي الكريم

منذ أربع سنوات : هذا الفرنسيون ، الأحرار ، حذو هتلر ، فتشكروا لتوقيعاتهم وتعهداتهم التي قطعها حكومتهم ، وخلصوا ملككم الشرعي . — صاحب السمو سيدي محمد المنصف ، ولكي يبرروا تعسفهم . قال المأجورون الفرنسيون أنهم يهتمون سموه بالتعاون مع النازيين والواقع أن الأمير المفرد ، في تونس بالدفاع عن قضية الديمقراطية .

منذ أربع سنوات : خلع الفاسيستي جيرو مولاكم ونفاه بعيداً عن بلاده ، وهذا جزاء لكم وليرفع من شأن أعدائكم ويطيل أيامهم .
منذ أربع سنوات انقضت : ومولاكم المحبوب لا يزال مسجوناً . . . وراء قضبان الاستعمار الفرنسي يهينه الشيوعيون في مدينة دبو ، صباحاً مساءً ، ويتجسس عليه البوليس الفرنسي دون انقطاع .

أربع سنوات انقضت : ومولاكم في ذل وهوان ، وهو مسن مريض ، وقد أبى إلا أن يحدو حذو والده المغفور له الناصر باي ، فيخرج على تحاليد الخضوع والخنوع وفي سبيل ذلك ضحى بكل عزيز لديه ، دفاعاً عن شرفكم وحريةكم .
أربع سنوات انقضت : وأتم بامعشر المواطنين تواصلون معيشتكم البائسة الصامتة
أربع سنوات انقضت : لم يسجل الرأي العام العالمي في خلالها إلا نكرانكم لجيل مولاكم الشهيد في ظل وطنيتكم العاجزة الفاترة .

أيها الشعب التونسي الكريم

الحقوق لن تنال والعدل لم يحقق بتقديم عرائض والتبرع بتصريحات صحفية لا يسترده الاستقلال ولا يسان بالتغني بالمبادئ الولسونية ومبادئ ميشاق الاطلنطي .

ان حقوقك وحررتك واستقلالك لن تحقق إلا برجوع المنصف باى إلى أمته
سائلوا اليوم زعماءكم ماذا فعلوا وما هم فاعلون لاعادة جاهلكم العزيز إلى وطنه
سائلوا زعماءكم ماذا فعلوا وماذا هم فاعلون لتحريركم من سياسة الاستعمار الفرنسي

الفاشم طوال ال ٦٦ عاماً المنصرمة

أيها الشعب التونسي الكريم

ان شرفك شعاره : المنصف باى

ان حريتك شعارها : المنصف باى

ان سعادتك شعارها : المنصف باى

مكتب لجنة تحرير شمال افريقيا
نيويورك الولايات المتحدة

هل توافق فرنسا على اعادة باى تونس الى عرشه ؟

جاءنا من تونس ان جمعية الشبان المسلمين بعاصمة تونس اقامت حفلة خطب فيها
فضيلة شيخ الاسلام الجنبى الاستاذ الشيخ محمد الصالح بن مراد خطاباً سياسياً طالب
فيه برجوع ملك تونس الشرعى المنصف باى الى عرش تونس . كما ان فضيلة قاضى
تونس الاستاذ الشيخ الطيب سيالة ألقى خطاباً استهله بالكلمات الآتية : « متى استعبدتم
الناس وقد ولدتمهم أمهاتهم أحراراً » وأيد فيه مقررات المؤتمر الوطنى فى اعلان
سقوط الحماية . والمطالبة بالاستقلال . وقبل انتهاء المهرجان قرر الحاضرون
الاحتجاج على سياسة فرنسا فى البلاد ورفضهم الاصلاحات التى جاء بها المقيم ماسط
وموافقهم على لائحة المؤتمر الوطنى . ثم تفرق الجمع وقد تعالت الاصوات بالاناشيد
الوطنية والتهنئ بحياة المغرب العربى المستقل
الصباح .

يسمى الوطنيون التونسيون لدى الحكومات العربية والجامعة العربية لحملها على
التدخل سريعاً لفك اعتقال سمو باى تونس السابق ، سيدى محمد المنصف ، الذى خلعه
الفرنسيون ونفوه الى داخل البلاد الفرنسية

اصبح المنصف باى شعار الرغائب التونسية

عن جريدة «كومبا» ٣٠ - اكتوبر ١٩٤٧

ان العاطفة تغلبت على المبادئ بتونس حيث أصبح فيها شخص المنصف باى مثالا حيا للشعور الدينى والقومى والنزعة الديمقراطية ويستدل الكتاب على ذلك بما يشاهده الزائر لتونس مكتوباً على جدران البلاد : نطالب برجوع المنصف باى . حرروا المنصف باى . لن نرضى بالاستقلال بديلا ويقول الكاتب ان المنصف باى قد استولى في ظروف حرجية للفاية حيث كان تحت تأثير استيلاء وضغط القوات الألمانية غير أن الحلفاء بمجرد تحرير البلاد وتحرير قصر الملك نفسه اضطروه للتنازل عن الملك فكان هذا الاعتداء على ملك استمال قلوب الشعب بمثابة عدمة أخرى اصطدم بها التونسيون خصوصاً بعد مرور الدعاية الألمانية بالبلاد التونسية حيث يمكن من التأثير على الشعب بتوجيه دعايتها ببراعة تامة ضد ايطاليا ثم ضد فرنسا ووعدها باستقلال تونس وحمايتها للدستور بينما كان موقف الزعماء السياسيين والملك نفسه شريفاً جداً إذ رفض السياسيون موافقة الألمان وأعلن الملك حياده أى عداوه لهم إذ أنه كان أعزل وتجاهلهم تمام الجهل وكذلك كان المنصف باى محترقاً نحو بواب دولة محتلّة هى نفسها وأظهرت عجزها عن صيانة بلاد تعهدت بحمايتها بينما سحبت منها جنودها عند وجوب الدفاع وكان عطف الباي عن الدستور وإرادته في اظهار سيادته العملية ومظاهر أعماله كل ذلك قد أذكى في نفوس التونسيين طموحاً الى التحرير السياسى الشئ الذى أمكن بفضل التوفيق بين الاحزاب التونسية المتنافرة بالامس وشكل وزارة لم تر تونس مثلاً قط ضمت الاستاذ صالح فرحات والحكيم الماطري ونواب التجارة والأغنياء مثل محمد شفيق وعبد العزيز الجلولى وبعبارة أخرى فقد كان المنصف باى في نظر الشعب مقاوماً للألمان وللحماية الفرنسية ولحكومة . فيشىء ، ان التحرير الذى كان ناجحاً عسكرياً لم يكن موقفاً سياسياً اذ قضى على آمال التونسيين أما خلف المنصف باى فقد سار على عادة اسلافه تاركاً للممثل فرنسا ادارة ومسؤولية النفوذ . ثم يقول : ان سياسة السكوت أو الاتهامات السخيفة

والمعلقة ليست هي الحل الوحيد الذى توجه الحالة ومع كوفى التحقق ان الرجوع في قرار استعجالى اتخذته الحكومة الوقتية مدة الاضطراب والفوضى انما هو المظهر السليبي للسياسة المراد اجراءها بتونس وانى ارى أن هذا الامتناع انما هو خروج من المعقول وتعتت سيقضيان على الثقة النفسية التى يركز عليها كل شيء.

ريح عاصفة على شمال افريقيا

• عن جريدة لبائى ٢٥ / ٤ / ١٩٤٧ •

قدم بمبعوث هذه الجريدة إلى البلاد التونسية واجتمع فيها بعدة شخصيات سياسية وجرت بينه وبينهم محادثات فلفستمع إليه وهو يتحدث عن الأستاذ صالح فرحات الزعيم الوطني الكبير والسكرتير العام للحزب الحر الدستوري التونسي يذكر ان الأستاذ صالح فرحات قال له : الحقيقة أننا لم نعد نثق بكم بيد أن الجنرال ماسط لما حاول الاتصال بنا رفضنا ذلك لقد سمعنا الوعود العديدة والكلام الكثير وصورت لنا الصداقة التونسية الفرنسية في مآدب لقد فات الوقت وانقضى والآن يلزمنا الاعمال بدلا من الأقوال. أن الشخص الذى يحادثني عليه بدلة فرنجية ومخرج من كلية باريز ولقد اتفقنا أن نتحدث بكامل الصراحة وبدون تحمس وكرجل يتحدث إلى رجل وبعد أن بين الكاتب أن تونس وفرنسا يمثلان الاسلام واروبا ويقول أن البلاد التونسية يسكنها منذ ستين عاما تونسيون وفرنسيون وان مشاكلها تهم الجائنين وهم جميعا لم يجدوا الحل المرضى لها وهو يرى أن القلوب وحدها هي التي تقدر على التقارب ويجاد ذلك الحل إذا ما أرادت ذلك ويؤكد أن الدستوري المتطرف يعترف بذلك إذا تجرد من جنونه الاستقلالي ، أما ما يطلبه التونسيون فهو استقلالهم التام العاجل ذلك ما صرح لي به محادثي الذي استرسل يقول : أنتم شعب ونحن كذلك شعب والمساواة هي التي تفرنا من بعضنا لا الاستعمار وأراد محادثي أن يناظر بقضية الفيتنام حيث لم تحترم فرنسا عهدها فقاطعته بقولي لنقتصر على تونس فقال أن هناك شبه تام بين البلدين فابكم لم تحترموا أيضا معاهدة

سنة ١٨٨١ فقد التزمهم أن تحموا شخصية جلالة الملك وعائلته لخلعتموه وليس لكم حق الخلع بل هو حقنا حسب أنظمتنا وتقاليدنا ، لقد تجاوزتم حدود نفوذكم ولن يغفر الشعب لكم ذلك أبداً .

ويقول الكاتب أنه تحدث لوزير تونسى فوضع أمامه قضية الملك أيضاً قائلا له :
الله ورسوله والمنصف ويعترف الكاتب أن اسم المنصف يتغنى به البدو في منازلهم بكافة أنحاء المملكة ثم انه يعترض على محادثة الزعيم الأكبر الأستاذ صالح فرحات فيسأله عما قامت به فرنسا من مقاومة الأمراض وإنشاء المدارس وإجراء أعمال الري وإقامة السدود ونشاط الزراعة الميكانيكية وتوفير رؤوس الأموال والتعمير فيحرجه في ظنه بقوله أليس ذلك بشئ يذكر لفرنسا ؟ فأجابه : أجل كل ذلك كلا شئ بل أن فرنسا قد تسببت في تأخرنا وعدم انجاز كثير من الأعمال وما تفتخرون به الآن كان يمكن أن يتم بدونكم تعذرون بمدارسكم هاكم احصائية رسمية من المجلس الكبير توضح لكم أن نسبة المتعلمين من الشعب لا تتجاوز ٢ - أو ٣ ٪ فأتهم تعطلون سير التعليم ولا تريدون للشعب أن يتعلم إذ أن بؤس الشعب وجهله يسخران لكم اليد العاملة الزهيدة الثمن . وفرنسا عوضاً من اجراء سياسة تبادل تجارى بينها وبين مستعمراتها فانها تسير على سياسة فلاحية استعمارية من طراز القرون الوسطى ولى على ذلك أدلة منها أننا نرى العربي يموت جوعاً إلى جانب مزرعة تبلغ مساحتها ستة آلاف هكتار هي على ملك شركة أجنبية ثم يقف محدثي ويدلى بأقصوصة من جريدة عربية حذفها الرقابة فيؤكد أن ما حذفه الرقابة هنا سينشر بالقاهرة وبالعالم أجمع ويختم حديثه بقوله لقد انتهى الامر فعليكم بالرحيل ولا تتأسفوا علينا فتونس ستقوم بما يجب عليها وحدها أن الاميركان والروس لم يتحرجوا من تأجير الفنينين الالمان وانا سنؤجر الفنينين الفرنسيين بدون ضريبة ثم يقول المراسل أن ما سمعه من هذا الدستوري المتطرف قد تكرر على سمعه في جميع الانحاء التي مر بها وسمع كثيراً من أمثال هذه العبارات . قضية المنصف باى . المشاكل الارضية . الاستقلال . العمال التونسيون . التلاعب الشيوعى . القاهرة . الجامعة العربية وأوامرها . آثار الاحتلال الألماني . عدم وجود مبدأ قار فرنسى في القضية التونسية .

اصلاحات بالمملكة التونسية

عن جريدة «كلمة» ١٩٤٦/٩/٦

بعد أن أسهب الكاتب في مقدمته عن أسباب توتر العلاقات بين فرنسا والتونسيين
واعراض الآخرين عن كل مفاهمة مع فرنسا قال :

ومما زاد في تكثير الحالة الحاضرة وارتباكها هو خلع المنصف باى واعتماد فرنسا
على الباي الحالى بينما الشعب التونسى بأسره مشغوف بالمنصف باى الذى خلعه
الجنرال «جيرو» إثر تحرير تونس. بتهمة المشاركة مع العدو . أما وقد تبين ان هذه
التهمة كانت ملفقة ولا أصل لها فإن المنصف باى المعتقل اليوم فى مدينة «بو» أصبح
مدافعاً عنه من طرف الجميع وكل المنظمات الديمقراطية تطالب الآن برجوعه ومعلوم
ان ابعاد المنصف باى قد أحدث فكرة منصفية بين التونسيين وضد فرنسا بطبيعة
الحال ويرى الكل ان المنصف باى لما له من نفوذ وسلطة على الشعب التونسى كان
يمكنه أن يقر الحالة الراهنة للحماية ويجعلها مقبولة من طرف الشعب وكذلك يرى
الكاتب ان رجوع المنصف باى سيرجع الهدوء للأفكار ويستفيد من ذلك النفوذ
الفرنسى ويقضى على مطامع بعض الدول الأجنبية الاقتصادية والسياسية ويظهر ان
فكرة رجوع المنصف باى قد وجدت لها أنصاراً بتونس وبفرنسا ، وأخيراً بعد أن
تحدث الكاتب عن حركة الدستوريين والبقايين والمفاوضات التى فتحتها فرنسا
لقبول الاصلاحات التى ابتكرها الجنرال ماصط قال : ان الحل ظاهر الآن فبالنسبة
لليدوقراطيين التونسيين يكون الحل برجع المنصف باى واجراء اصلاحات
اقتصادية فى الداخل تحت نظره ورفع حالة الحصار وتأليف حكومة تونسية ذات
تمثيل شعبى متسع

ويقول الكاتب : ان هذا يرجع النفوذ لفرنسا ويقمع النفوذ الأجنبى ويهدم
الجهة الوطنية التى يسعى الشيوعيون لتكوينها .

حول تعيين مقيم في تونس

يظهر ان حزب م . ر . ب . له موقف عدائي ضد م . مونص الذي سيعين مقيماً عاماً في تونس لانه يرى رجوع المنصف باى الى عرشه وبذلك عاد الكلام من جديد بشأن تعيين هذا الرجل الإقامة العامة في تونس وبينما تدور المناقشات حول هذا الامر نشاهد هيجاناً يسود المعادكة التونسية فالمظاهرات تنبع ويطالب الناس فيها بـ رجوع المنصف باى ونشاهد ضدية حزبية تتوطد يوماً فيوماً وراء شخصية المنصف باى الذى يؤيده الوطنيون وشخصية الأمين باى الذى يؤيده الرجعيون والاستعماريون والعناصر الديمقراطية التى تؤيد المنصف باى تؤكد انه وقع اتهامه ظلماً بالمشاركة مع العدو وتصريح ان « جيرو » أراد أن ينتقم في شخصه من رجل من رجال التقدم والتطور الذى يعتبره خطراً يهدد الاستعمار وقد بلغت لفرنسا برقية موقعة من رئيس المؤتمر الوطنى التونسى السيد العروسى الحداد ومن رئيس الاتحاد العام التونسى للشغل ونواب الحركة الوطنية التونسية الدستور الجديد والقديم أرسلت هذه البرقية إلى م . فانسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية وم . رامادى رئيس الوزارة الفرنسية وفيها : ان الاعتداء الصريح الذى صدر من « جيرو » على جلالة المنصف باى قد أضر العلائق الفرنسية التونسية أهما ضرر وهذا الاعتداء هو خرق للتعهدات التى قطعتها فرنسا على نفسها ويحقق الموقعون للبرقية ان الأسباب التى انتحلها « جيرو » باعتدائه قد تبين غلطها وهم يطلبون في النهاية من فرنسا الديمقراطية أن ترجع في هذا الاعتداء الذى قام به شخص اعتمد على نفوذه العسكرى

ومن جهة أخرى فانه يقال ان الجفاء نحو الباي الحالى ينمو يوماً فيوماً خصوصاً بعد الخلاف الذى وقع بينه وبين شيخ الاسلام الذى اولاه الباي المبعد واقاله الباي الحالى فنشأ عن ذلك إضراب عام في البلاد ومظاهرات احتجاجية شاركت فيها النسوة المسلمات اللائى دخلن لأول مرة المعمة السياسية ويصرخن بحياة المنصف باى ، وقد رفض النواب البلديون بتونس « نواب القسم التونسى » الذين وقع اختيارهم طبعاً ما عدا ثلاثة منهم المشاركة في استقبال الباي الحالى بالبلدية اثناء احتفال المولد

وعلى ذكر احتفال المولد هذا الذي وقعت فيه تلك المظاهرات الشعبية لفائدة ارجاع جلالة المنصف باي نذكر انه وقع اجتماع عظيم بجامع الزيتونة ضم الآلاف من التونسيين التي فيه الأستاذ الحبيب شلي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي ومدير حركة الشبيبة الحرة خطاباً بديعاً كان له تأثيره العميق هذا نصه:

أيها الاخوان الكرام !

منذ أربع سنوات جاء جنرال فرنسوي ليست له أي سلطة أو صفة رسمية فعمد الى خلع ملكنا الشرعي المحبوب الذي ندين له بالاخلاص والولاء وهو جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باي ، خلعه ظلهأ وعدواناً متحدياً بذلك القانون الدولي العام الذي لايسمح لأحد الطرفين المتعاقدين بالاعتداء على الطرف الآخر ، ومتحدياً معاهدة باردو نفسها التي ينص فصلها الثالث صراحة على : « ان فرنسا تلتزم بحماية شخص الباي وعائلته وأمن مملكته ، لأن تعتمد الى الاعتداء على نفس الباي وحرمة وخلعه قوة واقتداراً وظلماً وعدواناً كما فعل هذا الجنرال ، ومتحدياً شعورنا الديني وقانوننا الاسلامي الذي لايسمح بخلع الملك الا بمقتضى موجبات شرعية كحالة المعجز البدني أو الخروج عن أحكام الشرع الاسلامي الامر الذي لم يحصل شيء منه بالنسبة لملكنا المحبوب سيدي المنصف باي . ولذلك فان الشعب التونسي لم يعترف قط ولن يعترف بهذا الخلع الجائر الظالم الذي فرضته القوة والطفيان بل انه لم يزل ولن يزال معتبراً ان المنصف باي هو ملكه الشرعي الوحيد الذي يدين له بالاخلاص والولاء . وان بيعته لازالت — شرعاً — في اعناقنا كما يفرضه الدين الاسلامي الحنيف . ولا يمكن لجنرال فرنسي ثائر لاشأن له وقد نبذته الآن حتى أمتة لايمكن لهذا الجنرال أن ينقض أحكام الشرع الاسلامي ويجعلنا تنحلل من بيعة أميرنا الشرعي الذي بايعته الأمة عن طواعة ورضى . ولذلك فان الشعب التونسي لا يعترف بغير جلالة المنصف باي ملكاً له . وان سمو الجالس على العرش التونسي اليوم الأمين باي ليس ملكاً بالاصله بل بالنيابة عن المنصف باي . ذلك ان هناك مسألة مهمة تتجاوز الأشخاص تتجاوز شخص المنصف باي والأمين باي وهي مسألة الذاتية التونسية المتمثلة في العرش التونسي الذي يجب أن لايبقى خالياً ، فعندما خالعت القوة الغاشمة

الملك الشرعى سيدى المنصف باى وأبعدته عن بلاده وجب أن لا يبقى العرش التونسي رمز الذاتية التونسية خالياً فأجلس عليه ولي العهد بمقتضى التقاليد الموروثة سمو الامين باى حيثئذ يبد انه لم يكن ولن يكون ملكاً بالاصالة بل بالنيابة عن الملك الشرعى الذى حالت قوة قاهرة بينه وبين عرشه وبلاده وان احكام الشرع الاسلامى نفسه تمنعنا من التمسك من بيعة ملك بايعناه غنارين ودنا له بالطاعة والولاء

وان الحزب الحر الدستورى قد قام منذ الوهلة الاولى بواجبه فى هذا الصدد فأرسل غداة خلع المنصف باى احتجاجاً الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية م . روزفلت والى رئيس الحكومة الانجليزية م . تشرشل على خلع المنصف باى ولم تأت فرصة الا انتهزها للاعراب عن غضب الشعب التونسي وعدم اعترافه قط بهذا الوضع الجائر . فعندما حل الجنرال دييجول بتونس فى ماى ١٩٤٤ قابله بعض أعضاء الحزب واحتج لديه على خلع المنصف باى ولكن الجنرال دييجول تنصل من تبعة ذلك الخلع وألقاه على غيره أى منافسه ومزاحمه اذ ذاك الجنرال جيرو .

وعندما انتهت الحرب وتألقت بفرنسا حكومة وقتية اعترفت بها الدول فقامنا معها بصفة غير مباشرة فى مسألة المنصف باى ولكنها أجمت بأنها حكومة وقتية ليست لها الصلاحية الكافية لفصل المشاكل الكبرى كمسألة المنصف باى إذ ان مثل هذه المشاكل لا تضطلع بمحلها إلا الحكومة القارة الهائبة .

وها هى اليوم قد تألفت هذه الحكومة القارة واستقرت الامور نهائياً فى فرنسا ولذلك فان الحزب الحر الدستورى رأى اليوم أن الوقت قد حان لاثارة قضية المنصف باى ومطالبة الحكومة الفرنسية بتدارك الغلظة الفادحة والمظلمة الصارخة التى ارتكبها جنرال فرنسى غير مسؤول فى ظروف من الارتباك والفوضى .

فعهد الحزب أولا الى ارسال تلغراف مطول الى الحكومة الفرنسية بسط فيه جميع الامور الخالفة للقانون والمعاهدات واحكام الشرع الاسلامى التى وقع خرقها بخلع المنصف باى وطالب بارجاعه الى عرشه .

وثانياً قرر اضراباً عاماً أمس واليوم احتجاجاً وتضامناً لتأييد التلغراف المرسل من الحزب لعائدة قضية المنصف باى .

ولما انتهى الخطيب من كلامه ترددت كلمة الله اكبر من الحاضرين ونادوا بحياة المنصف باى بين زغاريد النبوة الحاضرات فى الاجتماع

في بلاد المغرب الأقصى

خمسة وعشرون مليوناً يستفرونه بنا فرهل نخذلوه

خمسة وعشرون مليوناً من الناس يملكون أخصب الأراضى ويرثون أرقى الحضارات ويتمسكون بأقوى الأخلاق وينحدرون من أكرم الأعراق ومع ذلك فهم اليوم بعد الحرب العالمية الثانية وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة ما يزالون يرسفون في الأغلال والقيود ويسامون أنواع الذل والعبودية ويمنعون من أقدس حقوق الإنسان ويقاد زعماءهم الى المافى والسجون وما يزال بطلاهم الكيران : الأمير محمد عبد الكريم الخطاطي وسمو الباي محمد المنصف يعيشان عيشة البؤس والفقر والحerman من يصدق ان هذا يقع اليوم !! ومن يصدق ان هذه الملايين الخمسة والعشرين تشكو فلا يستمع الظالمون الى شكواها وتثور فيخمدون ثورتها بالحديد والنار وتحرك فيبطشون بها أبشع أنواع الفتك والبطش من يصدق في هذا ... ولكنها الحقيقة الواقعة ولكنها فرنسا ذات الثورة الفرنسية فرنسا التي تدعى بأنها أول من أعلن حقوق الإنسان في العصر الحديث فلم تفعل ان تصب نيرانها على الأمنيين في بلاد الشام وهي لا تزال تحتفل بالنصر . ولا تفعل اليوم ان تضطهد خمسة وعشرين مليوناً من بنى الإنسان كل ذنبهم أنهم عرب وأنهم مسلمون وان في اعراقهم دماء الذين حملوا مشعل الحضارة الى اباء الفرنسيين والانكليز والالمان وسائر شعوب أوروبا ...

أين هي الدول الكبيرة .

وهذه الدول الكبيرة اليوم التي ما تزال تصم اذانتا بمبادئ العدالة وكره الاستعمار والدفاع عن حريات الأمم ... أين هي اليوم ؟ ما بالها لا يهز ضمائرنا عذاب خمسة وعشرون مليوناً ما برحوا رازحين تحت نير الاستعباد عشرات السنين. ان تشرد بضعة ملايين عن بلادهم في أوروبا ألق بال تلك الدول كلها وأقض مضاجع رجالها حتى وجدوا من ذلك وسيلة لاتمام عملية الغدر التي بدأت بها انكلترا في فلسطين ولم تفعل يومئذ أن تعلن أنها تريد بذلك أن تكافئ من أسعفوها بالمال في الحرب الأولى لجاء هؤلاء اليوم يتممون الغدر باسم الانسانية المشردة المعذبة التي

لا تجد مأوى ولا مسكناً... لم ياهؤلاه الم تحملكم الانسانية على أن تسرقوا من شعب صغير وطنه لتضعوا فيه من سلبتموهم أتم أرضهم وديارهم وعذبتمهم بأيديكم وشردتمهم بقنابلكم ومدافعكم ورماحكم ثم لم تحملكم الانسانية على أن تردوا خمسة وعشرين مليوناً كرامتهم وحريتهم وترفعوا عنهم البغي والظلم وتحولوا دون أفظع محاولة جرت في التاريخ محاولة ادماج شعب كامل في شعب آخر غريب عنه في عقيدته ولفته ودمه وأرضه لتروث هذه المحاولة المجرمة من احدى حليفانكم وشريكتكم بمجلس الامم المتحدة وهيئة الامم المتحدة ثم لاتحركون ساكننا ولا تبدون الماء ولا استنكاراً....

انسانية اليوم

أنا انسانية مصطنعة أنا انسانية ماكرة خادعة أنا انسانية الصياد يلقي الحب للطائر لا ليطعمه بل ليصيده انها انسانية الفتك والتدمير والتخريب انها انسانية القبلة الذرية وسينتقم الله من رجالها يوم تحق عليهم الكلمة وستقف منهم الاجيال المقبلة أشد من موقف محكمة نورمبرغ من مجرمي الحرب لقد حكمت عليهم بالاعدام لأنهم أثاروا حرباً وسلبوا تحفاً وأثارا وأعدموا بضعة آلاف من الاسرى فاذا يكون حكم التاريخ على من اثاروا حروباً وسرقوا أوطاناً وأفسدوا اخلاقاً واعدوا شعوباً.

كفرنا بهذه الانسانية

هي انسانية كفرنا بها اليوم ولن يخذعنا بها ولن يدعونا الى الايمان بها ولو في بعض دولها الكبرى إلا خائن مأجور أو جاهل مغرور أو صانع عن عروبه وإسلامه أو جاحد قدر أمته وبلاده أما جماهيرنا المؤمنة الواعية التي فتحت أعينها على حقائق المكر والخداع والتسابق إلى الغلبة والاستعمار باسم المبادئ والمثل العليا فلن يفرها بعد اليوم ذاك السراب الخداع ولن تعتمد في الاحتفاظ بكرامتها على أية دولة من الدول لن تعتمد إلا على الله مالك الملك ولن تستمد القوة إلا من إيمانها ولن تعزى إلا بشخصيتها وتراثها ولن تمد أيديها إلا إلى نفسها وأنها لتزى في قرار الجامعة العربية بشأن هذا الشعب العربي المجاهد — الشعب المغربي الذي يعد في طليعة الشعوب العربية بأساً ونضالاً وإيماناً — خطوة متواضعة أولى لما يجب أن تقوم به من

خطوات عملية جريئة تؤدي إلى انقاذه من محنته وانتشاله من كبوته وإزالة القيود عن حريته وكرامته .

الى رجال العروبة والاسلام

يا رجال العروبة والاسلام ان امرأة عربية صرخت وهي في بلاد الروم ، وامعتصها ! ، فنصرها خليفة وانقذها جيش وحررتها ابراطورية ! وها أن خمسة وعشرين مليوناً يستصرخونكم اليوم ، واعروبنا ! واسلامنا ! ، فهل يجذلون ولهم جامعة تضم سبعة دول واخوان يبلغون خمسين مليوناً وأخوان يعدون اربعمائة مليون ؟ وان سلطان مصر في الحروب الصليبية أنى أن يتشم في مجلسه لأن في ثغر دمياط بضعة آلاف من المسلمين أحاط بهم الصليبيون فنعمهم الطعام والشراب وها أن خمسة وعشرين مليوناً من اخوانكم حاصروهم الفرنسيون فنعمهم من الاتصال بكم ومن بث شكواهم إليكم فهل تجتمعون ؟ وهل تضحكون ؟ وهل تجدلون من فراغ البال ما تلهون به وتلعبون ؟

يا أبناء العروبة والاسلام ! ان خمسة وعشرين مليوناً من اخوانكم يشكون اليكم فهل تعرضون ؟ ويستجدون بكم فهل يجذلون ؟

مصطفى السباعي

٨ - ١٢ - ١٩٤٦

باى تونس السابق يرفض الرجوع

القاهرة - أظهرت الحكومة الفرنسية رغبتها في إرجاع جلالة المنصف باى تونس إلى عرشه على شرط أن يؤيدها في سياستها الاستعمارية ويقدم لها شواهد الاخلاص والولاء . ولكن جلالاته أصر على موقفه الوطنى الخالد رافضاً باءاً النزول عند حكم فرنسا . وقد قام الجنرال ماسط أخيراً بمحاولة لاستيلائه بواسطة رئيس مديرية بو (جنوب فرنسا) حيث يقيم جلالاته فأعرض جلالاته عن هذا المندوب الخاص . وقد رفض من قبل كل مقاضمة مع فرنسا مطالباً إياها قبل كل شيء برفع الظلامة عنه ورجوعه إلى عرش تونس وبعد ذلك يقع التفاوض بين فرنسا وقادة الشعب لاعطاء تونس حريتها واستقلالها . طرابلس الغرب

تماثيل لسياسة الجمهورية الرابعة

نحو تونس

ان آثار السياسة الاستعمارية الفرنسية في الشعوب التي امتحت بها والاطوان التي نفذت فيها قد سجلها الباحثون في صفحات التاريخ وأقام لها الناحتون تماثيل تعبر عن مختلف أوضاع تلك السياسة ومراميها ، وضعوها في منحرج كل طريق بالبلاد التي استعمروها لكي تذكر أهلها الذين استعبدوا الاستعمار واستغل أوطانهم وجهودهم ونكل بهم أفضع تشكيل بأعماله فيهم ومقاصده نحوم .

خوادم غزوم لتلك الاوطان وقتلهم لأهلها وتغلبهم على أبطالها كلها مرسومة على ألواح تذكارية خلدوا بها هذه الوقائع لأبطالهم الغاصبين كما خلدوا بها الحق في قلوب المغلوبين ، إذ هي تذكرهم كلما نسوا أو أرادوا أن يتناسوا المجازر البشرية التي ذهب أسلافهم فيها ضحية الدفاع عن حريتهم وحقهم في وطنهم .

وهناك معان أخرى ترمز اليها السياسة الاستعمارية بتلك التماثيل لنواياها وحقائقها ما ترى اليه من قريب أو بعيد فهذا تمثال « الكردنال لافيجرى » الذي أقامه الاستعمار الفرنسي في باب البحر من مدينة تونس يعترض الداخل منه وفي إحدى يديه الانجيل وفي الأخرى الصليب . انجيل الاستعمار لا انجيل عيسى وصليب الفهر والغلبة لا صليب الفداء ، فهو رمز المسيحية الاستعمارية المادية القاسية لا المسيحية الروحانية اللينة ذات الرحمة والعطف

وفي رأس أكبر شارع بالعاصمة التونسية حيث ينزل القادمون من البواخر في الرصيف تجدد تماثيل « جول فيري » بطل احتلال تونس مصرعاً أخذه يرمز إلى كبرياء الاستعمار وتونس المسكينة في صورة امرأة بدوية تقف تحت رجله على أطراف أصابع قدميها تقدم له خبراتها ممثلة في عرجون من التمر وهو ينظر إلى العامل الايصال الجالس تحته من ناحية أخرى ويده الفأس آلة العمل ووراءهم جميعاً طفل فرنسي يلقي طفلاً عرياً أحرف الهجاء من كتاب يده

لقد أخذ الاستعمار خيرات تونس دون أن ينظر اليها نظرة شكر ، واستغلت البلاد من طرف الفرنسيين بأيدى الايطاليين وغير الايطاليين من الاوربيين ولم يقدر لإبن البلاد أن يكون أجيراً مساوياً لأولئك الاجانب فيها

اما رمز التعليم فهو مرور ثلثي قرن على الاحتلال لا يزال في عهد الطفولة ولم تتمتع أكثرية الأمة حتى بتعلم احرف الهجاء .

نحن الآن في عهد الجمهورية الرابعة وازاء فرنسا الجديدة ابنة الثورة والمقاومة التي انبتتها المحنة واخرجها للوجود عسف المحتل وظلم المستعبد فلتنظر الى التمثال الذي اقامته لترمز به إلى سياستها نحو تونس انها اقرت الماضي ولم تغير منه شيئاً وأرادت أن تبني حياتها وسياستها عليه وان تختص دونه بشيء جديد تمثله صورتان احدهما في تونس في قصر السعادة والاخر في فرنسا بمدينة « بو » ،

قصر السعادة في بلدة المرسى من ضواحي تونس حيث كان يقيم جلالة الملك محمد المنصف تمر في كل يوم الجموع العظيمة صباحاً مساء امام ذلك القصر الفخم وينظرون الى شرفاته ونوافذه حيث كان يجلس جلالة الملك يحببهم ويحيونه ويهتفون بحياته فيبتسم شاكراً ويرداد جاباً لهم وعطفاً عليهم هذا القصر الآن مقفل النوافذ خافت النور يسوده الصمت وضعف الحركة وقلة المارة من حواله فقد شهد هذا القصر كارثة حصار الجند له ووضع مختلف الأسلحة من حواله ومرور الطائرات في جيئه وذهاب من فوق سطوحه وشاهد اقتحام الجزائر « جيرو » له مع رفاقه وخلعهم جلالة الملك بالقوة وأخذه من القصر إلى الطائرة للمكان الذي تقرر إبعاده اليه وجعله معتقلاً له . « الاغواط » من صحراء الجزائر المحرقة . . يمر الناس اليوم امام قصر السعادة فيقولون هنا خلعت فرنسا ملكتنا المحبوب ومن هنا أخذته ، وفي الاغواط عندما يمر سكان صحراء الجزائر بذلك البيت الحقير الذي اعتقل فيه جلالة الملك يقولون هنا وضعت فرنسا ملكاً عربياً مسلماً احتجى بها غلغلته وأبعدته

وفي (تنس) من شاطئ الجزائر وفي قبة ذلك المرتفع يمر الناس بقصر قصي مكث فيه جلالة الملك مدة من منفاه فيقولون كان هنا ملك تونس الذي خلعت فرنسا .

وفي مدينة بوء من البلاد الفرنسية القريبة من حدود اسبانيا قصر عتيق يحمل في مطاويه احداثا تاريخية جلي يقيم جلالة الملك محمد المنصف وابنه الذي اعتقل معه الامير محمد الرؤوف باى واخوة جلالة الملك وعائلته وحاشيته الذين اختاروا أن يقاسموا هذه الحياة والا يتركوه وحيداً في منفاه خصوصاً بعد مرضه ان كل من زار هذا القصر أو مر به ورأى النطاق المضروب حوله من الجواسيس والسكون المخيم عليه يتساءل أى شيء هذا ؟ فيجيبونه لأول وهلة هذا معتقل ملك تونس الذى خلعتة فرنسا

خمس سنوات مضت وهذه التماثيل الأربعة ناطقة بالعمل الأول الذى افتتحت به الدول الديمقراطية عهد تحرير البلاد والخطوة الأولى التى خطتها الجمهورية الرابعة نحو التونسيين والعرب والمسلمين تشدد صداقتهم وتغريهم بالدخول معها فى الاتحاد لقد كان الاضطهاد فى العصور السالفة مقصوراً على الشعوب ولكنه فى العهد الحاضر تناول الملوك

ان الابقاء على هذه التماثيل ابقاء على السياسة التى ترمز اليها وما دام القوم لا يعملون على إزالتها فانا نعتقد بحق أنهم راضون عنها مفاخرون بها لا يريدون بها بديلا ولا عنها تحويلا فان دليل الإعجاب اقامة التماثيل

محبي المربع القلبي



بيان من جهة الدفاع عن شمال أفريقيا

لسياسة الحكومة الفرنسية القاسية الهوجاء

ان جهة الدفاع عن شمال افريقيا التي تعبر عن آراء شعوبها الواقعة تحت كابوس الاضطهاد الاستعماري والاسترقاق البشري قد اتصلت أخيراً من تلك الاقطار بأنباء موثوق بها رأيت فيها ما يوجب التدخل جالا والقات أنظار العالم المتمدين إلى هذه السياسة القاسية الهوجاء والمثيرة للخواطر التي تسلكها فرنسا في تلك الاقطار والتي تعلم ماينجم عنها من فوضى واضطراب يعرضان أمن هذه الجهة ذات الأهمية من حوض البحر الأبيض المتوسط للخطر واستغلال المنظمات التي تحين توتر الحالة النفسية من كل شعب ووقوعها تحت ضغط اليأس لاستثمارها واستغلالها لفائدتها .

ان الأمن العالمي لم يعد يهدد دولة بمفردها ولا فرنسا وحدها بل يهدد دولا أخرى تعمل جادة لمحاربة الفوضى وإيقاف العدوان وحماية الشعوب من الاضطرابات وهذه الدول التي تقيم الحصون والمعازل لحماية العالم من تسرب الافكار الثورية الهدامة وعلى شواطئ البحر الأبيض بالخصوص يجب أن تلتفت إلى السياسة الاستعمارية المثيرة التي تسلكها فرنسا والتي من شأنها أن تثبت الاضطرابات وراء المعازل وحول الحصون وهذا مايدعو تلك الدول إلى العناية بحفظ الأمن وراء الواجهة . لقد خلعت فرنسا جلالة ملك تونس قبل اليوم واعتقلته في بلادها بمدينة (بو) وعرضته بذلك للحالات نفسية وتأثير سيء لم تعهده صحته من قبل أدت به إلى مرض خطير أخذت تعاوده نوباته وجاء ابنه ليزوره في منفاه فاعتقلته معه ومنعته من الرجوع الى وطنه وأهله وعمدته الى ولي عهده الذي جلس على العرش بعده فانتزعت منه السطة التي كانت له ومن خصائصه وأجبرته على قبول وزارة لم يرتضا . وامتنع المجلس الكبير التونسي من الموافقة على ميزانية عام ١٩٤٨ لأنها رفعت من ثمانية مليارات الى عشرة في بلاد توطنت فيها المجاعة منذ أربعة أعوام على أن هذا المبلغ العظيم يصرف ثلثاه لجيش عرمرم من الموظفين الفرنسيين يزيد عددهم عن العشرين ألفاً وأن أكثر من نصف

مليون صبي في سن التعليم لا يجدون مدرسة تأويهم فهم مشردون في الشوارع عرضة لتلقى دروس الاجرام وفساد الاخلاق . والمعاهدات وقع العبث بها وتجاوز ماحدته . وأضحى الاستعمار يحكم البلاد حكما مباشراً قوامه العنف والارهاب وأخيراً عمدت هذه السياسة الى استغلال مرض جلالة الملك المبعد محمد المنصف فعملت على استمرار الحالة التي هو فيها لتجبره على الاعتراف لها بشئ . مما تريد أن تحصل على اعتراف فيه فقد بلغنا أن مفاوضات فتحت وشخصيات تغدو وتروح بين تونس وباريس محاولة ارجاع جلالاته غير ملتفتة الى أن الاتفاقات المتعلقة بمصائر الأمم لابد من الرجوع الى الأمم لتقول كلمة للفصل فيها بواسطة ممثلها الشرعيين . وإذا كانت الدول الكبيرة لم تعترف بانتخابات برلمانية لبعض الدول لأنها لم تجر على السن الديمقراطية فكيف يقع الاعتراف باتفاقات وعهود تؤخذ من أفراد وبوسائل ضغط وإرهاق يعرفها اليوم كل العالم .

وفي الجزائر فرض على الشعب الدستور الجديد الذي أقل عيوبه أنه يخول للمليون من الفرنسيين النازحين لبلاد الجزائر أن ينتخبوا نصف أعضاء المجلس التبراني الجزائري ولعشرة ملايين من المسلمين أبناء البلاد النصف الآخر . وأعمال الظلم والاضطهاد الفظيع لاتزال جارية هناك . وفي المغرب الأقصى . (مراكش) وقع الاعتداء من طرف المقيم العام الفرنسي على جلالة سلطان المغرب فقد اقتحم عليه قصره وخاطبه بغاظة وجفاء قائلاً : انه يمنعه باسم فرنسا من حضور الحفلات العامة والظهور امام المجتمعات كيفما كانت المناسبة . كما منع ابنه ولي عهده من ذلك ايضا . ويقول بأنهما لابد أن يعرضا كل كلام يخاطب به الشعب عليه . وهذا ما اضطر جلالة السلطان الى رفع عريضة الاحتجاج التي تجددت عنها الصحف الفرنسية أخيراً الى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولقد صرح الجنرال جوان الى صحيفة فرنسية ان سياسته تتمثل في عملية قاسية وذلك بفرض رقابة على الصحافة الوطنية وسجن الزعماء هذه الحالة نلفت اليها نظر العالم ونسائله هل المضى في هذه السياسة يقر الأمن والسلام في تلك الربوع ؟

سكرتير عام بالنيابة

حجي المبروك القليبي

من مآسي الحماية الفرنسية

جلالة الملك « المنصف » السجين

في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وقع الاعتداء من طرف الحكومة الفرنسية على الدولة التونسية باحتلال أراضيها وفرض الحماية على حكومتها وانتزاع سلطتها في الداخل والخارج من أيدي أبنائها واعطائها للمحتلين الفرنسيين ولقد صرح رجال الحكومة الفرنسية إذ ذاك أن هذا الاحتلال موقت وأنه لا يراد منه المساس باستقلال تونس أو انتقاص نفوذ حكومتها وإنما القصد منه تنظيم البلاد وإقرار الأمن فيها وحماية ملكها وعائلته وملكته من كل اعتداء داخلي أو خارجي يمكن أن يقع عليه ، إلا أنهم في مدة تجاوزت ثلثي قرن لم ينته فيها هذا الاحتلال الموقت رغم استقرار الأمن وحصول الراحة في البلاد وإن الاستقلال قد تحول إلى استبعاد وأبدل نفوذ الدولة التونسية بنفوذ فرنسي مباشر ولقد نظموا البلاد تنظيماً استعماريّاً آل به كل شيء إلى أهدى المحتلين من الفرنسيين وقعد الناس الضمانات والحقوق الإنسانية، ففقدوا بذلك الأمن على أنفسهم وأموالهم من المغتصبين والبلاد التي التزموا بحمايتها قد أسلبوها إلى جيوش المحور وخرجوا منها إلى الجزائر حتى أرجعهم إليها الخلفاء ونصبهم فيها تحت حماية قواتهم مرة أخرى ، وجلالة الملك الذي التزموا بحمايته وحمايته عائلته قد خلعوه وأبعدوه عن وطنه واعتقلوه في بلادهم وتكزروا لعائلته واغتصبوا ما بقي من نفوذ من يد ولي عهده الذي خلفه على العرش .

إن ١٢ مايو يذكرنا بزوال دولتنا ووقوعها تحت وطأة الاحتلال وفرض حماية المستعمرين الفرنسيين عليها و ١٤ مايو يذكرنا بخلع ملك البلاد وإبعاده واعتقاله فهناك مأساة عرش ونكبة أمة وزوال دولة ، سلسلة من الاعتداءات على مجموع الشعب ونخبته ونظام الحكم وسلطته وأخيراً على صاحب العرش وحرمة . وسلسلة

أيضاً متصلة الحلقات من الصراع الدائم بين الناصبين وأصحاب الحق المستميتين في الدفاع عن قدسية حقهم .

الاحتلال لم يفته والسياسة لم تتغير والاتجاه لم يتحولوا عنه والصراع دائم والكفاح متواصل يشتد ويتسع بين هذه الأمة ومستعبدتها من المستعمرين الفرنسيين والعالم ينظر إلى هذه المآسى كما ينظر هواة التمثيل السينمائي إلى شريط جديد .

لقد ذهبنا أثر الحرب الأخرى إلى مؤتمر الصلح عندما سمعنا كلمة حرية الأمم ترددها أفواه القوم . ذهبنا نستنجز وعودهم التي قطعوها أثناء الحرب فقالوا نعم انا قطعنا وعوداً للأمم بالخير وحق تقرير المصير ولكنكم لستم بأمة إذ ليس لديكم مقومات أمة بالمعنى الصحيح وجاءت الحرب الثانية وقطعت وعود وعقدت مؤتمرات وامضت موافق لتقرير حقوق الانسان وحرريات الشعوب وحق الأمم في تقرير المصير وإزالة الاستعمار الذي أصبح جريمة لا تحمل تبعاتها كرامة الانسان في العصر الحاضر ، اتظمت منظمة الأمم وانتصبت الجمهورية الرابعة في فرنسا وانشأت دستوراً الجديد الذي قالوا انهم أفاضوا عليه من روح المقاومة الحرة وآلام الماضي القريب فاذا فرنسا الحرة تريد القضاء على ما بقى من ذاتية الأمم التي استعمرتها وادخلها ضمن الوحدة الفرنسية لتعطيلها الحرية فالحرية إذاً ثمن عند الفرنسيين هو فقدان الذات والزوال من هذا الوجود كاملاً ، اما منظمة الأمم فانها تدافع عن رومانيا وأمثال رومانيا ضد استعمار متوقع وكأنها لا يهمها أمر هذا الاستعمار القديم الذي يبيد الأمم ويهدد كيان الجماعات البشرية .

ان الشعب التونسي بعد أن مرت به سبعة وستون سنة وهو تحت كابوس الاستعمار قد فقد ثروته المادية والمعنوية وأصبح يفتك به الجهل والجوع والمرض وقد فقد السلطة في بلاده والرأى في تسيير شؤونها وحق الرقابة على الذين يسبرونها فهو في وطنه كجنس نازح غريب وملدكه الشرعي قد مرت عليه خمس سنوات وهو في منفاه معتقلاً تحت حراسة البوليس في منطقة ضيقة لا يبرحها ، وأعين الشامتين المزددين من سفلة الجهة التي يقيم فيها ولا يبعد أن يكونوا من ذوى الأفكار المعادية للعنصر العربي والاسلامى يرشقونه كلما وقعت عليه أعينهم بالكلام البذيء والنظرة

المؤذية وهو الى جانب ذلك يعاني أزمة مرض مؤلم وتأثرات نفسية عميقة . وقد عززوا هذا التنكيل بالتضييق عليه في معاشه والتقتير في مخصصاته وميزانية بلاده قد تجاوزت في هذه السنة عشرة مليارات كل ذلك تشفياً منه لموقفه ضد الاستعمار ثم هجمه على الذاتية التونسية وإنهم ليسا ومونه اليوم ويحاولون انتزاع تصريح منه يعترف فيه بالدخول في الوحدة الفرنسية أو الثناء على السياسة الاستعمارية . هناك ملك يعذب وأمة يفتك بها الجوع وعالم يلتذ بمشاهدة هذه المأسى ولا يقول عنها كلمة استنكار كأنه قد فقد سموه ومثله العليا وكأننا قد فقدنا في هذا العصر مرة واحدة حماة كرامة الانسان .

لقد حاربوا المبادئ العنصرية وقاوموا الطغيان النازي والفاشيستي حرصاً على الأخوة البشرية واحتراماً لحقوق الانسان في استعمال حريته الطبيعية ولكنهم يشاهدون اليوم اضطهاد الأمم والتنكيل بالشعوب وانتهاك حرمانات حقوق الانسان فلا يستنكرون ذلك ونسمع ضجيجاً حول حكم الاعدام الذي أصدرته حكومة اليونان على ثوار سفسكوا دماء أمة وحاولوا تهديم دولة ولكننا لا نسمع كلمة عن أمة يقتلها الاستعمار بالجوع والاضطهاد وملك يعذب ماديّاً ومعنويّاً تشفياً وانتقاماً لحسب إذ ليس له ذنب يعاقب عليه إلا فكرته الديمقراطية الجرة وهو كبت لمبدأ الأحرار في عصر حكم الديمقراطيين فهل يريدون افهامنا أن انتصار الديمقراطية معناه بداية عصر جديد لاضطهاد الشعوب وحرمان الأفراد من أبسط الحقوق الانسانية وإن ما وعدوا به ووقعوا عليه والتزموا باجرائه هو خاص لجنس دون جنس وإذا ف نحن لانزال في عصر العنصرية وأمام سياسة التفاضل بين الاجناس .

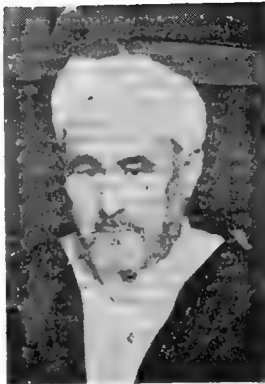
محي الدين القليبي

الدور الأخير

في هذه الفترة الأخيرة وقع استئناف العمل لفائدة قضية جلالة المنصف باى من طرف مكتب استعلامات الالجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي الذي كان يردد صوت تونس في الشرق منذ أكثر من عشرين عاماً في الصحف وبواسطة طبع المذكرات عن القضايا المهمة ، وكذلك تقدمت جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية التي أصبح سمو الأمير عبد الكريم الخطاطي رئيسها الشرقي الى جانب رئيسها المباشر فضيلة العلامة الجليل الاستاذ الشيخ محمد الحضر حسين بمذكرات مختلفة الى الهيئات الدولية وجامعة الدول العربية تناولت فيها قضية جلالة الملك المنصف وكذلك قام مندوب اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري بالشرق الاستاذ محي الدين القليبي باعادة قضية جلالة الملك والقات نظر الرأي العام الشرقي اليها والى القضية التونسية بأكملها في مقالاته ومحاضراته وأحاديثه وتصريحاته بالصحف ومذكراته التي تقدم بها لمختلف الهيئات ونحن نقيم هذا الكتاب بنماذج من هذه الاعمال التي وقعت في هذا الدور الاخير بواسطة من تقدم مؤملين أن تكون خاتمة لهذه المأساة وأن يقع حل القضية التونسية حلاً عادلاً تكون مقدمته إرجاع جلالة الملك المنصف إلى عرشه وبلاده وما ذلك على الله بعزيز

وهذه أهم وثائق الدور الأخير :

بالصبر الى ان تتمكن
من الالتجاء الى حي
جلالة الفاروق العظيم
ونزل أرض الكنانة
بين شعبها الكريم
يذود عن كرامة
المغرب العربي ويعمل
لاسترجاع حريته
واستقلاله



صاحب السمو الامير
عبد الكريم الخطاطي
البطل الخالد للجهاد
المغربي المقدس الذي
وقف فيه امام دولتي
اسبانيا وفرنسا مدة
سنوات ينتقل من نصر
الى نصر وقضى ٢٠ سنة
في الاعتقال محافظاً
على الكرامة متدرباً



رجل العلم والدين وبطل الجهاد المني فضيلة الأستاذ الحضر
حسين عضو جمع فؤاد وزيتيس جمعية الهداية الاسلامية ومدير
مجنتها ورئيس جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية الذي يواصل
الجهاد في سبيل الاسلام والمسلمين ولقائمه تحرير المغرب
بالخصوص منذ أكثر من اربعين سنة بلا ثوان ولا انقطاع
بين اوروبا والشرق أبقاء الله وبارك في انقاسه

الأستاذ محي الدين القليبي
مندوب اللجنة التنفيذية للحزب
الحري الدستوري بالشرق

مذكرة

تعلو بقضية جلالته ملك تونس محمد المنصف باي

مقدمة من مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم
لحضرات أصحاب المعالي والسعادة أعضاء جامعة الدول العربية المحترمين

القاهرة في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٧

حمداً وصلاة وسلاماً

أشرف يا صاحب السعادة بأن أضع بين أيديكم باسم اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي هذه الحقائق عن قضية جلالة ملك تونس الذي خلعت له السياسة الفرنسية الغاشمة واعتقلته في مدينة « بو » مؤماتين أن نجد منكم في ميدان الجامعة العربية وفي وطنكم الشقيق حكومة وشعباً كلبة الحق وصرخة الاستنكار والاحتجاج ضد سياسة الاستعمار الفرنسي تشدون بها أزرنا في المقاومة وتويدوننا في جهادنا لاستبقام المغرب عربياً وللعرب الميامين .

ليست قضية جلالة ملك تونس محمد المنصف قضية شخصية ولا الدفاع عنها دفاع عن شكل خاص من أشكال الحكم ولا تختص باستنكار تطاول سياسة الاستعمار وتجاوزها منطقة اضطهاد الشعوب إلى اضطهاد الملوك وامتهان الكرامة العليا كرامة الدولة وناموس الحكم بل هي قضية الذاتية التونسية التي لم يبق منها الاكتساح الاستعماري إلا رمزها المائل في العرش التونسي وحادثة خلع الملك المنصف واعتقاله هي في نظرنا المعركة الأخيرة التي يقوم بها الاستعمار للقضاء على الذاتية التونسية وإزالة الفرق بين شكل الحكم في فرنسا وشكل الحكم في تونس ليسهل الامتزاج ويتم الابتلاع ولكي تنفرد السلطة الافرنسية في تونس بالحكم المباشر ومن هذه الناحية كان للقضية أهميتها وخطورتها .

عمد الجنرال د جيرو ، أثر احتلال جيوش الحلفاء لتونس في ١٤ مايو عام ١٩٤٣ في حماية قوة مسلحة طوق بها قصر جلالة الملك وبثها في الطرق الموصلة اليه ثم اقتحم القصر عنوة وأخذ منه الملك بالقوة وأرسله على متن طائرة الى صحراء الجزائر المحرقة حيث بقي معتقلا هناك ثم الى « تنس » ثم الى بلدة « بو » ، بفرنسا حيث هو الآن .
تقول بعض المصادر الافرنسية ان هذا العمل كان باتفاق بين فرنسا وحلفائها من الامريكان والانجليز ونشر هذا الكلام في الصحف ولم يقع تكذيبه من طرف هؤلاء الحلفاء .

كانت التهمة التي الصقت به هي تعاونه مع جيوش المحور أثناء احتلالها للقطر التونسي إلا ان التحقيقات التي أجريت من طرف الافرنسيين والحلفاء أثبتت عدم وجود هذا التعاون بل أثبتت مقاومة جلالته لكثير من أعمال دول المحور وعدم اجابته لما طلبوه منه في الوقت الذي كان يمثل فرنسا ، الاميرال استيفا ، يقوم لهم بكل ما يطلبونه تنفيذاً لاوامر حكومة « فيشي » .
والحقيقة أن الاستعماريين الافرنسيين فقموا على جلالته استنكاره لسياسة ابتلاع الذاتية التونسية من طرف الفرنسيين وذلك باحتلال الموظفين الفرنسيين لكل الادارات التونسية وإزاحة التونسيين عنها وعن مقاعد الفوذ فيها حتى أصبحت فرنسية لحماً ودماً فمر ذلك على جلالته وانكره عليهم فقموا عليه هذا الانكار وكان جزاءه عندهم اتهامه بتلك التهمة وإزالته عن العرش .

والآن بعد انقضاء خمس سنوات على هذا الخلع والاعتقال وبعد ظهور براءة جلالته مما اتهم به وبعد أن صرح غير واحد من الشخصيات المسؤولة من الفرنسيين بأن هذا الاعتداء على العرش التونسي وعلى كرامة الأمة التونسية وشخصية جلالة الملك أن هو الا غلط فادح ارتكبه رجل من رجال العسكرية الفرنسية ليس هو من خصائصه . بعد كل هذا لم تتحرك الحكومة الفرنسية لاصلاح هذا الخطأ والرجوع في الاعتداء رغم خطورته وبعد آثله بل أنها أضافت إلى جلالته في الاعتقال نجله الوحيد سمو الأمير محمد الرؤوف باي فقد جاء لزيارة والده فاعتقلوه معه ومنعوه من العودة الى وطنه .

أن موقف الحكومة هذا له آثاره من جهات عديدة فمعاهدة « باردو » التي انعمت بين فرنسا و جلالة ملك تونس عام ١٨٨١ ينص الفصل الثالث منها على أن فرنسا تعهدت بحماية الملك وعائلته من كل اعتداء داخلي أو خارجي .

وحق الولاية والخلع بشروطهما المقررة في الشريعة الاسلامية هي للجماعة المسلمة من أهل الحل والعقد وليست لفرنسا ولا للجزال « جيرو » .

ومنزلة الملك المسلم الذي وقعت بيعته من جماعة المسلمين وتأثير هذه الولاية والبيعة في الاحكام والمعاملات وحتى العبادات وكونها لا تنتقل لغيره إلا بسقوط بيعته وقيام بيعة أخرى مقامها لذلك الغير وهذا لا يتأتى إلا بتوفر شروطه الواردة في نظام الحكم في الاسلام فالمعاهدة لم يقع العمل بها إذ الذين تعهدوا بحماية الملك هم الذين اعتدوا عليه والشريعة الاسلامية لم تحترم أحكامها طبق التعهدات التي قطعها فرنسا على نفسها باحترامها عقيدة وحكما كما لم تراع لجلالة الملك مواقفه السلبية ازاء دول المحور ومحافظته على المعاهدة بينه وبين فرنسا يوم طلبت منه ايطاليا وجيوش حليفها ألمانيا تحتل البلاد الغاءها وتعويضها بأخرى تقع بينه وبين الايطاليين .

كلما طولت فرنسا بارجاع جلالة الملك الى بلاده وعرضه حاولت أن تسامح على ذلك وأن يكون ارجاعه على شروط لفائدتها ومن شأنها التقدم خطوات أخرى فسيحة إلى غايتها من القضاء على الذاتية التونسية وجلالته يعرض دائماً باباء وشتم وإرادة واخلاص على الاستجابة لهذه الطلبات المزرية والضارة بموطنه وأمتة وهذا الاعراض منه يزيد ظالميه كل مرة حقداً عليه وتضييقاً وأعناناً يرمون من ورائه لارضاخه باجابة الطلب وهكذا بقي هذا التدافع طيلة السنوات الخمس الماضية .

والآن قد أصيب جلالته بأمراض خطيرة تأثر أبهـذا الاعتداء والانضهاد وبالمنـاخ الذي لم يعتده حسب مآقرر الأطباء الذين لحصوه وقالوا أن النوبة التي اعترته وخيف على حياته منها لا يبعد أن تعاوده إذا بقي تحت هذا الكابوس من التأثيرات وفي هذا الجو القاسي يبرده عليه وفي عودتها خطر لا يقدر مداه ولم تعفف السياسة الاستعمارية عن استغلال هذا الظرف المؤلم ففتحت مساومات على ارجاعه لبلاده

ليكون مريضاً بين أهله وفي المناخ الذي اعتاده ولقد زاره في هذه الازمة من المرض وزاؤه المخلصون الذين تركوا مقاعد الحكم بعد اعتقاله وزاره اخوته وهم إلى جانبه حتى اليوم وتقدم وفد إلى السفارة الفرنسية بتونس من الزعماء الوطنيين باحتجاج مرفق بشهادة الاطباء مستنكرين ابقاء جلالتة وهو على هذه الحالة في المنفى والمعتقل طالبين المبادرة بارجاعه لمحلين الحكومة نتيجة ما يشأ عن ابقائه عرضة للخطر إلا أنها أخذت تحاول التحصيل على اعتراف وموافقة بالدخول في الاتحاد الفرنسي كي تجعل من الخمسة والعشرين مليوناً من العرب في هذا المغرب العربي فرنسيين ومن وطنهم أرضاً افرنسية ملحقة بفرنسا وفي جامعة فرنسية بدلاً من جامعتهم العربية والعرش التونسي هو هدف رمايتهم اليوم يأخذون منه الاعتراف بهذا الوضع ويستلبون منه النفوذ ويستبدون دونه بالحكم المباشر ثم يزبلونه لقمي فوارق نظم الحكم ويسهل الادماج ألا انهم لما خلفوا جلالة الملك المنصف وخلفه على العرش ولي عهده الخالي أخذوا ينتزعون منه السلطة والنفوذ بصورة مدهشة ويضعونها بأيدي ولاية من الفرنسيين أقاموهم حديثاً في هذا المنصب الجديد وذهبوا إلى أكثر من ذلك فآلقوا وزارته رغباً منه وفرضوا عليه وزارة لم يرضها ولما امتنع من قبول أعضائها في قصره اصطحبهم ممثل فرنسا وادخلهم عليه فلم يسمع الا قبولهم تفادياً من وقوع أزمة سياسية مع فرنسا مباشرة إذا رفض قبول يمثلها وهو المقيم العام .

وعندما امتنع المجلس الكبير في هذا العام من المصادقة على ميزانية الدولة التي بلغت عشرة مليارات من الفرنكات والبلاد قد جبرت عليها سبع سنوات متوالية في مجاعة وقحط اضطلت فيها الثروات وهلكت الانفس والدواب لم يكثرث المقيم العام بهذا الامتناع وأسبابه فاستصدر قانوناً باقفال المجلس واجراء الميزانية بحري التنفيذ .

والبلاد اليوم مغمورة في مجاعة أخرى اخطر من سابقتها وأوسع نطاقاً وقد أرقق الشعب بالضرائب ارهاقاً لا قبل له به لتكوين هذه الميزانية الضخمة التي يصرف ثلثها لأكثر من عشرين ألفاً من الموظفين الفرنسيين .

ان هذا العدوان على الملك الذي خطموه واعتقلوه وعلى الذي خلفه في العرش

لم يكن اعتداء خاصاً أو سياسة محلية اقتضتها الظروف بل هو برنامج عام للوصول إلى هدف خاص هو القضاء على ذاتية دولة وميزات أمة لمزجها بالغالبين والحق أرضها بأرضهم وقد صرحوا بذلك مراراً وكتبته صحفهم ووضعوه ضمن دستورهم الجديد باسم « الاتحاد الفرنسي » لذلك نشاهد اليوم جنرالاً آخر هو الجنرال جوان في قطعة أخرى من شمال إفريقيا هي مراكش يحاول القيام بنفس الدور الذي قام به زميله في تحدى جلاله سلطان مراكش والتضييق عليه حتى إذا بدرت منه بادرة الحلفه بأخيه جلاله ملك تونس كما أشارت بذلك صحيفة فرنسية .

لقد تنوسى أمر جلاله ملك تونس ولم يعد الشرق يذكر عنه شيئاً بصحفه وأحزابه ورجالهم وحكوماته وجامعته دوله ولم يذكره حتى اليوم وهو بين محن الانضهاد والمرض وانهم ليشاهدون ويسمعون عن سلوك السياسة الاستعمارية الفرنسية ازاء جلاله سلطان مراكش لنفس الغاية والغرض فهل يستمر الصمت والسكون وملوك العرب والمسلمين يعاملون مثل هذه المعاملة وشعوبهم ترغم بشق الوسائل للخروج من جبنيتها وجامعتها والامتزاج قسراً بالجنسية الأجنبية والدخول قهراً في جامعة فرنسية .

اتنا كالحنا وسنكافح دفاعاً عن أوطاننا وذاتيتنا واحتفاظاً بمميزاتنا كعرب ومسلمين وان واجب الاخوة والتضامن يفرض على العرب أجمعين أخذ موقف لهم من هذا العراك القائم بيننا وبين الاستعمار العاثم وأن يغيروا منكر هذا العدوان بالقلب واللسان وهو أضعف الإيمان وقد جعلناكم على بينة من الامر واستنصرناكم وعليكم النصر .

محيي الدين القليبي

مدير الحزب الحر الدستوري التونسي القديم

ومندوب اللجنة التنفيذية للحزب لدى الهيئات العربية

مذكرة

مقدمة من جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية
الى حضرات اصحاب المعالي والسعادة أعضاء جامعة الدول العربية
بمناسبة اجتماعها المنعقد في القاهرة بتاريخ يوم السبت ٧ فبراير سنة ١٩٤٨

- يتلطف أبناء المغرب العربي كلما أوشك أن يجتمع مجلس جامعة الدول العربية الى برنامج الاجتماع ثم الى نتائجه ولكنهم كانوا يفاجأون دائماً بخيبة الأمل في أن يكون لقضية المغرب العربي مكان رئيسي من برامج اجتماعات الجامعة لقضية عربية أساسية لا تقل خطورة عن أهم قضية عربية أخرى أو نتيجة عملية أو على الأقل تصريحات حاسمة في الاجتماعات التي يتفق لقضية المغرب أن تجد فيها بعض العناية وأبناء المغرب العربي مع تقديرهم لآراء ساسة العرب وظروف القضايا العربية وأحوال الجامعة والدول العربية يعتقدون انه ليس على الجامعة ولا على الدول العربية منفردة أى حرج في أن تعنى بقضية المغرب عناية تفتج شيئاً أكثر من التعبير عن احساسات ومشاعر طيبة تعبيراً مقيداً بكثير من المرونة والمجاملة لا سيما بعد أن رفعت فرنسا آخر برقع عن وجهها وصارحت الأمة العربية بالعداء في مجلس الامن حين عرضت قضية مصر وفي هيئة الأمم المتحدة إذ عرضت قضية فلسطين .

وكم نود لو يقتنع ساسة العرب بالحقيقة الواقعة وهي ان السياسة الفرنسية نحو العرب لا تسير وفق مصالحهم ولا مصالحها هي وانما تسير وفق روح العداء المتغلغل في أعماق الدول الاستعمارية للعرب ولكل ما هو عربي فليس من المعقول أن تقدر هذه السياسة ما يحاول ساسة العرب الاحتفاظ به نحو فرنسا من مجاملات إلا أن نراه رهبة وضعفاً وذلك ما تدل عليه خطواتها المعاكسة لآمالهم في كل فرصة أتيج لها أن تعرب فيها عن رأيها أو أن يكون لها في أمر من أمورهم تأثير وهو بالآخرى دستوراً الذي تمتنحه في سياستها لأقطار شمال افريقيا العربية فكلما تقدم الزمن

وحاولت الدول المستعمرة تكيف سياستها بمستعمراتها بحيث تتفق مع التقدم البشرى في الفكر والشعور وارغمت هي على مجارات هذه الدول في التطور السياسي جاءت محاولاتها عبارة عن افتتان في وسائل العنف وأعمال الفتك والابادة للعنصر العربي وليس أدل على ذلك من مشروع الاتحاد الفرنسى الذى تحاول فرضه على كل من تونس ومراكش لما بقى بهما من ذاتية دولية شكلية بمقتضى معاهدة الحماية بين كل منهما وبينها ، ودستور الجزائر الجديد الذى يرى إلى انتزاع الطبقة المثقفة من الشعب الجزائرى وادماجها في العائلة الفرنسية والقضاء على البقية من آثار العروبة في تلك البلاد ف مشروع الاتحاد الفرنسى الذى وضع ضمن دستور الجمهورية الرابعة ووقع شرحه وفق الروح الاستعمارية إنما هو مرحلة نهائية لجعل شمال افريقيا العربية أرضاً فرنسية عليها سكان فرنسيون يتجهون الى الغرب بدلا من الشرق ويرتبطون بالجامعة الفرنسية بدلا من الجامعة العربية .

إنما تفرض هذه الوضعة علينا فرضا وتحاول ارغامنا على قبولها بشق الوسائل وتكبث الروح الوطنية التى تعارض هذا الوضع وتجاهد لبقاء الشمال الافريقى بلاداً عربية . تكبث هذه الروح وتحاربها وتجمع مظاهرها بالجديد والنار وما زادها الآن تصلباً في موقفها وتعتأ في المضى على خطتها وتهايدها ما شعرت به من حاجة الجبهة الانجلوسكسونية اليها للوقوف دون انتشار الشيوعية في أرضها ثم قيام حكومة العمال الانكليزية بايجاد اتحاد للدول الاستعمارية تتعاون فيه على استبقاء الاستعمار مفرضاً على الشعوب المستضعفة في افريقيا واستغلال أوطان هذه الشعوب وتسخير سكانها لفائدة تموين اوربا بالمواد الأولية والأقوات لتغذيتها وتشغيل اليد العاملة فيها ان شعور فرنسا بهذا قد أغراها على المضى في سياسة العنف والارهاق وجعلها تتضامن مع جارتها أسبانيا رغم ما كان بينهما من الخلاف العظيم وبذلك اتحدت الرجعية اللاتينية وتكاثفت على محاربة النهضة العربية في شمال افريقيا مستندة إلى كتلة الدول الاستعمارية الأخرى .

هذا الوضع العام أما وسائل تحدى الحركات الوطنية بالعنف والاستيصال فاليكم مثل منها :

ان الحرب قد انتهت من زمن بعيد فلا تزال حياة الحرب وشرائعها الخائفة هي السائدة على شمال افريقيا بما فيها من الضغط على جميع الحريات وكبت للروح الوطنية بمختلف الوسائل ولغير سبب وأكبر دليل على ذلك موقف السلطة الفرنسية من كل من ملك تونس حضرة صاحب الجلالة الملك محمد المنصف الذي لا يزال معتقلا في مدينة « بوه » بجنوب فرنسا منذ سنة ١٩٤٣ لغير موجب إلا سعى جلالته في سبيل اسعاد أمته وتحقيق أمانها على الرغم مما يعاينه جلالته نتيجة لشدة برودة الطقس والآلام النفسية من أمراض أثبت الأطباء أنها بالغة الخطورة على حياة جلالته وحضرة صاحب الجلالة الملك محمد العلوي ملك مراکش الذي أصبح سجيناً في قصره بأمر من المقيم العام الفرنسي اذ ساءه ولاء الشعب للمليكة وقيادة الملك لشعبه في ميادين العلم والعرفان والصدق في خدمة الأوطان فأمر جلالته حسب ما صرح هو بعدم مبارحة قصره وبعدم الاتصال بالشعب ونحن اذ نذكر هذين المثاليين انما نريد أن نلفت أنظار معاليكم الى ما يعاينه المغرب العربي من ضروب الاذلال والامتهان حتى في شخصيات ملوكه ورؤسائه الذين تمثل فيهم ذاتيته وأمانيه وأملنا قوى في ان تجد قضية المغرب العربي وخاصة ما يتصل بصاحب الجلالة ما تستحقه وما هي في حاجة اليه من عناية ساسة العرب وحسن رعايتهم وانا نرى أنفسنا مجبورين على وضع أمثلة امامكم مما يقع في هذه الاقطار من العسف والارهاق لتبينوا الحالة الخطرة التي عليها اخوانكم العرب بالمغرب وهي التي تدفعنا الى هذا التأم والالحاح لننج قضيتنا عناية تتناسب مع هذه الخطورة .



صفحة	مقاطعة	صفحة
٩٧	مقاطعة	١٨٧ أقوال الصحف
٩٨	الاتصال بالخلفاء جريمة	٢١٩ الاجماع في الداخل والخارج
٩٩	الاتجاه الى الشرق	٢٢٣ الى جلالة سلطان مراكش
١٠٠	الى ملوك العرب و مذكرة	٢٢٤ من لجنة تحرير افريقيا باميركا
١١٧	من الحزب الحر الدستوري التونسي	٢٣٩ جبهة الدفاع عن شمال افريقيا
	الى رئيس الحكومة المصرية	٢٤٤ الدور الاخير
١٣٠	من الزعيم الثعالبي الى رفعة	٢٤٦ مذكرة لجامعة الدول العربية من
	النحاس باشا	
١٣٨	من الحزب الى ممثلي الدول المتحدة	مندوب الحزب بالشرق
١٥٢	مذكرة الى الدول الاربع	٢٥١ مذكرة من جبهة الدفاع عن شمال
١٥٩	مذكرة من الاستاذ المدني	افريقيا

فهرست الصور

صفحة	صفحة
٢	جلالة محمد المنصف ملك تونس المعتقل في « ب »
٤	جلا الملك الناصر طيب الله ثراه
٢٨	صاحب السمو محمد الرؤوف باي نجل جلالة الملك الذي اعتقل معه
٣٢	الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي
٦٩	بلدة حمام الانف مشق الامراء والكبراء
٧٧	صاحب المعالي الاستاذ صالح فرحات وزير العدل سابقا وزعيم الحزب الحر
	الدستوري التونسي
٨٠	المكان الذي اعتقل فيه جلالة الملك بالأغواط من صحراء الجزائر

- ٩٦ الحكيـم احمد بن ميلاد رئيس جمعية انقاذ فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية للحرب
الحر الدستوري التونسي
- ١٠٦ دولة الوزير الاكبر لجلالة الملك محمد المنصف السيد محمد شفيق
- ١٠٧ معالي وزير الاوقاف في عهد جلالة الملك المنصف السيد عبد العزيز الجلولي
- ١١١ معتقل جلالة الملك المنصف في نفس من بلاد الجزائر
- ١٣٦ الصلاة على ضحايا المذبحة
- ١٤٤ صورة جلالة الملك المنصف بلباسه العادية
- ١٥٠ الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي
- ١٨١ الاستاذ احمد توفيق المدني
- ١٨٣ صاحب السمو الامير محمد باي اخ جلالة الملك المنصف
- ١٨٤ جلالة الملك المنصف يشرف من معتقله في بو
- ١٨٦ صاحب السمو ولي عهد المملكة التونسية الامين باي والي جانب المقيم العام
الفرنسي الجنرال ماسط
- ٢٠٨ الاستاذ محمد علي الطاهر رئيس اللجنة الفلسطينية بالقاهرة - وصاحب
جريدة الصوري
- ٢١٣ جلالة الملك محمد المنصف بلباسه الملكي
- ٢١٨ فضيلة المرشد العام للاخوان المسلمين بمصر الشيخ حسن البنا
- صورة سمو الامير عبد الكريم الخطابي
- صورة فضيلة الشيخ الخضر حسين
- صورة الاستاذ محي الدين القليبي

Bibliotheca Alexandrina



0402969